

بیتزکر ایبیش

القاضی بالمحاکم المختلطة سابقا

اسماء عیسیٰ

المفتی علیہ

نہجہ

فواد صیروف

رئیس تحریر المقتطف



الخديو اسماعيل باشا

نشرت هذا الكتاب باللغة الانجليزية
دار

GEORGE ROUTLEDGE AND SONS LTD.

Broadway House, 68-74 Carter Lane

London E. C. 1933

وحقوق نشره واعادة طبعه باللغة العربية

محفوظة لفؤاد صروف

بمقتضى رخصة رسمية من ادارة الدار المذكورة

obeikandi.com

« من ذا يرى أيا ما أشد عليه من يشيع وهو
حي جنازة صيته »

بايكونه

« السمعة الطيبة جوهرة النفس بامولاي .
ان من يحتل كيسي يحتل شيئاً تافها . كان
الكيس لي وصار له وما زال عبداً لآلوف . أما
من يفقدني سمعتي الطيبة فيسرق مني شيئاً لا يفنيه
ويجعلني فقيراً أي فقر »

شاكسبير

obeikandi.com

فہرست الكتاب

١٢	...	...	...	...	...	كيف استيحت مصر :	الفصل الاول
٢٤	...	...	...	...	...	الانحدار :	الفصل الثانى
٣٨	...	...	...	...	...	الاتجاه صعوداً :	الفصل الثالث
٥٩	...	...	...	...	...	محاربة السخرة :	الفصل الرابع
٦٠	...	...	...	...	...	محاربة النخاسة :	الفصل الخامس
٨٥	...	...	...	...	...	حملة يسكر :	الفصل السادس
٩٦	...	...	...	...	...	حملة غوردون :	الفصل السابع
١١١	...	...	...	...	...	الترع والجسور :	الفصل الثامن
١٢٨	...	...	...	...	...	تلافى الكارثة المالية :	الفصل التاسع
١٤٤	...	...	...	...	...	ابراهيم بك :	الفصل العاشر
١٥٨	...	...	...	...	...	السلطان والطير :	الفصل الحادى عشر
١٧٣	...	...	...	...	...	الطير لاتكنفى :	الفصل الثانى عشر
١٩٠	...	...	...	...	...	إقفل تلك النافذة :	الفصل الثالث عشر
٢٠٤	...	...	...	...	...	تقرير كايف :	الفصل الرابع عشر
٢٢١	...	...	...	...	...	بشة جوشن :	الفصل الخامس عشر
٢٣٣	...	...	...	...	...	الثعبان الوزارية :	الفصل السادس عشر
٢٤٦	...	...	...	...	...	المرحلة الاخيرة :	الفصل السابع عشر

obeikandi.com

مقدمة المؤلف

يجد القارىء اسمى على غلاف هذا الكتاب ، ولكن الكتاب ليس من وضعى، بل هو مجموعة حقائق مستقاة من مصادر شتى ومطروحة بين أيدي القراء.

وقد قمت بهذا العمل ادحاضاً لفرية تاريخية . فى صفحات هذا الكتاب تفنيد للمزاعم التى ذهب اليها ملنر وكولفن وكرومر . وانكار صريح للقول بأن المغفور له اسماعيل باشا خديو مصر كان مبذراً شهوانياً سارقاً . وليس رأى الشخصى فى هذه المسألة بذى شأن ، ولكن أعظم العطاء يعجزون عن انكار الحقائق والأرقام المستقاة من المصادر الرسمية

لقد مر على نقي اسماعيل المفترى عليه ما يزيد على خمسين سنة . وأنت الساعة التى يجب أن يماط فيها اللثام عن حقيقة حكمه بالرجوع الى شهادات الذين عاشوا فى عصره وأقوالهم التى لا يتطرق اليها الشك . ولو كان هذا الكتاب ملكاً الى بالمعنى الصحيح لبسطت فيه رأى فى أقوال طائفة من المؤرخين الذين كتبوا فى هذا الشأن . ولكن هويّة المؤلف يجب أن يُصرَف عنها النظر عند مطالعة هذا الكتاب

إن البراهين التى سوف أبسطها تدحض مزاعم الكثيرين من كبار المؤلفين ، فأنا لا أسلم بما ذهبوا اليه أو ما استخلصوه من مباحثهم . وقد

استندت في حكمي الى شهادات الكثيرين من أهل ذلك العصر ، وجميعها تدحض ماذهب اليه القوم بحسن نية ، وما وقعوا فيه من الخطأ بسبب عدم ايغالهم في البحث والتنقيب . وفي الحقيقة إنتى بعملى هذا أحاول تفنيد فرية قد تأصلت في النفوس حتى أصبحت عقيدة راسخة . ولست أرجو الوصول الى ذلك بالالتجاء الى القدح والثلب والاكثار من الصخب بل باقتباس الأقوال والتعليق عليها فى الهوامش . وإن إثبات الحق لأفضل من الفخر الذى يعود على المؤلف من تأليف كتابه

بيير كراينس

اعتراف بالفضل

لا يسعني الا تقديم الشكر الى حضرة صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر، لانه أذن لى فى الاطلاع على جميع الوثائق المحفوظة فى الخزائن الملكية، وقد وجدت بينها مستندات لم تنشر من قبل فأشرت اليها فى هذا الكتاب نعم إننى قد ذكرت السفارة الامريكية بالقاهرة فى كثير من هوامش الكتاب . ولكن النصوص التى اقتبستها لم أطلع عليها أول مرة الا فى قصر عابدين . وكانت المفوضية الملكية المصرية بواشنطن قد نالت من وزارة الداخلية الاميركية اذنا بأن تنسخ بالطريقة الفوتوستاتية جميع ما فى خزائن الدولة الامريكية من الوثائق الخاصة بحكم الخديو اسماعيل . وقد استعنت بهذه الشهادات الثانوية الشأن على وضع هذا الكتاب، ولم أستحسن الالتجاء الى السفير الأمريكى بالقاهرة خيفة احراجه

وأود أن أتهز هذه الفرصة لأعرب عن شدة إعجابى بالاسلوب الرائع المتبع فى حفظ الخزائن الملكية المصرية بأشراف صديقى يوسف جلاد بك مدير الادارة الأوربية بديوان جلالة ملك مصر

وأشكر أيضاً جميع الذين أذنوا لى فى الرجوع الى غير الوثائق المشار اليها من هذا الكتاب . وأوجه شكرى بوجه خاص الى السادة ادوارد ارنولد ناشرى كتاب « انتقال مصر » لمؤلفه الكولونيل الجود . والى مطبعة جامعة كولومبيا ناشرة كتاب « ترعة السويس » لمؤلفه هلبرج . والى شركة مكملان ناشرة كتاب « مصر الحديثة » للورد كرومر . والى الفيكونتس ملنر، والسادة ادوارد ارنولد ناشرى كتاب « إنجلترا فى مصر » للورد ملنر . والى السادة رفنجتونس ناشرى كتاب : « قصة الخديوية » لمؤلفها ديسى . والى السادة سيلبى سرفيس وشركائهم ناشرى كتاب : « انشاء مصر الحديثة » . والى المركز زتلند صاحب كتاب : « سيرة اللورد كرومر »

الفصل الأول

كيف استميت مصر

إن الفرمان الذى انتزعه سيف محمد على باشا من سلطان الأتراك كان ينص على وجوب انتقال العرش إلى أكبر أمراء الأسرة التى أسسها ذلك الألبانى الباسل ، ويقضى باحترام شعائر الاسلام التى كانت تنظر إلى حقوق الولد البكر نظرة تختلف عن نظرة أهل الغرب . فقد نص ذلك الفرمان على أن وراثه العرش تكون لأكبر أفراد سلالة محمد على ، بصرف النظر عن العلاقة بين المورث والمورث . وبناء على ذلك ، ومع أن مؤسس الأسرة خلف أولاداً كثيرين ، فقد انتقل عرشه الى حفيده عباس باشا .

وكان عباس باشا هذا مزيجاً من الجهل والجبن والتعصب ، كثير التقلب متأخراً رجعياً ، يكره الأساليب الأوربية وكل ماهو غربى ، ويخشى نفوذ المسيحيين فى مصر . وكان يقول : « إن جدى كان يزعم أنه أوتوقراطى ، وفى الحقيقة إنه كان أوتوقراطياً على رعيته وأولاده فقط . وأما قناصل الدول الأوربية فقد كان بمنزلة الحذاء لهم . وإذا كان يحتم على الخضوع لاحدما ، فأنى أفضل الخضوع للخليفة ، لا للمسيحيين الذين أكرههم »^(١)

(١) كتاب « انتقال مصر » لمؤلفه الكولونيل إلجود ، ص ٤٥

وكان عباس فى عزلة عن رعيته قلما يراه أحد، لأنه كان يقيم فى قصور حصينة مستورة عن الأنظار فى الصحراء أو على سواحل البحر^(١)، وحوله بضعة من عبيده المتملقين وطائفة من الوحوش الضارية التى كان يلهو بجمعها وترويضها. وقد مات كما عاش وحيداً لا مؤنس له. وفى بعض الأساطير أن اثنين من عبيده انقضا عليه وهو نائم وخنقاه. وكان أحد أقربائه قد أرسلهما اليه من القسطنطينية لهذا الغرض. على أن كيفية وفاته لا تزال سرّاً غامضاً. وكل مانعرفه هو أنه مات غيلة، وأن رواية هزلية مثلت بعد وفاته، وكان لجثته النصيب الأكبر من تلك الرواية. وقد ذكر المستر أدوين ده ليون (قنصل أمريكا العام بالقاهرة فى ذلك العهد) تفصيل هذه الرواية الفظيعة. قال :-

« تلقى ألقى بك محافظ القاهرة دعوة فجائية للإسراع ليلا الى قصر بنها الكائن على بعد عشرين ميلا من القاهرة، حيث وقع الحادث. فأصدر أوامر مشددة بالألا يذيع أحد خبر وفاة عباس. ثم أمر باحضار المركبة الرسمية الى مدخل القصر الخاص ووضع فيها، بمساعدة رئيس الخصيان، جثة الميت جالسة كما يجلس الحى. وجلس هو مواجهاً لها بحسب العادة. ثم سارت بهما المركبة عشرين ميلاً الى القاهرة يحيط بهما الحرس بالأبهة المعتادة. ووصلا الى القاهرة من دون أن يدري أحد بالحقيقة. ولم يكن ذلك مستغرباً إذا تذكرنا أن عباساً اعتاد أن يسير فى طريقه لا يلتفت يمنة ولا يسرة. ولما وصل الموكب الى القلعة أمر ألقى بك بتصويب مدافعها الى مدينة القاهرة، وكانت تحرسها حامية قوية، ثم أعلن الحقيقة للجمهور وقال إنه سوف ينادى بألهامى عاجلاً على مصر غير عابىء بحقوق سعيد باشا^(٢). وكان الأمير الهامى، هذا ابن عباس باشا الأكبر. وأما سعيد باشا فكان عم عباس باشا ومن أبناء محمد على باشا. والأرجح أن الفرمان

(١) رسائل سياسية، سلسلة جديدة: ليندبى ص ٤٨

(٢) راجع كتاب: «مصر الحديثة أو منزل العبودية للسادة الجدد» لمؤلفه أدوين ده ليون ص ٨٧

السلطان كان سيمّل بفعل الجيوش المحتشدة والمدافع المسدّدة إلى القاهرة لولا الضغط السياسى الذى أعاد محافظ القاهرة إلى صوابه وأوقع الفشل فى فؤاده . ويؤخذ مما كتبه ادوين ده ليون أنه هو والسر فريدريك بروس ، مثل انجلترا ، وجها إلى ألقى بك إنذاراً وديناً ونصحاً له بالاقلاع عن الدسائس . فقبل نصحتها ونصب الوارث الشرعى بلا إبطاء .

وكان لسعيد باشا مذهب فرنسى يدعى كونيغ بك ، قد أحسن القيام على تهذيبه واشتهر سعيد باشا برحابة الصدر والعطف على الأوروبيين . وكثيراً ما اقتبس آدابهم وعاداتهم . إلا أنه كان يفضل عادة تعدد الأزواج على الاقتصار على زوج واحدة . وكان يتكلم الفرنسية بطلاقة وبلا غلط يذكر ، أما معرفته بالانجليزية فكانت تقي بحاجته . ومن رفاق صباه فردينان ديلسبس صاحب معجزة ترعة السويس . وكان والد ديلسبس ووالد سعيد باشا صديقين متوادين فنشأ ابنهما على الصداقة والمودة .

وكان والد فردينان ديلسبس (واسمه ماتيو) من رجال السياسة الفرنسية ، عينته الحكومة الفرنسية قنصلاً لها فى القاهرة على أثر عقد معاهدة اميان سنة ١٨٠٢ . وكان محمد على باشا يومئذ ضابطاً غير معروف فى الجيش التركى ولسبب ما دعاه القنصل ذات يوم إلى مأدبة أقيمت فى دار القنصلية الفرنسية وفى صباح اليوم التالى ظهر أن أحد الضيوف الذين حضروا المأدبة سرق بعض الشوكات والملاعق الفضية . واتجهت الشبهات فى أول الأمر إلى ذلك الضابط الألبانى . لا لسبب سوى أنه كان أحقر المدعويين منظرأً ، ولأن بعضهم زعم أن سراويله الواسعة كانت تصلح لاختفاء المسروقات . وكاد يلصق العار به لولا البحث الذى قام به القنصل الفرنسى وثبت له منه براءة محمد على براءة تامة . كما ثبتت التهمة على غيره . وكانت نتيجة ذلك أن القنصل زار الضابط المفترى عليه وأثبت له اجلاله واحترامه (١)

(١) راجع كتاب « فردينان ديلسبس — حياته وأعماله » لمؤلفيه برتران وفيرييه . ص ١٥

ودار الزمن دورته وأصبح محمد على حاكم مصر المطلق ، فلم ينس تلك الحادثة البسيطة بل أشار إليها علناً عندما زاره قناصل الدول في سنة ١٨٣٢ — وعلى رأسهم عميدهم ديلسبس — ليهنئوه بما أوتيته ابنه من النصر في الشام . وعليه ففى وسع القارىء أن يقدر ما كان لسرقة تلك الملاعق والشوكات من الأثر فى تاريخ العلاقات بين مصر وفرنسا (١)

*

* *

وقد كان لولع الأمير سعيد بأكل الماكرونة أيضاً أثر ذو شأن فى تاريخ مصر الحديث . فقد كان هذا الأمير فى صباه سمين الجسم . وكان أبوه يكره السمنة ويريد أن يكون جسم ابنه كأجسام أهل الرياضة من حيث الجمال . فأصدر الأوامر المشددة بأن يقضى ابنه كل يوم ساعتين متواليتين يتسلق صارى أحد المراكب الراسية على ضفاف النيل ، ثم يقفز من الصارى إلى الماء ويسبح زمناً ثم يعدو حول أسوار المدينة . كذلك أمره بالتزام غذاء بسيط ومنعه من زيارة أى منزل من منازل العامة ما عدا منزل ماثيو ديلسبس

وعليه استحكمت عرى المودة بين الأمير الفتى والشاب فردينان — ديلسبس — وكان كلاهما ولوعاً بأكل الماكرونة (٢) ، مغرماً بها . لذلك كان الأمير يهرع إلى القنصلية الفرنسية كلما نهض عن المائدة الملكية وشعر بأنه ما يزال فى معدته فراغ .

وبعد زمن نقل ماثيو ديلسبس إلى باريس . وأرسل الأمير الفتى إلى هنالك لا كمال تهذيبه . وما كاد يصل إلى هنالك حتى قاده قلبه ونهمه إلى بيت ديلسبس حيث جدد عهد المودة مع تلك الأسرة وقوى عراها بما كان يلتمه من قصاص الماكرونة

(١) راجع كتاب : « فردينان ديلسبس - حياته وأعماله » ص ١٥

(٢) راجع الكتاب المذكور ص ١٦

ولم يخطر ببال ديلسبس يومئذ أن صداقته للأمير ستحدث انقلاباً عظيماً في طريق من أهم طرق التجارة العالمية . وكان يشعر بدافع قوى يدفعه إلى وادى النيل ، واتخذت خارطة مصر يومئذ معنى « جديدا » في نظره . فعزم أن يمرج البحرين — الأحمر والأبيض المتوسط — وأن يعقد بينهما ، على أن يتولى العقد هو بنفسه . ومع أنه لم يكن مهندساً فقد كان يأبى أن يصدق أن دون تحقيق حلمه صعباً فنية . « ان الحمقى يسرون حيث يخشى الملائكة أن يطأوا » . أما العقبات المالية فكان يعالج نفسه بالتغلب عليها متى أذنت له مهامه السياسية في تأليف شركة لحفر ترعة السويس

ولبث ديلسبس يترقب الفرص إلى أن جاءه ذات يوم نعى عباس باشا وارتقاء محمد سعيد باشا العرش . وكان لما بلغه النعى على سطح منزله يلهو بالنجارة . فألقى بأدوات النجارة جانباً ونزل عن سطح منزله وجلس يكتب رسالة تهنئة إلى صديقه سعيد باشا . وكان كاتباً ماهراً يحسن التفكير والتعبير فأفرغ روحه في كتابه . وكان قد صمم على اعتزال الخدمة السياسية إذا ارتقى صديقه سعيد باشا العرش طمعاً في الحصول على « امتياز » بحفر ترعة السويس لكي تصبح فرنسا سيدة البحار

على أن ديلسبس لم يضمن رسالته أى تلميح إلى هذا الأمر . إذ كانت غايته المباشرة أن تأتية الدعوة من ذلك العاهل لزيارته ، وبفضل ما أبداه من الكياسة في رسالته تلقى الدعوه التي كان يتمناها . فلم يضع الوقت بل تأهب للسفر في الحال . ووصل إلى الاسكندرية في ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وفي جيبه مذكرة مسببة عن المسألة التي كانت تشغل كل اهتمامه

واستقبل الحديوى سعيد باشا صديقه ديلسبس بترحاب عظيم . واتفق بعد ذلك أن غادر محمد سعيد باشا القاهرة قاصداً إلى صحراء ليبيا وبرفقته جيش مؤلف من أحد عشر ألفاً من الجنود . ورافقه ديلسبس في هذه الرحلة . وقد كتب في ذلك يقول : « في الساعة الخامسة من صباح أحد الأيام دبت الحركة في المعسكر . نظرت إلى اليمن وإذا منظر الشرق يعجل بأجل

الأماني . ونظرت إلى اليسار وإذا الغرب ملبد بالغيوم . وخيل إلى وأنا أنظر إلى السماء أنني أرى قوس قزح ذات جمال باهر تمتد من الشرق إلى الغرب ، ورأيت من خلال هذه الظاهرة السموية رمزاً إلى العهد المشار إليه في التوراة ، وأدركت أنه قد حان اليوم الذي يجب أن أبحث فيه في تفصيلات مشروعى مع سعيد باشا ^(١)

وجاء عصر ذلك اليوم ، والفرصة لم تسنح بعد لديلبس حتى كاد اليأس يتطرق إلى قلبه . على أنه ظل محتفظاً بكياسته إلى أن سنحت له الفرصة المنشودة على غير انتظار . ذلك أن سعيد باشا شعر بشيء من السأم ، فأمر رجاله بأن يحيطوا رحالهم ويتمرنوا على إطلاق النار على أهداف تبعد نحو خمسمائة متر . ولم يستطع أحد من الجنود إصابة الهدف . فأخذ ديلبس يشرح لهم خطأهم وكيف يجب أن يسدّدوا بنادقهم . وإذا ذلك أمر سعيد باشا باحضار بندقية . فأدرك ديلبس غرضه واستأذن مضيفه في تجربة مهارته . وأصاب رميته ، لأنه — كما ذكر الذين ترجعوا له — كان يقصده هدفاً أبعد !

وقد ذكر ديلبس ما وقع بعد ذلك قال : « وعلت محيّا الباشا ابتسامة لطيفة . فقبض على يدي وشدها هنيئة ثم أمرني بالجلوس على المتكأ . ولم يكن معنا إذ ذاك أحد . ونظرت من خلال الخيمة فرأيت جلال غروب الشمس التي كان اشراقها في الصباح قد أثار عواطفى . ومرت بمخيلتى صورة ترعة السويس بسرعة البرق . وكنت بسبب المأوى بجزيئات تلك المسألة مقتنعاً بأن فى وسعنى أن أثير اهتمام الأمير بها وإقناعه بوجوب تحقيقها . وعليه بسطت المسألة من دون أن أدخل فى التفصيلات . وكان سعيد باشا يتتبع شرحى بكل اهتمام . فرجوت منه أن يستعلم منى عن أى شيء يخطر بباله لكى يزول ما قد يكون فى نفسه من شك . وفى الحقيقة إنه ألقى على عدة أسئلة تشف عن حكمة وبعد روية . ولا شك أن أجوبتى أقنعتة إقناعاً تاماً

(١) انظر كتاب : « فردينان ديلبس — حياته وأعماله » ص ٤٦

فأنه التفت إلى وقال : « لقد أقنعتنى ، وأنا موافق على مشروعك ، وسنبحث في وسائل تنفيذه في خلال ما قد يبق لنا من هذه الرحلة ، ولك أن تعتبر أن المسألة قد انتهت وأن تعتمد على ^(١) »

ورأى ديلسبس أن يطرق الحديد وهو محمى . وفاز « بالمرسوم » اللازم « لمشروعه » إذ وقع سعيد باشا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . وقد نقحت نصوصه مراراً فيما بعد ، ولكن جوهرها لم يطرأ عليه أى تغيير ، ولا يزال أساساً لقانون « الشركة العامة لترعة السويس » . ويصح القول بوجه الإيجاز أن ذلك الفتى السمين الذى كان ينهك معدته بأكل الماكرونة ، والذى أصبح حاكماً قليل الاختبار ، أتاح لرجل سياسى فرنسى أن يستغل ما بينهما من الصداقة ، وينزع منه « امتيازاً » لا يقوم بشئ

وليس ذلك كل ما فعله ديلسبس ، بل إنه أغرى سعيداً ، في ليلة واحدة ، بنقض السياسة التى سار عليها والده الحكيم . فقد كان محمد على يكره البحث في مسألة ترعة السويس ويقاوم المشروع بكل قواه . ومع أنه كان أمياً لا يعرف القراءة والكتابة إلا أنه كان حكيماً بعيد النظر ، وكان يعلم أن فتح ترعة تخرج البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ستقضى على استقلال مصر . ولما مر السرهبرى هاردينج (الذى أصبح الفيكونت هاردينج فيما بعد) بمصر في سنة ١٨٤٤ ذاهباً إلى الهند ، وكان قد نصب حاكماً عاماً عليها ، انتهز محمد على الفرصة وعرض عليه عقد محالفة بين مصر وإنجلترا تضمن لهذه اجتياز الأراضى المصرية بسهولة وسرعة ^(٢)

كان المصريون في أواسط القرن التاسع عشر يعلقون على هذا الطريق التجارى شأنًا عظيمًا . وكان لشركة البواخر المعروفة بالبنسولار آند اورينتال

(١) راجع مقالة : « فردينان ديلسبس وترعة السويس » لكانها بير كريتس . نشرت في جزء شهر أكتوبر سنة ١٩٣٦ من مجلة « القرن التاسع عشر وما بعده »

(٢) راجع بحثاً متعمداً للسيوبوليتيس في هذا الصدد نشر في مجلة الجمعية المصرية الملكية سنة ١٩٣١ (ص ١٤٦) بعنوان : النزاع التركى المصرى من سنة ١٨٣٨ إلى ١٨٤٩ وأخبارات حكم محمد على كاجا في المستندات السياسية اليونانية

ولغيرها من الشركات البحرية بواخر تسير بين الاسكندرية وانجلترا ، وأخرى بين السويس والهند . ولها فنادق في الاسكندرية والسويس ونظام بديع لنقل البريد والركاب والبضائع ، حتى لقد كان ذلك من أجدى أبواب الكسب التجارى وأروجها . ويقول المؤرخون الذين كتبوا عن مصر في العقد السابع من ذلك القرن إن فتح ترعة السويس كان كارثة تجارية لمصر . وكتب قاض هولندى من أقدم قضاة المحاكم الدولية (المختلطة) بمصر يقول :

« كان المصريون يكرهون فكرة فتح ترعة السويس وسيادة الفرنسيين عليها ، ويقولون إن مصر هي التى دفعت نفقات حفر هذه الترعة كلها تقريباً ، وقد حفرت فى الصحراء بعيداً عن الدلتا ، فخرمتنا المكاسب الوفيرة التى كانت تدر علينا باجتياز البضائع والركاب فى أراضينا ، وهى تجارة لم يكن عند أحد شك فى اطراد رواجها . وقد خدع ديلسبس سعيداً واسماعيل وأوقع فى وهما أن الترعة لن تكون فخراً لمصر فحسب ، بل ذات نفع عميم للبلاد^(١) »

وكتب سمو الخديو السابق فى سنة ١٩٣٠ مؤمناً على أقوال القاضى الهولندى فقال :

« إن حفر ترعة السويس عمل هندسى عظيم جدير بالبلاد التى شهدت أعمال الفراعنة الجبارة فى العصور الخالية . وهو عمل يسترعى اهتمامنا وتصوراتنا ... ولا شك أنه قد عاد بالأرباح الوفيرة على الشركة التى تستغل الترعة ، إلا أن مصر لم تفز منه بأى نفع ، بل لقد كانت الترعة على الضد من ذلك سبب شقاء مصر^(٢) »

وذهب الأستاذ تشارلس هلبرج بجامعة سرقسطة الأمريكية فى كتابه النفيس « ترعة السويس » الذى نشره فى سنة ١٩٣١ مذهباً يتفق وما ذهب إليه

(١) راجع كتاب : « مصر وأوروبا » للبدن أحد قضاة المحكمة المختلطة - ص ٦ ؛

(٢) راجع كتاب « بضع كلمات عن التسوية الانجليزية المصرية » بقلم عباس حلى ص ٣٣

القاضي الهولندي الذي تقدمت الإشارة إليه ، إذ قال ما نصه : « لم تسفر
ترعة السويس عما تنبأ عنه ديلسبس . ففي مصر كثيرون يودون لو أنها لم
تحفر قط ^(١) »

ومن الخطأ أن نستخلص مما تقدم أن فردينان ديلسبس كان افئاً كآ غشاشاً
وانما كان خيالياً كثير التفاؤل بكل شيء ، فاذا رسخ في ذهنه شيء صعب صرفه
عنه . وقد استطاع بفضل حماسه أن يعدي سعيداً بفكرته . وفي الحقيقة إنه
كان — كما قال عنه القاضي الهولندي الذي سبقت الإشارة إليه — أزهد الناس
في العالم ، لا يلتبس غنى ولا يطلب اشباع شهوة ولا يميل الى التبذير ، ولكنه
اذا كان متحلياً بهذه الصفات ، فقد كان وهو فرد حر يستطيع أن يطلق العنان
لحماسه . أما سعيد باشا فقد كان رجلاً أوتوقراطيّاً ، فالحكم عليه يجب أن
يكون مع مراعاة هذا الاعتبار . وهو باعتباره عاملاً على البلاد كان الأمين
على مصالح شعبه ، أى انه كان مسئولاً أديباً أمامهم عن تلك المصالح وإن هو
لم يعلم ، وكان الواجب الأدبي يحتم عليه أن يفكر ملياً قبل أن يخطو أية خطوة
وأن يتحرى خير الأمور قبل أن يقلب سياسة مؤسس الأسرة رأساً على
عقب ، وقبل أن يغامر بمصالح مصر التقليدية . وإن رئيس أى دولة يمنح
أحد رعاياه امتيازاً بسرعة كالسرعة التى منح بها محمد سعيد باشا امتياز حفر
ترعة السويس ، انما يقضى على طيب احدوثته ويسىء الى ذكره بنفسه

وما يذكر أن الكونت بنديتى (سفير فرنسا فى ألمانيا عند نشوب حرب
السبعين وقد لعب به بسمارك فى حادث برقية إمز) أشار الى سعيد باشا
ووصفه بالجبن والضعف وقال إنه كان عاجزاً عن بسط سيادته ، يكره الناس
فى الباطن حالة كونه يغدق عليهم المنح والاعطيات ^(٢) . على أن هذا الوصف

(١) راجع كتاب « ترعة السويس . تاريخها وعظم شأنها السياسى » لمؤلفه الاستاذ تشارلس

مليج ص ٣٧٥

(٢) راجع كتاب « مقالات سياسية » لمؤلفه بنديتى - ص ٤٨

لا ينطبق على معاملته لديلبس ، وإنما يوضح كيف فرط ذلك العاهل في إرثه في سبيل منفعة عاجلة . والغريب أنه لم يطالب صديقه بأى شىء مقابل مامنحه إياه ، بل باع إرث القراعنة لرجل فرنسى وقبض الثمن ابتسامة زائلة ! . . .

اعطيت وثيقة الامتياز بحفر ترعة السويس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وهى مصدرة بالكلمات الآتية : « لما كان صديقنا المسيو فردينان ديلبس قد وجه نظرنا الى الفائدة التى سوف تعود على مصر من وصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر بترعة مائة تستطيع السفن الكبيرة اجتيازها ، ولما كان حضرته قد أعلننا بأن فى الامكان انشاء شركة مالية لهذا الغرض يكون أعضاؤها رجالاً مالىين من جميع الأمم ، فقد نظرنا الى الاقتراح الذى عرضه صديقنا علينا بعين العطف ، وخوّلناه بموجب هذه الوثيقة السلطة التامة لتأليف شركة عامة لحرق برزخ السويس واستغلال التركة التى ستصل بين بحرى . . . طبقاً لما هو موضح فى المواد التالية ^(١) ،

وفى الكتاب الذى صحب الامتياز الذى نحن فى صددده ما يوضح باسهاب ذلك العامل الشخصى — أى الصداقة بين سعيد باشا وديلبس — فقد صدر الكتاب بالعبارة الآتية وهى : « الى صديق المخلص الكريم المحتد ، الرفيع المقام ، المسيو فردينان ديلبس ^(٢) . »

وتتضمن وثيقة الامتياز اثنتى عشرة مادة لا حاجة بنا الى ايرادها . وهى تتناول مجتثاً لم يكن ذلك العاهل السمين الجسم يعلم عنه شيئاً حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وهو اليوم الذى سبقت الاشارة اليه ، وكان سعيد باشا اذ ذاك فى الصحراء ، وليس فى متناوله قلم ولا حبر ولا ورق ولا شمع ، وبينه وبين عاصمته مسيرة عدة أيام . واذا تذكرنا ميل الشرقين الى التسوييف والمماطلة نجد فى اسراع سعيد باشا الى توقيع تلك الوثيقة بعد وعده بمنح الامتياز

(١) راجع كتاب « فردينان ديلبس ، حياته وأعماله » لمؤلفيه برتران وفيريه ص ٩٩

(٢) راجع الكتاب عينه : ص ٥٢

بخمسة عشر يوماً ما يشف عن «سداجة»، وسلامة نية لاتجدهما الا في الصبيان
لقد يتفق لأهل الروية وبعد النظر أن يتمكن منهم ذوو الألسنة الذلقة.
ومن الوسطاء من يجيدون لوك الكلام والثروة ويقنعون التجار بشراء
سلعهم التي ما كان هؤلاء ليشتروها لولا ملاسنة أولئك الوسطاء . ولقد
كانت دالة ديلسبس على سعيد باشا عظيمة جداً لم تفترو ولم تهن قط ، بل
كانت تقوى بمرور الزمن . يدلك على ذلك أن سعيداً منح صديقه ديلسبس
في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ امتيازاً جديداً وردت في مقدمته اشارة إلى الامتياز
السابق وختم بالعبرة التي وردت في ذلك الامتياز وهي قوله : « صديقي
المخلص الكريم المحتد ، الرفيع المقام ، المسيو فردينان ديلسبس »

أما الامتياز الجديد فهو توسع في أحكام الامتياز الأول يوثق عراه ويشد
أزره ، وقد أضيف إليه ذيل في ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ هذه ترجمته :

« تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين لحفر الترعة وذلك عند طلب
مهندسى الشركة وطبقاً لحاجة العمل ^(١) ،

وقد جاء فى المادة الأولى من عقد الامتياز المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦
ما يأتى :

« تخول الشركة حق حفر الترعة بنفسها، ولها أن تعهد فى ذلك إلى «مقاول»
وفى كلتا الحالتين يجب أن يكون أربعة أخماس العمال على الأقل من المصريين»
فترى أنه ليس فى هذا النص ما يدعو إلى الاعتراض ، بل لقد كان ذلك
الفيد منطقياً وفى موضعه . وعلى كل فان فى مقدمة الرجال البارزين الذين
لجأ اليهم ديلسبس يومئذ والتمس منهم المعونة الأدبية رتشارد كوبدن^(١)
وكان من أنصار التجارة الحرة ، يكره هو وحزب الأحرار الانجليز النخاسة ،
ولعل القارىء يعلم أن رتشارد كوبدن هذا وصديقه جون برايط كانا من

(١) راجع كتاب : « فردينان ديلسبس . حياته وأعماله » - ص ٥٢

الانجليز القلائل الذين وقفوا بجانب « الشماليين » فى الحرب الاهلية
الامريكية ، وقد وقفوا هذا الموقف بسبب كرههما للنخاسة .

ولو أن ديلسبس أدمج فى عقد امتيازه الشرط المذكور فى الذيل الذى
سبقته الاشارة اليه والذى كان مؤرخاً فى ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ لقضى على
مشروعه قضاء مبرماً ، لأن هذا الذيل يعنى إباحة حفر التربة بالالتجاء إلى
السخرة . ولو أن ديلسبس أطلع كوبدن على هذه الحقيقة ، ولو تليحاً لثار الرأى ،
البريطانى العام على ذلك المشروع ، ولتولى اللورد بالمستون قيادة ذلك الرأى
للحيلولة دون مشروع كانت لندن تنظر اليه شزراً وظلت تنظر اليه كذلك
إلى أن تسنى لدزرائيل فى سنة ١٨٧٥ شراء أسهم الخديوى فى ذلك المشروع

الفصل الثانى

المنحدر

لم يتسن البدء فى حفر ترعة السويس إلا فى ٢٥ إبريل سنة ١٨٥٩ ، أى بعد منح الامتياز الاصلى بأربعة أعوام ونصف عام . وكانت أمام ديلسبس صعاب جمة لا بد له من تذليلها . وقد عاجلها بكل جرأة وإقدام . إلا أن روح التفاؤل التى كانت تملأ صدره ما كانت لتمكنه من التغلب على تلك الصعاب لو أن الوزارة الانجليزية التى كانت يومئذ فى الحكم أفهمت الرأى البريطانى العام أن ديلسبس ينوى الالتجاء إلى السخرة لحفر ترعة السويس .

ومهما يكن من أمر الامتياز الذى منحه سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وأيده بامتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فلا بد من القول بأن الأمير أصبح بمرور الزمن من أنصار النخاسة . فلم يكن ثمة أى شك فى أن حفر الترعة سيقوم على أساس السخرة . وكان انتشار النخاسة فى السودان من أكبر العوامل المشجعة على ذلك . والنخاسون فى القاهرة من أهل الحول والطول بحيث لم يكن أحد ليرتاب فى الخطة التى سيجرى العمل بموجبها .

وقد اختلف المؤرخون فى حزر الأسباب التى حملت محمد على باشا على السعى لفتح السودان فى سنة ١٨٢٠ وقد كانت موصدة فى وجه مصر منذ

عدة قرون ، ومهما يكن الباعث الحقيقي له على ذلك ، فالمعروف أنه أوفد ابنه ابراهيم باشا لفتح تلك البلاد . وأوفى إبراهيم باشا النصر ، ورفع العلم المصرى فوق أرجاء كانت يومئذ أظلم مجاهل القارة الأفريقية . ويقول الدكتور صبرى صاحب كتاب : « الامبراطورية المصرية تحت حكم محمد على والمسألة الشرقية » أن الغرض من إيفاد الحملة إلى السودان كان جمع الرجال اللازمين من بلاد العبيد لتأليف جيوش محمد على الجديدة^(١)

ولما تطرق الضعف فى سلطة محمد على بسبب شيخوخته كانت مدينة الخرطوم قد أصبحت سوقا عامة للنخاسة . ولما ولى عباس باشا العرش لم تكن بطانته والرجال المحيطون به ليقنعوا بمدى رواج النخاسة فى الخرطوم فنظموا العصابات وأطلقوها لاقتناص العبيد وأسسوا النخاسة على نظام معين وأغروا رجال الحكومة المحليين بالاشتراك معهم فى تلك التجارة التى راجت على أيديهم رواجاً عظيماً وكانت تدر عليهم المكاسب العظيمة .

ولم يطل حكم عباس كثيراً . ويقول الكولونيل إلجود فى كتابه النفيس « إنتقال مصر » أن خلفه الأمير سعيد كان رجلاً طيب السيرة أدخل على بلاده إصلاحات كثيرة ... وحرّم النخاسة ونهى كبار الموظفين عن استعمال السوط (الكراباج^(٢)) . إلا أنه كان كأكثر المصلحين كثير المواعيد قليل العمل ، بل لم يعمل شيئاً قط .

ويؤخذ من المذكرة التى أصدرها سعيد باشا فى ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ (وهى الذيل الذى سبقت الإشارة إليه) أن ما كان يديه من النفور من النخاسة فى الظاهر لم يكن عن اخلاص . وفى الحقيقة أن الطريقة التى حتم بها الاستعانة بالسخرة على فتح ترعة السويس لا تترك مجالاً للشك فى أن سعيداً أصبح بعد ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٨ غير معارض للنخاسة . على أن كل ذلك

(١) راجع ص ٦٨ من الكتاب المذكور

(٢) راجع ص ٥٥ من الكتاب المذكور

خارج عن نطاق الموضوع الاصلى ، وإنما المهم بماله علاقة بشخص اسماعيل المفترى عليه أنه لما ارتقى هذا العرش فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ كانت النخاسة متفشية فى مصر والنخاسون ذوى حول وطول .

ولم تكن مصر يومئذ تحت سلطان النخاسين فقط بل كان فردينان ديلسبس قد جعلها شبه أيلة فرنسية . وقد أوردنا سابقاً مقالته يومئذ قاض هولندى من قضاة المحاكم المختلطة فى مصر وهو أن المصريين كانوا يكرهون سيادة فرنسا على بلادهم . ومع ذلك تمكن نبوليون الثالث بفضل معونة ديلسبس من أقناع سعيد باشا بارسال حملة مصرية الى المكسيك . وفى ذلك دليل واضح على مدى نفوذ فرنسا على وادى النيل فى عهد سعيد باشا .

ولايضاح تاريخ هذه الحملة نقول أن إنجلترا وأسبانيا وفرنسا أسان فهم غرض جفرسن دايفس (رئيس الفريق الجنوبي فى أثناء الحرب المعروفة بحرب الانفصال) وأنصاره الذين أطلقوا النار فى ١٢ ابريل سنة ١٨٦١ على حصن « سيمتر » . فالولايات الاميركية الجنوبية لم تكن يومئذ تقصد الاعتداء على مذهب مونرو الذى كان ولايزال يعتبر حجر الأساس فى سياسة أميركا العامة ، وهو المبدأ الوحيد الذى كان واشنطون ومونغوميرى متفقين عليه يومئذ . إلا أن الحكومات الثلاث التى أشرنا اليها لم يكن يعتقد ذلك فاتفقوا فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦١ على التعرض لشؤون المكسيك ضاربات بمبدأ مونرو عرض الحائط وصور لهن الوهم بعد موقعة « بول ران » التى وقعت فى ٢١ يولييه سنة ١٨٦١ أن لهن أن يفعلن ذلك . ولكن لما أخذت جيوش الشمال تتقدم رأت إنجلترا وأسبانيا أن الحكمة تقضى عليهما بالتراجع . فتراجعتا . ولكن نبوليون الثالث أصر على عناده وأبى الجلاء عن المكسيك ولم يمض زمن حتى شعر بشدة حاجته الى الجنود . وكان الاختبار قد علمه أن الجنود البيض لا يستطيعون احتمال جو المكسيك لأن الحمى الصفراء كانت تحصدهم حصداً . وعليه جىء بكتائب من جنود « جوادلوب »

و « المارتنيك » . إلا أن هؤلاء لم يكونوا يمتازون بالصفات الحربية . نعم أنهم استطاعوا أن يقاوموا الأمراض ولكنهم لم يكونوا يستطيعون القتال . وعليه ارتبكت باريس وحارت في أمرها . وكان ديلسبس يومئذ من كبار الأبطال وإسمه على فم كل إنسان في مصر . وصرح بعضهم بأن في وسع سعيد باشا أن يقدم الجيوش اللازمة لحرب المكسيك ، وفي وسع هذه الجيوش احتمال جو تلك البلاد والصبر على رصاص الأعداء .

وعليه كاشفت فرنسا سعيداً بما في نفسها إلا أنها لم تستأذنه في جمع جنود من السودان بل التمسث منه أن يقدم إليها ، على سبيل الاعادة ، حملة مؤلفة من ألف ومائتين من الجنود الكاملى العدة والميرة والقواد . ولا شك أن فرنسا كانت تنوى أن تطلب من مصر فيما بعد حملة أخرى ، ومهما يكن من الأمر فإن حملة مؤلفة من أربعمائة وخمسين مصرى أو سودانياً غادرت ميناء الاسكندرية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٦٢ ببارجة حرية فرنسية تدعى « السين » معقودة اللواء للكابتن جوريس (١) .

فترى مما تقدم أن سعيداً — قبل وفاته بثمانية عشر يوماً — قضى على مصر بأن تشترك في حرب طاحنة في بلاد نائية ليس لها فيها مصلحة على الإطلاق ، إذ لم يكن معقولاً أن بلاد المكسيك تهتم مصر بأى وجه من الوجوه . ولا شك أن اشتراك مصر في تلك الحرب يومئذ كان دليلاً على أن سعيداً كان مشجعاً بميوله الفرنسية إلى حد أنه لما توفى أدرك الناس كلهم أنه كان دمية تحركها أصابع فرنسا من وراء الستار . وبعبارة موجزة — أنه أورث خلفه شعباً موثق اليدين والقدمين بمشروع ترعة السويس ، وبلاداً الى الجنوب كانت النخاسة فيها رائجة ، وسياسة خارجية قد أملتها باريس ، وديونا تكاد تهبط عاتق البلاد . وقد كتب « الجود » في ذلك ما يأتى :

« نشأ سعيد منذ أول عهده على الميل إلى الانفاق والتبذير بحيث لم يكن

(١) راجع التقرير الرسمى بقلم رافريه وديلار

دخل البلاد ليكفيه . فاضطر أن يسد العجز بالالتجاء إلى المرايين الاوربيين واقترض منهم قروضاً باهظة في السنوات ١٨٥٨ و ١٨٦١ و ١٨٦٢^(١) «
وكتب بنديتي يقول : —

« كان سعيد يستقبل أشخاصاً أصبحوا فيما بعد من مشيرى السوء إذ استغلوا ثقته بهم . فأصبح بعد قليل مثقلاً بالديون . وأشير عليه باصدار سندات على الخزينة ذات فائدة فاحشة . ولا شك أن المصائب التي ربكت مالية مصر فيما بعد ترجع إلى ذلك الزمن^(٢) ،

وكتب ده فريسينية كبير وزراء فرنسا في سنة ١٨٨٢ عندما احتلت إنجلترا مصر ما يأتي : —

« ولما توفي سعيد باشا أورث خلفه ديناً يقدر بخمسين ومائتي مليون فرنك . وكانت هذه التركة بدء المصائب المالية التي ربكت مصر وأفقدتها استقلالها . وقد كان اسماعيل باشا ميالاً بطبيعته إلى البذل والانفاق ، ومع ذلك حاول في أول الأمر إصلاح الحالة التي وجد البلاد عليها . إلا أنه مال بث طويلاً حتى زاد الطين بلة^(٣) »

وكتب ده مالورتي يقول : —

« أورث سعيد باشا خلفه ديناً يقدر بعشرة ملايين جنيه ، وإدارة فاسدة وارتباكاً عظيماً ، وامتياز ترعة السويس المشثوم الذي حملة ديلسبس - ذلك الساحر العظيم - على منحه إياه ، وقد أكد لي أحد الوزراء أن سعيداً وقع وثيقة ذلك الامتياز من دون أن يطلع عليها . وقد كان التذمر متفشياً بين الأهالي من أقصى البلاد إلى أقصاها^(٤) »

وأضاف الكاتب إلى ذلك حاشية هذه ترجمتها : —

(١) راجع كتاب الجود ص ٥٦

(٢) راجع كتاب بنديتي ص ٤٨

(٣) راجع كتاب « مسألة مصر » لمؤلفه ده فريسينيه ص ١٢٧

(٤) راجع كتاب « مصر وحكامها الوطنيون والتدخل الاجنبي » لمؤلفه البارون دي مالورتي ص ٧١

« لما توفي سعيد باشا في سنة ١٨٦٣ كان دين الأجانب على مصر ثلاثة ملايين جنيه فقط (على أن ديونه الشخصية زادت على ثلاثة أضعاف هذا المبلغ) »

وكتب ده ليون ، من كتاب ذلك العصر ، يقول :—
لقد كانت فاتحة عهد سعيد باشا طيبة تبشر بالآمال . ولكن الخاتمة كانت مظلمة رابعة . . . فقد ارتقى الأمير العرش في سنة ١٨٥٤ وهو شاب مملوء آمالا كبارا ، وحاسة رائعة ، وصحة كاملة ، وله سلطة غير محدودة ، وثروة لا تنضب ، ثم قضى به بعد ذلك بتسع سنوات فكان موته مبتسرا لأن الأمراض والمصائب استنزفت قواه ونهكت بدنه . فذهبت آماله وأمواله ، وهجره صحبه وخلانه . . . ولما قابلته آخر مرة أعرب لي عن شديد أسفه لأنه بهظ كاهل بلاده بالقروض التي عقدها ، والديون التي قيدها بها . وأظن أنه لما توفي كان دين مصر العام لا يزيد على خمسة ملايين جنيه (١) ،

وقال أحد الكتاب الانجليز - وهو ممن انتقصوا من قدر اسماعيل باشا -
« وحكم اسماعيل ستة عشر عاما . وكان سلفه سعيد أول من استدان الأموال وكان أول قرض عقده بمبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه . وقد أورث سعيد خلفه هذا الدين ، كما أورثه أيضا دينا عائما . وكان مجموع الديون كلها عشرة ملايين جنيه (٢) ،

وقال لورد كرومر في كتابه « مصر الحديثة » أنه لما توفي سعيد باشا في سنة ١٨٦٣ كان الدين العام على مصر ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (٣) »

وقال في موضع آخر من كتابه :

« وكان سعيد أول من مهد الطريق للمغامرين لكي ينهشوا مصر ،

(١) راجع كتاب : « مصر الحديثى » لمؤلفه ادوين ده ليون الصفحة ١٠٠

(٢) راجع كتاب : « مصر اليوم » لمؤلفه فريزر راي الصفحة ٣

(٣) راجع كتاب : « مصر الحديثة » للورد كرومر الجزء الاول الصفحة ١١

وكان نوبار باشا (وهو ثقة في الكلام على هذا الموضوع) يقول أن الارتباك المالى بدأ في عصر سعيد . وقد تمكن ثاقبو النظر يومئذ من الانذار بقرب وقوع الكارثة التي أملت بمصر . وفي سنة ١٨٥٥ قال المستر والن القنصل البريطاني بالقاهرة للمستر سينيور : أن سعيدا رجل طائش مغرور قد أفسده تملق الأجانب المحيطين به . فهم لا يفتأون يقولون له أنه نابغة عبقرى وهو يصدقهم ... وأخشى أنه يمهّد لكارثة ^(١)

وكتب السر أوكلند كولفن (مساعد اللورد كرومر في تجديد مصر) في كتابه : « انشاء مصر الحديثة » يقول : —

« ومع أن سعيداً أصدر قانوناً خاصاً بالأراضي ينطوى على كثير من السخاء ويمنح الذين يزاولون الزراعة حقوقاً كثيرة ، فقد كان من أكبر العاملين على اتعاسهم وإشقايمهم بسبب امتياز ترعة السويس الذى فرض عليهم السخرة بأشد حالاتها وأبعدها عن المكافأة وكان مجموع دين مصر عند ارتقاء اسماعيل باشا العرش في سنة ١٨٦٣ أقل من أربعة ملايين جنيه . فلما خرج من القطر سنة ١٨٧٩ كان ذلك الدين قد أربى على مائة مليون من الجنيهات الاسترلينية ^(٢) .

وكان الفيكونت ملنر (واسمه سابقا المستر الفريد ملنر) معاوناً للسر أوكلند كولفن في مهمة انقاذ مصر . وقد أورد في كتابه : « إنجلترا في مصر » أرقاماً عن الدين المصرى تختلف قليلا عن الأرقام التى أوردها لورد كرومر . قال : —

« كان دين مصر عندما ارتقى اسماعيل باشا العرش سنة ١٨٦٣ يزيد قليلا على ثلاثة ملايين جنيه . وكان دخل البلاد السنوى ينفق بجميع النفقات

(١) راجع كتاب : « مصر الحديثة » للورد كرومر الجزء الاول الصفحة ٢١

(٢) راجع كتاب : « انشاء مصر الحديثة » لمؤلفه السير أوكلند كولفن الصفحة ٨

اللازمة . ومع ذلك لم تأت سنة ١٨٧٦ حتى كان الدين قد بلغ تسعة وثمانين مليون جنيه^(١) »

وأشار ماركيز زتلند إلى « الدين التافه » الذى كان على مصر عند وفاة سعيد باشا . قال : —

« وفى سنة ١٨٦٣ توفى سعيد باشا والى مصر تاركا للبلاد ديناً تافهاً بلغ أقل من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه استرلينى^(٢) »

وجاء فى التقرير الرسمى الذى قدمته لجنة كايف ما يأتى :

« فى سنة ١٨٦٣ اقترض سعيد باشا أول قرض وكانت قيمته الاسمية ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه تدفع فى مدى ثلاثين سنة . وكان معدل الفائدة سبعة فى المائة ومعدل الاستهلاك واحداً فى المائة . وليس لدينا بيانات صحيحة عن مبلغ القرض الحقيقى^(٣) »

ترى مما تقدم أن الأرقام التى أوردها الكتاب الذين استشهدنا بأقوالهم تختلف من عشرة ملايين جنيه (على مذكره فريسنيه وراى وده مالورتى) الى ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه (على مذكره لورد كرومر وتقرير لجنة كايف) وقد بحث الأستاذ هنريخ ستيفان ، وهو من كبار علماء الاقتصاد الألمان ، فى هذا الدين فى كتاب له نشره عام ١٨٧٢ فتناول ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٧٠ والقرض الذى عقده سعيد باشا عام ١٨٦٣ وقال أن هذا القرض لا يشمل ديون سعيد باشا الشخصية وقد حى الجانب الأكبر منها « ورب سائل يسأل : إذا كان من المهم معرفه مقدار الديون الحقيقية التى أورثها سعيد باشا خلفه اسماعيل باشا ، فلماذا لا نرجع الى السجلات الأصلية ؟

(١) راجع كتاب : « انجلترا فى مصر » لمؤلفه الفيكونت ملتر الصفحة ١٧٧

(٢) راجع كتاب : « الورد كرومر » لمؤلفه ماركيز زتلند الصفحة ٥٥

(٣) راجع تقرير لجنة كايف المذيل به كتاب : « مصر كما هى » لمؤلفه مكاون الصفحة ٣٩٢

والجواب عن ذلك ما جاء في تقرير لجنة كايف التى سبقت الإشارة إليها .
فقد جاء فى ذلك التقرير ما ترجمته :

« يقال أن نظام الحسابات الأميرية ، وكذلك حسابات الدائرة السنية ،
إنما أنشئ بقصد الخداع . ومن المحتمل أنه قد لجئ الى طريقة معقدة (من
الحسابات) بقصد ابقاء السلطة فى يد وزير المالية الذى ليس فى مكتبه أى
موظف أوربى ، بل لا يؤذن لأى أوربى فى دخوله^(١) »

وحقيقة الأمر أن دفاتر الحسابات كانت يومئذ فى عهدة طائفة من
الكتبة الأقباط الذين استنبطوا أسلوباً معقداً من « مسك الدفاتر » . ولم
يكن غرضهم من ذلك السرقة أو مساعدة وزير المالية . وإنما أرادوا أن
يحتكروا لأنفسهم ولاخوانهم فى الدين جميع الأعمال المتعلقة بحسابات
الحكومة المصرية . وعليه توارث الأقباط أسلوباً سريئاً من تلك الحسابات
أباً عن جد . وإذا حاول اليوم أحد أن يطلع على حقيقة تلك الدفاتر ويفك
طلاسمها عانى عرق القربة ولم يظفر بطائل . ونستخلص من اختلاف
الروايات عن الدين الذى نحن بصدد أن مقدار الدين الحقيقى إنما هو
ذو شأن « ثانوى » والمهم هو ، كما قال بعض الساسة الفرنسيين المقربين من
وزارة الخارجية ، أن التركة التى خلفها سعيد باشا كانت بدء الارتباك المالى
الذى أوقع مصر فى المصائب . وقد قال فى ذلك قنصل إنجلترا عندما قدم
تقريره الى وزارة الخارجية البريطانية فى سنة ١٨٥٥ : « أن سعيداً ختم
وثيقة الحكم على مصر بالموت »

وكتب الجنرال ولیم لورنج ، وهو قائد عسلى أميركى كان فى الجيش
المصرى فى عهد سعيد باشا يقول :

« أن شعب مصر البائس استقبل ارتقاء سعيد باشا العرش بالغبطة
والفرح لأنه كان يرحب بأى تغيير ينقذه من حكم عباس . ولكنه ما عثم
أن تملكه الحزن بسبب عبء الضرائب الباهظة الذى القاه عليهم الحاكم الجديد

(١) تقرير لجنة كايف المذيل به كتاب : « مصر كما هى » الصفحة ٣٨٨

وكانت سياسة سعيد تقوم على كثير من الظلم والاندفاع وراء الأهواء ، وقد طرأت عليها تغييرات فجائية ألقت في سير أعمال الدولة اضطراباً عظيماً ولما أفضى الاسراف والاهمال بالحكومة إلى شفير الخراب المالى فاجأ سعيد البلاد « بمرسوم » أقال به جميع كبار الموظفين ووظائفهم وصرح بعزمه على الاستئثار بجميع الشؤون الادارية . على أنه بعد أن خبر بنفسه ما فى الأمر من صعاب كبيرة أقلع عن هذه الخطة وعاد إلى النظام القديم . وقد أوقده تذبذبه هذا احترام شعبه له . ومنذ ذلك الحين صار الناس ينظرون إليه نظرتهم إلى حاكم ضعيف الرأى متقلب الأهواء ذى سلطة مستبدة ^(١) .

وقد كان اسماعيل هو الأمير الجديد الذى خلف له سعيد باشا ، صديق فردينان ديلسبس ، مشروع ترعة السويس ، وسياسة خارجية موحى بها من باريس ، وجرباً أجنبية لا ناقة له فيها ولا جمل ، وسلطاناً محدود الرواق للنخاسين ، وإدارة فاسدة ، وديوناً باهظة ، واحتقاراً للجالس على العرش . وقد ولد اسماعيل فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ فى قصر « مسافر خانه » وهو الابن الثانى لابراهيم باشا الشهير واسم أمه الأميرة خوشيار ^(٢) . قيل أنه لما كان ابراهيم باشا فى لندن فى العقد الخامس من القرن التاسع عشر سار ذا يوم فى أحد شوارع تلك العاصمة فى سوكب حافل ، وكان بين الذين شاهدوا ذلك الموكب ولد صغير أثر فيه ذلك المشهد تأثيراً عظيماً . وهذا الولد هو الذى اشتهر فيما بعد ، باسم السر إيفلن بارنج ثم باسم لورد كرومر ^(٣) .

وقد ذكر المستر إلبرت فارمان (الذى كان قنصلاً عاماً للحكومة الولايات المتحدة فى مصر من سنة ١٨٧٦ — ١٨٨١ ثم ممثلاً لتلك الحكومة فى المحاكم المختلطة) أن العاهل الذى التى على عاتقه ذلك العبء الباهظ لم يكن

(١) راجع كتاب : « A Contederate in Egypt » لمؤلفه و . و . لورنج الصفحة ٤٧

(٢) راجع كتاب : « الخديوى اسماعيل ومصر » لمؤلفه جاستون زانفيري الصفحة ٤٧

(٣) راجع كتاب : « لورد كرومر » لمؤلفه ماركيز زتلند الصفحة ٥٥

قوى الجسم . فقد كان قصير القامة ، عريض المنكبين ، غير جذاب المنظر ،
ربعة بادناً . أما ملامحه فكانت تشبه ملاح سكان أوربا الجنوبية . وكانت
أجفانه مسترخية ، والجفنان الأيسران أكثر استرخاء من الجفنين الأيمنين .
وكان يخيل إلى الناظر أن عينيه نصف مغمضتين . أما حاجباه فكانا أسودين
خشنين كشيبي الشعر بارزين ولحيته السوداء قصيرة ^(١)

وقال قنصل أميركي آخر ما يأتي :

« كان وجهه ، في حالة الهدوء ، كوجه أبي الهول أو نبوليون الثالث ،
لا يشف عن معنى من المعاني . أما صوته فكان صوت رجل دمث
الاخلاق منخفضاً متناسق النبرات يجعل لألفاظه معنى خاصاً . وكان
إذا أراد اظهار سروره أصبح كلماته ابتسامة ساحرة ^(٢) »

وفي خلال التسع السنوات التي جعل فيها سعيد باشا مصر اقطاعة
فرنسية وكاد يتمضي بذلك على رخاء البلاد ، كان خلفه ، كما ذكرده مالورتي ،
مهملاً مغضى عنه ، يشغل نفسه بالشؤون الزراعية وبادارة أملاكه الواسعة ^(٣)
وقد كتب ادوين ده ليون (الذي كان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة في
الاسكندرية من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ إلى ٤ مارس سنة ١٨٦١ وكانت له
ضلع كبيرة في نصب سعيد باشا خلفاً لعباس الاول كما مرّ بك) ما يأتي
« لا شك أن اسماعيل قام بتمثيل دوره بروتس ، خير قيام في أثناء المدة
التي كان فيها «القيصر» حياً . فلم يكن أقرب المقربين اليه ليدري بالهمة التي
كانت كامنة بين ضلوعه ، والمطامع التي كانت نعومته وخطته المتحفظة
تسترها ^(٤) »

وذكر هذا الكاتب أيضاً أنه في الوقت الذي كان فيه سعيد باشا يغدق

(١) راجع كتاب : « Egypt and the Betrayal » لمؤلفه فارمان الصفحة ٩

(٢) راجع كتاب ادوين ده ليون الذي سبقت الاشارة اليه الصفحة ١٦٥

(٣) راجع كتاب دي مالورتي الذي سبقت الاشارة اليه الصفحة ٧١

(٤) راجع كتاب ادوين ده ليون الذي سبقت الاشارة اليه الصفحة ١٥٨

المنح على ديلسبس كان «اسماعيل ينتظر صابراً ويشغل نفسه بالشؤون الزراعية متجنباً الظهور خيفة استفزاز حسد سعيد باشا، وعاملاً على الاكثار من الأملاك والعقارات (وقد كان ذلك من أحب الأمور إليه) حتى أصبح فيما بعد على الأرجح أكبر مالكي الأراضي في مصر،^(١)

وفي أوائل عهد اسماعيل زار مصر رجلان فرنسيان وكتبا ما يأتى :

— « وبفضل سخاء محمد على أصبح اسماعيل من أغنى مالكي الأراضي الزراعية في مصر بل أغنم على الاطلاق . وكانت الطبيعة قد حبتة فهماً وادراكاً للبادئ الاقتصادية التي هي أساس كل ثروة لكل من يحسن القيام على مزارعه . فكان يعرف كيف يدبر شؤون أملاكه ويشتري بدخلها أراضي جديدة حتى زادت ثروته وأصبحت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه . وكان نتاج أراضيهِ من القمح والسكر يباع في السوق بأغلى الاسعار وكان الناس يتسابقون إلى شراء ما تنتجه أراضيهِ من قطن لأنه كان يعنى بحراثة الأرض وزراعة التيجى بأحسن المنتج وأغلاه . وفي الحقيقة أنه كان فلاحاً مصرياً نموذجياً . وكان يبتعد دائماً عن مهام الدولة^(٢) »

وتأييداً لهذه الشهادات الصادرة من مجرى وأميركين وفرنسيين نورد فيما يلى شهادة رجل انجليزى معاصروهو المستر مكاون . قال فى هذا الصدد :— « كانت ادارته لأملاكه الخاصة تمتاز بهمة لا تعرف الكلال . وببصيرة نيرة . ومقدرة فائقة . وهى صفات جعلت سموه قبل ارتقائه العرش أغنى مالكي الأراضي فى مصر^(٣) »

وذكر المستر موبلى بل ، وكان مراسلاً لجريدة التيمس من القاهرة ،

(١) راجع كتاب ادوين ديلبون الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ١٥٧

(٢) راجع كتاب . « مصر واسماعيل باشا » لمؤلفيه ساكره واوتربون الصفحة ١١

(٣) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ٨٩

أن اسماعيل كان قبل ارتقائه العرش شديد الاقتصاد حسن التدبير يحرص على كل درهم من أمواله ^(١) .

أن ما مريبك من الأقوال يقنع كل رجل منزله عن الغرض بصحة ما رواه دى مالورتي من أن دخل اسماعيل باشا عند ارتقائه العرش كان مائة وستين ألف جنيه في العام وأنه لم يكن عليه دين ولا على أراضيه الواسعة أي رهن كما شهد بذلك الكثيرون من وزرائه ^(٢) .

وبما يجدر بالذكر أن اسماعيل ، في خلال بعض السنوات التي كان فيها زعيم فلاحي مصر ، لم يكن ولياً للعهد . فقد كانت ولاية العهد لأخيه الأمير أحمد الذي كان أكبر منه سناً . إلا أن حادثاً مروعاً أودى بحياة هذا الأمير وأدى إلى إحلال اسماعيل محله في ولاية العهد .

وتفصيل ذلك أنه بعد ارتقاء سعيد باشا العرش أقام هذا احتفالاً عظيماً في الاسكندرية وأمر بأن يحضره جميع أمراء الأسرة المالكة . وكان معظمهم يومئذ في القاهرة ومن جملتهم الأمير أحمد والأمير حليم أخو سعيد باشا الأصغر والأمير اسماعيل وقد هرع الجميع إلى الاسكندرية بطريق البحر تلبية لأوامر سعيد باشا ما عدا الأمير اسماعيل فقد كان مريضاً .

وأنفق سعيد باشا على ذلك الاحتفال أموالاً وفيرة . وكان الاحتفال باهراً جداً تمتع به الضيوف بما لذ وطاب . ولما انتهى عاد الأميران وبطاتهما المؤلفة من نحو خمسة وعشرين شخصاً إلى القاهرة بقطار خاص . ولا يخفى أن القطر الحديدية تمر بالقرب من كفر الزيات على جسر (كوبري) متحرك يفتح في مواعيد معينة لمرور المراكب . وكان المهندس روبرت ستفنسون هو الذي بنى ذلك الجسر . وبينما كان القطار مندفعاً نحوه يحمل الأميرين وبطاتهما لم ينتبه السائق إلا متأخراً إلى أن الجسر كان في تلك الدقيقة

(١) راجع كتاب : « الحديويون والباشاوات بقلم من يعرفهم » الصفحة ١٠

(٢) راجع كتاب دى مالورتي الذي سبقت الإشارة إليه الصفحة ٧١

مفتوحاً . وحاول وقف القطار فلم يفلح . فاندفع القطار وهبط في النهر من ارتفاع خمسين قدماً وغرق بجميع ركابه ما عدا الأمير حلیم فقد نجا بأعجوبة .

وبمرور الزمن اتضح أن نهاية سعيد باشا قد دنت . فصار كل واحد من رجال القصر يود لو يكون هو الذى يبشر ولى العهد بارتقائه العرش . وكان الأوربيون أنفسهم ينافسون الوطنيين للفوز بذلك الشرف العظيم . وكان بين الأولين مدير شركة التلغراف وعمله يخوله أن يحظى بذلك الشرف . فلما جاءه خبر بأنه لم يبق من حياة سعيد باشا سوى ساعات معدودات سهر الليل كله بجانب عامل التلغراف ليتمكن من إبلاغ الرسالة بنفسه إلى العاهل الجديد

على أن قوى سعيد باشا كانت جبارة . فطال احتضاره عدة أيام حتى أثر السهر في صحة مدير التلغراف ولم يجد بداً من من العودة إلى منزله ليأخذ قسطاً من الراحة . فاستدعى كاتباً وطنياً كان يثق باخلاصه وطلب منه أن يوافيه إلى منزله حالما يتوفى سعيد باشا ويوقظه لو كان نائماً . ووعدته إن فعل ذلك بمكافأة حسنة

على أن الكاتب كان يعلم أن تقاليد البلاد تقضى بخلع الخلع والاعطيات على كل من يحمل مثل ذلك النبأ إلى الحاكم الجديد . وفي الحقيقة أن سعيداً توفى حينما كان مدير التلغراف غارقاً في نومه . فهرع الكاتب المذكور إلى اسماعيل وكان أول من أنبأه بارتقائه العرش . وقد نال بسبب ذلك منحة سنوية مع الترقية المترتبة . ثم ذهب وأيقظ رئيسه مدير التلغراف وأخبره بوفاة سعيد باشا . فهرع هذا إلى القصر ليبلغ اسماعيل باشا ذلك النبأ . ولكن قيل له : أن أخباره متأخرة . قال ده ليون : وأصبح ذلك الكاتب باشا مع أن رئيسه لا يزال برتبة بك حتى الآن » (١)

(١) راجع كتاب ده ليون الذى سبقت الإشارة إليه - الصفحة ١٥٨

الفصل الثالث

الاتجاه صعوداً . . .

ارتقى اسماعيل باشا العرش في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ وهو في الثالثة والثلاثين من عمره وكان قبل ذلك في عزلة تامة عن الناس لأن عمه سعيد باشا لم يكن يشجعه على الاهتمام بشؤون الدولة : لذلك نشأ محباً للزراعة ميالاً الى الاقتصاد لا يفرط بماله بل يشتري بدخل أراضيه أراضى جديدة .

وغنى عن البيان أن الانسان إذا بلغ الثالثة والثلاثين من عمره كانت أخلاقه قد بلغت حدها من النشوء والتطور . وهذا مطرد في الشرقيين كافة . فالمرأة الشرقية إذا بلغت الثالثة والثلاثين قيل أنها قد بلغت من السن عتياً . والرجل الشرقي إذا بلغ تلك السن قيل أنه قد جاوز منتصف العمر . وغنى عن البيان أيضاً أن الذى يزاول الأعمال الزراعية هو بطبيعته من المحافظين ، ومن كان محافظاً صعب عليه التخلق بأخلاق جديدة . ومع ذلك فإن مركز زتلند قال فى كتابه : « ترجمة لورد كرومر ^(١) » الذى ظهر فى سنة ١٩٣٢ أن ارتقاء اسماعيل باشا العرش كان بدمعده الاسراف والتبذير ، وأن حكمه

(١) راجع كتاب مركز زتلند المذكور الصفحة ٥٥

كان حكم شرور ومساوى^(١) ، وأن ابنه توفيق أثبت أنه على جانب من الرزانة والخلق المتين . ومع أنه كان على قدر وضع من العلم والتهديب فقد كان حكمه ، بالقياس الى حكم سلفه ، يدعو الى الارتياح إذ لم يكن سفاحاً ولو مبذراً ولا لصاً^(٢)

وأورد مركز زتلند في مكان آخر من كتابه أرقاماً لتأييد مذهب اليه . قال : -

« كان اندفاع اسماعيل باشا في طريق الخراب اندفاعاً سريعاً . ففى مدة ثلاث عشرة سنة أضاف إلى ديون مصر ديونا جديدة بلغ متوسطها سبعة ملايين جنيه في العام . فلم يأت صيف سنة ١٨٧٦ حتى كان الدين الخفيف الذى كانت مصر مدينة به عند ارتقاء اسماعيل باشا العرش قد زاد من ٣٢٩٣.٠٠٠ جنيه إلى ٩١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، نفق منه ١٦ مليون جنيه على حفر ترعة السويس وأنفق الباقي توديرا وتبذيرا كما ثبت للكاتبين بارنج^(٣)

فترى مما تقدم أن مركز زتلند بتشهيره باسماعيل باشا أمام محكمة التاريخ إنما أعاد بحسن نية ، ما وجهه كرومر وكولفن وملنر والجودوده فريسينه وبنديتى وغيرهم من الكتاب من التهم الى اسماعيل . وفي الحقيقة أن حكم أوروبا في هذه القضية جرى على وتيرة واحدة . وقد كان اللورد ملنر قائد الحملة على اسماعيل . فقد كتب في سنة ١٨٩٢ يقول : -

« إن اسماعيل خير مثال للرجل المبذر عرفه التاريخ أو تصوره مؤلفو الروايات . وما من مبذر طائش كان له سلطان غير محدود على موارد غير محدودة . فقد ارتقى العرش في زمن كان يلوح فيه انه لا حد لثروة مصر الكامنة ، فأمامه أراضى القطر كلها يفعل بها ما يشاء ، والعالم كله مستعد أن

(١) راجع كتاب مركز زتلند المذكور : الصفحة ٧٢

(٢) راجع كتاب مركز زتلند المذكور : الصفحة ١٨٣

(٣) راجع كتاب مركز زتلند المذكورة : الصفحة ٥٦

يقرضه ما يطلب من المال . أضف إلى ذلك ان اسماعيل باشا كان يجمع كل صفة طيبة أو رديئة تجعله المثل الأعلى في الأسراف والتبذير . فقد كان يجمع بين حب الترف والشهوات والمطامع وحب الظهور والتجرد من كل مبدأ . وفي الوقت عينه كان يرسم أجمل الخطط لترقية البلاد وتحسينها مادياً فعلاوة على الملايين التي ودّرها على الملاهي والهبات والشهوات وعلى تشييد القصور الفاسدة البناء . القبيحة المنظر ، فإنه ودر ملايين أخرى على مشروع زراعى عظيم ، بدأه وهو غير ملم بمقتضياته ، وأنفق عليه المبالغ الباهظة ^(١) . ويمكننا أن نحصر الصفات التي شهر بها هؤلاء الكتاب باسماعيل بقولنا إنه كان مبذراً مسرفاً مهتكا طائشاً مترفها شهوانياً مضياًعاً للبال ، وهي الصفات التي خلعتها اللورد ملنر على ذلك العاهل الذي كان اسمه ممقوتا عنده اسمع ما قاله عنه في مكان آخر من كتابه :—

« ليس في تاريخ أية أمة من الأمم - من أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر - ما يعادل هذا الإفراط في التبذير والظلم ،

وفي مكان آخر قوله :

« قد سعى الكثيرون ليعلموا كم أنفق اسماعيل من الأموال التي اقترضها على مافيه خير البلاد . ولما كانت سجلات الحسابات قبل سنة ١٨٧٦ مضطربة مرتبكة فمن المتعذر الوصول إلى الحقيقة . والأمر الثابت أن ما أنفقه في ذلك الوقت كان ضئيلاً جداً . وأنى أشك في أن الجزء الذي أنفقه من مجموع قروضه على المشروعات النافعة (إذا استثنينا ترعة السويس) كان يزيد على عشرة في المائة »

وبعبارة أخرى - يقول اللورد ملنر أن مجموع دين مصر في سنة ١٨٧٦ بلغ تسعة وثمانين مليون جنيه ، وأن ما بدده اسماعيل باشا من هذا المبلغ كان ستين مليوناً وسبعائة واثنين وثلاثين ألف جنيه . ويتضح لك هذا المبلغ بأن تطرح :

(١) راجع كتاب اللورد ملنر المذكور : الصفحة ١٧٦

(١) مبلغ الدين الذى تركه سعيد باشا على ما جاء فى كتاب : « انجلترا فى مصر » وهو ٣،٢٩٢،٠٨٠٠ جنيه .

(٢) المبلغ الذى أنفق على حفر ترعة السويس ، وفى تقرير لجنة كايف أنه بلغ ١٦،٠٧٥،٠٠٠ جنيه .

(٣) مبلغ ١٠ فى المائة أنفق على أعمال نافعة باقية ومقدار ذلك ٨،٩٠٠،٠٠٠ جنيه .

فاذا جمعت هذه المبالغ الثلاثة وطرحتها من مجموع الدين كان الباقي ٦٠،٧٣٢،٢٠٠ جنيه . ولما كان اسماعيل باشا حكم ثلاثة عشر عاماً فيكون قد أنفق فى كل عام منها مبلغ ٧٠٨،٦٧١،٤ على شهوراته ولذاته ومشروعاته الطائشة . ولا يخفى أن كتاب لورد كرومر ظهر بعد كتاب اللورد ملزر بست عشرة سنة ، وقد زاد فيها مبلغ الدين من تسعة وثمانين مليون جنيه إلى واحد وتسعين مليوناً . واليك ما قاله اللورد كرومر فى هذا الصدد : —

« ويصح القول بوجه الاجمال أن اسماعيل باشا أضاف إلى دين مصر نحو سبعة ملايين جنيه فى كل سنة من السنوات الثلاث عشرة التى حكم فيها على مصر ، وأنه أنفق جميع المال الذى اقترضه — ما عدا مبلغ الستة عشر مليون جنيه الذى أنفق على حفر ترعة السويس — توديراً وتبذيراً ^(١) » .

وقد رأينا أن مركيز زتلند أصدر كتابه بعد كتاب لورد كرومر بأربعة وعشرين عاماً . وهو يسلم بصحة الأرقام التى أوردها لورد كرومر مما يحملنا على القول بأن الأرقام الدالة على ثقل دين اسماعيل قد أصبحت أرقاماً ثابتة مسلماً بها . وعليه فيجدربنا الآن أن نتناسى تلك الأرقام والملايين قليلاً ، وأن نحاول أن نرى متى أصبح ذلك الفلاح الحكيم الذى نشأ على إذخار المال لشراء الأراضى ، ميالاً إلى اقتراض الأموال الطائلة بقصد تبذيرها فى شتى الوجوه غير النافعة .

(١) راجع كتاب اللورد كرومر المشار اليه ص ٥ من الجزء الاول

ترى طراً عليه انقلاب فجأى؟ أم كان انقلا به من رجل مقتصد إلى رجل مبذر تدريجياً؟ أن معرفة ذلك من حق كل باحث مدقق .

أن المستر أدوين دهليون ، الذى كان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة فى ذلك الزمن والذى أقام عدة سنوات بالقاهرة بعد اعتزاله منصبه ، لا يذهب إلى ما ذهب اليه اللورد ملنر ولا يوافق على تصويره اسماعيل باشا بصورة رجل شهوانى ينفق الملايين على شهواته ولذاته ، أو بصورة رجل يقضى ليلته فى التهلكة والخلاعة ، وأصبحه فى السرير ، وأنهره فى تديره لىالى الفجور والدعارة . اسمع ما يقوله ذلك السياسى الأميركى عن اسماعيل : —

« أن الخديوى رجل كثير العمل . ومن مقتضيات السلطة الاستبدادية أنه يجب على صاحب تلك السلطة أن يشرف على كل كبيرة وصغيرة . فهو سيقظ باكراً فى الصباح ويسهر الليل مشرفاً على شئون الدولة . وقد أثر ذلك فى صحة الخديوى تأثيراً ظاهراً ، كما يلوح على ملامح سموه منذ فصل الشتاء الماضى . فالراحة التى يتمتع بها الأفراد محظورة على أصحاب تلك التيجان ، ولا سيما فى مثل الأحوال التى يعيش فيها الخديوى . فالأعمال التى كان يقوم بها على سبيل التسلية قد أصبحت ضربة لازب عليه ومطالب الملك تمنعه من الأسفار فيضطر إلى الجولان فى شوارع عاصمته بموكبه الملكى الحافل (١) » .

أما مقدمة الكتاب الذى اقتبسنا منه هذه العبارة فتاريخها شهر يولييه سنة ١٨٧٧ وهذه الشهادة فى حق الخديوى اسماعيل تنطبق على المدة التى برى فيها ملنر وكرومر وزتلند أقلامهم لتصوير اسماعيل بصورة الخليع المتهتك المحاط بالنساء والمنغمس فى الشهوات والمغرم بحب الظهور . وقد ايد مكاون الصحفي الانجليزى وقد كان يعرف اسماعيل باشا معرفة وثيقة شهادة

(١) راجع كتاب ده ليون الذى سبقت الاشارة اليه ص ١٧١

القنصل الأمريكى وأوحز وصف اسماعيل بقوله: «إن الدولة هى الخديوى»^(١). وقد ذكر بالتفصيل الأسباب المؤيدة لذلك . فبعد أن قال أن الوزراء أشبه شىء بدمى تحركها إرادة إسماعيل قال :-

« إن الخديوى يلم بكل كبيرة وصغيرة من أعمال الدولة - من المفاوضات لعقد أى اتفاق أو قرض ، إلى الارتباط بأى عقد لشراء فحم أو آلات . ولا شىء من أعمال الدولة يتم من دون اطلاع سموه عليه . وبعبارة موجزة أن سموه لا يملك فقط بل يحكم على كل شبر من البلاد ، من الاسكندرية شمالا إلى وادى حلفا جنوبا ، بل إلى ماوراء وادى حلفا حيث قد خلع سلطته على غوردون باشا ^(٢) »

وعلى كل فان ذلك الرجل الذى صوره اللورد ملنر بصورة الخليع المغرم بحب الظهور عاش - إذا صدق ما رواه مكاون - عيشة متواضعة بالقياس إلى أمير غنى مثله لم يكن دخله من أملاكه الخاصة يقل عن مائة وستين ألف جنيه سنوياً عند ارتقائه العرش عدا «مخصصاته» . وإليك وصف قصر اسماعيل نقلا عن كتاب : « مصر كما هى » قال المؤلف :-

إن دور الوزارات مشتتة فى منطقة نصف قطرها أقل من ميل من قصر عابدين حيث يقيم الخديوى الآن . . . وهذا القصر هو صرح فسيح ولكنه بناء وضع الشكل من الوجه الهندسى . وقد خصص جانب منه بدواوين الحكومة ومصالحها وفى هذا الجانب بهوٌ للحفلات والمآدب التى يقيمها سموه فى أوقات معينة . وفيه أيضاً مجموعة من الغرف فى الطبقة الأولى يشرف فيها سموه على أعمال الدولة ويستقبل فيها زواره ، وعلى مقربة منه سكرتيره الخاص وحاجبان مصريان يقفان على قمة السلم خارجا . أما البهو نفسه فلا يشف مرآه أو أثاثه أو زخرفته عن أى شىء من العظمة . ففيه

(١) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الإشارة اليه ص ٨٧

(٢) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الإشارة اليه ص ٨٧

بجادة عجمية كثيفة ومتكأ مكسو بالحرير وبضعة كراسى مكسوة بنسيج بلاثم نسيج المتكأ . وبجف النوافذ من ذلك النسيج عينه . وستة مصابيح للوربة معلقة على الجدران المزخرفة زخرفاً عربياً . ومنضدة صغيرة مذهبة يجلس الأمير ورائها (١) .

فهذا البيان صريح جداً وقد نشر عندما أخذ نجم اسماعيل في الأقول ، وليس ثمة ما يحملنا على الارتياح في صدق الكاتب الذي أورده . والكاتب لا يقتصر على القول بأن قصر عابدين بناء وضع الشكل من الوجه الهندسى بل يضيف إليه قوله ان بهو المآدب والحفلات لا يشف مرآه أو أثاثه أو زخرفته عن شيء من العظمة .

ومع ذلك فاننا لا نعلق شائناً خاصاً على بيان مكاون هذا . وإنما نقول أن أميراً كان يبلغ دخله السنوى الخاص مائة وستين ألف جنيه في العام كان له أن يسكن قصراً منيفاً عند ارتقائه السدة الحديوية من دون أن يهتم بالأسراف . وعلى كل يجدر بنا أن نفتبس العبارات التالية توفية للكلام حقه

« وفي هذا البهو يجلس سموه كل يوم حوالى الساعة الثامنة صباحاً ويستقبل أولاً ولديه (وأحدهما الآن رئيس المجلس الخاص والآخر وزير المالية والحرية والأشغال) ثم الوزراء وكبار الموظفين الذين يودون استشارته في مهام الدولة أو الذين يستدعيهم سموه لمقابلته . وتتم بعد ذلك مقابلة القناصل وغيرهم من الأجانب الذين يودون مقابلة هذا الأمير العظيم أما إشباعاً لرغبتهم في رؤيته ، أو رغبة في عرض اقتراح عليه . وعند الظهر (ويعلن الظهر بأطلاق مدفع من القلعة) يذهب الأمير لتناول الغداء ويقضى في ذلك نحو ساعة من الزمن ، وبعد ذلك يعود إلى عمله فيستقبل زواره وينجز مختلف الأعمال إلا في أيام نادرة يخرج فيها في الأصل لقضاء نحو ساعتين في النزهة في مركبة يحركها جوادان وتسير به في شارع شبرا أو

(١) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الإشارة ص ٩١

شارع العباسية . وعند الساعة السابعة يشرع فى تناول العشاء ويقضى فى ذلك ساعة . وإذا كان قد فرغ من أعمال الدولة جلس بعد العشاء ساعتين أو ثلاث ساعات على شرفة القصر يتمتع بنسيم المساء العليل ويدخن ويتحدث إلى وزرائه وغيرهم ممن يتمتعون بالأذن فى الدخول عليه بلا استئذان . وحوالى الساعة الحادية عشرة يأوى إلى سريره ، إلا إذا كانت مهام الدولة تقضى عليه بمواصلة معمل ، فيظل منهمكاً بها بعد العشاء إلى منتصف الليل أو إلى ما بعد ذلك »

وقد لا يكتفى القارئ بقراءة هذه الأقوال ، التى يجب أن نفرض أنها حقائق إلا إذا ارتبنا فى صدق المستر مكاون ، فنورد أيضاً ما يلي من أقواله :

« فى خلال الاثنتى عشرة أو الأربع عشرة ساعة التى يقضيها سموه فى العمل أكثر من ثلثمائة يوم كل سنة لا ترى أى جزئية من جزئيات المهام الرسمية لا يؤخذ فيها رأيه . فهو فى الحقيقة ملك ووزير فى آن واحد ، إذ يشرف بنفسه على كل شىء . ويطّلع على كل شىء وينجز كل شىء^(١) »

إن أقوال ده ليون ومكاون اللذين كانا شديدى الاتصال بالخدويى تدل على أن ذلك الأمير المقبوض الكف لم ينفك عن مواصلة العمل حتى بعد ارتقائه العرش . والصفات التى كانت بارزة فيه ، وهى الجد والمثابرة والاخلاض للواجب ، لم تفارقه لتحل محلها الصفات التى يمتاز بها الرجل المبذر الخليع الشهوانى . وإذا صدقنا هذين الكاتبين لم يكن لنا بد من التسليم بأن الصفات القديمة التى امتاز بها اسماعيل ظلت ملازمة له إلى أن ارتقى توفيق باشا العرش

وما يجدر بالذكر أن بين السجلات السرية المحفوظة فى دار السفارة الاميركية بالقاهرة بياناً (تقريراً) سرياً يؤيد ما ذهب إليه كل من

(١) راجع كتاب مكاون الذى سقت الإشارة إليه ص ٩١

ده ليون ومكاون . وتاريخ هذا البيان ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وقد كتب في الاسكندرية بعد ارتقاء اسماعيل العرش بما يزيد على عشر سنوات ، وهو مذيّل بتوقيع القنصل الأميركي العام وموجه إلى وزارة الخارجية الأميركية بواشنطن ، ورب معترض يقول أن كاتب المقال لم يكن سياسياً محكاً بل رجلاً عادياً من الحزب الأميركي الجمهوري عين قنصلاً عاماً لدولته مكافأة له على بعض الخدمات التي أداها للجنرال جرانت في انتخابات سنة ١٨٧٢ . ولا حاجة بنا إلى الرد على اعتراض كهذا ، وإنما نقول أنه إذا كان كاتب ذلك البيان من غير رجال السياسة المحنكين عند ما عين قنصلاً لدولته في مصر أو لم يكن من العالمين بدقائق « البروتوكول » فقد كان ملماً بالخفايا النفسانية دقيق الفراسة ، وقد عيّن في السلك السياسي لدقة معرفته بالطبيعة البشرية وصدق حكمه عليها .

أما البيان الذي قدمه هذا القنصل إلى حكومته فلم يكن يراد نشره . ولذلك أطلق الكاتب لنفسه العنان ليقول كل ما يخطر بباله . وقد جاء في هذا البيان ما يأتي :

« ارتقى اسماعيل باشا العرش في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ مستعيناً على إنجاز واجباته بسعة معرفته بالناس وأحوالهم وبمقدرته في الشؤون الادارية على وجه لم يكن يعهد في أمراء الشرق إلا نادراً . وقد وقف بنفسه منذ ارتقائه العرش على خدمة مصر وترقيتها ، مبدياً في ذلك حماسة لا تعرف الملل^(١) »

ترى هل كان لاسماعيل باشا طبيعتان متناقضتان ينطبق هذا البيان الرسمي على إحداهما ، وكلام اللورد ملر على الأخرى ؟
الجواب عن ذلك أن رجلاً يقضى في القيام بأعمال الدولة مدة تختلف

(١) نقلنا عن « مجموعة المراسلات السياسية للقنصلية الأميركية العامة بمصر من سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٣ » (ص ٤٢٥) المحفوظة بين مجلات السفارة الأميركية بالقاهرة

من إثنتى عشرة ساعة إلى أربع عشرة كل يوم ، مدة ثلثمائة يوم من كل عام من الأعوام الثلاثة عشر التى حكم فيها على مصر ، لا يجد متسعاً من الوقت للظهور بمظهر مخالف لنفسيته الحقيقية . ولو أنه استطاع أن يفعل ذلك بحكم العادة لظهر فيه أثر ذلك بمرور الزمن . ولا يخفى أن ما من امرئ — ولو كان أعظم المستبدين الطغاة — يستطيع مهازلة الطبيعة أو مقاومتها . ولعل الذاكرة فى مقدمة قوى الانسان التى توهنها الشيخوخة . ومع ذلك فقد شهد موبرلى بل بحسن ذاكرة اسماعيل . وكان موبرلى يبل هذا صحفياً انجليزياً عرف اسماعيل باشا وكان يكرهه . قال فى كتابه . « الخديويون والباشوات » الصفحة ١٨ ما يأتى :

« أما ذاكرة اسماعيل باشا فدهشة . وقد حدث أن اختلفنا مرة فى نحو سنة ١٨٧٥ على أمر من أمور المفاوضات التى دارت بشأن ترعة السويس ، فاقبس عن ظهر قلبه نحو عشرين سطراً من إحدى الوثائق التى كانت قد وقعت يده منذ عشر سنوات تماماً . وقد دونت ساعتئذ ما اقتبسه ووجدته فيما بعد منطبقاً على الأصل حرفياً » .

أن العبودية تلد الكسل والكسل يلد الانغماس فى الشهوات . أما اسماعيل فلم يكن كسلاً وليس لدينا برهان قاطع على أنه كان منغمساً فى الشهوات ، وعليه فليس من المدهش أنه صرح فى أول خطبة ألقاها على القناصل والممثلين السياسيين بأنه سيبتل السخرة . وليس معنى ذلك أنه شهر الحرب على النخاسة فى تلك الدقيقة وذلك المكان إلا أن السخرة كانت مرتبطة بالنخاسة إرتباطاً وثيقاً . فلتصریح اسماعيل باشا بشأنها دلالة خاصة على حقيقة خلقه ، وعلى أن اسماعيل كان يعرف حقيقة السخرة ، وقد عقد العزم على إبطالها . ولا حاجة إلى القول أن امرؤاً طبع على الميل إلى الخلاعة وعلى اقتراض المال لتبذيره قلباً يفكر فى مثل ذلك .

على أن اسماعيل لم يكتف بأن صرح بعزمه على إلغاء السخرة ، وفي الحقيقة أن كلمة السخرة كانت على كل شفة حتى أن القنصل الفرنسى العام كتب يومئذ إلى وزارة الخارجية الفرنسية يقول : « أن هذه اللفظة تفرق بين الأعمال الحكومية والمصالح العامة ، وهى تنطوى دائماً على إشارة إلى الأعمال الجارية فى ترعة السويس بحيث أن جميع العيون تشخص إلى ^(١) » .

وهذا يدل على أن ذلك السياسى الذى أوفدته باريس لمعاونة فرديناند ديلسبس على تحويل مصر مستعمرة فرنسية ، رأى من أول تصريح القاه اسماعيل باشا أنه كان ينوى الكفاح ولا يأنف منه . وبعبارة أخرى أن القنصل الفرنسى مثل نبوليون الثالث قرأ من خلال سطور الخطبة الافتتاحية التى القاها اسماعيل أنه لم يكن فى نيته التماس الراحة والرخاء ، بل كان مصمماً على الكفاح فى سبيل رفاهية شعبه .

ويزعم مترجمو ديلسبس أن انجلترا هى التى دفعت اسماعيل إلى ذلك ^(٢) ولنفرض أن الأمر كذلك فهل يغير ذلك شيئاً من الحقيقة ؟ وهل يلام الخديو إذا التمس النصيحة الصادقة ؟ وغنى عن البيان أنه ارتقى العرش فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ أى بعد ما أذاع المستر لنكن (رئيس الولايات المتحدة) منشوره المشهور الخاص بتحرير العبيد بسبعة عشر يوماً . وكانت الحرب الأمريكية الأهلية قد حولت أنظار العالم كله إلى مسألة الاسترقاق وساعدت على إذاعة منشور الرئيس فى جميع الأنحاء . وعليه فمن المحتمل أن يكون اسماعيل باشا ، بعزمه على إلغاء السخرة ، قد سار وراء ميوله الخاصة سواء أصادفت تلك الميول هوى فى نفس الشعب الأنجليزى أم لم تصادف . وسواء أوافقت خطة فرنسا أم لم توافقها .

(١) نقلا عن تقرير سرى بعث به القنصل الفرنسى بالقاهرة الى وزارة الخارجية الفرنسية وذكره هالبرج فى ص ١٩٤ من كتابه

(٢) راجع كتاب « فردينان ديلسبس — حياته وأعماله » لمؤلفيه برتران وفيريه ص ٢٣٦

وكان نبوليون الثالث يومئذ في أوج مجده لأن الخذلان الذى منى به فى المكسيك كان لا يزال يتمخض به الزمن . وليس ثمة سبب يحملنا على القول بأن الخديوى كان مستعداً أن يسلك تلك الخطوة لو لم يكن مقتنعاً بصوابها . وعلى كل فقد أظهر بمعاداة لفرنسا جرأة عظيمة . ولا يخفى أن الأشخاص الذين يندفعون وراء لذاتهم لا يعملون عادة أى شئ يعوقهم عن انتهاج ذلك السبيل وعليه فإن الصدمة التى صدم بها اسماعيل قنصل فرنسا فى مصر ، تدحض التهمة التى وجهها ملتر إلى اسماعيل إذ قال أنه كان شغوياً منصرفاً إلى اللذات محباً للظهور مجرداً من المبادئ..

ومهما تكن الحقيقة فإن وفاة محمد سعيد باشا أتاحت لانجلترا فرصة ملائمة لتجديد مساعيها لمقاومة مشروع ترعة السويس . وكان السير هنرى بولورز السفير الانجليزى لدى الباب العالى (والذى أصبح اللورد بولور فيما بعد) قائداً للحملة على ذلك المشروع . وكانت الاستانة خير نقطة يشرع منها الهجوم ، لأن مصر كانت يومئذ ولاية عثمانية ، ولم يكن السلطان قد أصدر فرماناً يعترف بالامتياز الممنوح لديلبس . وقد أدرك يومئذ كلا اسماعيل باشا والسفير الانجليزى ما يترتب على ذلك النقص فى وثيقة الامتياز

على أن أصدق برهان على أن مقاومة اسماعيل باشا لنظام السخرة لم تكن مائلة لرغبات انجلترا أن نظرة الخديوى إلى مشروع ترعة السويس كانت تختلف كل الاختلاف عن نظرة وزارة الخارجية البريطانية اليه . فقد قال الخديو لقنصل فرنسا العام فى أواخر سنة ١٨٦٣ : « أتى أشد حماساً لمشروع القنال من المسيو ديلبس . وأتى لوائق أن ليس ثمة عمل يفوقه عظمة وفائدة لمصر . ولكن قواعده مضطربة الآن وسأسعى لترسيخها ثم أفوق سلفى فأسعى بنشاط لا كمال العمل » (١)

وليس بالعسير أن يتبع الباحث تفكير اسماعيل . فكأنه قال فى

(١) ملبرج فى الكتاب الذى تقدم ذكره ص ١٩٤

ذات نفسه : اننى أشد حماسة لمشروع ترعة السويس من المسيو ديلسبس ولكنى لست من محبذى الامتياز الذى منح له . لأن أثر المحاباة فيه واضح جداً . وقد وقع عمى وثائق ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ و ٦ يولييه سنة ١٨٥٦ من دون أن يطلع عليها . فكان يعمل وهو مغمض العينين وقد ضحى بمصر فى سبيل مصلحة صديقه فردينان ديلسبس . ومع أننى مستعد أن أعامل هذا الرجل الفاضل بسخاء ، الا أننى مضطر إلى التفكير فى مصلحة بلادى قبل كل شئ . فامتياز ترعة السويس غير قانونى ، وقد جاوز سلفى حدود السلطة التى كانت له . فلما يبرم جلالة السلطان الامتياز فهو غير كامل وسأقاوم هذا الامتياز إلى أن يتم اصلاح ما به من عيب . ومتى تم ذلك سرت بالعمل بكل نشاط

وبجدر بنا هنا أن نلاحظ ما كان يحول فى خاطر السر هنرى بولور من الأفكار . ولعله كان يقول فى نفسه : « ان ديلسبس رجل فرنسى يحاول أن ينزع من إنجلترا السيادة البحرية ليجعلها لفرنسا . ومشروع ترعة السويس هو السلاح القوى بيد وزارة الخارجية الفرنسية . ولكن فى وثيقته نقصاً ، وسأتوسل بهذا النقص لاجباط مقاصد فرنسا وصد هجومها على السيادة البحرية البريطانية »

وخلاصة الموقف — عندما خاطب اسماعيل باشا القناصل فى الحفلة التى أقامها لهم — أنه كان يهم الخديوى ويهم السر هنرى بولور مقاومة المشروع لأنه كان يقوم على نظام السخرة وقد كان لتلك المقاومة فى نظر السر هنرى بولور غاية واحدة وهى القضاء على مشروع ترعة السويس . أما الخديوى فقد كان يرجو من وراء تلك المقاومة اصلاح شروط الامتياز والقضاء على السخرة فقط . وبعبارة أخرى أن مقاومته للمشروع كانت مبنية على أسباب اقتصادية وانسانية

الفصل الرابع

محاربة السخرة

كان موقف اسماعيل باشا بازام نظام السخرة ناشأ عن اعتبارين أحدهما إنساني والآخر منطقي . ولندع الآن الاعتبار الأول جانباً ولننظر في الاعتبار الثاني . وقد بينا فيما تقدم أن اسماعيل كان من أكبر الملاك في مصر ومن أحسن الزراع فيها . وقد أدرك بذكائه الفطري وبخبرته الواسعة أن نظام السخرة الذي استعان به ديلسبس على حفر ترعة السويس لم يكن حماقة فحسب بل كان منافياً للأداب أيضاً .

ولا بد من التنبيه هنا على أن ديلسبس كان قد امتنع عن الإشارة إلى ذلك النظام في وثيقتي الامتياز المعروفتين ، إلا أنه أشار إليه في مذكرة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ . وإليك ما جاء في هذا الصدد :

« تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين لحفر الترعة بناء على طلب مهندسي الشركة وطبقاً لحاجتها »

وقد قدر موظفو الشركة أنهم يحتاجون إلى جيش من العمال يختلف عددهم من عشرين إلى خمسة وعشرين ألفاً على أن يستبدلوا بغيرهم كل فترة من الزمن تختلف من شهر إلى ثلاثة أشهر . ولم يكن بد من انتهاج هذا المنهج

لأن أولئك العمال - على ما ذكره المستر ايلبرت فارمان قنصل الولايات المتحدة بالقاهرة - « كانوا يسامون شر أنواع القسوة حتى أنهم كانوا يموتون كالذباب^(١) » ولا حاجة بنا إلى البحث عن المصادر التي رجع إليها المستر فارمان عند ذكره هذه الحقيقة . ونكتفي بالقول أن حفر ترعة السويس كان يستلزم على الدوام حرمان الأعمال الزراعية وغيرها سواعد ستين ألف رجل من العمال .

ذلك بأنه كان عشرون ألف عامل يعملون على الدوام في حفر الترعة ، وعشرون ألفاً غيرهم مستعدون للقدوم للحلول محلهم . وعشرون ألفاً قد قضوا نوبتهم وهم عائدون - أو على أهبة العودة - إلى أراضيهم . « وقد أصيبت الشؤون الزراعية في مصر بسبب ذلك أسوأ إصابة^(٢) »

وليس التكلفة في كون السخرة كانت تقصى على الدوم ستين ألف عامل عن الأعمال المدرة للرزق فقط ، بل في كونها استنفدت قوى البلاد العاملة أيضاً . وفي الحقيقة أن العمال الذين كانوا ينجون من الموت ويعودون إلى مزارعهم كانوا يظلون عدة أسابيع لا يستطيعون القيام بأى عمل لما ينتابهم من ضعف . ذلك لأن شركة ترعة السويس استنزفت كل ذرة من النشاط فيهم ، وكانت تطلب باستمرار عمالاً جدد . والأرجح أن عدد الذين أقصوا في الحقيقة عن الأعمال المدرة للكسب كان يزيد على ستين ألفاً

وكانت انجلترا قد أثارت مسألة السخرة قبل وفاة سعيد باشا . ويظهر أن الرأي البريطاني العام ثار ثورة عظيمة على ما كان يجرى في السويس وارتفع زئير الأسد البريطاني حتى اضطر الخديو أن يؤجل تزويد الشركة بالعمال اللازمين شهراً بعد آخر . فكان ذلك معطلا لسير العمل . ثم أُلقيت بعض الأسئلة في صدد ذلك في مجلس النواب البريطاني . وفي ١٦ مايو سنة

(١) راجع كتاب فارمان الذي سبقت الإشارة إليه ص ٢٠٣

(٢) راجع كتاب هليج الذي سبقت الإشارة إليه ص ٢٠١

١٨٦٢ رد المستر لايرد وكيل وزارة الخارجية على اقتراح مؤداه أن تتصدى الحكومة البريطانية لمنع السخرة في مصر ، فقال ان النخاسة والاسترقاق والسخرة أمور داخلية بحت وليس لإنجلترا حق أن تتعرض لشؤون مصر لوقف السخرة أكثر مما لها من الحق في أن تتعرض لروسيا أو الولايات المتحدة في شأن الاسترقاق .

وفي الوقت الذي ألقى فيه المستر « لايرد » هذا التصريح كان الخديوى اسماعيل في عزلة تامة . وقد رأى من خلال ذلك أن الوزارة البريطانية مغلوطة اليدين فيما يتعلق بنظام السخرة في مصر وأن الشعب البريطانى نفسه ساخط عليه . وكان يعلم أن ديلسبس يعرف حرج موقف الوزارة البريطانية ويسعى لأبقاء الحالة على ماهى عليه . إلا أنه - أى الخديو - كان يعلم من الجهة الأخرى أنه إذا كان القانون الدولى يحظر على إنجلترا التعرض لشؤون مصر لأرغام الخديو على ابطال السخرة ، فقد كان يحظر على فرنسا أيضاً أن تتعرض لبرزخ السويس أو أن تمنع اسماعيل من ابطال السخرة

واختار اسماعيل باشا وزيراً للخارجية رجلاً قديراً جداً أرمنى الأصل اسمه نوبار باشا . وأكد السر هنرى بولور لهذا الوزير ، أنه إذا الغى سمو الخديوى السخرة وحاولت فرنسا أن تكرهه على تسخير العمال لترعة السويس فإن إنجلترا تؤيده . ، وألقى اللورد بالمرستون فى مجلس النواب البريطانى تصريحاً مؤداه أن إنجلترا تؤيد جلالة السلطان وسمو الخديوى فى هذا الصدد بكل قواها . فترى إذن أن الوفاق كان تاماً بين اسماعيل وبالمرستون . إلا أن اسماعيل لم يكن من أعداء مشروع فتح الترعة نفسه وإنما كان يكره ما فى الالتزام الممنوح لديلسبس من آثار المحاباة والصدقة الشخصية ، ويكره أن يقوم ذلك المشروع على نظام السخرة . أما وزير الخارجية البريطانية فقد أراد أن يقضى على الاثنين معاً - أى على مشروع حفر الترعة وعلى نظام السخرة . وعليه شرعت وزارة الخارجية البريطانية فى تحريض الباب

العالي واستفزاز همته . وكانت النتيجة أن وزير الخارجية العثمانية كتب إلى سمو الخديو في ٢ ابريل سنة ١٨٦٣ ، يعترض على استخدام السخرة لحفر الترعة ^(١) .

وقد أنقذ هذا الكتاب الخديو من غضب نبوليون الثالث . ومع ذلك عزم اسماعيل باشا أن لا يأبه له إذ كان فيه تعرض لشؤون تعنى مصر وحدها ولا تعنى تركيا . وعليه امتنع عن إصدار الأوامر اللازمة إلى الشركة بوقف العمل ، وفي الوقت عينه عزم على تخفيف مساوى السخرة بالطريقة التى يستحسنها هو نفسه .

وكانت ثمة مسائل أخرى متعلقة بالمشروع تستنفد كل اهتمامه . فقد كان الالتزام الثانى يقصد إلى إنشاء ترعة مائية (ترعة السويس نفسها) وترعة أخرى من ماء عذب يستمد من نهر النيل ، على أن تتصل هذه الترعة بالأولى . وكان فى هذا الالتزام نص على وجوب إعطاء جميع الأراضى اللازمة لإنشاء هاتين الترعتين ، مما ليس ملكا للأهالى الى « الشركة العامة » Compagnie Universelle التى أنشأها ديلسبس لحفر ترعة السويس . وكان ثمة نص آخر يرخص لهذه الشركة فى استغلال جميع الأراضى غير المزروعة التى يمكن ريها بمياه الترعة العذبة ولا يملكها أحد من الأهالى . على أن تعفى من الضرائب مدة عشر سنوات

وكان الاعتقاد شائعا فى مصر عند وفاة سعيد باشا أن ديلسبس يعلق على هذه الأراضى شأنا عظيما . نعم ان الشركة التى أنشأها كانت « شركة عامة » أو دولية بالاسم ولكنها كانت فى الحقيقة شركة فرنسية أصحابها ومديروها فرنسيون . ورأس مالها كله تقريبا فرنسى . وكانت الأشاعات تتردد فى ذلك الحين أن نبوليون الثالث ينوى إنشاء مستعمرة فرنسية مهمة على ضفاف هذه

(١) راجع كتاب هلبرج الذى سبقت الإشارة اليه ص ١٨٨

الترعة^(١) كما كان ينوى إنشاء مدينة فرنسية عند مصبها على ساحل البحر الأبيض المتوسط

أما هل كان نبوليون الثالث ينوى حقيقة إنشاء مستعمرة فرنسية في قلب مصر فمسألة فيها نظر. على أن مكاون يقول في ذلك : « ان سمو الخديو لم يكن ليجعل الخطر السياسى الذى يترتب على السماح لشركة أجنبية بامتلاك منطقة واسعة من الأرض في مصر على ضفاف الترعة التى أذن سعيد باشا لديلسبس فى حفرها ، وتخويلها سلطة مطلقة على تلك المنطقة وتمليكها تلك الترعة العذبة^(٢) »

إن مصر هى من البلاد التى يتمتع فيها الأجانب بالامتيازات . فلو أن الشركة نالت ماكانت تطمح اليه لكان لها من ذلك دولة داخل دولة ، ولكان لهذه الدولة من غنى الشركة ونفوذها وجاهاها أعظم سند وأقوى دعامة

وأدرك ديلسبس أن الاراضى التى نحن فى صددها غنية لا تقوم بثمن ويجب أن لا يعزب عن البال أن هذا الرجل كان فرنسيا قبل كل شيء . ووطنياً متفانياً فى حب بلاده ومن أشد دعاة الامبريالىسم أى الاستعمار والتوسع . وقد كان مشهوراً بحبه لفرنسا ، ولكنه كان يحب أيضاً الشركة العامة التى أنشأها . لذلك كان يكافح فى سبيلها لا ليملاً جيوبه بالمكاسب بل لأنه كان يتعشق المشروع الذى وقف عليه قواه . وكان يرى أن التمسك بالامتيازات الخاصة بتلك الاراضى ضرورياً لتحويل الصحراء بقاعاً خصبة . وقد صرح بأن من أهم موارد الدخل التى وعد بها حملة أسهم الشركة المكاسب الناشئة عن تلك الاراضى ، ولذلك كان يفضل قتل مشروع الترعة برمته على النزول عن تلك المكاسب^(٣) »

(١) راجع كتاب فارمان الذى سبقت الإشارة اليه ص ٢٠٣

(٢) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الإشارة اليه ص ٢٦٩

(٣) راجع كتاب الاستاذ هلبرج المشار اليه سابقاً ص ٢٠٦

أما انجلترا فانها أيدت الخديوى بكل قواها إخلاصا لروح الاتفاق بينها وبين اسماعيل الذى أبى أن يفرط فى شىء من حقوقه وسلطانه ، ورأت الشركة ومن ورائها الحكومة الفرنسية أن تأييد لندن لمصر لا بد أن يفضى الى عقدة وأدرك اسماعيل باشا مناعة موقفه فأوفد نوبار باشا إلى باريس وزوده بالامر بأن يتصل بأعضاء مجلس ادارة الشركة ويساومهم على البت فى المسألة

ولما سمع ديلسبس بهذا التحول الجديد أرسل إلى الشركة تلغرافا أشار به بعدم مقابلة نوبار باشا أو مساومته . على أن نوبار باشا لم يكن ممن يسهل إهانتهم وعدم الاعتداد بهم . وإذا كان واثقا بعدالة الرأى الفرنسى العام أخذ يبسط قضيته بكل صراحة للصحف الفرنسية ، محاولا أن يثبت أن الامتياز الذى نالته الشركة لم يكن القانونيا . وكان فى أحاديثه شديد الوطأة على الشركة . فأقام مديروها الدعوى عليه أمام محكمة السين الأهلية واتهموه بالقتل والتشهير . فأقام عليهم دعوى فرعية . فحكمت المحكمة بأن نوبار باشا بانكاره أن امتياز الشركة قانونى قد أساء إلى سمعة الشركة . ومن الجهة الأخرى ليس لديلسبس حق فى الاعلان عن القضية قبل إقامة الدعوى

وقد صد بهذا الحكم فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٤ . وكان فيه إيعاز إلى الفريقين المتقاضين بوجوب السعى للصلح وفض ما بينهما من خلاف . وكان اسماعيل باشا لا يزال راغبا فى إنشاء التركة بشرط الغاء السخرة وإحاطة الامتياز بالضمانات الملائمة . وأدرك ديلسبس أنه لا بد له من النزول عن عرش كبريائه وأن الحكمة تقضى عليه بالمسألة ما دامت انجلترا والحكومة العثمانية عدوتين لذلك الامتياز

وعليه فلم ينقض شهران على صدور حكم محكمة السين حتى اتفق الخصمان على التحكيم ، وعهدا فى تلك المهمة إلى نبوليون الثالث بعد أن اتفقا على شروط التحكيم . والأرجح أنه ما كان نبوليون ليرضى بالقيام بتلك المهمة

لولا وثوقه بأن انجلترا تريد على ذلك . ويظهر أنه في ٩ يناير سنة ١٨٦٤ — أى قبل صدور حكم المحكمة ببيضة أساييخ — أخبر السر هنرى بولور الامبراطور نبوليون الثالث بأن انجلترا لا تعترض على حفر التربة في حد ذاتها بل على الأسلوب المتبع في حفرها . وأنه إذا ألغيت السخرة وأعيدت الأراضي الواقع بسببها النزاع إلى الحكومة المصرية فلا تبقى ثمة أية معارضة (١)

وقيل إنه لما سمع السر هنرى بولور بالاتفاق على التحكيم وبقبول نبوليون أن يتولى مهمة الحكم قال : « كيف يستطيع الامبراطور أن يسلم جزءاً من أراضي السلطنة ولو كان ذلك برضى الخديو أو بطلبه ؟ إن السلطنة العثمانية تضمنها خمس دول وما من دولة منها ترضى بأن يعهد الى أى ملك في حق التصرف في أى جزء من أراضي السلطنة ، ولا سيما في مكان ذي شأن كالمكان الذى نحن في صددده (٢) »

وعليه فلما سمع السر هنرى بولور بذلك الاتفاق اعترض عليه بشدة وقال إنه غير قانونى لأن جلالة السلطان لم يجرمه . على أن الامبراطور سار في الدعوى وأصدر حكمه في ٦ يولييه سنة ١٨٦٤ . وقد ذكر فارمان أن هذا الحكم أدهش جميع رجال القانون في أوروبا . ولولا ما كان عليه من مسحة الجدل اعتبره الناس تحفة من تحف القضاء (٣)

وليس هذا مجال البحث في ذلك الحكم بالتفصيل ، وإنما نقول إن مترجمي ديلسبس أجمعوا على أنه كان أكثر ملاءمة لمصلحة الحكومة المصرية منه لمصلحة الشركة . أما من جهة تأثيره الأدبى فقد كان فوزاً للشركة ، لأنه أذن لها في مواصلة العمل (٤) . وفي هذا القول كفاية

(١) راجع كتاب هلبرج الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٠٧

(٢) راجع كتاب فارمان الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٠٥

(٣) راجع كتاب فارمان الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٠٨

(٤) راجع كتاب برتران وفريه الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٥٨

وقد لخص الأستاذ هلبرج الحكم بالعبارات التالية وهى :
« إن اتفاق ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بشأن استخدام العمال الوطنيين كان بمنزلة عقد يحتوى على التزامات متبادلة يجب على كل من الحديدو والشركة القيام بها . وقد عوض الامبراطور الشركة من فسخ ذلك الاتفاق ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات . وأعيد الى الحكومة المصرية فرع التربة العذب المياه الممتد من بحيرة التماسح إلى السويس ، ولكن أبيع للشركة أن تستغل جميع الزرع ذات المياه العذبة الى حين انجاز التربة المألحة . وأرغمت الشركة على أن ترد الى الحكومة ستين ألف هكتار مربع من أراضي البرزخ . إلا أنها أعيضت من ذلك . وبلغ بمجموع التعويض الذى أرغمت الحكومة المصرية على إعطائه الشركة ثمانية وأربعين مليوناً من الفرنكات تدفع أقساطاً فى مدى خمس عشرة سنة (١)

فواضح مما تقدم أنه لما ارتقى اسماعيل العرش لم يكن أول همه متجهاً إلى تمتيع نفسه بأسباب اللهو والمسرات وبأبهة الحكم ، بل كان متجهاً إلى تحسين حالة الفلاح وضمان سيادة الحكومة المصرية والاحتفاظ بمرق عام مهم للبلاد وهو الماء اللازم للأراضى المجاورة لترعة السويس . وقد كان سمو الحديدو ، بمراعاته مقتضيات السياسة الرشيدة ، مضطراً إلى السير بحكمة بين رغبات فرنسا التى كانت تدافع عن امتياز ديلسبس . ورغبات انجلترا التى لم تكن توافق على حفر ترعة السويس على الإطلاق . وفى الوقت عينه ، لم يكن للحديدو بد من مراعاة موقف تركيا بين الفريقين . وفى الحقيقة إن السبيل الذى انتهجه وتلافى به تلك الأخطار الثلاثة كان يشف عن براعة فائقة وإذا تابعنا ملتر وكرومر وكولفن وزتلند فيما ذهبوا اليه لم يكن لنا بد من القول بأن تلك البراعة لم تسفر عن شئ . واليك ما قاله ملتر فى هذا الصدد « إن مجموع المبالغ التى « أغرقها » الحكومة المصرية فى التربة بلغ بحسب تقرير لجنة كايف ستة عشر مليوناً وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات . ومع

(١) راجع كتاب هلبرج الذى سبقت الإشارة اليه ص ٢٠٦

ذلك فليس لمصر الآن أية حصة من أرباح ذلك المشروع العظيمة ^(١) «
أما استعماله كلمة « أغرقها » في الكلام على الأموال التي أنفقها سعيد
واسماعيل على مشروع ترعة السويس فليس في شيء من الانصاف . على أننا
لا نأبه كثيراً لهذا التعبير غير الموفق . والأمر الذي يجب أن نغفل عنه هو
النتيجة التي أراد الكاتب أن يستخلصها وهي الزعم ان اسماعيل باشا هو
الذي فرط في نصيب مصر من أرباح شركة السويس العظيمة

ولا بد لنا هنا من الاعتراف بأن الحكومة المصرية لا تملك الآن
« أسهماً » من « أسهم الشركة العامة » لأن دزرتيلي اشترى جميع تلك الأسهم
في سنة ١٨٧٥ وسنبحث في مغزى هذه الصفقة في فصل تال . على أن الحقيقة
التي فاتت اللورد ملنر هي أن تلك الأسهم التي اشترتها الحكومة البريطانية
بمبلغ ٣٩٧٦٥٨٣ جنيهاً لم تكن كل ما لمصر من مصلحة مادية في مشروع
ترعة السويس بل بالعكس نص امتياز نوفمبر سنة ١٨٥٤ على أن تأخذ مصر
١٥ في المائة من صافي أرباح الشركة السنوية ، مهما كانت « الأسهم » التي
تنوى شراءها ^(٢) »

فالخديو اسماعيل لم يبع انجلترا حق الاشتراك في أرباح الشركة بل
تمسك بهذا المورد الغزير تمسكاً شديداً . أما « الأسهم » التي كانت ملكاً
« خاصاً » له فلم تكن لتدر عليه درهماً واحداً ، لأن الحكم الذي أصدره نوليون
قضى بأن تستولى الشركة على كل درهم « من الأرباح حتى سنة ١٨٩٤ تعويضاً
لها عما خسرت به إعادة الأراضي المختلف عليها إلى الحكومة المصرية . ولما
أرغم اسماعيل على النزول عن العرش في يونيو سنة ١٨٧٩ كان حق مصر في
جزء من أرباح الشركة لا يزال مضموناً

وفي مارس سنة ١٨٨٠ — أي بعد نزول اسماعيل عن العرش بتسعة

(١) راجع كتاب « إنجلترا في مصر » لمؤلفه اللورد ملنر ص ١٧٨

(٢) راجع كتاب هلبرج الذي سبقت الإشارة إليه ص ١١٨

أشهر — بيعت هذه الحصة الثمينة ^(١) ، وتوفيق باشا يومئذ على العرش . وكانت الحكومة المصرية إذ ذاك تحت إشراف اللجنة المعروفة بلجنة المراقبة الثنائية ، أو قل تحت إشراف لندن وباريس . وكان المسيو بلنير المندوب الفرنسى والماجور بارنج المندوب الانجليزى (الذى أصبح فيما بعد السر افلنج بارنج ثم لورد كرومر) هما الموكل اليهما تصريف الأمور فى مصر عندما بيعت حصة مصر

وغنى عن البيان أن اللورد ملنز لم يبالغ عندما وصف أرباح شركة ترعة السويس بأنها عظيمة . وقد باع خلفا اسماعيل حصة مصر فى ذلك المورد الغزير (وهى ١٥ فى المائة) باثنين وعشرين مليون فرنك أو ثمانمائة وثمانين ألف جنيه . والذى اشترى هذه الحصة فى الظاهر هو البنك العقارى الفرنسى . وما عثم أن اشتراها حتى أنشأ شركة لاستغلالها باسم :

Société Civile pour le recouvrement des 15 o/o des produits nets de la Compagnie du Canal Maritime de Suez attribués au Gouv't. Eg. وكانت هذه الشركة فرنسية بحتة سواء أكان باعتبار نظامها أم باعتبار حملة « أسهمها » . فترى إذن أن الأقدار التى جعلت اسماعيل يبيع انجلترا « الأسهم » غير المدرة أرباحاً هى التى جعلت لجنة المراقبة الثنائية ، التى كانت تشرف على مصالح مصر بعد تنزل اسماعيل ، تبيع فرنسا حصة مصر فى تلك الشركة ، وهى ١٥ فى المائة من صافى أرباحها . وبذلك أقامت تلك اللجنة الموازنة بين لندن وباريس . وإذا أضفنا هذه الصفقة الى حصة فرنسا من « الأسهم » التى لم يشتريها دزرتيل (وهى ٥٦ فى المائة) كان من ذلك لفرنسا وانجلترا فى سنة ١٨٨٠ حصتان متعادلتان من صافى دخل الترعة

وسنورد لك فيما يلى أرقاماً تدل على أن حصة الخمسة عشر فى المائة التى تركها اسماعيل باشا خلفه كانت مورداً غزيراً لمصر . وقد جنت منها الشركة

الفرنسية التي أشرنا إليها أرباحا وفيرة منذ اليوم الأول . واليك مبلغ تلك الأرباح من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٣٠ (١) :

السنة	الربح بالفرنكات الذهب
١٩٢٦	٨٩ ٨٣٣ ٨٥٩
١٩٢٧	١٠٦ ٤٩٦ ٣٣٨
١٩٢٨	١١٠ ٦٢١ ٧٤٦
١٩٣٠	١٠٧ ٧٤٦ ٤٧٩

ففي سنة ١٩٣١ كانت الضائقة المالية العالمية في أوج شدتها . وكانت الأموال المثمرة في المشروعات المدرة للربح لا تنتج كسباً . أما « أسهم » شركة السويس فقد سخرت بتلك الضائقة وتغلبت عليها . وكان ربح حصة الخمسة عشر في المائة ٠١٤ ر ٨٤٩ ر ٩١ فرنكا باعتبار الجنيه تسعين فرنكا (لأن انجلترا كانت قد عدلت عن عيار الذهب) أى أن الشركة الفرنسية ربحت في سنة ١٩٣٢ ما يزيد على مليون جنيه وعشرين ألف جنيه مع أن رأسمالها الأصلي كان ثمانمائة وثمانين ألف جنيه فقط ! . . . ولا حاجة إلى القول أنه مامن مشروع مالى أدر في سنة ١٩٣٢ مثل تلك المكاسب الوفيرة ولعل اللورد ملتر عندما نشر كتابه « إنجلترا في مصر » في سنة ١٨٩٢ لم يخطر بباله أن شركة ترعة السويس ستشغل بعد أربعين سنة أسمى مركز مالى بين شركات العالم جميعها . ولما صدر ذلك الكتاب كانت الشركة الفرنسية قد اغتنت بفضل الحصة التي أورثها اسماعيل باشا بلاده . وقد غابت هذه الحقيقة عن نظر اللورد ملتر ، ولو أدركها يومئذ ما اتهم اسماعيل بأنه لم يترك لمصر عند تنزله عن العرش أية حصة من أرباح ترعة السويس . والشئ الوحيد الذى كان يحق للملتر أن يفعله هو أن يقف بيانه وعارضته على إثبات أن تبذير اسماعيل الذى ترك خزانة الدولة خاوية خالية هو الذى اضطر لجنة

(١) نقلا عن كتاب الاحصاء السنوى ص ٤٣٤

المراقبة الثنائية إلى بيع حصة مصر في أرباح التركة ، وأن هذه اللجنة لم تبعها إلا مكرهه ، على أن الهفوة التي ارتكبتها تلك اللجنة في مارس سنة ١٨٨٠ كانت عظيمة جداً إلى حد أنهم لم يجدوا من لقاء اللوم على الخديو المعزول على أن عدم توجيه مثل ذلك اللوم إلى اسماعيل دليل على حسن نية اللورد ملتر . وقد كان هو والسر أو كلند كولفن ولورد كرومر وماركينز زتلند وغيرهم ممن اتهموا اسماعيل بالتبذير مشبعين بتلك الفكرة حتى غابت عنهم تلك الصفقة غير الموفقة التي تمت بعد نزول اسماعيل عن العرش . وفي الحقيقة أن الخديو تصرف تصرفاً يدل على منتهى الحكمة وبعد النظر إذ باع « أسهمه » واستبقى حصة الخمسة عشر في المائة من صافي الأرباح . والدليل على تلك الحكمة أنه لما باع « أسهمه » في سنة ١٨٧٥ كان مستقبل ترعة السويس معلقاً بميزان الأقدار . وكانت قيمة « السهم » الأصلية خمسمائة فرنك . واليك تقلبات تلك القيمة من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٧٥ : --

السنة	القيمة بالفرنكات
١٨٧٠	٢٧٢٠٨٦
١٨٧١	٢٠٨٠١٣
١٨٧٢	٣٥٥٠١٣
١٨٧٣	٤٣٤٠٩٣
١٨٧٤	٤٢٢٠١٩
١٨٧٥	٦٧٤٠٥ (١)

ولا يخفى أن دزربيلي دفع أربعة ملايين من الجنيهات عن ١٧٧٠٦٤٢ « سهماً » أو ٣٠٩٧٦٠٥٨٠ جنيهاً عن ١٧٦٠٢٠٢ من « الأسهم » (وهو صافي عدد الأسهم التي تسلمها) أي أنه دفع ٢٢ جنيهاً و ١٠ شلنات أو ٥٦٢ فرنكاً عن كل « سهم » وهو سعر يزيد على سعر هذه « الأسهم » في

(١) نقلاً عن كتاب هليج الذي سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٣

سنة ١٨٧٤ . ولما كان اسماعيل في أشد الحاجة إلى المال في نوفمبر ١٨٧٥ ، فيخيل إلينا أنه خاطب نفسه بما يلي . قال : « إننى أملك من « الأسهم » ما قيمته نحو أربعة ملايين جنيه . وهذه ثروة أكثر مما يجوز استثماره لرجل مثلى فى أشد الحاجة إلى المال . والأرجح أن هذه « الأسهم » لن تدر على أى ربح مدى عدة سنوات ، حتى إذا ثبت أن مشروع ترعة السويس مشر . وقد أضرا الحكم الذى أصدره نبوليون الثالث بى ضرراً بليغاً . على أنه إذا أفلح مشروع ترعة السويس فإن حصتى — وهى ١٥ فى المائة من صافى الأرباح — ستعود علىّ بالمكاسب الوفيرة . وعليه فسأبيع « الأسهم » التى فى حوزتى بثمان جيد فأضمن بذلك عدم التعرض لأية خسارة مهما جاء به المستقبل . وإذا ساعدنى الحظ فإن حصتى من الأرباح وهى ١٥ فى المائة تكفينى »

هذا هو على الأرجح ما كان يحول فى خاطر اسماعيل يومئذ . وهو دليل على حكمته وبعد نظره . ومثله مثل رجل قد اشترى ورقة من أوراق « اليانصيب » الارلندى وبسم له السعد قليلا فربحت ورقته جواداً من جياذ ذلك السباق فرأى أن يبيع نصفها ليضمن الربح ، وأن يحتفظ بالنصف الآخر على أمل أن يواتيه الحظ . وفى خلال المدة التى انقضت بين بيع اسماعيل « أسهم » ترعة السويس ، وبيع الخديو توفيق ولجنة المراقبة الثنائية حصّة الخمسة عشر فى المائة ، كان نجاح مشروع الترعة من الوجه المالى قد أصبح مضموناً كما ترى من الأرقام الآتية :

السنة	سعر سهم ترعة السويس بالفرنكات
١٨٧٥	٦٧٤ر٠٥
١٨٧٦	٧٠١ر٦٣
١٨٧٧	٦٧٧ر٨٧
١٨٧٨	٧٥١ر٧٣
١٨٧٩	٧٢٤ر٤٠

سنة
سر سهم نرعة السويس بالفرنكات
١٨٨٠ ١٠٧٥٨٨ (١)

ولم يكن هذا الارتفاع في سعر «الأسهم» ناشئاً عن شراء انجلترا من مصر ١٧٦٦٠٢ من «الأسهم» في نوفمبر سنة ١٨٧٥ بل عن ازدياد حركة البواخر في التركة

ويؤخذ من إحصاءات سنة ١٨٧٤ (وهي آخر الإحصاءات التي كانت أمام اسماعيل باشا عند ما باع «أسهمه») أن دخل الشركة بلغ ٢٤٨٥٩٣٨٣ ر. ٢٤ فرنكا ، وفي سنة ١٨٧٩ بلغ ذلك الدخل ٢٩٦٨٦٠٦٠ ر. ٢٩ فرنكا . وفي السنة التي بعدها كان ٣٩٨٤٠ ر. ٤٨٧ فرنكا (٢)

فترى إذن أنه لما باعت لجنة المراقبة الشائبة حصة مصر في أرباح الشركة كانت تلك الأرباح قد أصبحت حقيقة ثابتة لا أمنية مرجوة . وبعبارة أخرى أن اسماعيل باشا قد باع في سنة ١٨٧٥ جزءاً من ورقة «يانصيب» وأما توفيق باشا فباع في سنة ١٨٨٠ ورقة رابحة ! فإذا كان ثمة إنسان يجب أن يوجه إليه اللوم لأن مصر لا تملك اليوم حصة من الأرباح المضمونة فذلك الإنسان ليس اسماعيل

ورب معترض يقول إن الأموال التي استدانها اسماعيل في أثناء توليه العرش هي التي أرغمت توفيقاً على بيع تلك الحصة . فالجواب عن ذلك أنه إذا كانت الحاجة إلى المال في سنة ١٨٨٠ هي التي أرغمت توفيقاً على انتهاز تلك الخطة فقد كان في الإمكان إعطاء حصة الخمسة عشر في المائة رهناً للحصول على المال بدلاً من بيعها . هذا هو موضع الخطأ . وقد يكون ثمة خلاف بشأن هوية الشخص الذي ارتكب ذلك الخطأ ، ولكنه على كل حال لم يكن اسماعيل . وأي دليل أصدق على هذا من دليل التاريخ نفسه ؟

(١) نقلاً عن كتاب هلبرج الذي سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٣

(٢) راجع كتاب هلبرج الذي سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٠

فقد جاء في دائرة المعارف البريطانية . أنه لما تمت هذه الصفقة الخاسرة كان لورد كرومر صاحب السلطان المطلق في الرقابة الثنائية ، واليك ماجاء في المؤلف المذكور بهذا الشأن :-

« وكان السر أفلنج بارنج المسؤول الأكبر عن تقرير سنة ١٨٧٨ الذي نشرته اللجنة التي أنشئت للبحث في شؤون الخديو اسماعيل . وعندما أرغم ذلك العاهل على التنزل عن عرشه في سنة ١٨٧٩ كان الماجور بارنج هو المراقب البريطاني العام وصاحب السلطان المطلق في لجنة المراقبة الثنائية ولو أنه بقي في مصر لتغير مجرى تاريخ مصر كله . إلا أنه كان ألزم للهند ، وقد أصبح عضواً بالمجلس المالي الذي كان يرأسه لورد ريبون سنة ١٨٨٠^(١) ، ولا يخفى أن بيع الحصاة التي نحن في صدد هاتم في مارس سنة ١٨٨٠ أي بعد عزل اسماعيل المفترى عليه عن العرش ، وفي خلال دكتاتورية ذلك السياسي العظيم الذي كان بلا شك على اتصال وثيق بمصالح إنجلترا المالية ، وكان في وسعه أن يعقد بكل سهولة قرضاً بضمان تلك الحصاة لو أنه أدرك مافي بيعها من الخطر العظيم .

على أننا إذا أردنا أن ننظر الى علاقة اسماعيل بترعة السويس نظرة إنصاف لنرى هل أسفرت تلك العلاقة عن ربح أم عن خسارة لمصر ، وجب علينا أن نغض الطرف قليلا عن الوجه المالي وأن ننظر الى الوجه الأدبي . ان لتقارير المحاسبين مكانها ولكن الناحية الأدبية لا محل لما في جداولهم الخالية من الروح

قال اللورد ملنر في كتابه الذي أشرنا اليه غير مرة (الصفحة ١٧٦) :-
« إن الكارثة المالية التي وقعت في أواخر عهد اسماعيل باشا كانت نتيجة إهمال كل مبدأ أدبي ، لانتيجة إهمال المبادئ الاقتصادية فقط »
فهذا القول يدل على أن للمسألة وجهة أدبية . وإذا أردنا أن ننظر الى

مشروع ترعة السويس من هذه الوجهة رأينا هذه الحقيقة بارزة للعيان وهي أن اسماعيل أبى أن يأذن بالسخرة لانجاز ذلك المشروع . وفي الحقيقة إن الامبراطور نوليون فرض عليه غرامة ثمانية وثلاثين مليون فرنك (أو ١٥٢٠.٠٠٠ جنيه) بسبب دفاعه عن الفلاح . ولا شك أن طعن اللورد ملنر على اسماعيل لا يمكن أن يتناول تصرفه في هذا الصدد . ومن دواعي الأسف أن كتاب اللورد ملنر النفيس غفل عن المحمدة المذكورة . ولو كان ثمة يومئذ من يدافع عن اسماعيل لأبرز تلك المحمدة بصورتها الحقيقية . وكان يجدر باللورد ملنر أيضاً أن يذكر حسنة أخرى من حسنات اسماعيل وهي استنقاذه ستين ألف هكتار من الأراضي المصرية من بين مخالب الشركة الفرنسية ، وهي محمدة لا يجوز اغفالها . فقد دافع اسماعيل عن سيادة مصر بحيلولته دون قيام دويلة في وسط البلاد تمتد في الصحراء إلى حدود الدلتا . ومن الصعب أن نقدر الآن قيمة الأراضي التي استنقذها اسماعيل . إلا أن نوليون الثالث قدر الخسارة التي ألتمت بالشركة بثلاثين مليون فرنك أو بمليون ومائتي ألف من الجنيهات . وليست قيمة ما عمله اسماعيل في مبلغ المال الذي احتفظ به لبلاده ، بل في التأثير الأدبي الذي أحدثه ذلك العمل . فإنه دافع عن حقوق مصر ، ومثل هذا العمل لا تقوم قيمته بما استلزمه من خسارة أو مكاسب مالية وكان يجب أن يوضع في الميزان عندما قال اللورد ملنر إن اسماعيل لم يكن يهزأ بكل مبدأ اقتصادي فقط بل بكل مبدأ أدبي أيضاً ويقال مثل ذلك في مسألة ترعة المياه العذبة أيضاً . فقد أدرك ديلسبس يومئذ أنه ستنشأ عند مصب الترعة وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط مدينة زاهرة ثم تزدهر المنطقة الكائنة على ضفاف الترعة حيث تقوم اليوم مدينة الاسماعيلية . ورأى بعين الخيال حقول القطن والقمح والذرة والبرسيم ممتدة على ضفاف ترعة المياه العذبة التي تصل النيل ببحيرة التمساح ، وقد كان اسماعيل كثير التفاؤل وقد رأى هو أيضاً بعين الخيال الصورة التي رآها ديلسبس . وكان هذا يهيج بسيل الأموال التي ستصب في خزائن

الشركة التي أسسها ويتخبل مئات الألوف من السكان يقيمون في منطقة شركة التربة وهم ثروة عظيمة للشركة التي أنشأها . ومثل تلك الأفكار أيضاً كانت تجول بخاطر اسماعيل

وقد رأى نبوليون أن الغاء امتياز التربة العذبة يجعل للشركة حقاً في تعويض مالى يبلغ ستة ملايين من الفرنكات أو نحو ٢٤٠.٠٠٠ جنيه . ومن الصعب جداً أن نقدر الآن قيمة ذلك الامتياز من الوجه المالى . فهذه التربة تمتد بورتسعيد والاسماعيلية والسويس بالماء . وسكان الأولى ١١٤٧٠٠ وسكان الثانية ٣١٦٠٠ ، وسكان الثالثة ٤٦١٠٠ . وهى فوق ذلك تروى مساحة واسعة من الأراضى بين النيل وبحيرة التمساح حيث يوجد الآن ١١٠٣٠٠ فدان من الأراضى التي تزرع وتروى من مائها . وقد قدرت قيمة الامتياز يوم كانت الأراضى بوراً لا سكان عليها بمائتين واربعين الفا من الجنيهات ، زيادة على أن التربة كانت ستمد الشركة بالماء اللازم لها مجاناً إلى أن يتم فتح ترعة السويس . فاذا نظرنا إلى ذلك الامتياز باعتبار الأراضى الخصبة الأهلة بالسكان التي نشأت على ضفافها ، وباعتبار أنها تقوم بحاجات المدن ومقتضيات الرى كانت قيمتها أعظم جداً مما قدرت به يومئذ بحيث إذا أردنا أن نحكم على اسماعيل من وجهة علاقته بشركة ترعة السويس حكماً منصفاً لم يكن لنا بد من تقدير هذه القيمة تقديراً مؤيداً بالأرقام . على أن محاسبتنا لاسماعيل في هذا المقام هى من الوجه الأدبى . وعليه فيكاد يكون من المتعذر تقدير قيمة الخدمة التي أسداها ذلك العاهل إلى بلاده باحتفاظه لمصر بذلك المورد العظيم

إن من أعظم المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة في هذا العصر مشكلة الاشراف على المراقق العامة . فالامتيازات التي منحت في القرن الفائت — يوم كانت المدن الكبيرة لا تزال بلاداً صغيرة — قد أصبحت اليوم عبئاً ثقيلاً على دافعى الضرائب حالة كونها مناجم ذهب لأصحابها . فالكفاح ضدها كفاح في سبيل الخير العام . والذين يدركون هذه المشكلة ،

لا يسعهم إلا أن يحترموا حكمة اسماعيل وبعد نظره ، لانه أرغم ديلسبس على التخلي عن احتكار ترعة المياه العذبة .

ونتيجة ما تقدم أننا إذا أردنا أن نكون منصفين في حكمنا على اسماعيل وجب علينا أن نذكر له المحامد الآتية وهي :

(١) استنقاذه ستين ألف هكتار من الأراضي من « الشركة العامة » الفرنسية وهي تساوى الآن عدة أضعاف القيمة التي قدرها بها نبوليون في سنة ١٨٦٤ أى مليوناً ومائتى ألف من الجنيهات

(٢) استعادته امتياز ترعة المياه العذبة وقد قدر نبوليون قيمته يومئذ بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه وهو يساوى اليوم أكثر من ذلك

(٣) احتفاظه بحصة الخمسة عشر فى المائة من صافى أرباح الشركة لمصر ، وقد بلغت هذه الحصة فى سنة ١٩٣٢ التى اشتدت فيها الضائقة المالية ٩١٨٤٩٠١٤ فرنكا أو نحو ١٠٢٠٤٥٤٠٤ جنيه . أى أكثر من فائدة ٤ فى المائة على مبلغ ٢٥ مليوناً من الجنيهات

إننا ونحن نكتب هذه السطور فى شهر ابريل سنة ١٩٣٣ قد انخفضت قيمة الأراضي إلى حد لا نستطيع معه تقدير قيمة الستين ألفاً من الهكتارات التى أعادها نبوليون الثالث إلى مصر . ومن المحتمل كثيراً أن قيمتها كانت تساوى بعد الحرب اثنى عشر مليون جنيه على وجه التقريب . فإذا أضفنا إلى هذا ما يأتى وهو :

(١) مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه - وهو المبلغ الذى تساويه حصة الخمسة عشر فى المائة فى الوقت الحاضر الذى هو من أشد الأوقات عسراً

(٢) قيمة امتياز ترعة الماء

كان لنا من ذلك مقدار يكفى فى سنة ١٩٢٨ لأيفاء جانب كبير من الدين الذى عزاه اللورد ملر إلى اسماعيل وهو تسعة وثمانون مليون جنيه . بل كان يكفى اليوم لأيفاء ربع ذلك الدين على الأقل

ولإذا أردنا الحكم على اسماعيل من الوجه الأدبي أى من وجه المبادئ.
التي أشار إليها اللورد ملنر في كتابه « إنجلترا ومصر » لم يكن لنا مناص من
أن نعترف بأن اسماعيل :

(١) أبطل السخرة

(٢) حفظ لمصر سيادتها على أراضيها وأبعد عنها الاستعمار الأجنبي

(٣) حافظ على مرافق مصر العامة بحرماته شركة ترعة السويس
امتيازاً يعتبر الآن من حق الدولة

الفصل الخامس

محاربة النخاسة

إن موقف اسماعيل بازاء مسألة السخرة لم يكن يقصد منه التظاهر بل كان نتيجة عقيدة وإعمال روية . وقد ثبت على هذه الخطة حتى نهاية حكمه وهي سبب الصداقة التي استحكمت بينه وبين السر صموئيل بيكر ، بل سبب إعجاب غردون به وإخلاص ملكوم وما كيلوب له

ولا يخفى أنه لما شرع السر صموئيل بيكر في حملته (ولم يكن يومئذ قد أحرز لقب سر) لاستكشاف ينابيع النيل كان الخديو سعيد باشا لا يزال على العرش ، وكان يرجو أن يلقي « سيك » و « جرانت » ليشاطرهما نخرهما ، وشاءت الأقدار أن يبلغا بحيرة فيكتوريا نيانزا قبل أن يلقاهما . على أن ذلك ما كان ليثنى عزمه عن مواصلة السير . وقد كوفى خيرا عن شجاعته ومثابرته فانه وصل في ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ إلى بحيرة البرت نيانزا . وفي أكتوبر سنة ١٨٦٥ عاد إلى إنجلترا فاستقبلته مدينة لندن كما يستقبل الفاتحون لأنه لم يشترك فقط في استجلاء سر من أغمض أسرار القارة المجهولة بل حارب أيضاً النخاسة في مسقط رأسها . ولذلك استقبله أبناء وطنه وحسبوه من أعظم المستكشفين ومن أكبر المدافعين عن مبادئ الحرية .

ولما عاد من رحلته الاستكشافية كان قد مر على جلوس اسماعيل على العرش عامان كاملان . وكان الخديو يرغب في توسيع أملاكه فصرح بعزمه على مكافحة النخاسة . ولم يكن من شأنه القاء التصريحات على عواهنها من دون أن ينفذها، فأقام في فاشودة من بلاد الشلوك معسكراً حشد فيه ألف جندي^(١) وأخذ الآهبة التامة للقضاء على المتاجرة بالعبيد . ورأى بثاقب بصيرته أنه لا يستطيع الاعتماد على مندوبيه في فاشودة أو الخرطوم إذ كانت لهم مطاعم كثيرة

وكان بيكر قد منح لقب « سر » في سنة ١٨٦٦ وقدم مصر في سنة ١٨٦٩ للاشتراك في القيام بما يجب من تدبير لإقامة البرنس أوف ويلز وزوجته بمصر . ووقع عند اسماعيل موقفاً حسناً إذ شعر هذا بأن بيكر هو الشخص الذي يحتاج إليه لمحاربة النخاسة في معقلها ، ورأى أنه إذا عهد إليه في محاربة النخاسة فسوف يتقضى عليها قضاء مبرماً . وعليه صمم أن يستخدمه لذلك الغرض

واتفق أن أقام ديلسبس حفلة راقصة في الاسماعيلية حضرها الخديو والبرنس أوف ويلز . وفي هذه الحفلة أعرب الأول والثاني عن رغبته في أن يعهد إلى السر صموئيل بيكر في حملة يوفدها إلى النيل الأبيض لمحاربة النخاسة ولإقرار الأمن في السودان^(٢) . فأعرب البرنس أوف ويلز عن ارتياحه إلى ذلك . وسر السر صموئيل بيكر أيضاً بذلك وهرع إلى انجلترا لإعداد الآهبة لحملة التي كانت — كما قال مترجموه — عملاً ذا شأن خطير جداً^(٣)

وأدرك بيكر مغزى عمل اسماعيل . فعاد على عجل إلى بلاده ليعد معداته لعمل كبير الشأن . قال : « ان استخدام رجل أوربي لمحاربة النخاسة احتراماً للرأى العام في العالم المتمدن كان بمنزلة انكار للحقوق وللضرورات المزعومة

(١) راجع كتاب : « الحرب في مصر والسوان » لمؤلفه توماس آرثر ص ١٢١

(٢) راجع كتاب : « السر صموئيل بيكر — ترجمته » — لمؤلفه دوغلاس ومرى ص ١٣٢

(٣) راجع كتاب : « السر صموئيل بيكر — ترجمته » — لمؤلفه دوغلاس ومرى ص ١٣٣

التي كان رعاياه يتمسكون بها . ولا يستطيع الرأي العام في أوربا أن يدرك عظم شأن تلك الحرب إلا متى علم أنه لم يكن في مصر العليا ولا في مصر السفلى بيت لا يعتمد على خدمة العبيد . وأن حقول السودان كانت حراثتها بأيديهم . وإن الحرم (جمع حريم) في منازل الأغنياء ومتوسطى الحال كن محاطات بالعبيد والأماء يقومون على خدمتهن . ولم يكن للزوجة الفقيرة مطمح أعظم من أن تكون لها أمة . وفي الحقيقة إن نظام الاجتماع في مصر لو جرد من العبيد في ذلك العصر لأشبه مركبة بلا عجلات »

أما الفرمان الذي تلقاه السر صموئيل بيكر من اسماعيل فقد جاء فيه أن الخديو قد وضع فيه ثقته التامة وأطلق يده في البلاد التي سيقصد إليها . وإليك بعض فقرات ذلك الفرمان

« نحن اسماعيل خديو مصر :

« نظراً إلى همجية القبائل التي تقطن حوض النيل ونظراً إلى كون تلك البلاد ليس فيها حكومة ولا قوانين ولا أمن . ونظراً إلى أن من مستلزمات الانسانية القضاء على النخاسين الذين يقيم عدد كبير منهم بتلك البلاد . ونظراً إلى أن نشر التجارة المحللة في تلك البلاد يكون خطوة في سبيل تمدينها في المستقبل ، ولا بد أن يودى إلى فتح بحيرات أفريقيا الوسطى الاستوائية العظيمة للملاحة التجارية وإلى إنشاء حكومة ثابتة .

« فقد رسمنا ما هو آت :

« تؤلف حملة للأغراض الآتية وهي :

- (١) إخضاع البلاد الواقعة جنوبى جوندوكرو لسلطاننا
- (٢) القضاء على النخاسة
- (٣) إدخال نظام تجارى
- (٤) فتح البحيرات الاستوائية الكبرى للملاحة
- (٥) إنشاء سلسلة من الحصون العسكرية والمستودعات التجارية في أواسط

افريقيا يبعد كل منها عن الآخر مسيرة ثلاثة أيام . على أن تكون جوندوكرو قاعدة الأعمال الحربية

« ويعهد في قيادة هذه الحملة الى السر صموئيل ييكر لمدة أربع سنوات ابتداء من أول ابريل سنة ١٨٦٩ . وقد حولناه السلطة العليا المطلقة حتى سلطة الحكم بالموت على جميع الأشخاص الذين تتألف منهم الحملة » وكذلك حولناه مثل تلك السلطة على جميع البلاد المتعلقة بحوض النيل جنوبي جوندوكرو^(١) ،

فترى من نص هذا فرمان أنه لا يقصد إلى القضاء على النخاسة فقط بل أيضا إلى انشاء تجارة منظمة وفتح البحيرات الاستوائية الكبرى للملاحة . وجميع هذه الغايات حميدة . ولا شك أن الأموال التي أنفقت في سبيل تحقيقها لم تكن تبذيراً بالمعنى الذي نظن أن اللورد كرومر أراد عند ما قال إن جميع المال الذي استدين ذهب تبذيراً ما عدا مبلغ ستة عشر مليوناً من الجنيهات أنفق على ترعة السويس

ولما كان اسماعيل قد صور بصورة رجل مولع بالظهور فقد يتوهم البعض أن حب العظمة هو العامل الذي دفعه إلى إيفاد تلك الحملة إلى أواسط افريقيا، ولا شك أن كولفن وملنر وكرومر وزتلند ، مع شدة حرصهم على أن يكونوا منصفين في حكمهم ، كانوا متأثرين بالحوادث التي عقب نزول اسماعيل عن العرش ، ولذلك لم يصلوا إلى الأسس الحقيقية . وقد جعلوا اعتمادهم الى حد بعيد على تقرير لجنة كايف لتسوية التهم الجارحة التي وجهوها اليه . وقد جاء في التقرير المذكور ما يأتي —

« ان احتلال دارفور والحملة على البحيرات الاستوائية لم يكونا صفقة رابحة من الوجهة التجارية . وقد اضطر الحديد إلى القيام بهما لرغبته ، بعض

(١) راجع كتاب : « الاسماعيلية » لمؤلفه السر صموئيل ييكر — ج ١ ص ٦

الشيء ، في القضاء على النخاسة . أما حرب الحبشة فقد أكره عليها تقريباً
إكراهاً . والأرجح أنه سيرتد عن الحبشة والمناطق الاستوائية في أول فرصة
تسنع له . ولقد يكون توسيع الملك والتجارة مما يستهوى الخديو ، ولكن
مجد الحرب لا يمكن أن يستهويه^(١) ،

إن فاحصى الحسابات (المراجعين) لايهمهم عادة إلا فخص ما يقدم اليهم
من سجلات ودفاتر ومن مستندات الديون التي هي للغير أو على الغير . فالقول
بأن مجد الحرب لم يكن ليستهوى اسماعيل له مغزى جدير بالانتباه ، ولا سيما
لأنه ما كان في وسع اسماعيل أن ينتصر على النخاسة لو لم ير من اللازم
أن يسير الفتح ، ونشر التجارة ، وفتح البحيرات الاستوائية للبلاحة ،
جنباً إلى جنب

وغنى عن البيان أن غوردون ضحية الخرطوم لم يكن من الذين يرون
وجوب إخضاع الانسانية لمقتضيات التجارة . ومع ذلك فقد كتب هذا
الرجل الغامض الى أخته قبل مغادرته السودان في مهمته الأولى يقول :
« لقد أذن الله في استمرار النخاسة أعواماً كثيرة . فالشعب هنا
مطبوع عليها ، ولا بد لاستئصالها من قوة أعظم من قوة حملة عسكرية .
وفي اعتقادي أننا إذا فتحنا البلاد كلها زالت النخاسة من تلقاء نفسها^(٢) »

وبعد ذلك ببضعة أيام كتب ما يأتي :

« إننى أعتقد أنه إذا تم احتلال السودان فان الخديو يمنع النخاسة .
ولكنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً إلى أن يتسنى له الانتقال في جميع أنحاء
البلاد . ومن رأيي أن تفتح هذه البلاد بتسيير البواخر على البحيرات

(١) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه ص ٣١٩

(٢) راجع كتاب « رسائل الجنرال غوردون الى أخته م . أ . غوردون » ص ٩٠

وإذ ذاك أستطيع أن أعرف من هم مروجى النخاسة، فأطلب من الخديو أن يأمر بالقبض عليهم^(١)،

إن العالم لم ينجب كثيرين ممن يفوقون السرحموئيل بيكر في الجِد والعمل. وقد كان هذا الرجل ذا شخصية مدهشة، فلم يكن يشرع في عمل إلا ويأخذ له أكل أهبة. وكان يختلف عن غوردون في وجوه كثيرة، وقد كتب عن فرمان اسماعيل ما يدل على أنه هو أيضا كان يعتقد أن القضاء على النخاسة كان أول أغراض الخديو. قال :

« لقد صمم الخديو على ضرب النخاسة في موطنها ضربة قاتلة، مجاز فابذل بمحبة شعبه له. وتحقيقاً لهذه الغاية اختار رجلاً انجليزياً وزوده بالسلطة المطلقة على وجه لم يعامل به رجل مسلم رجلاً مسيحياً قط. ذلك لأنه كان لابد من القضاء على النخاسة ونشر التجارة المحللة وحماية الأهالي بإقامة حكومة منظمة^(٢)،

أما هل كان بيكر وغوردون مصييين أم مخطئين في زعمهما أن غاية اسماعيل الأولى من اختراجه أو اسطافريقيا كانت القضاء على النخاسة، فهذا أمر ذو شأن ثانوى. وعلى كل حال إنفاق المال على نشر التجارة المحللة وإقامة حكومة منظمة لحماية أهالي أو اسطافريقيا كان من الأمور الأدبية المشرفة لسمعة اسماعيل

ومع ذلك فقد يكون اللورد ملنر مصيباً — من الوجه الفنى — في الموقف الذى اتخذه. فقد كان اسماعيل يفتخر بأنه في أثناء حكمه كانت أية كاعب حسناء تستطيع أن تسير وحدها من الاسكندرية إلى خط الاستواء وهى مثقلة بالحلى والآلىء من دون أن تفقد عفافها أو شيئاً من حليها. ولكن بعد اعتزال الخديو العرش بأقل من ست سنوات قتل غوردون فى الخرطوم وخسرت الحضارة جميع البلاد التى كان اسماعيل قد أنقذها من الهمجية. وقد كتب السرحموئيل بيكر فى ذلك يقول : —

(١) راجع « رسائل الجنرال غوردون الى أخته » التى سبقت الإشارة إليها ص ٩١

(٢) راجع كتاب بيكر الذى سبقت الإشارة إليه ص ٧

« وفي خلال حكم إسماعيل كان الناس يشعرون بالأمن والطمأنينة في جميع أنحاء البلاد فكان الأجني المسيحي يسير من الإسكندرية إلى الخرطوم وهو يتمتع بطمأنينة لا يتمتع بها الرجل الأنجليزى في حديقة هايد بارك بعد الظلام... أما الآن (يريد حوالى سنة ١٨٨٤) فان مرجل الثورة يغلى في السودان » (١)

ومع أن الاعتبارات المار ذكرها قد تسوغ إنفاق إسماعيل للبال في سبيل محاربة النخاسة في السودان وفتح أواسط أفريقيا للبدنية ، فقد يود الباحث أن يعرف حقيقة المبالغ التى أنفقت في سبيل ذلك ، فالأرقام الحقيقية غير معروفة لأن سجلات الحسابات كانت في فوضى عظيمة قبل سنة ١٨٧٦ ، كما قال اللورد ملنر (٢) فكل ما يمكن عمله هو البحث عن الحالة بوجه الإجمال ، وما كان إسماعيل ينوى القيام به

ولا يعزب عن البال أنه لما زار السر صموئيل بيكر مناطق أفريقيا الوسطى الاستوائية في المرة الأولى كان سعيد باشا لا يزال على العرش . وقد وصف السر صموئيل في مذكراته عن اكتشاف بحيرة ألبرت نيانزا كيف كان النخاسون ناشرين سلطانهم على حوض النيل الأبيض . وقد طبعت تلك المذكرات قبل أن يتعرف مؤلفها بإسماعيل ، وهى تشمل حوادث سنة ١٨٦٣ والثلاث السنوات أو الأربع التى تليها ، وقد جاء فيها ما يأتى :-
« ليس فى الأماكن رفع قارة أفريقيا إلى مستوى يقرب من المدينة ما لم يقض على النخاسة قضاء مبرماً . فالخطوة الأولى لتحسين حالة القبائل المتوحشة القاطنة فى ضفاف النيل الأبيض هى محو تلك التجارة محو تاماً .

(١) راجع ترجمة : « السر صموئيل بيكر » ص ٢٨٥

(٢) راجع كتاب : « إنجلترا فى مصر » لمؤلفه اللورد ملنر وقد ذكر فى الفصل التاسع أن تلك الأرقام

وما لم تمنح فلا يمكن نشر التجارة المحللة ولا يستطيع فتح البلاد في وجه المرسلين لأنها موصدة دون كل عامل من عوامل التحسين ..

« وليس ثمة ما هو أسهل من القضاء على النخاسة لو كانت الدول الأوربية تريد ذلك عن جد . فصر ميالة إلى النخاسة . ولم أرقط موظفاً من من موظفي الحكومة لم يدافع عن الاسترقاق باعتباره نظاماً لازماً لمصر كل اللزوم . فكل ما تبديه حكومة مصر من مظاهر عدم الموافقة على الاسترقاق إنما هو تكلف يراد به خداع الدول الأوربية . فإذا أغمضت هذه الدول عيونها استمرت النخاسة في سيرها الاعتيادي

« ولو أن البيانات (التقارير) التي يرسلها القناصل الأوربيون كانت تصادف لدى حكوماتهم التأييد اللازم ، ولو أن أولئك القناصل خولوا سلطة القبض على السفن الموسوقة عبيداً ، وإطلاق سراح أولئك العبيد عند ما يكونون مسافرين برأ ، لزال تلك التجارة المحرمة . ولكن أيدي القناصل الأوربيين مغلوطة ، والتحاسد بين الدول تحاسداً يرجع بعض الشيء إلى المسألة التركية يحول دون اتفاق أوروبا وتعاونها . وما من دولة ترضى بأن تكون البادئة بتحريك المياه العكرة ^(١) »

قترى مما تقدم أنه لما خلف إسماعيل عمه على العرش سنة ١٨٦٣ لم يكن الموظفون المصريون فقط يعطفون على تجار العبيد، بل كانت أوروبا كلها تنظر إلى النخاسة نظرة عدم اكتراث . أضف إلى ذلك أن نفس ممثلي حكومة الولايات المتحدة في مدينة الخرطوم وحواليها كانوا أنصار النخاسة، وهذا غريب إذا تذكرنا أن المستر لنكن رئيس الولايات المتحدة كان يقذف يومئذ بمئات الألوف من الجنود الأمريكيين إلى الولايات الجنوبية دفاعاً عن المنشور الذي أصدره لتحرير العبيد والذي أصبح واجب التنفيذ ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٣

(١) راجع كتاب السرمونيل يكر : « بحيرة البرت نيازا وحوض النيل الأكبر ومنايع النيل »

قال السر صموئيل بيكر :-

« ولما وصلت الى جوندوكرو أخذ الناس ينظرون إلى كأنى جاسوس مرسل من قبل الحكومة البريطانية . فكنت كلما دنوت من مضارب التجار أسمع صليل الأصفاد قبل أن أصل الى المحطة . دلالة على أن القوم كانوا يحشرون العبيد بسرعة فى مخابى خاصة تلافياً لكل مراقبة . وكان كل عبد من هؤلاء العبيد مقيداً من قدميه بحلقتين ، وهاتان الحلقتان متصلتان بثلاث حلقات آخر أو أربع . وكان أحد تجار العبيد رجلاً قبطياً وهو أب القنصل الأميركي بالخرطوم . وقد دهشت إذ رأيت السفينة الموسوقة عبيداً قد وصلت الى جوندوكرو وعليها عصاة من الأشقياء وقد نشرت فوقها الراية الأميركية (١) »

وعليه نمت ثروة قانصى العبيد وقويت شوكتهم واشتدت قحتهم وهم بمأمن من تعرض قناصل أوربا وأميركا لهم ، ويؤيدهم موظفو سعيد باشا فى تجارتهم المحرمة . وقد وصف بيكر كيف كانوا يقومون بعملهم قال :-

« لولا تجارة النيل الأبيض ما قامت لمدينة الخرطوم قيامة . وهذه التجارة قوامها الخطف والقتل . ولا حاجة بنا الى وصف أهل الخرطوم . أما قيمة العلاج الذى يؤتى به من النيل الأبيض فتأفة جداً تبلغ نحو أربعين ألف جنيه فى العام . . . وتجار النيل الأبيض فريقان ، يملك أحدهما المال ، حالة أن الفريق الآخر هو مجموعة من الأفاقيين الذين لا يملكون درهماً . وكلا الفريقين يسير على خطة واحدة .

« ذلك أن رجلاً لا مال له مثلاً يقترض مالا بفائدة مائة فى المائة لتنفيذ خطته ويجهز حملة ، ويتفق مع الدائن على إيفاء الدين باعطائه عاجاً بنصف القيمة التى يشتريه بها فى السابق . وبعد أن يحصل على المال الذى يلزمه يستأجر عدة سفن وطائفة من الرجال (بين مائة وثلثمائة) من الأعراب

(١) راجع كتاب بيكر « البرت نازرا ... » اليه ج ١ ص ٩٣

والأوباش الفارين من وجه العدالة من بلاد بعيدة واللاجئين الى الخرطوم . ثم يشتري بنادق ومقادير كبيرة من الذخائر وخرزاً من زجاج يوضع مئات من الجنيات . وبعد إعداد الحملة يدفع لرجاله أجرة خمسة أشهر مقدماً باعتبار الأجرة الشهرية لكل منهم تسعة شلنات . ويعد بمنحهم ستة عشر شلناً في الشهر لأية مدة تزيد على الخمسة الأشهر المذكورة »

ويواصل الكاتب حديثه واصفاً عمل هذه العصابات فيقول :

« ... وتسافر المراكب حوالى شهر ديسمبر . وعند وصولها الى الفرضة المقصودة ينزل منها القوم ويتوجهون الى داخل البلاد حتى يصلوا الى قرية أحد رؤساء القبائل الزنوج ممن يكونون قد عقدوا معه عرى الصداقة، فيغتبط هذا بقدمهم ويعرف قوة سلاحهم فيحاول تقوية محالفته لهم بمهاجمة أحد جيرانه المعادين له . فيزحفون الليل كله يتقدمهم هو ورجاله ويعسكرون على مسيرة ساعة من القرية المقصودة على أن يهاجموها قبل الفجر بنصف ساعة . ومتى حان الوقت المعين نهضوا وأحدقوا بالقرية من دون إحداث صوت أو ضجة . وبعد ذلك يوقدون النار في الأكواخ ويطلقون وابلاً من قذائف بنادقهم على تلك الأكواخ . فينهض سكانها مذعورين وقد أخذ منهم الهلع كل مأخذ وطفقوا يعدون فراراً من أكوأخهم الملتهبة . ويصاب الكثيرون منهم برصاص البنادق ويقتلون . وفي أثناء ذلك ينقض الغزاة على النساء والأولاد فيخطفونهم ويضعونهم في حرز حريز . ثم يستولون على القطعان والمواشى التى يجدونها فى الحظائر والزرائب ويستاقونها غانمين فرحين . ويسIRON بالنساء والأولاد موثقين الى أسواق النخاسة ^(١) »

وكان قانصو العبيد والنحاسون الذين يتوغلون فى البلاد يعملون فرقاً فرقاً فى خدمة طائفة من تجار الخرطوم . وأعظمهم تاجر كان فى خدمته نحو الفين وخمسمائة من المرتزقة الأعراب يقومون بمهام الخطف واللصوصية فى

(١) راجع كتاب بيكر « البرت نازرا . . » الى ج ١ ص ١٧

أواسط أفريقيا وهم مسلحون ببنادق ومنظمون تنظيمًا عسكرياً غير متقن ، وكان هذا الجيش مقسوماً فصائل يرأسها ضباط أكثرهم من الجنود البُلط القارين من الجيش المصرى أو السودانى .

ويقدر ييكر عدد الذين كانوا يشتغلون « بتجارة العاج » (وهى التسمية التى كانوا يسمونها بها لصوصيتهم) على ضفاف النيل الأبيض بنحو خمسة عشر ألفاً من المصريين عدا السودانين . وكان لكل تاجر منطقة يعمل فيها ويرسل إليها جنوده . والمنطقة مقسومة محطات وفى كل محطة نحو ثلاثمائة رجل . وعلى هذا الوجه كانت العصابات المسلحة تحتل بقاعاً واسعة جداً . وكان رجال تلك العصابات يعتقدون المحالفات مع بعض الأهالى لمهاجمة القرى أو القبائل المجاورة لخطف النساء والأولاد والمواشى والأنعام كما سبق بيانه ^(١)

وبعبارة أخرى إن النخاسين كانوا قوة عسكرية عظيمة ذات دربة ونظام ، فلما عزم اسماعيل على محاربتهم كان عليه مواجهة خصم عنيد يفوقه فى كل شىء تقريباً . وكان هو وييكر يعرفان هذه الحقيقة حق المعرفة وكل منهما يثق بالآخر . وفى خلال الأربع السنوات التى كان فيها ييكر فى خدمة الخديو لم يخالجه قط شك فى اخلاص ذلك العاهل وفى حسن تأييده له . ولم يكن ييكر من بطانة أصحاب القصور ، ولذلك كان يعنى دائماً ما يقول بلامواربة ولا محاباة . وقد كتب إلى اسماعيل من أفريقيا الوسطى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٠ يقول :

« مولاي — أتشرف بانتهاز هذه الفرصة لأشكر سموكم على الرسالة التى وجهتموها إلى فى ١٩ سبتمبر . وانى أتقبل مع الفخر ما تفضلتم فأعربتم عنه وأرجو أن تثقوا يا مولاي بأن رضا سموكم سيظل أبداً أعظم جزاء لى عن معاناة الصعاب التى هى من مقتضيات مهمتى ^(٢) »

(١) راجع كتاب ييكر « البرت نيازنا . . . » الى ج ١ ص ٣

(٢) نقلاً محفوظات عابدين . راجع الملف رقم ٧٢ - ١

وجلى أن ييكر كان يحتاج إلى ما هو أعظم من التأييد الأدبى لى ينجح فى مهمته . نعم إن اخلاص الخديو كان عاملاً ضرورياً له ولكنه لم يكن كافياً . وفى الحقيقة إن ييكر كان يحتاج إلى أهبة تامة ورجال وأموال غير محدودة . وبعبارة أخرى — إنه كان يحتاج ، لى ينتصر فى تلك الحرب ، إلى رجال و ذخائر وأموال لأنه كان يدرك عظم شأن المهمة المعهود فيها اليه وكان يسير فى عمله على أسلوب منظم .

ويظهر أنه كان بينه وبين الخديو عقد لتنظيم علاقته به . وفى ادارة المحفوظات الملكية المصرية بالقاهرة مذكرة شفوية مؤرخة فى ١٥ ابريل سنة ١٨٦٩ هذه ترجمتها : —

« يتشرف المستر روجرس بأن يعرض على صاحب العطوفة شريف باشا ترجمة عقد السر صمويل ييكر ، ويرجو أن تعلموه عندما يتفضل سموه بالموافقة على العقد لأن السر صمويل ييكر ينتظر الخبر فى إنجلترا ،

وهذا العقد يقوم على معنى فرمان الذى سبقت الاشارة اليه . وفيما يلى إحدى فقراته ، وقد وافق عليها اسماعيل باشا ، وهى تدل على سعة السلطة التى منحها الخديو للسر صمويل ييكر :

« قد تفضل سموه نغول السر صمويل ييكر سلطة مطلقة لأعداد كل ما يظنه ضرورياً للحملة ^(١) »

وهذه « السلطة المطلقة » هى التى جعلت السر صمويل ييكر يتفق مع شركة « سامودا اخوان » طالبا منها بناء ما يأتى وهو : —

- ١ — سفينة بخارية ذات مجاديف حمولتها ٢٥١ طناً وقوتها ٣٢ حصاناً
- ٢ — سفينة بخارية ذات ضغط عال وذات داسر لولبى مزدوج حمولتها ١٠٨ أطنان وقوتها ٢٠ حصاناً

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الاشارة اليه

٣ — سفينة بخارية ذات ضغط عال وداسر مزدوج حولتها ٣٨ طنًا وقوتها ١٠ أحصنة

٤ و ٥ — زورقا نجاة من الصلب طول كل منهما ٣٠ قدما وعرضه ٩ أقدام وحولة كل منهما ١٠ أطنان

قال السر صمويل بيكر : « وقد جهزت هذه السفن بمحركات من أتقن ما صنعته « شركة بن » ، على أن تنقل قطعاً قطعاً في صحراء النوبة . وكان الى جانب هذه السفن عدد وآلات أخرى بخارية ومرجل يزن ثمانية قناطير انجليزية وهو قطعة واحدة . وكان يجب نقل ذلك كله على ظهور الجمال مدى عدة أميال عبر صحراء النوبة ، كما كان يجب أيضا نقل جميع الآلات والمعدات من الاسكندرية الى جوندوكرو ، تارة بالقوارب وطوراً على ظهور الجمال، ولا تقل تلك المسافة عن ثلاثة آلاف ميل ^(١) »

ومن دواعي الأسف أنه ليست ثمة سجلات تدل على المبالغ التي اقتضتها هذه الحملة المائتة . وغنى عن البيان أن جميع المعدات والمهمات كان يجب نقلها مسافات شاسعة جدا . فليس عجيباً أن تبلغ نفقات ذلك مبالغ باهظة . وقد ذكر السر صمويل بيكر في كتابه : « الاسماعيلية » ما أنفق على الأشياء العرضية التافهة . قال :

« وقبل أن أغادر انجلترا اخترت بنفسى كل شئ من الأشياء التي كانت لازمة للحملة . وأنفقت نحو تسعة آلاف جنيه على أشياء لاعداد لها اكالا لمعدات الحملة ومنها سلع من مصنوعات مانشستر وأدوات شتى ^(٢) » ولم يكن ذلك المبلغ ليشتمل على ثمن الأدوية والمواد الغذائية ولا على الذخائر والأسلحة . وانما كان ثمن أشياء بسيطة لم يكن للحملة غنى عنها استكمالاً لمعداتنا .

(١) راجع كتاب « الاسماعيلية » ج ١ ص ٩٢

(٢) « » « » ج ١ ص ١٣

وعلاوة على السفن التي أوصى السر صموئيل بيكر بصنعها في لندن فإنه اشترى أو بنى ست سفن أخرى تختلف قوتها من أربعين إلى ثمانين حصاناً واشترى أيضاً خمسة عشر مركباً وخمس عشرة «ذهبية». وأوصى أيضاً بصنع خمس وعشرين سفينة أخرى وثلاث بواخر على أن يتسلها جميعها في الخرطوم ^(١).

وبلغ عدد جنود الحملة ١٦٥٤ جندياً معهم مائتان من الفرسان غير النظاميين و «بطاريتان» من المدافع ^(٢).

وليس في السجلات التي لدينا ما يدل على ثمن تلك السفن والمراكب، كما أننا لا نعرف المبلغ الذي أدرج في «ميزانية» الأسلحة والذخائر ولا الأجور التي كانت تدفع للموظفين الانجليز الذين كانوا في تلك الحملة. وكل ما نعرفه هو أن السر صموئيل بيكر كان يتقاضى بمقتضى عقده عشرة آلاف جنيه سنوياً، وأن الحكومة المصرية تحملت جميع نفقاته. وكان قد اشترط في العقد أن تدفع الحكومة إلى أسرته - في حالة وفاته في تلك الحملة - مكافأة سخية ^(٣). والأرجح أن جميع رجال الحملة الانجليزية عوملوا بمثل ذلك السخاء. كان بينهم الليدي بيكر والفتنات جوليان بيكر من ضباط البحرية والمسترادوين هيجنبوتام المهندس والمستروود السكرتير والدكتور جوزيف غدج والمسيو ماركوبولو أمين المخازن والمترجم والمستر ماك ولیم كبير مهندسي البواخر والمستر جارفيس من بناء السفن والخوارجات هويتفلد وسمسون وهتشمان ورمسال وكلهم من بناء السفن والمراجل. ومعهم خادمان ^(٤).

والمعروف عن السر صموئيل بيكر أنه كان رجلاً شهماً كريماً، فإذا

(١) راجع كتاب «الاسماعيلية» ج ١ ص ١٥

(٢) راجع كتاب «الاسماعيلية» ج ١ ص ١٦

(٣) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذي سبقت الإشارة إليه

(٤) راجع كتاب: «الاسماعيلية» ج ١ ص ١٣

كان الخديو قد عامله بسخاء ، فمن المعقول أنه طلب أن يعامل مرؤوسيه أيضاً بمثل ذلك السخاء . وعليه فلا شك أن ميزانية أجورهم بلغت مبلغاً كبيراً . ومع ذلك لم يكن ذلك المبلغ من العظم بحيث يؤثر في بيان حساب المبالغ التي أنفقها اسماعيل في أثناء حكمه ، لأن مصر أجلت عن السودان في سنة ١٨٨٥ وكان الخديو قد نفي قبل ذلك بخمس سنوات . على أنه إذا لم يكن ذلك المبلغ مما يؤثر في المبالغ التي أنفقها اسماعيل في أثناء حكمه فلا شك أن لها شأنًا أدبياً عظيماً . وقد ورد في المذكرة عن الميزانية المصرية لسنة ١٨٧٣ — ١٨٧٤ أن مجموع ما أنفق على حملة السر صموئيل بيكر بلغ ٤٧٤٠٦٣ جنيهاً . وما يدعو إلى الأسف أنه ليس في تلك المذكرة بيان تفصيلي لتلك النفقات .

الفصل السادس

حملة بيكر

إن تاريخ إيغال السر صموئيل بيكر في أواسط أفريقيا يشبه رواية خيالية ، أبطالها السر صموئيل بيكر نفسه وابن أخيه وأتباعه عبد القادر ومسلم ومنصور ورجل قبلي ، وطائفة من الأتباع والأنصار قد خلد ذكرهم في التاريخ باسم «الصوص الأربعين» . أما بطولة الرواية فهي لليدي بيكر الفاتنة الباسلة ، وقد كانت ألزم لزوجها من ظله ، واشتهرت بالشجاعة وحسن الرماية . وكان الضحية في هذه الرواية المهندس هجنوتام . وأما أوغادها فكانوا أحمد أجاد وأبوسعود وكاباريجا وأما لصوصها الذين تحولوا إلى الشهامة فودالك والورون وفيرتش اجوك وتاريخ هذه الحملة حافل بالمفاجآت والمجازفات والمخاطر . فمن جواميس بحرية تهاجم القوارب الحديدية - إلى تماسيح تكمن لفرائسها البشرية وتفتك بها - إلى جحافل جرارة من النمل تطاردها اللقاقة . ويزيد في مالتلك الرواية من وقع أن مؤلفها هو بطلها السر صموئيل بيكر نفسه . وبعد صعب لا تحصى - وكانت مقدمة لصعب أخرى لا تحصى - تمكن السر صموئيل بيكر من ضم أواسط أفريقيا إلى مصر ، وكان ذلك في ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ ولم يكن معه مساحون لمسح الأراضي التي ضمها ولا خرائط لتعيين حدودها . وقد وصف حفلة الضم بما يأتي . قال :-

« في ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ كان كل شيء قد تم. وكان اللقنات (الملازم) يكر قد نصب صارياً لترفع عليه الراية في أعلى نقطة تشرف على النهر، وكانت كل شجيرة قد أزيلت من هنالك فبدأ الميدان نظيفاً مكشوفاً، وكان الجنود قد استراحوا يومين قبل ذلك في جوندو كرو وغسلوا ثيابهم ونظفوا أسلحتهم ثم ساروا في الساعة السادسة من صباح ٢٦ مايو حتى وصلوا إلى ذلك الميدان وكان عددهم ١٢٠٠ جندي معهم عشرة مدافع جبلية يبلغ وزن قذيفة كل منها ثمانية أرطال وربع رطل

« وتقدمت راكباً حتى وقفت تحت الراية. ووقف الجنود بشكل ثلاث أضلاع من أضلاع مربع مستطيل، أما الضلع الرابعة—وهي الجهة المفتوحة من المربع— فكانت مواجهة للنهر، وقد وقف فيها جنود المدفعية بمدافعهم العشرة؛ ثم قرى المنشور الرسمي عند سفح الصاري المعد للراية، وجاء في ذلك المنشور وصف ضم تلك البلاد إلى مصر باسم سمو الخديو، وعند تلاوة آخر عبارة سُحبت الراية العثمانية بواسطة الحبال إلى قمة الصاري، فأخذت تخفق في مهب النسيم. واستل الضباط سيوفهم فحيوها، وحيهاها الجنود أيضاً برفع سيوفهم، ورجال المدفعية بأطلاق مدافعهم^(١)

وفي ٥ يولية سنة ١٨٧٣ رفع السر صموئيل بيكر بياناً (تقريراً) إلى سمو الخديو يؤيد وصف تلك الحفلة كما جاء في كتاب: «الاسماعيلية» وقد صدر ذلك البيان بما يأتي:

« مولاي — أتشرف بأن أبدى لسموكم أنه مع صغر الحملة العسكرية المسيرة تحت أمرى، قد ضمنت إلى مصر جانباً كبيراً من أواسط أفريقيا، وعليه فإن ملك سموكم يمتد الآن إلى خط الاستواء، وقد غادرت تلك البلاد في حالة جيدة وجميع الضباط والجنود الذين معى هم على أحسن حال من الصحة^(٢) »

(١) راجع كتاب «الاسماعيلية» ج ١ ص ٢٤٨

(٢) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ من محفوظات عابدين

وفي خلال الأشهر الطويلة التي قام فيها يكر بهذا العمل متغلباً على مايكاد يكون مستحيلاً ، كان اسماعيل يعنى بأخبار الحملة ويتتبع حوادثها باهتمام كما يتضح ذلك من خطاب وجهه إلى السر صموئيل يكر في شهر فبراير سنة ١٨٧٢ وقد جاء فيه ما يأتي :

« لقد وصلت الآن إلى بلاد خصبة جميلة و حولك شعوب قد أثار عدوانها وشكوكها جماعة النخاسين الذين قضيت عليهم ، على أن وسائل اتصالك بالخرطوم عسيرة على طول الشقة بينك وبينها . لذلك أرى من الخرق أن تواصل الزحف وتترك وراءك قبائل لم يتم إخضاعها بعد ولا هي تثق بنا . فقف في جوندوكرو وحصن موقفك واشرع في عملك وابذل كل جهدك لتبسط أغراضك لرؤساء القبائل »

ولم يكتف اسماعيل بالاقوال العامة بل كتب إليه ما يأتي :

« لا بأس من أن تحتكر التجارة كما اقترحت ؛ ولست أقول هذا لأنني من أنصار الاحتكار ، بل لأن له مايسوغه في هذه الحالة ، بل هو ضروري إذا أردنا القضاء على أولئك التجار الذين يقايضون بالعبيد ، ولكن يجب أن تكون سخياً جداً في احتكارك ، فتجذب القبائل إليك ، والفقرات التالية من تلك الرسالة تتناول أموراً أخرى يجدر بنا إيرادها وهي قوله : —

« أود أن أعرف ما هي مواد المقايضة التي تسر الوطنيين أكثر من غيرها ، ثم إن معك المهندس هجنبوهام ، ولكني لا أظن أنك تستطيع الاكتفاء به وحده ، وعليه فسأبعث إليك بمهندس آخر يعمل تحت إمرته . ابحث في كيفية تسهيل وسائل اتصالك بالخرطوم . . لقد أخضعت قبائل الباري فعاملهم بالحسنى حتى يثمنوا بك ويتعلموا ما تريد أن تلقنهم إياه »

« أتني أعلم أن هذا العمل المادي الأدبي لا بد أن يستغرق زمناً طويلاً ولكنه متى أثمر فستكون قد شققت لنفسك طريقاً سهلاً من جوندوكرو إلى البحيرات ، وإن كانت بعيدة عنك بعداً شاسعاً .

« لقد رسمت لك خلاصة الخطة التي أرغب منك أن تسير عليها . إلا أنني أدع لك رسم الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق غايتنا . وبعبارة أخرى — لا تواصل الزحف إلى الأمام ، بل استعمر البلاد ، وعلم السكان واجعل القبائل موالية لك . ومتى أنجزت ذلك ، فواصل الزحف إلى الأمام (١) »

أن في هذه الرسالة ما يشف عن سياسة رشيدة وعاطفة إنسانية نبيلة ، وكلتا الصفتين لا تتفق ووصف ماركيز زتلند لحكم اسماعيل بأنه « حكم شرير (٢) » . وفي الحقيقة إن تلك العاطفة هي التي جعلت بيكر وجوردون وهما من أفاضل الانجليز - يثقان باسماعيل ويدافعان عنه ، وما كانا ليفرطا في صداقته . نعم لقد كانا واثقين بأنه يعني كل كلمة كتبها في تلك الرسالة . ولكونه يعنها ، ولكون ذلك يقتضى الأموال الوفيرة ، أخذ الدائنون الأوربيون يلحون بوجوب خفض النفقات (٣)

ومن السهل أن ندرك سبب الموقف الذي وقفه الدائنون ، فإن الذي كان يهمهم هو قبض « كوبونات » ديونهم لا إبطال النخاسة . وما كان فتح أواسط أفريقيا ليهمهم إلا إذا كانت لهم فيه مصلحة . أما اسماعيل فكان يكره أن يستغنى عن خدمة السر صموئيل بيكر ، وقد بذل جهده ليحمله على خفض نفقاته إلى أدنى حد يتفق وأغراض الحملة . ولعل القارىء يذكر أن اسماعيل كان قد خوله سلطة مطلقة لينفق على الحملة ما تقتضيه . ويؤخذ من رسالة وجهها اليه (وهي غفل من التاريخ) أن سموه كان يرجو خفض نفقات الحملة بعد انجاز الجانب الأهم من أغراضها . ولذلك كتب إلى السر صموئيل بيكر يقول :

« عززى السر صموئيل — عندما سافرت إلى السودان أفهمتى أن نفقات الحملة ستكون كبيرة في السنة الأولى إلا أنها ستخفض كثيراً بعد

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذي سبقت الإشارة اليه

(٢) راجع كتاب ماركيز زتلند الذي سبقت الإشارة ص ٧٣

(٣) راجع كتاب : « الحرب في مصر والسودان » لمؤلفه توماس آرثر ج ١ ص ١٣٥

ذلك سنة بعد سنة . بل أنك تنبأت بإمكان الحصول على بعض الأرباح . على أنى أرى من البيانات التى أتلقاها سنوياً أن هذه النفقات لم تنخفض حتى الآن ، بل لا تزال كما كانت فى السنوات الأولى »

وقد أراد الخديو أن يفهم حاكم أفريقيا الاستوائية (أى السر صموئيل بيكر) سبب تشديده عليه فى ذلك . فواصل الكتابة قائلاً :

« ما أظنك تجهل يا عزيزى السر صموئيل أن السودان يتطلب نفقات باهظة لإنجاز الأعمال التى لا غنى له عنها ، كالسكك الحديدية وغيرها من المرافق العامة . لذلك أرانى مضطراً أن أرجو منك أن تنظم الأمور بحيث يمكن خفض النفقات وقصرها على ما لا غنى عنه . وأنى أطلب منك هذا لى يتسنى إنجاز الأعمال العامة الأخرى التى تقتضيها مصلحة السودان ^(١) »

ومن أكبر دواعى الأسف أن هذه الرسالة غير مؤرخة ، وأن آرثر (مؤلف الكتاب الذى اقتبسنا عنه الإشارة إلى موقف الدائنين الأوربيين من حملة السر صموئيل) لم يذكر المرجع الذى أستخدمه بقوله أن الدائنين الأوربيين ألحوا على اسماعيل بوجوب خفض النفقات التى اقتضتها حرب النخاسة . نقول هذا لأننا نعتقد أن الوزارات الأوربية كانت ترحب بوصول مصر إلى أفريقيا الاستوائية لو أنها توسمت من وراء ذلك منفعة لها . ولا يخفى أن بين المال والسياسة دائماً صلات سرية . ولو أن وزارات الخارجية الأوربية لم تر اسماعيل مصمماً على تحرير نفسه من ربة وصاية الغرب ، لاوعزت إلى المالىين بالكف عن كل مطالبة . ولعل استقلال اسماعيل فى رأى هو الذى احفظ عليه أولئك الذين يدهم مصير الأمم .

ولا يعزب عن البال أن فرنسا كانت تعتبر مصر فى زمن سعيد باشا شبه تابعة لها . وكانت إنجلترا مغتازة من تلك السياسة . أما اسماعيل فقد سعى بالوافق مع إنجلترا إلى مكافحة شروط الامتياز الذى ناله ديلسبس على أن

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الإشارة إليه

أباه أن تكون بلاده العوبة في يد فرنسا لا يعنى أنه كان يريد أن يرتد ، بين ذراعى إنجلترا ، إذ لم يكن يتوسم أية منفعة من استجارته من الرضاء بالنار . فقد كان ذا مطامح ويرجو أن يحرر مصر من نير السيادة التركية . وكان يخشى أن يضطر إلى امتشاق الحسام لتحقيق هذه الغاية . لذلك اتجه بأبصاره شطر الولايات المتحدة ليستعير منها ضباطاً لتنظيم جيشه وتدريبه ، واثقاً بأنه يستطيع الاعتماد على اخلاص تلك البلاد

وكان يشخص ببصره منذ عدة أشهر إلى الصراع العظيم الذى جرى فى الولايات المتحدة ونعنى به الحرب الأهلية الأمريكية . وأراد أن يعهد إلى ضباط من كلا الفريقين المتحاربين فى تنظيم جيشه . وقد رأى من ارغام أميركا نبوليون الثالث على الجلاء عن المكسيك ما سوف يكون للولايات المتحدة من قوة عظيمة . فاتصل ببعض أصدقائه فيها وشرع فى تنفيذ خطته ولقد كان اسماعيل بالاسم تابعا لسلطان تركيا ، ولذلك لم يكن له ممثلون سياسيون فى البلاد الأجنبية . وكانت العلاقات الرسمية بين حكومتى واشنطن والأستانة على أحسن ما يكون . لذلك لم يكن فى وسع الولايات المتحدة أن تسهل للخديو مهمة اختيار ضباط يكون الغرض منهم — عاجلا أو آجلا — تمكين الجيش المصرى من محاربة تركيا ، ولم تدر أية مفاوضات رسمية فى هذا الشأن ، والأرجح أن الحكومة الأمريكية لم تعلم أى شئ عن غايات اسماعيل أو خططه . فلم يكن ذلك من شأنها والأرجح أن اسماعيل لم يستشرها فى الأمر . وكل ما هو معروف أنه فى أواخر سنة ١٨٦٨ أو أوائل سنة ١٨٦٩ اتصل الخديو اسماعيل بالكولونيل موط الأميركى (١) (فرع أسرة شهيرة من أهالى نيويورك) وكانت أخته زوجه بلاك بك السفير التركى بوشنطن (٢) .

(١) هو والد عم المستر فرنكلن موط جنتر الذى مثل الولايات المتحدة فى مصر خير تمثيل من

سنة ١٩٢٨ — ١٩٣٠

(٢) راجع كتاب : « حياى فى التارات الأربع » لمؤلفه الكولونيل شايبه لونغ ج ١ ص ١٦

وكان الكولونيل موط هذا ضابطاً باسلاً في الجيش الأميركي الاتحادي فأدخل أولاً في خدمة الخديو كضابط عسكري بسيط . ولكنه بعد أن أقام بمصر مدة وجيزة عاد إلى الولايات المتحدة لينتقى ضابطاً أميركين للخدمة في الجيش المصري . وكان اسماعيل باشا قد زوده بما يحتاج إليه لانجاز تلك المهمة . فأخذ يستخدم ضباطاً من كلا الفريقين المتحاربين — ومعظمهم ممن تعلموا في إحدى مدرستي « وست بوينت » أو « أنابوليس » . وقد وقع خياره على الضباط الآتي بياهم :

الجنرالات لورنج . وسبلي . وستون
الكولونيلات شايه لونج . كولستون . وديريك . ودای . وفيلد .
وجنيفر . وكنون . ولوكيت . ومكيفور . وماسون . وبردى . وبروت .
والكسندر رينولدز . وفرنك رينولدز . وريد . وريت . وروجرس . وسافدج .
وآلن . ووارد .

عدا ثلاثة ضباط برتبة لفتنانت كولونل . وثمانية برتبة ماجور . وثلاثة برتبة كابتن . وثلاثة جراحين

وقبل قدوم هؤلاء الضباط إلى مصر وقعوا عقوداً مع الحكومة المصرية (وكان يمثلها المستر موط) قبلوا بموجبها : « أن يشهروا الحرب على أى عدو للفريق الأول ، كائناً من كان ، وأن يواصلوا تلك الحرب بكل شدة (١) »

وكان العقد يحتوى على فقرة تعنى أولئك الضباط من حمل السلاح في وجه الولايات المتحدة . وقد ذكر الكولونيل شايه لونج أنه قيل له ولرفقائه سرّاً أن الغرض الحقيقي لمهمتهم كان تنظيم الجيش المصري للقيام بعمل حاسم يضمن لمصر استقلالها ويزيل عنها النير التركي (٢) . وإليك

(١) ان العقد الاصلى بين المستر موط والمستريت من أهالى ولاية كارولينا الجنوبية هو فى حيازة مؤلف هذا الكتاب . وهذا العقد وقع فى مدينة نيويورك فى أول ابريل سنة ١٨٧٠

(٢) راجع كتاب « حياتى فى القارات الاربع » لمولفه الكولونيل شايه لونج وقد سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ١٧

ما جاء في مذكراته عن أول مقابلة كانت بينه وبين اسماعيل باشا .
قال له هذا :

« اتنى أعتد على حبكم وإخلاصكم ومراعاتكم لشروط الكتمان
لتعينوني على تحقيق استقلال مصر . ومتى تم ذلك — وسيتم بإذن الله —
فسأكافكم أعظم مكافأة ، ^(١) »

ولعل أهم يوم في تاريخ خدمة الضباط الأمايريين في الجيش المصري
هو يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠ . ففي ذلك اليوم عين الجنرال ستون رئيساً
لأركان حرب الجيش المصري . وكان لهذا التعيين مغزى أبعد من مغزى
تعيين سائر الضباط الأجانب في جيش الخديو ، إذ كان نذيراً بانتهاء
السيادة الفرنسية وبيء عهد جديد تتمتع فيه مصر باستقلالها ويصبح فيه
الخديو سيد نفسه . وما أعان على تحقيق ذلك ما يعرفه الخاص والعام
من أن الولايات المتحدة كانت منزهة عن كل غرض استعماري أو غاية
أمبريالية في مصر وأفريقيا ، وإن الجنرال ستون ورفاقه لم يكونوا خداماً
لوشنطن في البزة العسكرية المصرية

وفي ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠ لم يكن غير القليلين من رجال السياسة
يتوقعون نشوب حرب كبيرة يسقط فيها نابليون الثالث من شاح مجده .
وقد مرت عدة أشهر قبلما أدركت أوروبا مغزى تعيين الجنرال ستون رئيساً
لأركان حرب الجيش المصري . وشغلت الحرب السبعينية (البروسية
الفرنسية) أنظار أوروبا جمعاء قبل أن أدركت حكوماتها أن اسماعيل باشا
لم يحارب النخاسة ويفتح أواسط أفريقيا بقصد توسيع مستعمرات إنجلترا
وفرنسا . ولما أبرمت معاهدة فرنكفورت في ٣٠ مايو سنة ١٨٧١ وجدت
أوروبا نفسها أمام أنقاض من الفوضى لم يكن بد من قضاء عدة أشهر لازالتها
وعليه مر زمن طويل قبل أن تمكن رجال السياسة من حمل أصحاب

(١) راجع كتاب شايه لوخ الذي سبقت الإشارة إليه ج ١ ص ٣٢

الأموال في أوربا على محاسبة اسماعيل لأنه شرع في تنظيم جيشه من دون أن ينحاز إلى أوربا قلباً وقالباً .

وغنى عن البيان أن السر صموئيل بيكر لم يكن جندياً مدرباً ولا من موظفي وزارة الخارجية البريطانية . ولكنه كان رجلاً مستقيم الخلق والرأى وكان التعاقد بينه وبين اسماعيل مسألة شخصية ، وقد أعان على تحقيقه اكتشاف السر صموئيل بحيرة البرت نيازا وروافد النيل في الحبشة لا مجرد جنسيته . أما المهمة التي عهد اسماعيل اليه فيها فقد أثبتت لرجال السياسة - ولخلفائهم من رجال الأموال - أن الخديو كان مصمماً على أن يستقل بشؤونه ولا يترك لأحد سلطاناً عليه .

وقد كتب السر رجنلد ونجت - الذى اقترن اسمه باسم اللورد كتشنر مفتتح السودان - ما يأتى :

« كان الجيش المصرى قبل سنة ١٨٨٢ قد نظمه ضباط امريكيون مختلفو الاختبار وكان معظمهم يقومون بأعمال فنية ذات صبغة طبوغرافية وغيرها ولا علاقة لهم بتدريب الجنود أنفسهم . وكانوا يقومون بأعمال الاستكشاف فى السودان وفى الصحارى الواقعة بين النيل والبحر الأحمر^(١) »

فقرئ إذن أن العمل الذى كان يقوم به أولئك الضباط الامريكيون كان صفحة مجيدة فى تاريخ اسماعيل . وقد محى أثر جانب كبير منه لان مصر أجلت عن السودان بعد نزول اسماعيل عن العرش بخمس سنوات . وبعد خروج آخر ضابط أمريكى من الجيش المصرى بثلاث سنوات . وكان خروج أولئك الضباط بسبب تشديد حملة « الكوبونات » الأجانب . على ان العمل الباهر الذى أنجزوه بالكشف عن أسرار نهر النيل لم يمحى شئ . ولا الأعصار الذى اجتاح السودان من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٨ . ولن تمحوه أى قوة فى العالم . فهو صفحة مجد خالدة قد سطرت بمداد الفخر

(١) راجع كتاب . « المهدي والسوان المصرى » لمؤلفه المايجور . ف . ر . ونجت ص ٢٠٤

لإسماعيل . كما أن النتائج التي أسفر عنها عمل أولئك الضباط كانت ذات قيمة لا تقدر بمال ، وإن كان مصير السودان فيما بعد قد جردها من قيمتها المادية بالنسبة إلى مصر .

وليس لدينا أى بيان عن مقدار المال الذي أنفقه إسماعيل على مهمة البعثة الأمريكية ، ولا شك أن الأعمال الطبوغرافية وغيرها مما قامت به تلك البعثة بين النيل والبحر الأحمر اقتضت نفقات كبيرة ، وكذلك القول في الأعمال التي كان يقصد منها استكشاف منابع النيل ، وفي وسعنا أن نخمن على تلك الأعمال ونقدر ما اقتضته من الأموال بالرجوع إلى بيان مجمل قدمه الجنرال ستون إلى الجمعية الجغرافية الحديوية في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، فقد أشار في هذا البيان إلى مسح البلاد الواقعة بين قنا والقصير ، وهو العمل الذي قامت به بعثة خاصة من سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ بإشراف الكولونيل بردى (كليفورينا) وإلى ذلك كلام على استكشاف ميناء برنيكى على البحر الأحمر واستكشاف الطريق من الميناء إلى قنا عبر الصحراء ، وهو العمل الذي قام به الكولونيل كولستون (فرجينيا)

وانتقل الجنرال ستون من هذه الاشارات التمهيدية إلى العمل الذي تم في سنة ١٨٧٤ ، وهو مسح الكولونيل بردى لمديرية دارفور مسحاً علمياً تاماً . وقد اقتضى هذا المسح استكشاف بلاد كردوفان ، (وهو عمل قام به الكولونيل كولستون) ودرس البلاد الواقعة بين النيل والبحر الأحمر درساً جيولوجياً ، (وهو عمل قام به ممثل من أهالي نيويورك)

وفي تلك السنة عينها غادر الكولونيل شاييه لونغ مصر ، وكان رئيساً لأركان حرب الجنرال غوردون باشا الذي خلف السر صموئيل بيكر رئيساً وحاكماً عاماً على مديريات أفريقيا الاستوائية المصرية . وفي تلك السنة أيضاً شرع الكولونيلات بردى وماسون وبروت في مسح مديرية دنقلا وهو عمل لم يتم إلا سنة ١٨٧٧ وقد قال الجنرال ستون عند تمامه أنه يمكن

البعثة من مسح تلك الالهراطورية العظيمة مسحاً تاماً ومن رسم خارطة جغرافية جديدة» وبينما كان أولئك الأميركيون يقومون بإنجاز عملهم كان الجيش المصرى بقيادة اسماعيل أيوب باشا يحافظ على القانون ويوطد النظام فى تلك البلاد

وفى خلال تلك الأعوام كانت شردمة من الجنود بقيادة الكولونيل كولستون تقوم باستكشاف وادى المتول استكشافاً علياً . وقد فتحت الطريق من دبة إلى الأبيض . وقامت حملة أخرى بقيادة متشل لاستكشاف الصحراء الى مدى أميال كثيرة شرقى روديزيه وغربها بقصد جمع المعلومات المعدنية والجيولوجية والطبوغرافية . وفى الحقيقة أن المدة التى مرت بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٦ امتازت بأعمال علمية مجيدة نام بها الفرنسيون والانجليز والاطاليون والأمريكيون ، واتحد جميعهم على اضافة صفحة مجد جديدة الى تاريخ اسماعيل المفترى عليه ، وأثبتوا أن حكم اسماعيل الذى وصفه ماركيز زتلند بأنه حكم شرير كان فى الحقيقة حكماً مجيداً بدا فيه العلم مديناً لاسماعيل ديناً عظيماً^(١)

(١) راجع : نشرة الجمعية الجغرافية المديوية (الملكية) — السلسلة الثانية — ج ٧ ص ٣٤٤ والصفحات التى تليها

الفصل السابع

حملة غوردون

أدرك السر صموئيل بيكر قبل نهاية عقده أنه لن يستطيع تجديد هذا العقد، ويظهر أنه أنهى ذلك إلى اسماعيل برسالة لم تنف لها على أثر، وإنما يؤخذ من كتاب الخديو إليه في فبراير سنة ١٨٧٢ أنه (أي السر صموئيل بيكر) كان قد اقترح أن يخلفه ابن أخيه اللفتانت جوليان بيكر من ضباط البحرية البريطانية. على أن رد اسماعيل عليه يشف عن اهتمام صادق بفتح أفريقيا الوسطى، فقد جاء فيه ما يأتي.

« تقترح على أن يخلفك ابن أخيك. فثق بأنني أعتبر الخبرة التي كسبها وهو يعمل تحت أمرتك خير شهادة له. ولكن فكرة فتح أفريقيا للعلم والتجارة والرقى هي فكرة بعيدة المرامي وقد استهوتني واستولت على فيجب أن أحرص كل الحرص على اختيار الشخص الذي أستطيع أن أعهد إليه في ذلك وعليه فلا أستطيع في الوقت الحاضر قبول ما اقترحت. ولكنني سأفكر في الأمر^(١) »

وليس ثمة سبب يحملنا على الارتياب في اخلاص اسماعيل في هذا الشأن فان اختياره لتشارلس جورج جوردون للنصب الذي لم يشأ أن يعين فيه

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ في محفوظات عابدين

الشاب بيكر يثبت لنا الروح الطيب الذى أملى تلك الرسالة . فقد كان يعزل نفسه بانشاء امبراطورية مصرية عظيمة فى افريقيا ، وبالقضاء على السخرة فيها ويجعل رايته تخفق على البواخر التى تمخر فى البحيرات الاستوائية . وقد تكون تلك الاملانى أحلام نائم . ولكنها لا يمكن أن تكون أحلام رجل ينطبق عليه ما قاله فيه ذلك السياسى الانجليزى الذى كان فى طليعة رجال السياسة فى القرن التاسع عشر . وهو أن اسماعيل كان شهوانياً مبذراً كثير المطامع محباً للظهور مجرداً من كل مبدأ^(١) »

وقد كان ليكر شأن فى حمل اسماعيل على التفكير وفقاً للقواعد التى خلّدت شهرة سيسل رودز فى التاريخ . وإليك نبذة مقتبسة من احدى الرسائل التى بعث بها بيكر إلى اسماعيل من ماسندى فى ١٠ مايو سنة ١٨٧٢ . فهى مصدرة بما يأتى :

« الدرجة ٣١° ٢٥' من خطوط الطول شرقاً »

« والدرجة ١° ٤٥' من خطوط العرض شمالاً »

« متوسط درجة الحرارة ١٥ بمقياس رومور . والارتفاع فوق سطح البحر ١٩٤ قدمًا انجليزية »

« المسافة من بحيرة البرت نيانزا الكبرى عشرون ميلاً — أى مسيرة يوم الى الغرب والمسافة من الاسماعيلية برأ ٣٤٩ ميلاً »

وبلى ذلك وصف الصعاب التى واجهها السروئيل بيكر والتأنج التى انتهى اليها فى تلك المرحلة من مراحل الحلة . الى أن يقول :—

« وأرجو أن تكونوا يا صاحب السمو مرتاحين الى العمل الذى قد أنجزته فقد كانت العقبات التى اعترضتنى مما يكاد يتعذر التغلب عليه . ولكن الحمد لله قد ذللتها . فزال أثر تجارة العبيد من البلاد وأصبح الأهالى يثقون بحكومة سموكم

(١) راجع كتاب اللورد ملتر الذى سبقت الاشارة اليه ص ١٧٦

« وسأضع الراية المصرية قبل عودتي في مكان يقع على بعد درجة على الأقل جنوبى خط الاستواء بحيث تمتد حدود مصر جنوباً ٣٣° الى جنوب الاسكندرية »

ولهذه الرسالة هامش اليك ترجمته :-

« ولقد دخل ملك اوجندة في دين الاسلام وبني جامعاً وسأشرع أنا في بناء مدرسة في الحال (١) ،

وكان ملك اوجندة من عباد الوثن . وعليه فالهامش المتقدم أحيا آمالا جديدة اذ رأى اسماعيل أن الاسلام قد انتصر على الوثنية في تلك الجهات وأن العلم آخذ في الانتصار على الأمية . وكان آخر بيان (تقرير) كتبه السر صموئيل بيكر يشف عن تلك الفكرة وقد بعث به من الخرطوم في ٥ يولييه سنة ١٨٧٣ وسبقت الاشارة اليه وقد جاء فيه أن جانباً كبيراً من أفريقيا الوسطى قد ضم الى مصر . وفي ختام ذلك البيان ما يرجي من ذلك الضم من الوجه الأدبي . واليك ترجمة ما جاء في البيان :

« هذه يامولاي نتيجة حملتي بكلمات موجزة . فقد قضينا على النخاسة وضممنا بلاداً واسعة الى ملك سموكم . أما بحيرة البرت فمتصلة ببخيرة تنجنيقا . وعليه فتمت وصلت القوافل الى الاسماعيلية حاملة قطع السفن البخارية فستبدأ صفحة جديدة من تاريخ المستقبل بانشاء الملاحة على بحيرات أفريقيا الوسطى

« وإني أحمد الله على أن الأساس الذي وضعناه هو أساس متين . فاذا رضيت عن العمل الذي أنجزته كان لي ذلك خير الجزاء (٢) »

ولا حاجة بنا الى القول أن كلا البيانين المار ذكرهما يلى تاريخه تاريخ الرسالة التي وجهها الخديو الى السر صموئيل بيكر وعبر له فيها عن أمنيته أن

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذي سبقت الاشارة اليه

(٢) « « « « « ١ - ٧٢ » » » » »

تفتح أفريقيا الوسطى للعلم والتجارة والحضارة . وكل شيء يدل على أن السر صموئيل بيكر كان يطلع الخديو من وقت إلى آخر على سير الحوادث . مثال ذلك الرسالة التي بعث بها من الخرطوم في ٩ أكتوبر سنة ١٨٧٠ وفيها ما يأتي : —

« اننى أفكر فى إنشاء محطات مركزية وفى الشروع فى زراعة القطن بجوارها . وبهذه الطريقة يسهل زرع ألف فدان فى كل محطة فيكون لنا من الثماني المحطات ثمانية آلاف فدان مزروعة لا تقتضى نفقة . وستضاعف أرباح السنة الثانية ويتوقف رخاء البلاد على حزم الإدارة^(١) »

ان الأشخاص الميالين الى التفاؤل لا يتصفون عادة بالتقدير أو الاقتصاد ، بخلاف الأشخاص الذين من طبعهم التشاؤم ، فانهم ينظرون الى العالم من خلال نظارة سوداء . والرسالة الأخيرة التي نحن فى صددنا كشف عن شدة تفاؤل السر صمويل بيكر ومعنى ذلك أنه كان ينفق المال بسخاء . وما يجدر بالذكر أن هذا الرجل كان ربيب النعمة والثراء وقد ورث مالا وفيرا فكان — كما يقول الفرنسيون — من كبار السادات وقد اشتهر بالكر الحاتمي حتى أنه أنفق أمواله بالسخاء الذى كان ينفق به أموال مولاه الخديو . وكان إذا خامره شك فضل أن يتحمل الخسارة بنفسه . وقد وصف رئيس أركان حرب الجنرال جوردون مأدبة فاخرة أقامها جوردون سنة ١٨٨٤ لأعيان الخرطوم واستعملت فيها أدوات مائدة ثمينة لانعلم هل اشتراها السر صموئيل بيكر من ماله الخاص أم من مال الخديو . واليك وصف تلك المأدبة . قال الكاتب :

« وسار بي أيوب إلى مستودع قد أخفيت فيه تحف تجل عن الوصف وقد كسيت طبقة من الغبار ، وبينها مجموعة فاخرة من القصاع الذهبية وصحون سيفر وزجاج بوهيميا والسكاكين والشوكات وأغطية المائدة

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الإشارة اليه

المصنوعة من الدمقس الفاخر وقناني الخمر المعتقة من الميدوك والبرجندى والشمبانيا . ولما سألت أيوب من أين جيء بجميع ذلك ؟ قال إن السر صموئيل بيكر هو الذى ترك هذه الأدوات هنا وقد أصبحت ملكا لحلفه^(١) . وكان وصول جوردون إلى القاهرة ليحل محل بيكر فى ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ . وقد كتب إلى أحد أصدقائه يقول : « إن الخديو رجل صادق وأنا أحبه جداً »^(٢) . وأدهش غوردون جميع الناس لأنه أبى أن يتناول عشرة آلاف جنيه فى العام — وهو الأجر الذى كان سلفه يتناوله — واكتفى بألفى جنيه فقط .

وتوثقت عرى الصداقة بين جوردون واسماعيل باشا منذ أول تلاقيهما إذ نظرا إلى افريقيا الوسطى بمنظار واحد . ورأيا أن يكون رائدهما « تنظيم الاسترقاق » قبل « منع الاسترقاق » وبعبارة أصح أن جوردون رأى أن الاسترقاق هو مسألة اقتصادية أكثر منه مسألة أدبية ، وأن الخطة العملية هى السعى للقضاء على تهريب العبيد ، وأن سيل المدنية لا بد أن يحرف الاسترقاق . وقد خوله الخديو السلطة المطلقة لانجاز خطته .

وقد كان من أبرز النتائج التى أسفرت عنها حملة جوردون اكتشاف الكولونيل شايه لونج بحيرة ابراهيم أو بحيرة كيوجا . وقد سميت فى دائرة المعارف البريطانية « سلسلة بحيرات كيوجا » . أما تسمية الكولونيل شايه لونج لها باسم بحيرة ابراهيم فتخليداً لذكرى ابراهيم باشا والد الخديو أما علماء الجغرافيا فيسمونها الآن بالاسم الآخر « بحيرة كيوجا »^(٣) . ومن نتائج حملة غوردون أيضاً الطواف ببخيرة البرت . وأول من قام بذلك الرحالة جيسى الايطالى فى سنة ١٨٧٦ وقد وصفها الكولونيل ماسون الاميركى وصفاً عالياً فى سنة ١٨٧٧

(١) راجع كتاب شايه لونج الذى سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ٨٢

(٢) رسالة الى القس هوراس ولو تاريخ ١٤ فبراير ١٨٧٤ فى كتاب « جوردون فى الخرطوم » تأليف مالىن ص ١٥

(٣) راجع نشرة الجمعية الجغرافية الخديوية السلسلة الثالثة ج ٧ ص ٥٣٩

أما الشأن المعزول الى عمل الكولونيل ماسون فراجع الى كونه اكتشف نهيراً يخرج من بحيرة ألبرت ويتجه جنوباً ^(١) . وقد أثبتت المباحث التي تمت بعد ذلك أن هذا النهر هو المسمى سميكي وقد كان الحلقة المفقودة من السلسلة المعروفة اليوم بسلسلة ينابيع ألبرت للنيل . وقد قام الرحلتان شبندايل ووطسون الانجليزيان بنصيب باهر يومئذ إذ استكشفا النيل من ماجنغو - حيث ينبع من بحيرة ألبرت - الى نقطة تسمى دفل . على أننا يجب أن لانغض الطرف عن النصيب الذي قام به جوردون نفسه من استكشاف نيل فكتوريا .

وقد كانت جميع هذه الأعمال بمنزلة حرب شهرتها المدنية والحرية على الهمجية والاسترقاق . وغنى عن البيان أنها اقتضت الأموال الوفيرة . فما من قائد حربي يستطيع أن يقود حملة من دون إنفاق المال . ولا شك أن العمل الذي شرع فيه جوردون سنة ١٨٧٤ والذي استمر الى ما قبل نزول اسماعيل عن العرش بمدة وجيزة استنفد الأموال الوفيرة التي ما كانت لتقل عن عشرات الألوف من الجنيهات .

على أن الكارثة التي حلت بالسودان بعد تنزل الحديوى باكثر من خمس سنوات لم تمنح صفحة تلك الأعمال الباهرة وما أدته من الخدمات الجليلة للعلم . نعم أن الجلاء عن السودان في عهد توفيق قد يكون سمح بعودة النخاسة الى البلاد التي استأصلها منها بيكر وغوردون . وقد يكون أودى بالمزايا الاقتصادية التي كانت قد عادت على الحضارة من فتح أفريقيا الوسطى . وقد يكون أفضى الى هدم الجامع الذي بناه ملك أوجندة والمدرسة التي أنشأها بيكر . ولكنه ما كان ليقضى على تلك الأعمال الباهرة التي تمت بفضل سخاء اسماعيل وأريحيته وحزمه . ومن المحتمل أن لا يكون لتلك

(١) راجع نشرة الجمعية الجغرافية الحديوية ج ٥ سنة ١٨٧٨ ص ٥

الاعمال قيمة مالية . ولكن لها قيمة أدبية يجب أن تضاف الى صفحة حساب الخديو اسماعيل في الناحية الأدبية .

ومن الفوائد التي نجمت عن محاربة جوردون للنخاسة عقد معاهدة بين إنجلترا ومصر في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ . وقد جاء في مقدمة هذه المعاهدة أن حكومة جلالة بريطانيا العظمى وأرلندا وحكومة سمو الخديو ، رغبة منهما في التعاون على القضاء على النخاسة ، قد عزمتا على عقد محالفة لتحقيق هذه الغاية . وبما جاء في هذه المعاهدة أيضاً أنه لا يجوز جلب العبيد الى مصر ، وأن مصر وإنجلترا ستعاونان في البحر الأحمر على منع المتاجرة بالعبيد^(١) أن توقيع أية معاهدة ليس بالعمل المهم فقد يكون أقرب الى التظاهر منه الى الاخلاص . وإنما المهم هو الطريقة التي بها تنفذ تلك المعاهدة ، وقد كان سلوك اسماعيل في شأن تنفيذ المعاهدة خير دليل على أخلاصه . فكما أنه أثبت أخلاصه في أوائل أطوار الحرب التي شورها على النخاسة بأنه عمل على الغاء السخرة عند حفر ترعة السويس - وكما أثبت أخلاصه في الأطوار التالية بتحويله السر صموئيل بيكر (ومن بعده الجنرال جوردون) سلطاناً مطلقاً - كذلك أثبت تمسكه بتلك الغاية الشريفة باختياره ضابطاً إنجليزياً بحرياً لينوب عنه في تنفيذ المعاهدة . ولم يكن في اختياره هذا مسيراً بأى ميل أو اعتبار شخصى وقد كتب وزير خارجيته الى قنصل بريطانيا العام في ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٧ ما يأتى :

« ضمناً لمراقبة موانئ البحر الأحمر وخليج عدن وسواحل بلاد العرب الشرقية مراقبة مشددة تحول دون تهريب العبيد عبر الحدود الميمنة في معاهدة ٤ أغسطس ، يود سمو الخديو أن يعهد في هذه المهمة الى ضابط إنجليزى بحرى يكون له من الدربة والذكاء ما يمكنه من تنفيذ تلك المهمة المهمة . ومن الجلى أن هذه المعاهدة لا يستطيع تنفيذها إلا إذا أقيمت مراقبة

(١) راجع « مجموعة الديكرنات واللوائح والتعليقات الخاصة بمنع النخاسة » - لسنة ١٨٨٠

مشددة على الذين قد يحاولون العبث بأحكامها . ولذلك يرجو سموه من
قنصل بريطانيا العام أن ينهى إلى حكومته رغبة حكومة سموه هذه ^(١) ،

واختارت حكومة لندن لضابط (اللفتنانت كوماندر) ملكوم فنحه
اسماعيل رتبة الباشوية وعينه « مديراً عاماً لمصلحة منع النخاسة » . أما
الكتاب الذى أبلغ به خبر ذلك التعيين فتاريخه ٣ يناير سنة ١٨٧٨ واليك
ما جاء فيه هذا الشأن : —

« أن خبرتكم الواسعة والخدمات الجليلة التى قد أدتتموها لحكومة
جلالة ملكة بريطانيا فى أحوال مماثلة هى أتم ضمان لتحقيق النتائج التى
نسعى إليها ^(٢) ،

وبما يدعو إلى الأسف أن ملكوم باشا وجوردون لم يكونا على وفاق .
ولم يكن بد من اخفاقهما أن هما لم يتفقا . وفى ١١ يوليه سنة ١٨٧٨ كتب
اسماعيل باشا إلى قنصل إنجلترا العام يقول :

من دواعي الأسف أن ملكوم باشا وجوردون لا يستطيعان أن
يتفاهما ، وقد رفع الى أولهما كتاباً يستقيل فيه مهمته . ومع أنى أحجمت
عن تلبية طلبه فى أول الأمر إلا أننى رأيت من الواجب بعد انعام الفكرة
أن أجيئه اليه نظراً إلى سمورتبة جوردون باشا وإلى الخدمات التى قد أداها
لنا والتي لا نزال نتظرها منه ^(٣) »

ويؤخذ من رسالة بعث بها ملكوم إلى اسماعيل باشا من مدينة
فريبورغ بالمانيا فى ٦ يوليه سنة ١٨٧٨ أن الخديوى كان مصيباً عندما قال
أن ذينك الانجليزين لم يكونا يستطيعان أن يعملوا معاً . قال ملكوم :
« أننى مع شدة احترامى وإخلاصى لسموكم أرى من الواجب على أن

(١) راجع الملف رقم ٩٨٠١١ من محفوظات عابدين

(٢) راجع الملف ٧٢ - ٦ رقم ٣٠٩٧٢ من محفوظات عابدين

(٣) ٧٢ - ٦ رقم ١٦٣٦٧ » » »

أقول أنه يتعذر على أن أخدم تحت امرة جوردون باشا أو أن تكون لي به أية صلة مباشرة أو غير مباشرة . والأسباب التي تحملني على ذلك هي .. » وتلى ذلك خمسة أسباب أحدهما مبنى على التشهير وثنائهما على القذف والثلاثة الأسباب الباقية تشتمل على مطاعن . وهناك مطاعن أخرى لا تدخل في تعداد الأسباب (١)

وما يجدر بالتنبيه عليه أن تاريخ كتاب ملكوم المار اليه هو بدء آخر مرحلة من مراحل مكافحة اسماعيل للدائنين الأوربيين . وقد أبقى اسماعيل منصب ملكوم شاغراً وترك جوردون يكافح النخاسة وحده . وانهاجه هذه الخطة دليل قاطع على خلوص نيته . وبناء عليه فإن الحرب التي أثرت في البحر الأحمر على النخاسين هي عامل آخر من العوامل التي يجب أضاقها إلى بيان أعمال اسماعيل الأدبية

رأى جوردون بعيد عودته من أفريقيا الاستوائية أن في الامكان فتح البحيرات العظمى للحضارة بسرعة أعظم ، وذلك بالتوجه إليها عن طريق الأوقيانوس الهندي بدلاً من وادي النيل ، وقد دون في مذكراته في ٢١ يناير سنة ١٨٧٥ ما يأتي : —

« اقترحت على الخديو أن أرسل مائة وخمسين رجلاً بياخرة تتجه إلى خليج ممباز على بعد ٢٥٠ ميلاً إلى شمال زنجبار لإنشاء محطة يمكن التوجه منها إلى متيزا (٢) : فإذا تم لي ذلك فسأأخذ ممباز مركزاً لي وأهجر الخرطوم ومتاعب البواخر وما إليها ، وبذلك يتسنى فتح أفريقيا الوسطى على وجه أكمل ، لأن الانحاء المهمة من تلك البلاد هي الجهات المجاورة لمتيزا حالة أن جميع البلاد الواقعة إلى الجنوب ، والخرطوم أيضاً ، هي مستنقعات رديئة لذلك أرجو أن يوافقني سمو الخديو على ذلك (٣) »

(١) راجع الملف رقم ٨٠٧٨ من ملفات المحفوظات الملكية المصرية بقصر عابدين

(٢) يريد عاصمة متيزا ملك يوغندا

(٣) راجع كتاب : « الكولونيل غوردون في أفريقيا الوسطى من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٧٩ » مؤلفه

وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ كتب غوردون ما يأتي :

« في السادس عشر من هذا الشهر إذ كنت أخص كيس البريد وجدت رزمة من الرسائل من سمو الخديو يخبرني فيها بأنه قد جعل ما كيلوب تحت امرتي وأنه قد أرسله مع ثلاث سفن حربية وستمائة جندي إلى جوبا لاحتلالها وعلى أن أسير اليه وأجعل لونج تحت امرته »^(١)

فهاتان الفقرتان من مذكرات غوردون تصوران لنا غوردون باشا بصورة ضابط في ميدان الحرب يرى أن انتصاره يتطلب ارسال مائة وخمسين جندياً في باخرة إلى نقطة حربية ، حالة أن القائد العام يمهده بقائد بحري وثلاث سفن وستمائة جندي لاحتلال تلك النقطة وكل ذلك يتطلب مالا وفيراً لأن الحرب ليس لهوا . وقد كان اسماعيل يمد غوردون بالذهب لمواصلة الحرب لانقاذ أفريقيا الوسطى من النخاسة ومن الهمجية

أما ما كيلوب المشار اليه آنفاً فقد كان ضابطاً برتبة كابتن في البحرية البريطانية . وقد ذكر شاييه لونج انه خرق نطاق الحصر البحري في حرب انجلترا مع الولايات المتحدة. ولما اتصل ذلك بوزارة الخارجية البريطانية ، فصل ما كيلوب من الخدمة وعين في منصب في مصر .

وكان في الحملة ضابط آخر أميركي هو الكولونل وارد من خريجي مدرسة أنا بوليس البحرية ومن ضباط البحرية الأميركية الجنوبية . وكان في الحملة أيضاً ضابط إيطالي يسمى فرريديكو باشا . وبالاختصار ، كان اسماعيل باشا يستقدم الأجانب الذين يثق بهم ويخولهم سلطة مطلقة .

وقد روعيت أدق شروط الكتمان في الشروع في الحملة التي عهد بها إلى غوردون بناء على اقتراحه . وكان شاييه لونج يومئذ في القاهرة . وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ تلقى أوامر بالسفر إلى السويس لقيادة الجنود المحشودة

(١) راجع الكتاب المذكور ص ١٤٦

هنالك على النقالين « طنطا » و « دسوق » . وفي منتصف ليل ١٨ سبتمبر تلقى أوامر محتومة عن يد رسول خاص ومعها مذكرة من الخديو جاء فيها ما يأتى : « يجب أن تطلع جنوبا وتسير مسافة خمسمائة ميل قبل أن تفض ختم الأوامر السرية الموجهة اليك » . وبناء على ذلك غادرت السفينتان الميناء فى فجر اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر . وبعد ثلاثة أيام رأى « ضابط الملاحة » أن السفينتين قد اجتازتا مسافة خمسمائة ميل — وهى المسافة المعينة — فطلب أوامر جديدة . ففض الكولونيل شايه لونج أختام الأوامر وقرأ الرسالة الآتية وهى مذيلة بتوقيع اسماعيل وتاريخها ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٥ : —

« طبقاً للأوامر الشفهية التى أعطيت لك ، يجب أن تغادر السويس حيث ستجد ثلاثة « بلوكات » وذخائر وغيرها . ويجب أن تسير بذلك كله على السفينتين « طنطا » و « دسوق » إلى بربرا وأن تبلغ ما كيلوب باشا الأوامر التى تحملها . ولا حاجة لى أن أكرر لك أنه يجب كتمان هدف الحملة أشد كتمان إلى حين وصولكم إلى جوبا . وقد كتبت إلى ما كيلوب فى ذلك وإنى أكلفك يا جناب الكولونيل أن تكررله هذا الأمر شفياً . وأنا أعتمد على غيرتك ونشاطك وذكائك^(١) .»

وكتب نوبار باشا إلى ما كيلوب فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ يوصيه بوجوب مراعاة أدق شروط الكتمان فيما يتعلق بالحملة : واليك نص الكتاب :

« سيسلم الكولونيل لونج الأوامر الخاصة بك اليك . وفى هذه الأوامر بيان ما يجب عليك أن تعمله . ولا حاجة إلى القول أن المهمة المعهود بها اليك مهمة جدا تتطلب ذكاء وإخلاصا . وهذا هو السبب الذى اختارك الخديو من أجله . وإنى أوصيك بأمر واحد ، طبقاً لرغبة الخديو ، وهو أن تلزم أدق الكتمان وأن تحذر كل الحذر إذا ما طلب منك الممثلون السياسيون

(١) راجع كتاب شايه لونج الذى سبقت الإشارة إليه ج ١ ص ١٧٥

لدى سلطان زنجبار أن تنصرف سواء باسم السلطان أو باسم حكوماتهم .
« ويخيل إلى أن الغرض الأخير غير محتمل ، إن لم أقل إنه مستحيل ،
إلا إذا كانت الحكومة التي يمثلها أى ممثل من أولئك الممثلين السياسيين ،
قد عازمت على وضع نفسها علناً موضع السلطان . والذي أعلمه أنه ما من
حكومة قد فعلت ذلك حتى الآن . فإذا وقع ذلك فأحل ذلك الممثل السياسى
على الخديو فى الحال ، وسموه هو الشخص الذى يجب أن ترسل اليه جميع
الرسائل ، وما أنت سوى منفذ لأوامره . ولا حاجة لى أن أقول لك إن أى
إدعاء يقوم به السلطان إنما هو باطل لا يستند إلى أساس . وقد أمرنى سموه
بأن أوصيك بأشد الكتمان فيما يتعلق بالغاية من مهمتك . ويجب أن لا يعرف
أحد من الذين معك — ماعدا الكولونيل لونج — أنك قاصد إلى جوبا^(١) »
أما الأوامر السرية التى أصدرها اسماعيل باشا إلى ما كيلوب فأهم شأنًا .
وقد أصدرها فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ، وفيها أن الكولونيل شايه لونج —
أو الكولونيل لونج — ستكون تحت إمرته خمس « أوط » . وبلى ذلك
قوله : —

« لكى تكون مشبعاً بروح المهمة الموكولة اليك وتستطيع مواجهة
العوامل الطارئة ، أرسل اليك طى هذا نسخة من الأوامر التى بعثت بها إلى
الجنرال غوردون . وسترى منها أنى أقصد فتح طرق جديدة للتجارة بين
البحيرات والأوقيانوس ، وهذا هو العمل الذى يجب أن تتعاون أنت
والجنرال عليه .

« أما المنفذ الذى عينته لغوردون باشا فهو مصب نهر جوبا . وهذا هو
المكان الذى يجب أن تقصد إليه . فانزل إلى البرهناك وانتظر قدوم الجنرال
غوردون أو الأوامر التى سيبعث بها اليك ؛ إذ أن أول واجب عليك هو
أن تعرف مكانه وتتصل به »

(١) راجع الملف ٧٣ - ٢ رقم ١١٨٣٧ من ملفات محفوظات عابدين

وبلى ذلك أوامر صريحة تتعلق بما يجب على ما كيلوب أن يفعله في أثناء انتظاره وصول غوردون باشا . وبين تلك الأوامر الفقرة الآتية :—
في أثناء إقامة سلطان زنجبار بالقاهرة بسط لى هذا السلطان ما يدعيه من الحقوق على السواحل كلها حتى رأس عفون . ولم أشأ يومئذ أن أناقضه لأنه كان ضيفي وآداب الضيافة تقضى في مثل هذه الحالة بالسكوت . وقد أبلغني أنه ينوي عقب عودته أن يرفع رايته فوق جوبا وعفون . قتلأياً لما قد يقوم من صعاب ، ومنعأله من ذلك العمل الذي هو بمنزلة الاغتصاب ومن الاغارة على أراضينا ، لم أر بدأ من تعجيل سفرك . ومتى خفقت رايتنا فوق مصب جوبا حالت دون النتائج التي قد تنشأ عن تنفيذ غايته .

« وإني واثق بأنك متى بلغت جوبا فلن تجد أية راية تخفق هنالك ولا سلطة قائمة ، وأنتك ستنزول برجالك إلى البر بسلام . ومع ذلك فيجب أن نفرض ما يحتمل حدوثه ، وهو أن يكون المكان محتلاً احتلالاً اسمياً أو حقيقياً ، ففي كلتا الحالتين يجب أن تتصل بالممثلين بلهجة ودية وتطلب منهم الجلاء عن المكان فاذا أبوا فاستعن بجميع الوسائل الحرية التي قد وضعتها بين يديك ، إذ يجب أن نستعيد تلك البلا التي هي ملك حكومتنا . وأود أن تكون هذه المسألة جلية واضحة وهي أن مصب جوبا هو من أملاكنا . ومع شدة رغبتى في أن تكون العلاقات بينى وبين سلطان زنجبار على أتم المودة والصفاء ، إلا أنني لا آذن له في الاعتداء على حقوقى أو في احتلال أملاكى^(١) ،

وليس غرضنا الآن أن نبحث في صحة الحقوق التي ادعاها اسماعيل ، وليس لدينا ما يحملنا على الارتياح في كلامه . ومن المحتمل أن يكون سلطان زنجبار أيضاً مخلصاً فيما ادعاه ، فقد تكون الحدود على سواحل الاوقيانوس الهندى الغربية في ذلك الزمن غير معينة بالضبط ، بحيث يحتمل أن كلا من

(١) راجع الملف ٧٣ - ٢ رقم ١١٨٣٤ الذى سبقت الاشارة اليه

الحديو وسلطان زنجبار ادعى بلاداً لا تخصه. إلا أن اسماعيل كان يمثل الحرية وسلطان زنجبار يمثل مصالح النخاسين ، فكان يجدر بأوروبا أن تعطف على الأول وترحب بانتصار الحرية على العبودية

ومهما يكن من الأمر فقد وصلت الحملة الى جوار مصب جوبا في ١٦ أكتوبر . ونظراً إلى هياج البحر تعذر إنزال الجنود الى البر ، فاتجه ما كيلوب بسفينته جنوباً الى نقطة تبعد نحو خمسة عشر ميلاً وتسمى كسمايو حيث كانت الميناء صالحة للرسو ، وكان ثمة حصن فيه خمسة مدافع ، ثقل قذيفة كل منها اثنا عشر رطلاً ، ومقدار من الذخائر والأسلحة ، وحامية مؤلفة من أربع مائة جندي ، وراية زنجبار تخفق فوق الجميع ، ولم تبد الحامية أية مقاومة بل سلبت وعثر الكولونيل شاييه لونغ على أكثر من خمسمائة عبد كانوا يقيمون في خيم ضمن أسوار الحصن . وكان النخاسون قد وضعوهم هنالك منتظرين سنوح الفرصة لشحنهم ، الى أسواق النخاسة^(١) »

وبعد بضعة أيام تلقى ما كيلوب أوامر صادرة اليه في ٢٩ أكتوبر ، بأن يتجه جنوباً الى نقطة تدعى فورموزا . وجاء في تلك الأوامر أن جوبا لم تكن تصلح مقراً للقيادة العليا بخلاف فورموزا التي كانت تنفي بجميع مقتضيات الحملة^(٢) . وبعد مدة وجيزة تلقى ما كيلوب أوامر جديدة من القاهرة جاء فيها أن إمام زنجبار قد قدم الى الحكومة البريطانية احتجاجاً على إنزال الحكومة المصرية جنوداً الى البر في مينا كسمايو^(٣) . وبعد مدة تلقى رسالة أخرى تتضمن هذا الخبر مضافاً اليه هذا الأمر وهو : « إذا لم تكن قد ذهبت الى فورموزا حتى الآن فلا تذهب^(٤) »

(١) راجع كتاب شاييه لونغ الذي سبقت الإشارة اليه ج ١ ص ١٨١

(٢) راجع الملف ٧٣ - ٢ رقم ٢٢٠٢٥ من ملفات محفوظات عابدين

(٣) » » » » ٨٦٥٤ » ٢ - ٧٣ » » » »

(٤) » » » » ١٤٦٧٧ » ٢ - ٧٣ » » » »

وشددت إحدى الدول على اسماعيل لكي يعدل عن مواصلة حملته .
وفي ذلك يقول شايبه لونج ما يأتي :

« لم تكن كسمايو ذات شهرة رديئة فحسب ، بل كان أهلها من لصوص
البحار وتجار العبيد ، وعليه كان يجدر بالعالم المتمدن أن ينظر الى استيلائنا
على كسمايو بعين العطف ، ولا سيما لأننا عثرنا على أكثر من أربعمائة من
العبيد وأطلقنا سراحهم^(١) » إلا أن جميع هذا المال الذي أنفق في وجوه
صالحة ذهب ضياعاً ، لأن أمة من أمم الغرب في طليعة الشعوب المتمدنة لم
تأذن لاسماعيل في مواصلة عمله . على أن المال الذي أنفق في ذلك السيل ،
وإن ذهب هباء يجب أن يضاف إلى صفحة مجد اسماعيل

(١) راجع كتاب شايبه لونج الذي سبقت الإشارة إليه ج ١ ص ١٩١

الفصل الثامن

الترح والجسور

من الحقائق التي تصدق على أفريقيا كما تصدق على أوربا أو على أى مكان آخر أن الحرب تلد الحرب . ولا شك أن السعى لفتح افريقيا الوسطى بالزحف على البحيرات الكبرى عن طريق الأوقيانوس الهندي كان يحتمل أن يوقع مصر فى ورطة مع إحدى الدول الكبرى لو لم ير اسماعيل أن الحكمة تقضى عليه بالاستسلام إلى القدر . ومع ذلك فقد قدر لوجهة أخرى من وجوه الحرب التي شهرها اسماعيل على النخاسة أن تفضى إلى ارتباطات دولية

وتفصيل ذلك أن حملة أرسلت فى سنة ١٨٧٥ الى ميناء زيلع الواقعة على ساحل خليج العرب عن طريق باب المندب . وكانت هذه الحملة بقيادة ضابط مصرى . فسارت إلى هرر عاصمة المقاطعة المعروفة بهذا الاسم وهى مشهورة بكثرة ما فى حقولها من أشجار البن ، واستولت عليها وحصتها بدعوى أنها من مدن مملكة زيلع التي كانت فى قبضة المسلمين ردحا طويلا . واحتلتها الحملة بقصد خفد شوكة الحبشان الذين مع كونهم مسيحيين كان يظن أنهم متواطئون مع زعماء النخاسة . وكان لاسماعيل باشا جيش فى جوار ذلك المكان بقيادة ضابط سويسرى يسمى موتزجر بك . وتلقى هذا القائد أوامر

بالسفر بجرا إلى خليج امفيلا على سواحل البحر الأحمر وأن يزحف من هناك إلى منحدرات جبل الحرمات وهو المكان الذي كان الحبشان والقبائل المجاورة تستمد منه الملح . إلا أن الحبشان كنوا لموتزنجر بك في وسط الصحراء فقتلوه وأفنوا جيشه على بكرة أبيه ^(١)

وفي شهر أكتوبر سنة ١٨٧٥ عهد إلى آرندروب بقيادة حملة جديدة على الحبشة، وكان آرندوب هذا ضابطاً برتبة لفتنانت في الجيش الدنمركي وقد ذهب إلى مصر مستشفياً ثم دخل خدمة الحكومة المصرية ومنح رتبة « قائمقام » (كولونل) . وكان بين أركان حربه ضابط أمريكي يدعى ماجور دينسون وضابط سويسري يدعى ماجور دور هولتز وضابط هنغاري هو الكونت زيشي . وكانت الحملة مؤلفة من ٢٥٠٠ جندي من المشاة يحملون بنادق رمنجتون ومعهم ست « بطاريات » من المدافع الجبلية وستة مجاثق ^(٢)

وقسمت الحملة فصيلتين يقود أولاهما الكولونيل آرندروب ومعه الكونت زيشي وارا كيل بك حاكم مصوع . والتقت هذه الفصيلة بالحبشان في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على ضفاف نهر مأرب . ولم تستمر المعركة سوى بضع دقائق وكانت خلواً من جميع آثار الرحمة والانسانية ، وقتل آرندروب وزيشي وإلى جانبهما أرا كيل وجنودهم من العربان ^(٣) . ولم تبق لدينسون قوة فرأى الحكمة في التقهقر

وعزم اسماعيل أن يمحو عار الهزيمة . فجهز حملة جديدة سلم قيادتها إلى راتب باشا وهو قائد شر كسي . وقد وصفه الكولونيل وليم ضاي الأمير كي الذي خدم تحت إمرته (ووضع تاريخاً مسهباً لتلك الحملة) فقال إنه كان « قصير القامة مجعد الوجه ، كأنه مومياء قد مر عليها الزمن » ^(٤) . وكان يلي

(١) راجع كتاب "A Confederate Soldier in Egypt" لمؤلفه الجنرال لورنج ص ٣٠١

(٢) راجع كتاب الجنرال لورنج الذي سقت الإشارة إليه

(٣) راجع كتاب الجنرال لورنج الذي سقت الإشارة إليه ص ٣٠٤

(٤) راجع كتاب : « مصر المسلة والحبشة المسيجة » ص ١٥٢

راتب باشا فى القيادة جنرال أميركى أبتز الذراع يدعى لورنج . وهو مؤلف كتاب : «أحد جنود الولايات الجنوبية فى مصر» وقد أشرنا اليه فى بعض المواضع من هذا الكتاب . وكان معه أيضاً الضباط الأميركيون الآتية أسماؤهم :

الكولونيل تشارلس فيلد

اللفتنانت كولونيل ديريك

الماجور لوشى

الماجور لامسون

الجراح الماجور ولسن

الجراح الماجور جونسون

الكابتن بورتر

الكابتن ارجنز

الكولونيل لو كيت

اللفتنانت جريفز - وكان هذا من الضباط البحريين بالجيش الأميركى الجنوبى وقد عهد اليه فى شؤون النقل البحرى وفى «الصنادل» البحرية وغيرها .

وكانت الحملة - بناء على ما ذكره ضاى - مؤلفة على الوجه الآتى :

(١) أربعة «آلايات» عسكرية من المشاة بمجموع جنودها ٩٦٠٠ جندى و ٦٨ جواداً و ٧٢٠ بغلاً .

(٢) «آلاى» واحد من الفرسان يتألف من ٨٠٠ رجل و ٩٠٠ جواد

(٣) «بطاريات» ميدان «وبطاريات» جبلتان و «بطارية» مقذوفات

ومجموع رجال جميعها ٤٧٤ ومعهم ٥٤ جواداً و ٣٣٤ بغلاً .

(٤) «بلوك» من العماريين (المعمارين) والمعدنين ومجموعهم ١٥٠ رجلاً

معهم ٦ جواد و ١٠٠ بغل .

(٥) أركان القيادة العامة وهم القائد العام ورئيس أركان الحرب و جنرالان

وكولونيلان وثلاثة لفتنانت كولونيلات وستة ضباط برتبة ماجور

وضابطان برتبة كابتن وثلاثة ضباط برتبة لفتنانت وضابطان برتبة ملازم

ثمان وأربعة عشر جندياً . وكان مع هؤلاء ثلاثون جواداً وخمسون بغلاً . وإذا أضفنا الى جميع ماتقدم فلول حملة أرندروب بلغ المجموع اثني عشر ألفاً .

وقد وصف ضباط الحكومة السودانية الذين وضعوا الخلاصة الرسمية المسماة « السودان الانجليزى المصرى » ماوقع لتلك الحملة بالعبارة الآتية . قالوا :

« وصلت القيادة المصرية العليا الى مصوع فى أواسط شهر ديسمبر . ونظر الى عدم انتظام الحال والى الصعاب التى كانت تعترض النقل لم يستطع الجيش أن يواصل الزحف حتى أواسط شهر يناير من عام ١٨٧٦ . وبعد زحف مضى وصلت الحملة الى معبر (خور) كايا . فتلقاها الملك يوحنا فى مكان قريب من هنالك يسمى « جورا » . وفى ٧ مارس أنزل بها شر هزيمة ذ خسرت الحملة أربعة آلاف من رجالها وثمانية آلاف بندقية (١) »
أما الاحصاء الذى أثبتته الكولونيل ضاى فيختلف عن ذلك قليلا واليك تفصيله مبيناً خسارة المصريين :

الخسارة فى الضباط الخسارة فى الجنود المجموع			
القتلى	٤	١١١٠	١١١٤
الجرحي	٩	١٦٠٧	١٦١٦
الأسرى	٣	٢١٨٦	٢١٨٩

أما الأسرى فلم يعد منهم الى مصر سوى مائة وثلاثين . أما الآخرون فقد قتلوا جميعاً . وقد ذكر الكولونيل ضاى أن من ٥٢٠٠ جندى دخلوا المعركة بلغ عدد الذين قتلوا أو جرحوا جرحاً بليغاً ٣٢٧٣ . والذين جرحوا جرحاً بسيطاً ١٤١٦ . والباقون فروا . واستولى الحبشان على ثلاثة عشر

(١) راجع الخلاصة التى أشير إليها — ج ١ ص ٢٣٨ — وقد طبعت فى لندره

مدفعاً وعلى جميع سلاح القتلى والجرحى والأسرى ، وعلى جميع الذخائر التي لم تستعمل .

ولا نرى أية فائدة من الاسهاب في وصف النكبات التي حلت بالحملات المتتابعة التي جردها اسماعيل . وقد عهد في الأولى الى قائد سويسرى وفي الثانية الى قائد دنمركى وفي الثالثة الى قائد مصرى ورئيس أركان حرب أميركى . ونكتفى هنا بالقول إن انتصارات اسماعيل في ميادين الاستكشافات العلنية في أفريقيا الوسطى لم يقع له مثلها في ميادين القتال أو بين جبال الحبشة . ولكن قبل توجيه اللوم القارص اليه يجدر بنا أن نقبس العبارة الآتية من بيان (تقرير) لجنة كايف . فقد جاء فيه ما يأتى .

« إن الحديو قام بهذه الأعمال حباً في القضاء على النخاسة . أما حرب الحبشة فقد أكره عليها اكرهاً (١) »

إن عدد الجنود الذين تألفت منهم حملات مونزينجر وارندروب وراتب باشا ليس كثيراً في نظر الذين تتبعوا تاريخ الحرب العظمى الماضية . ومع ذلك فإن نفقات تلك الحملات كانت أكثر - نسبياً - من نفقات تلك الحرب . وما كان يمكن أخذ تلك النفقات من دخل الحكومة المصرية ، كما أن نفقات الحرب العظمى الماضية ما كان يمكن أخذها من ميزانيات الدول التي خاضت غمار تلك الحرب . وقد غفل لورد كرومر عن هذه الحقيقة . على أنه لم يتعمد الشطط وعدم الانصاف في حكمه على اسماعيل . ولا شك أنه كان يعتقد أنه منزّه عن كل هوى ومحابة عندما قال في كتابه : « مصر الحديثة » - ما يأتى :-

أخبرنى المستر كايف بعد أن فرغ من اعداد الحساب الختامى عن المدة الواقعة بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٥ ان في هذا الحساب أمرين بارزين (أولهما) أن مجموع الدخل عن تلك السنوات ، وهو ٤٠١ ، ٢٨١ ، ٩٤ من الجنيهات ،

(١) راجع كتاب مكاون وقد سقت الاشارة إليه ص ٣٨٩

هو أقل بقليل من المبلغ الذى أنفق على الادارة وعلى الجزية المدفوعة إلى الباب العالى وعلى أعمال لا شك فى نفعها . أضف إلى ذلك نفقات يشك فى نفعها وفى صلاح السياسة القائمة عليها مما يرفع المبلغ الختامى إلى ٩٧،٢٤٠،٩٦٦ جنيهاً . أما تعليل كبر الدين الواقع على مصر فليس أمامنا منه سوى مشروع ترعة السويس . وقد استنفد ريع القروض والديون كله فى ايفاء الفائدة ومال الاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذى أنفق على ذلك العمل العظيم ^(١) »
وهذه الفقرة التالية المقتبسة أيضاً من كتاب لورد كرومر هى تأييد لكلامه السابق ، واليك نصها : —

« ويصح القول بوجه الاجمال أن اسماعيل باشا أضاف إلى دين مصر ما بلغ متوسطه نحو سبعة ملايين جنيه فى العام ، مدة ثلاث عشرة سنة . ويصح القول أيضاً إنه بذر جميع الأموال التى استدانها ما عدا ستة عشر مليوناً من الجنيهات أنفقها على ترعة السويس »

وبيت القصيد فى هذه التهمة هو قوله « بذر » — ولنفرض جدلاً أنه ليس فى سجلات الحسابات ما يدل على الوجوه التى أنفق فيها اسماعيل تلك القروض والديون السائرة (ما عدا المبلغ الذى أنفق على ترعة السويس) فهل يحيز لنا هذا الفرض إن نقول أن اسماعيل بذر جميع تلك الأموال تبذيراً ؟ لقد شهروا باسماعيل أمام محكمة التاريخ وقالوا عنه ما لم يقله مالك فى الخمر ، ووصفوه بأنه أحسن نموذج لمبذر ورد ذكره فى التاريخ أو فى الأساطير . وقال عنه ملتر إنه لم يوجد قط مبذر طائش مثله كانت له سلطة غير محدودة على موارد غير محدودة ^(٢)

وقال عنه أيضاً إنه كان مبذراً شهوانياً طموحاً محباً للظهور مجرداً من كل مبدأ ^(٣) .

(١) راجع كتاب لورد كرومر الذى سبقت الإشارة إليه — ج ١ ص ١١ — الهامش

(٢) راجع كتاب اللورد ملتر الذى سبقت الإشارة إليه ص ١٧٦

(٣) راجع كتاب اللورد ملتر الذى سبقت الإشارة إليه ص ١٧٦

ولعمري إن اتهامنا لاسماعيل بالتبذير يعنى أنه كان يغتصب أموال
الفلاحين وينفقها فى الفساد والميسر وحب الظهور ، ولا يمكن أن يعنى أنه
أنفق جانباً كبيراً من تلك الأموال فى البحث عن ينابيع السودان وإفريقيا
الوسطى وفى محاربة النخاسة وخوض غمار حرب شهدت لجنة كايغ نفسها بأنه
أكره عليها أكرهاً

على أن الخطأ الذى وقع فيه لورد كرومر ومعاوناه القديران ، ملتر
وكولفن ، يرجع إلى كونهم ، عند ما قطعوا صلتهم بالمنصب الرسمى وأصبحوا
مؤرخين ، سمحوا للذكريات الماضية بأن تغشى أبصارهم . وكان اللورد ملتر
أول أقنوم فى ذلك الثالث الذى اندفع يقده ويطعن . وقد وضع كتابه
فى سنة ١٨٩٢ ، وكان يعرف يومئذ باسم المستر الفرد ، إذ لم يمنح لقب لورد
إلا فى سنة ١٨٩٥ . وقد خدم فى مصر وكيلاً لوزارة المالية من سنة ١٨٨٩
إلى سنة ١٨٩٢ . وكانت تلك الأيام أيام قلق واضطراب . نعم إن مصر كانت
قد أنقذت من الإفلاس ، إلا أن الخليفة كان لا يزال يهدد حدودها . وكانت
فرنسا وروسيا لا تنفكان عن مضايقة إنجلترا ومناوأتها . وفى أثناء ذلك توفى
توفيق باشا خلفه على العرش الحديو الشاب الذى كان معضلة غامضة لا يعلم
أحد شيئاً عن ميوله . ومن البديهي أن ملتر كان تحت تأثير عظم المهمة التى
تواجهها بلاده ، ونفسه تفيض تهاً وإعجاباً بالعمل الذى أنجزته بريطانيا
العظمى مع استفحال العداوة الفرنسية ومع تهديد الخليفة لحدود البلاد .
وفات ملتر أن اسماعيل لم يكن مسؤولاً عن موقف باريس وبطرسبرج
المزعج ، وأن القلاقل التى قامت جنوبى أصوان كانت قد ظهرت ونشأت
واتسع نطاقها بعد أن اعتزل اسماعيل باشا عرشه . ولو لم يدع ملتر عواطفه
تغشى حاسة العدل والانصاف فيه لأحجم عن كيل التهم ولخفف اللجة
اللاذعة التى استعملها عند ما عزا الأحوال المضنية التى كانت سائدة بين سنة
١٨٨٩ وسنة ١٨٩٢ إلى السنوات الثلاث عشرة التى انتهت عام ١٨٧٩
وكذلك القول فيما كتبه السر أوكلند كولفن ، فقد ظهر كتابه سنة

١٩٠٦ بعد أن أنقذ كتشتر السودان . ولا يخفى أن البلاد المعروفة بالسودان الانجليزى المصرى هى أصغر كثيراً من البلاد التى كان اسماعيل يملكها ويحكمها ، وكان كولفن مستشاراً مالياً للحكومة المصرية من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٧٨٧ . فلما انقلب مؤرخاً فى سنة ١٩٠٦ كان عقله لا يزال تحت تأثير العمل المالى العظيم الذى تم فى وجه الصعاب الهائلة التى اعترضته فى خلال الأربع السنوات التى كان فيها مستشاراً مالياً للحكومة المصرية . ولا يخفى أنه كان قبل ذلك مراقباً عاماً للمالية من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٢ أى بعد اعتزال اسماعيل ، يوم لم يكن أحد يجرؤ على الدفاع عن الخديو . وكانت الأغلاط التى ارتكبها هذا مائلة أمام كولفن بكل جلاء ، حتى إنه نسى أن لكل مسألة تقريباً وجهين

وكان لورد كرومر تحت تأثير نشأته الأولى يوم كان يعرف باسم أيفلنج بارنج . فكان تفكيره كله مشبعاً بالأرقام والمسائل الحسابية والمالية . وفى الحقيقة إن رجلاً مثله هو خير نموذج « للسنديك » الأمين فى حالة الافلاس . فكان يعرف كيف يجمع أشتات الديون الباقية للفلس وكيف ينفق المال المجموع فى الوجوه النافعة لى يثمر . وكان تصوره كتصور جميع بناء الامبراطورية ، وسلوكه سلوك خبير بالشؤون الحسابية . فكان إذ ذاك جندياً وسياسياً ومالياً ، يصلح لكل عمل ويستطيع أن يؤدى أية مهمة . وله قلم يمنح أحياناً الى اللذع القارص ، كما فعل عند ما وضع كتابه « مصر الحديثة » فى سنة ١٩٠٨ ودافع فيه عن نفسه . وقد أخذ فيه على عاتقه أن يشرح مأساة غوردون وأن يقدم حساباً عن وكالته الى الأجيال الآتية :

إن « بارنج » الذى ائتمن على أملاك رجل مفلس ، وكان يطلب منه أن يقيم النظام بدل الفوضى ، لم يكن ينظر إلى الأملاك التى ائتمن عليها إلا نظرة من يريد استثمارها . فلو قيل له إن ملايين من الجنهات قد أنفقت على محاربة النخاسة والاستكشافات العلمية والبحث عن ينابيع نهر غامض

لقال : كل ذلك حسن ، ولكن أين ثمار الأموال التي أنفقت ؟
جاء « بارنج » إلى مصر في سنة ١٨٨٣ قنصلاً عاماً لدولته والجنرال
هكس باشا على أهبة التوجه إلى الأبيض حيث لقي فيها بعد حقه ، والسودان
تلتهمه نيران الثورة . ولو قيل له يومئذ إن مصر في حاجة إلى المال لمواجهة
ذلك الموقف لأجاب : « لا أرى شيئاً يصلح ضماناً لمن يريد أن يقرض
درهما واحداً » .

وكذلك لو قيل له إن ملايين من الجنيهات قد أنفقت على التعليم والتهديب
لأجاب : « كل ذلك حسن ، لكن ليس للأموال التي أنفقت قيمة من الوجهة
المادية العملية » .

ذلك لأن الرجل كان نزيهاً عفيفاً كالكاعب في خدرها — سواء في
معيشته الخاصة أو حياته السياسية . وكان يعتبر كل معاملة مالية تبذيراً إذا
لمثمر ثمر مادياً . أما الثروة المعنوية ، وأما الوجوه الأدبية والفنية والعاطفية
من وجوه إنفاق المال ، فلم يكن لها في نظره قيمة على الإطلاق — ليس
لأنه كان كشيلاوك (في رواية تاجر البندقية لشكسبير) ، بل لأنه كان مشبعاً
بالروح النفعية .

ومن أشد دواعي الأسف أن تسلط الروح المالية الحسائية على عقل
لورد كرومر جعله يتهم اسماعيل بأنه بذر جميع الأموال التي استدانها ،
ما عدا ستة عشر مليوناً من الجنيهات أنفقها في ترعة السويس . ولو أنصف
لرأى في تقرير لجنة كايف ، قبل العبارة التي اتهمت بها تلك اللجنة اسماعيل
باشا بالتبذير والتي اقتبسها لورد كرومر في كتابه ، أرقاماً صريحة تدل على
المبالغ التي أنفقت على الإدارة الحكومية . والتي دفعت جزية للباب العالي ،
وعلى غير ذلك من الوجوه التي لا شك في نفعها . واليك بيان تلك الأرقام

٤٩١ ٨٦٨ ٨٧٤ ٨٨٠ جنيهاً

الإدارة

٨٧٢ ٨٧٢ ٥٩٢ ٧٠٠ »

الجزية للباب العالي

٠٥٨ ٠٠٠ ٢٤٠ ٣٠٠ »

أعمال نافعة الخ

نفقات غير عادية بعضها ذات نفع مشكوك

فيه وبعضها تحت ضغط أصحاب المصلحة ١٠ر٥٣٩ر٥٤٥ جنيها

ومجموع ذلك كله ٩٧ر٢٤٠ر٩٦٦ جنيها . وفي وسع دارس التاريخ المنصف أن يحكم بعد ذلك بما يراه في تقرير لجنة كايف ، فهذه الأرقام كلها مقتبسة منه . ثم ان الوجوه الأربعة التي أنفقت فيها تلك المبالغ جديرة باتتباع المؤرخ وان كان لورد كرومر قد أغفل درسها والتعليق عليها في كتابه « مصر الحديثة »

فالمبلغ الأول من المبالغ المذكورة هو أكبرها ، وقد أنفق على الإدارة الحكومية في مدة ثلاث عشر سنة . والبحث الدقيق يثبت أن الانفاق كان على الأعمال الحكومية العادية ، ومن جملتها « مخصصات » الخديو والأسرة الخديوية وأجور الموظفين ومعاشات الموظفين السابقين وأعمال الوزارات وما إلى ذلك من النفقات العادية . ولعمر الحق إن انفاق ١١٤ر٣٧٥٩ر جنيها كل عام من تلك الأعوام الثلاثة عشر ليس بالأمر الكبير .

أما المبلغ الذي دفع جزية للباب العالي - وهو ٧ر٥٩٢ر٨٧٢ جنيها - فلا سبيل إلى الجدل في شأنه لأنه قرض قد حددته معاهدة معينة . وأما المبلغ الذي أنفق على أعمال نافعة - وهو ٥٨ر٠٥٨ر٢٤٠ر٣٠ جنيها - فقد يحتمل الجدل وكذلك المبلغ الرابع الذي يليه وهو ١٠ر٥٣٩ر٥٤٥ قيل إنه أنفق في وجوه مشكوك في نفعها وان بعضه ألجى إليه بضغط أصحاب المصالح

وغنى عن البيان أن لجنة كايف أشارتها إلى الوجهين الآخرين من وجوه ذلك الانفاق انتقلت من الشؤون الحسائية البحتة إلى بحث أوسع نطاقا . وقد قدرت اصلاحات اسماعيل من وجهتها المادية إذ قالت :

« وأنفق (اسماعيل) ٥٨ر٠٥٨ر٢٤٠ر٣٠ جنيها على أعمال ذات قيمة حقيقية

و ١٠ر٥٣٩ر٥٤٥ جنيها على أعمال أخرى غير ذات قيمة »

ومعنى ذلك أن اسماعيل أنفق ، بناء على بيان لجنة كايف ٤٠ر٧٧٩ر٦٠٣

من الجنيهاً على أعمال عامة بين نافعة وغير نافعة . ولم تذكر اللجنة حقيقة الإصلاحات التي قام بها ، ولا شرحها لورد كرومر في كتابه . ولعل ذلك ناشئ عن الفوضى التي كانت عليها دفاتر الحسابات وسجلاتها قبل سنة ١٨٨٦^(١) كما ذكر ملتر . على أن مجلة « كوتنبورري » نشرت في أكتوبر سنة ١٨٨٢ مقالا بقلم م . ج . مولهول يشتمل على أرقام تدل على الوجوه التي أنفقت فيها تلك الأموال . واليك بعض ما جاء في تلك المقالة :

« ومع أن حملة « الأسهم » قد غرسوا في عقول الناس أن اسماعيل بذر الأموال التي استدانها من أوروبا ، فليس ثمة أدنى شك في أن الأعمال التي قام بها اقتضت أكثر من صافي ريع تلك القروض . والجدول الآتي لا يشتمل على فوائد العقود بل على المبالغ الحقيقية التي أنفقت على تلك الأعمال :

وجوه الاتفاق	المبالغ التي أنفقت بالجنيه	ملاحظات
حفر ترعة السويس	٦٧٧٠.٠٠٠	بعد طرح قيمة الأسهم، التي بيعت
انشاء ترع نيلية	١٢٦٠.٠٠٠	بلغ مجموع طول تلك الترعة ٨٤٠٠
انشاء جسور (كبارى)	٢١٥٠.٠٠٠	ميل ونفقات كل ميل ١٥٠٠ ج
		بلغ عدد تلك الجسور ٤٣٠ جسرا
		ومتوسط نفقة كل جسر ٥٠٠ ج
» مصانع للسكر	٦١٠٠.٠٠٠	بلغ عددها ٦٤ مصفا
» ميناء الاسكندرية	٢٥٤٢.٠٠٠	بنته شركة جرينفيلد واليوت
» أحواض السويس	١٤٠٠.٠٠٠	بنته شركة دوسو اخوان
منشآت مياه الاسكندرية	٣٠٠.٠٠٠	وافق سنديك باريس على هذا المبلغ
انشاء السكك الحديدية	١٣٣٦١.٠٠٠	بلغ طول الخطوط ٩١٠ أميال
» التلغرافات	٨٥٣.٠٠٠	» » » ٢٥٠٠ ميل
» المنائر	١٨٨.٠٠٠	وعددها ١٥ منارة على سواحل
		البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر

المجموع ٤٦٢٦٤.٠٠٠^(٢)

(١) راجع كتاب اللورد ملتر الذي سبقت الإشارة إليه ص ١١٩
 (٢) راجع مقالة بقلم م . ج . مولهول بعنوان « المالية المصرية » نشرت في الجزء الصادر في أكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة كوتنبورري ص ٥٢٩

وليس في وسعنا أن تثبت من هذه الأرقام . ولعل فوضى دفاتر الحسابات التي أشار إليها اللورد ملتر والتي أفزعت لورد كرومر لم تسمح بالتغلغل في صحة الأرقام التي أوردتها مولهول . وعلى كل فإن مجموع هذه الأرقام يشترك مع الحقائق التي أثبتتها لجنة كايف ماعدا فرق يبلغ ٤٨٤٣٩٧ ر ٥ جنيهاً ويمكن تعليقه بسهولة ، وإن كان ذلك يبدو متعذراً أول وهلة . فقد جاء في مقالة مولهول المشار إليها قوله :

« جاء في بيان لجنة كايف أن الخديو أنفق مبلغ ١٦٠٧٥٠٠٠ جنيه على حفر ترعة السويس . ولكنني أرى أن هذا المبلغ يشمل الفوائد وقيمة « الأسهم » التي اشتريتها الحكومة البريطانية . وإليك تفصيل الحساب :

المبلغ المدون في دفاتر الخديو	١٦٠٧٥٠٠٠ جنيه
الفائدة الداخلة ضمن ذلك المبلغ	» ٥٣٢٨٠٠٠
ما دفعته الحكومة البريطانية	» ٣٩٧٧٠٠٠
حقيقة المبلغ الذي أنفق	٦٧٧٠٠٠٠ جنيه ^(١)

فترى أن الأرقام التي أوردتها مولهول تدل على أن لجنة كايف كانت نخبية متساهلة إذ قالت إن المبلغ الذي أنفقه اسماعيل على حفر ترعة السويس بلغ ١٦٠٧٥٠٠٠ جنيه مع أنه لم يزد في الحقيقة على ٦٧٧٠٠٠٠ جنيه . فتكون الزيادة بحسب بيان لجنة كايف ٩٣٠٥٠٠٠ جنيه . يضاف إليها مبلغ ٥٤٨٥٣٩٧ جنيه . وهو الفرق الذي سبقت الإشارة إليه فيصبح مجموع الفرق بين تقدير كايف ومولهول ١٤٧٩٠٣٩٧ ر ١٤ جنيهاً ويقول مولهول أيضاً :

« أن الترع النيلية التي أنشأ منها اسماعيل ١١٢ ترعة ستظل أبداً أعظم الأعمال التي قام بها ، مع أن بيان لجنة كايف لم يشر إليها . . . وبفضل هذه الترع تمكن الأهالي من اصلاح ١٣٧٢٠٠٠ فدان يبلغ مجموع دخلها السنوي

(١) راجع مقالة مولهول في المجلة التي سبقت الإشارة إليها ص ٥٣٠

نحو أحد عشر مليون جنيه . أو مجموع أجزائها السنوية مليوناً وأربعمائة ألف من الجنيهات ^(١) ،

وقال مولود في موضع آخر :

« ليس لدينا بيان عن المبالغ التي أنفقها إسماعيل على بناء جسور (الكبارى) وعددها ٤٣٠ جسراً . والقول بأن متوسط ما اقتضاه كل جسر من النفقات بلغ خمسة آلاف جنيه هو دون الحقيقة إذ المعروف أن نفقات أحد تلك الجسور — بلغت مائة ألف وخمسة آلاف من الجنيهات . وقد غفلت لجنة كايف وغيرها من الذين كتبوا عن إسماعيل عن هذه الحقيقة ^(٢) »

وبما يدل على صحة الأرقام التي أوردتها مولود أنها تتفق وما جاء في تقرير سرى للمستتر بردزلى الذى كان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة . فقد كتب ما يأتى :

« لقد تم حفر ١١٢ ترعة جديدة وإنشاء ٤٢٦ جسراً جديداً ومن هذه الجسور مائة وخمسون جسراً فى الوجه القبلى و ٢٧٦ جسراً فى الوجه البحرى . ومن أهم الترع المذكورة ترعة الاسماعيليه فى الوجه البحرى وطولها ٩٨ كيلو متراً وقد اقتضى حفرها إزالة أحد عشر مليون متر مكعب من الأتربة . ومن أهمها أيضاً ترعة الابراهيميه فى الوجه القبلى وطولها ١٥٠ كيلو متراً وقد اقتضى حفرها إزالة ٣٨ مليون متر مكعب من الأتربة . وترعة البحيرة فى الوجه البحرى وطولها ٤٢ كيلو متراً وقد اقتضت إزالة عشرة ملايين متر مكعب من الأتربة . وجميع هذه الترع تصلح للملاحة . وعلاوة على الترع الجديدة التى حفرت تم تنظيف جميع الترع القديمة وتعميق بعضها ... وقد أنشئ جسر حديدى جميل على النيل يصل مدينة القاهرة

(١) راجع مقالة مولود فى المجلة التى سبقت الإشارة إليها ص ٤٣٠

(٢) راجع مقالة مولود التى سبقت الإشارة إليها

بالجزيرة ويبلغ طوله أربعائة متر وستة أمتار . وقد فتح للجمهور في شهر فبراير سنة ١٨٧٢ ويقدر أن نفقات إنشائه بمليونين وسبعائة ألف من الفرنكات . . . أما في مدينة القاهرة فقد كانت الإصلاحات العامة كثيرة وعظيمة في خلال بضع السنوات الماضية بحيث يتعذر على الغريب أن يقدرها حق قدرها (١) »

وإذ قد علمت ما لهذه الترع والجسور من الشأن فارجع مرة أخرى إلى مقالة مولهول التي سبقت الإشارة إليها . وقد جاء فيها أن ما أنفق على الترع النيلية بلغ . . . ٦٠٠ ١٢ جنيه ، وما أنفق على الجسور (الكبارى) بلغ . . . ١٥٠ ٢ جنيه ، ومجموع المبلغين . . . ٧٥٠ ١٤ وهو بوجه الأجمال مقدار الفرق بين الأرقام التي ذكرها بيان لجنة كايف والأرقام التي أوردتها مولهول (والفرق الحقيقي ٣٩٧ ٧٩٠ ١٤ جنيه) والخلاف بين الرقمين ناشئ عن كون مولهول يورد الأرقام على وجه الأجمال

وليس غرضنا الآن أن نميط اللثام عما في بيان لجنة كايف من مغالطات . فقد يصح القول بأنه بيان منطقي صحيح وبأن الأرقام الواردة فيه مضبوطة . والأمور المهم هو أن اللجنة بإشارتها إلى أعمال ذات فوائد غير مشكوك فيها ، وأعمال مشكوك في فائدها وخطتها ، وقولها إن هذين النوعين من الأعمال استنفد ٦٠٣ ٧٧٩ ر ٤٠ من الجنيهات ، إنما أعربت عن رأى قد يخالف رأى غيرها من أهل الخبرة ممن قد يكونون مثلها من أصحاب الضمائر الحرة . على أن في بيان تلك اللجنة أمراً لا يختلف فيه اثنان وهو أن البيان خلو من أية إشارة إلى المبلغ الذى أنفقته اسماعيل على حفر الترع والجسور (وهو ٧٥٠ ر ١٤ جنيه) كما هو خلو من أية إشارة إلى الملايين التى أنفقها اسماعيل على الحروب والاستكشافات والحملات العلمية

(١) راجع مجموعة المراسلات الرسمية (سنة ١٨٧٣ — ١٨٦٦) بمحفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة ص ٤٤٠

ولسنا نقول هذا بقصد الطعن في السرسيفين كايف ورفاقه القديرين الذين عاونوه . وإنما نقول إنهم كان يدهم مجهر (نظارة مكبرة) يستعينون به على البحث عن المتبقى من الممتلكات مما يصلح أن يكون ضماناً لحملة « الأسهم » من الدائنين ، ولسبب ما غفلوا عن الترع والجسور التي أنشأها اسماعيل . وقد يكون ذلك ناشئاً عن فوضى دفاتر الحسابات في ذلك العهد . وعلى كل فإن « المجهر » الذي استعانت به اللجنة كشف لها عن أعمال « ذات فوائد غير مشكوك فيها » وعن أعمال أخرى « ذات فوائد مشكوك فيها » . ولكنه لم يكشف عن الترع والجسور لأن نظام الحسابات في ذلك العهد كان نظاماً فاسداً فلم يبين ملايين الجنيهات التي أنفقت على الحروب والاستكشافات والحملات العلمية ، أما كون اللجنة لم تعن بالكشف عن ذلك فلأن الأوامر التي صدرت إليها عند تأليفها كانت بالمعنى الآتي :

« إذهبي إلى مصر واخصي دفاتر اسماعيل وأوضحي لنا هل هو قادر على إيفاء الدين أم غير قادر ؟ وضعي بياناً بمجموع ديونه وما لديه من ممتلكات وقدرى قيمتها . إننا نطلب بياناً حاسياً لا وصفاً أدبياً لاخلاق اسماعيل ،

وبناء على هذا شرعت اللجنة في عملها . ومن دواعي الأسف أنها غفلت عن الترع والجسور وعن مبلغ ١٤٧٥٠٠٠٠ جنيه أنفقه اسماعيل على إنشائها ، ولم تعن إلا بما رأته من مستندات ، غير مكترثة للوجه الأدبي من أعماله . لذلك تناول بيانها ما رأته فقط فلم تتمل (على ما جاء في مقالة مولهول) : « إن اسماعيل أنشأ مصارف (بنوكا) قروية على نظام البنك العقاري لا تقاذ الفلاحين من ربقة المرابين . فخرس تسعمائة ألف جنيه في ذلك المشروع . وأنه اشترى من « أسهم » شركة النيل للملاحة فخرس ١٥٥ ألف جنيه^(١) »

إن هذه الحقائق قد خلا منها بيان لجنة كايف لأن المال الذي لم يبذره

(١) راجع مقالة مولهول التي سبقت الإشارة إليها

اسماعيل بل خسره في مشروعات قانونية ما كان ليدخل في تقدير ممتلكات اسماعيل وما يمكن جعله منها ضمناً لوفاء ديونه . فقد كانت اللجنة تعنى بما له من دخل يمكن إيفاء تلك الديون منه . ولما كان رجال الأموال ، وإن قست قلوبهم ، ينظرون إلى الخطر الذي يترتب على اقراضهم أى مبلغ يطلب منهم من ناحيته الأدبية أيضاً ، لذلك جاء في بيان لجنة كايف ما يأتى :

« إن هذه الاحصاءات تدل على ان البلاد ارتقت من كل وجه في عهد حاكمها الحالى » وهو كلام يتفق مع قول المستر بردزلى في رسالة سرية إلى واشنطن تاريخها ١٥ ديسمبر ١٨٧٣ قال :

« وفي الحقيقة إن أموالاً وفيرة قد أنفقت ، ولعل بعضها أنفق في وجوه غير لازمة . ولكن يجب ألا نغفل النتائج وألا نغيب البلاد عن النظر . ففى وسع مصر أن تنهض من كبوتها في أى وقت بوقف نفقاتها غير العادية وبالعدول عن إنفاق الأموال على المشروعات العامة والاصلاحات الداخلية وبالتزامها أدق شروط الاقتصاد . على أنها سائرة في سبيل الرقى ، وقد كان سيلاً كثير النفقات في جميع البلدان . وقلما نرى في مصر مدينة أو مديرية من الشلالات جنوباً إلى ساحل البحر شمالاً إلا وتنال إعانة كبيرة دائمة من الحكومة ^(١) »

وقد تنبأت لجنة كايف لمصر بمستقبل زاهر ، فقد ختمت بيانها بقولها ما يأتى :- « نستخلص من المعلومات التي قد انتهت إلينا أن في وسع مصر أن تتحمل مجموع ديونها الحاضرة بفائدة معقولة . إلا أنها لا تستطيع أن تستمر في تجديد ديونها العائمة بفائدة ٢٥ في المائة ولا أن تعقد قروضاً جديدة بفائدة ١٢ أو ١٣ في المائة لإيفاء الزيادة في ديونها - مما لا يعود على خزينة الدولة بقرش واحد من الربح ^(٢) »

(١) راجع المراسلات الرسمية لسنة ١٨٦٩ - ١٨٧٣ المودعة في محفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة ص ٤٦٨

(٢) راجع بيان لجنة كايف الذى سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٢

إن النتيجة التي نستخلصها من جميع هذه الحقائق أن يسان لجنة كايف الذي ستند إليه لورد كرومر ليثبت أن إسماعيل بذر واحداً وتسعين مليوناً من الجنيهاً لا يثبت تلك التهمة . وفي الحقيقة إن نشأة لورد كرومر منعه من أن يسجل لإسماعيل أى عمل ليس له قيمة مالية ، فالترع والجسور غابت عنه . وإذا كان قد نشأ جندياً في أول الأمر ثم أصبح رجلاً إدارياً فقد جعلته تلك النشأة عاجزاً عن فحص السجلات الحسابية . لذلك تغافل عن تلك الحقيقة وهي أن الأرقام التي أوردتها لجنة كايف في بيانها لم تكن لتعني أن إسماعيل بذر درهما واحداً وإنما هي أثبتت أن المبالغ التي استدانها أنفقت على حفر الترع وإنشاء الجسور ومحاربة النخاسة وعلى إيفاد غوردون وشاييه لونج وماسون وشبندايل ووال للبحث عن ينابيع النيل . وعلى حروب الحبشة وغيرها من الأعمال التي سيجي ذكرها

وإن أدعى هذه الحقائق إلى الحزن أن معظم تلك الترع ، ان لم نقل كلها ، هي اليوم الدعامات الكبرى لنظام الري في مصر . فهي تروى ألوفاً من الأفدنة من أخصب أراضي مصر . والجسر (الكوبرى) العظيم الذي كان يصل القاهرة بالجزيرة والذي أنفق إسماعيل ... ١٠٥ من الجنيهاً على إنشائه هدم في سنة ١٩٣١ لا لأنه لم يبق صالحاً للاستعمال ، بل لأن سير الرق وظهور السيارات جعل ذلك الجسر أضيق من أن يتسع لمقتضيات المستقبل . ولسنا نعلم كم من الجسور الأربعمئة والتسعة والعشرين التي بناها إسماعيل لا يزال باقياً إلى الآن مخلداً ذكراه ، ومن العبث الرجوع إلى الإحصاءات فقد تزيد البحث تعقيداً . وإنما المهم أن الجسر الذي كان ملزماً وكونه وكرومر ينتقلون عليه كل يوم في ذهابهم إلى النادي الخديوى (نادى الجزيرة الحالى) أنشأه إسماعيل ، وأنه لا أولئك الثلاثة ولا أعضاء لجنة كايف تذكر هذه الحقيقة عند ما تكلموا على الأموال التي أنفقها ذلك العاهل العظيم

الفصل التاسع

تلافي الكارثة المالية

أشرنا غير مرة إلى تقرير رسمي قدمه المستر بردزلى قنصل الولايات المتحدة العام في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية . وهذا التقرير مطول وقد ختم بالعبارة الآتية وهي :

« لقد حاولت في هذا التقرير أن أبين الفوائد العظيمة التي جنتها مصر من حكم الخديو ، وهي فوائد لا يمكن تقديرها بالدولارات ولكنها ستظل مدى الدهر أثراً خالداً يدل على نبوغه وبعد نظره ^(١) ،

وقد فات هذا القنصل ما قال شكسبير وهو « إن الشر الذي يصنعه الناس يبقى بعدهم . وأما الخير الذي يصنعونه فيدفن مع عظامهم » وإذا كان القنصل قد أخطأ بزعمه أن الخديو فعل ما سوف يخلد ذكره للأجيال القادمة فقد لخص أعمال اسماعيل بالعبارة التالية وهي قوله :

« لقد جاوز هذا التقرير الحد في طوله . ولكن تقدم مصر العظيم في خلال العشر السنوات الماضية جدير بالذكر ، وقد كانت له ثلاث نتائج ذات أثر بعيد باعتبار الديانة المسيحية وهي (١) تمدين أفريقيا الوسطى (٢) إبطال النخاسة والغاء

(١) راجع المراسلات الرسمية من محفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٣ ص ٤٦٩

الاسترقاق (٣) تنقيح المبادئ الدينية والاجتماعية في الشرق . وإذا عاش اسماعيل وحكم عشر سنوات أخرى فسيتاح تحقيق هذه الأغراض إلى حد بعيد^(١)

وإذا كان القنصل قد شعر بأنه ملزم بأن يشير إلى الفوائد العظيمة التي جنتها مصر من حكم اسماعيل والتي لا يمكن تقديرها بالدولارات ، فقد توسع في متن تقريره في مبحث آخر وأشار إلى مافعله اسماعيل للملاحة الدولية فقال : —

« وإذا استثنينا منارة الاسكندرية التي أدخلت عليها أخيراً تحسينات كثيرة وجدنا أن جميع المنائر التي على السواحل المصرية أنشئت في خلال العشر السنوات الأخيرة ، فهناك الآن سبع منائر من الدرجة الأولى على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وخمس منائر على ساحل البحر الأحمر ، والهمة تبذل لبناء ثلاث منائر جديدة على ساحل البحر الأول ، ومنارة أخرى على ساحل البحر الثاني^(٢) .

وقد قدم القنصل الأمريكي هذا التقرير سنة ١٨٧٣ وهو يؤيد ما كتبه مولهول في مقاله « المالية المصرية » الذي نشر في الجزء الصادر في أكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة « كوتنبورري » وقد جاء في المقال المذكور إن مجموع ما أنفقه اسماعيل على بناء المنائر بلغ ١٨٨.٠٠٠ جنيه^(٣) ولكن لاهذه الأرقام ولا الأرقام التي ذكرها بردزلي تشير إلى المبالغ الكبيرة التي أنفقت قبل أن يتسنى بناء تلك المنائر . وفي الحقيقة إن مبلغ المائة والثمانية والثمانين ألفاً من الجنيهات إنما هو المال الذي أنفق على تشييد تلك المنائر فقط ولا يتناول أعمال المسح التمهيدية التي تقدمت البناء

وإليك مثالا واحدا من تلك الأعمال التمهيدية . ففي ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨

(١) راجع المراسلات المذكورة ص ٤٦٧

(٢) راجع المراسلات المذكورة ص ٤٣٨

(٣) راجع مقالة مولهول المنشورة في جزء شهر أكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة كوتنبورري ص ٥٢٩.

أمر الجنرال ستون الاميركى (رئيس أركان حرب اسماعيل باشا) اللفتانت كولونيل جريفز بأن يذهب على رأس حملة لمسح «رأس جردافوى» والسواحل المجاورة له

وقد كتب الجنرال ستون فى ذلك يقول إن الغرض من تلك الحملة كان البحث عن أفضل مكان على الساحل تشيد عليه منارة لتأمين طرق السفن التى تدخل خليج عدن من الأوقيانوس الهندى . ومتى تم العثور على ذلك المكان أمكن مسحه مسحاً تمهيدياً

ومما كتبه الجنرال ستون ايضاً إلى اللفتانت كولونيل جريفز ما يأتى :

« ما إخالك تجهل أنه فى خلال الثلاثة الأعوام الماضية غرقت ثلاث بواخر كبيرة على مقربة من رأس جردافوى ، وأن سكان تلك الجهات الذين هم فى غاية التوحش ينهبون دائماً ما يبحدونهم من السفن الى تحطم . ولذلك لايسمحون بإنشاء منارة هنالك لأنها تحرمهم مورد غنائم كبيرة . وعليه فيجب أن تنظر فى الطرق التى تستطيع بها الحكومة إنشاء مركز حربى فى جوار ذلك المكان لحماية المهندسين وللعمال الذين سيقومون ببناء المنارة ولحماية حراس المنارة وذخائرهم فيما بعد^(١) »

فقرئ أن مبلغ المائة والثمانية والثمانين ألفاً من الجنيهات الذى قيل إن اسماعيل أنفقه على بناء المنائر لايشتمل على نفقات الأعمال التمهيدية، التى مكنته من بناء تلك المنائر . وقد اقتضى العمل استخدام مهندسين متمرنين للقيام بأعمال المسح التمهيدية كما اقتضى أن يعهد فى تلك المهمة إلى رجال ذوى قوى خارقة وقد أنجزوها على الرغم من عصابات اللصوص المعادين . ومثل هذه المهام تقتضى النفقات الكثيرة

(١) راجع الجزئين التاسع والعاشر من نشرة الجمعية الخديوية (الملكية) الجغرافية للصادرتين فى أغسطس ونوفمبر من سنة ١٩١٠ ص ٢٩

وقد كتب الفيكونت ملنر يعالج وجهاً آخر من الموضوع . قال :

« وعلاوة على الملايين التي أنفقها اسماعيل على الملاهي والهبات والشهوات وعلى تشييد القصور الفاسدة البناء القبيحة المنظر ، فإنه أنفق ملايين أخرى على مشروع زراعى عظيم ، بدأه وهو غير ملم بمقتضياته وأنفق عليه المبالغ الباهظة .

« ولما وضعت الحرب الأمريكية أوزارها هبطت أسعار القطن هبوطاً كاد يززعز أركان رخاء مصر . فرأى اسماعيل أن يتلافى الخسارة بزرع السكر على نطاق واسع . وكانت الفكرة حسنة في حد ذاتها ، ولكن الطريقة التي شرع بها اسماعيل في تنفيذها آلت الى اخفاق المشروع من أوله . ذلك أنه حول جانباً كبيراً من الأراضى التي اغتصبها من أصحابها واستثمرها بطريق السخرة إلى مزارع سكر ، وأنشأ اثني عشر مصنعاً للسكر وجهاز جميع هذه المصانع بالآلات الغالية التي أهمل جانب كبير منها ولم يستعمل قط . وكان المشروع كله إسرافاً لا يدل على فطنة . على أن الأغلاط التي ارتكبت في ذلك العصر ، عصر الخماقات المالية ، يجب ألا تستوقفنا هنا^(١) »

وإذا لم يكن جديراً بتلك الأغلاط أن تستوقف قارئ كتاب « انجاثرا في مصر » ، لأن المهم أن يعرف الطرق التي نجحت بها مصر من نتائج تلك الأغلاط فهي جديرة بأن تستوقف أنظارنا الآن لأننا نتذكر وجودها

إن في مقدمة التهم التي وجهها ملنر إلى اسماعيل تشييده قصوراً فاسدة البناء قبيحة المنظر . والمفهوم من هذا أن ملنر يعتبر جمال الشكل مقياساً لسلامة البناء . أجل إن القصور التي بناها اسماعيل غير جميلة ولكن طراز البناء من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٩٠ كان سمجاً في جميع أنحاء العالم ، والقصور التي بناها اسماعيل لم تكن شراً من ألوف الأبنية التي ظهرت يومئذ في جميع

(١) راجع كتاب اللورد ملنر الذي سبقت الإشارة اليه ص ١٧٦

أنحاء أوروبا وأمريكا . وما يتعهدونه منها بالاصلاح والترميم لا يزال يصلح للغرض الذى أنشئ لأجله حتى اليوم . أما القصور التى زالت فاما أنها هدمت وإما أنها جردت مما فيها من مواد البناء لتشييد أبنية أخرى حكومية . وقد تكون بعضها فاسدة البناء قبيحة المنظر ، إلا أن هذا الوصف لا ينطبق على جميعها بوجه الاجمال

والتهمة الأخرى التى وجهها ملر الى اسماعيل هى أنه أنفق ملايين أخرى على مشروع زراعى عظيم بدأه وهو غير ملم بمقتضياته وأنفق عليه المبالغ الباهظة . وبعبارة أخرى أن كلا من ملر وكرومر اتهم اسماعيل بالتبذير وقد استعمل كلاهما كلمات مترادفة ، واليك الوقائع المتعلقة بالملايين التى قيل إنها بذرت فى ذلك المشروع الزراعى

لما ارتقى اسماعيل العرش فى يناير سنة ١٨٦٣ كانت الحرب الأمريكية الأهلية فى منتهى شدتها . وكان نطاق الحصار مضروباً على الولايات المؤتلفة الجنوبية . وكان كل رجل بين الرابعة عشرة والخامسة والخمسين من العمر من أهالى الولايات الاحدى عشرة المنشقة قد دعى لحمل السلاح . ولم يذكر التاريخ أمة حاربت بمثل البسالة التى حارب بها أولئك الأولاد والشبان والكهول الذين كانوا تحت إمرة «لى» «وجاكسن» «ويوريجارى» من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٥ ، وبسبب تجنيد أولئك البواسل لم تزرع الولايات الجنوبية سوى القليل من القطن فى خلال تلك السنوات الأربع . ثم إن سهر أسطول الولايات الشمالية كان يحول دون وصول القليل من القطن الذى كانت الولايات الجنوبية تنتجه الى أسواق العالم . فكانت نتيجة ذلك أن قطن مصر أصبح غالياً جداً وصار يساوى ثقله ذهباً

وبناء عليه أقبل المصريون على زراعة القطن فى كل بقعة فى وادى النيل وأهملوا زراعة السكر والحبوب . فكنت أينما سرت ترى الحقول مكسوة بأزهار شجيرات القطن البيضاء . وصار الفلاح المصرى لا يفكر إلا فى القطن

ولاحاجة بنا الى إيراد الشواهد على صحة هذا القول . فالطبيعة البشرية هي في جميع أنحاء العالم ، ولم يكن الفلاح المصرى يختلف عن غيره من الفلاحين . ولذلك كان همه الأ كبر أن يفتنى ببيع القطن الذى لم تكن أمريكا يومئذ تستطيع إرساله الى أسواق العالم . وكان قد شرع فى ذلك منذ كان سعيد باشا لا يزال على العرش

وظلت أسعار القطن مرتفعة فى السنوات ١٨٦٣ و ١٨٦٤ و ١٨٦٥ . وفى سنة ١٨٦٦ بدأت أسواق العالم تتلقى محصول القطن الأمريكى والمحصول السابق الذى كان أسطول الولايات الشمالية قد حال دون خروجه من موانئ الجنوب . فكانت نتيجة ذلك أن أخذت أسعار القطن فى الهبوط . ومع ذلك أبى الفلاح المصرى أن يزرع السكر والقمح والذرة والبرسيم بدلا من القطن الذى در عليه المكاسب العظيمة خمس سنوات متوالية . فأصبحت البلاد معرضة لخطر اقتصادى عظيم

وقد انتقد اللورد ملنر الخديو اسماعيل لأنه حول جانباً كبيراً من الأراضى الى مزارع للسكر . ومن المحتمل أن يكون اسماعيل قد أخطأ فى ذلك كما أخطأ فى أشياء كثيرة لأنه كان رجلاً كثير العمل . ولكن ليس من العدل أن نقول إنه أنفق المال بحجة أن مساعيه الدالة على البسالة والاقدام أخفقت وآلت الى كارثة مالية خطيرة . ولعله كان يقول لنفسه :

لقد بدأت أسعار القطن فى الهبوط . وفى العالم أزمة قطنية لا أستطيع تلافي أخطارها . وستفتح ترعة السويس فى عام ١٨٧٠ ، أو قبل ذلك العام . فاذا استطعت أن أوسع نطاق زراعة السكر فلعلى أستطيع انقاذ بلادى من الخطر الذى يهددها من ناحية الزراعة القطنية . وربما استطعت إنشاء معامل تعيض البلاد مما سوف تخسره . ومتى فتحت ترعة السويس استطعت إمداد الشرق كله بما يحتاج اليه من السكر . وستكون هذه التركة سبب رخاء مصر . فاذا استطعت إنفاق بضعة ملايين لإنشاء معامل السكر فأنتى :

- (١) أنقص مساحة الأراضي المزروعة قطعاً إلى الحد المعقول
- (٢) أنشئ صناعة قد تعود يوماً ما على مصر بالمكاسب الوفيرة
- (٣) وأسد الثغرة ما بين الرخاء الناشئ عن الحرب الأهلية الأمريكية والرخاء المنتظر أن يعود من فتح ترعة السويس

ومن المحتمل أن يكون اسماعيل قد أخطأ في كل نقطة من نقط تفكيره هذا . ولكن هل من العدل أن تهمه بتبذير الملايين ، كما اتهمه اللورد ملتر ، حتى على فرض خطأ تفكيره ؟ إن في أميركا اليوم « لجنة للترميم المالي » تنفق الملايين في سبيل تلافى الاضطراب الاقتصادي . و « الكونجرس » يأمر بالقيام بالأعمال العامة الكبيرة ، لحاجة البلاد إليها ولتيسير أبواب الرزق للملايين من العمال . والزراع الأمريكيون يلحون على الرئيس روزفلت طالبين منه أن يساعدهم . فاذا ثبت بعد خمسين سنة مثلاً أن روزفلت قام بهذه الأعمال الزراعية وهو غير ملم بمقتضياتها وأنه أنفق عليها المبالغ الباهظة ، فهل يكون العالم يومئذ شديد الوطأة عليه إذا لم تكن نتيجة عمله مناسبة للأموال التي أنفقها ؟

على أنه يجدر بنا ، قبل أن نقيس مجهودات اسماعيل بشأن السكر بالنتائج التي أسفرت عنها ، أن نورد الأرقام التي أشار إليها اللورد ملتر . وفي مقالة موهول عن المالية المصرية — وهي المقالة التي تقدمت الإشارة إليها — النص الآتي :

« مصانع السكر — ستة ملايين ومائة ألف من الجنيهات — بنى اسماعيل أربعة وستين مصنعاً للسكر وجهاز هذه المصانع بجميع الآلات اللازمة الخ^(١) »
وفي الصفحة التالية من المقالة المذكورة قوله : —

« أما فيما يتعلق بمصانع السكر — وقد بنى منها اسماعيل ستة عشر مصنعاً

(١) راجع مقالة « المالية المصرية » بقلم موهول وقد نشرت في جزء أكتوبر سنة ١٨٨٢ من

لكل منها أربعة معامل^(١)، فقد كان ثمة تبذير عظيم استنفد قروض «الدايرة» كلها ولا يشتغل من تلك المصانع سوى النصف، وهذا النصف لا يعمل إلا جزئياً. ولذلك يصح القول بأن مجموع قيمة مصانع السكر هو أقل من مليوني جنيه^(٢)»

فترى أن مولهول يذهب إلى أن ما بذره اسماعيل على السكر كان أكثر من أربعة ملايين جنيه. ويقول إن ما أنفق على صناعة السكر استنفد قروض «الدايرة» كلها. وهذا يدل على أن جزءاً من الواحد والتسعين مليوناً من الجنيهات التي يتهم كرومر الخديو إسماعيل بتبذيرها أنفق في سبيل تلافى كارثة اقتصادية كانت تهدد البلاد وعلى إنشاء صناعة هي اليوم — كما سيتضح فيما بعد — أهم الصناعات في مصر. أما سبب بلوغ الخسارة ذلك المبلغ الهائل فقد يتضح من العبارة التالية في تقرير لجنة كايف وهي:

«إن مبالغ عظيمة تنفق على أعمال غير منتجة، جريباً على عادة الشرق، وعلى أعمال منتجة تجري خطأ أو على وجه الاستعجال. والاستعجال من الاغلاط التي تشارك فيها مصر غيرها من البلاد الجديدة (ومصر بهذا الاعتبار هي بلاد جديدة) وهو غلط كثيراً ما ربك كندا والولايات المتحدة. والارجح أنه لم يتمع في مصر ما يضاهي التبذير العظيم الذي شوهد في إنجلترا في بدء عصر السكك الحديدية^(٣)»

أما تقرير بردزلى فلا يذكر أرقاماً ولكن فيه ما يأتي:—

«إن السكر يلى القطن في المتوجات التجارية المهمة في مصر وقد اتسع نطاق إنتاج السكر في بضع السنوات الأخيرة. وتشجيع سمو الخديو على

(١) $16 \times 4 = 64$ — وهو الرقم الذي ذكره مولهول

(٢) راجع المقالة المار ذكرها ص ٥٣٩

(٣) راجع كتاب مكارون وقد سبقت الإشارة إليه ص ٣٨٤

إنتاجه كفيف باتساع نطاقه في المستقبل أكثر فأكثر (١)

وقد بذل اسماعيل منتهى الجهد لكي يبيع جزءاً من إنتاج مصانع السكر للحكومة العثمانية ، وفي التقرير الذي وضعه ابراهيم بك في فبراير سنة ١٨٦٩ شرح لهذا الموضوع (٢). على أن المفاوضات التي دارت في هذا الشأن أخفقت والأرجح أن « الرشوة » - آفة الشرق - كان سبب إخفاقها . وليس غرضنا إيراد الأدلة على صحة هذا القول ، فسوف يرى القارىء تلك الأدلة من خلال الحقائق التي سنوردها في الفصول المقبلة . وعلى كل فقد مرت الأعوام . وهامى ذى صناعة السكر مزدهرة في مصر اليوم ، تمهد العمل للألوف من العمال ، وهى بلا شك أهم موارد الإنتاج الصناعى في مصر

إن هبوط أسعار القطن ضرب رخاء مصر ضربة مؤلمة . وكان سببه كما لا يخفى وقوف رعى الحرب الأمريكية الأهلية . وزاد الطين بلة أن طاعونا أصاب المواشى في مصر فأثر في الزراعة المصرية أسوأ الأثر . وقد كتبت الليدى دف غوردون في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٣ تقول :-

« لقد تضاعفت أسعار جميع الأشياء بسبب وباء المواشى وارتفاع مياه النيل . ولم يفيض النيل قط كفيضانه في هذا العام . ترى هل غضبت الآلهة على « سبيك » الذى استباح حرمة ينايع النيل ؟ إن الأضرار التى أملت بالمزروعات وبأكداس القمح والفول الباقية من السنة الماضية هائلة جدا ، ويكاد السائر بين أشجار النخيل يغطس في المياه . أما حقول القطن فمغمورة كلها » وقد أبدى اسماعيل نشاطا عظيما . إلا أن مصائب كثيرة وقعت في خلال حكمه القصير كالمصائب التى حلت بمصر في عهد فرعون . ولا يخفى أن النحس قد يجعل الانسان مكروها عند الناس . وقد أخذ الوباء الهائل

(١) راجع « المراسلات الرسمية » من محفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة لسنة ١٨٦٩ - ١٨٦٣

(٢) راجع محفوظات عابدين بالقاهرة

الذى اجتاحت المواشى يتفشى فى القاهرة وفى الوجه البحرى أيضا . ويقدر بعضهم الخسارة التى أصابت البلاد من جراء هذا الوباء باثنى عشر مليوناً من الجنيهات . وقد أصيبت به الغزلان أيضاً . وأما الخيل والحير والمعز فقد نجت منه ^(١)»

ولا يخفى أن العالم فى سنة ١٨٦٣ لم يكن يعرف الطرق الحديثة فى مكافحة وباء المواشى ، ولذلك استمرت هذه الآفة تحتاح البلاد عدة أعوام . وإذا كان اسماعيل قد عجز عن مكافحتها بالطرق العلمية المعروفة اليوم . فإنه لم يرضن بالمال على أصحاب المواشى . وعليه نرى من ميزانية سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤ أنه فى بضع السنوات التى تقدمت تلك الأيام بلغ مجموع ما أمر بدفعه لأصحاب المواشى على سبيل التعويض ٣٨٢٧٥٦٢ ر. جنينها ^(٢)

إن هذه الأرقام ضخمة ولكنهارسمية ، وهى تدل على أن اسماعيل أراد أن يتلافى الكارثة الاقتصادية الزراعية التى كانت تهدد مصر فجاء بأموال لم يشر إليها تقرير لجنة كايف ، ولكن يجب ألا نتجاهلها عندما نريد محاسبة اسماعيل وقد أدرج المبلغ المشار إليه فى الميزانية باعتباره تعويضا لأصحاب المواشى بسبب الوباء . ووافق اسماعيل على تعويض تجار القطن أيضاً من المبالغ التى كانوا قد أقرضوها للفلاحين ولم يستطيعوا استيفاء درهم منها وإليك ما كتبه المسيو هنرى أوبنهايم فى ذلك تعليقا على ميزانية سنة ١٨٧٤ قال: « بلغ مجموع ما دفع للدائنين الأوربيين تعويضا لهم من القروض التى قدموها للفلاحين ، والتى لم يستطع هؤلاء إيفاءها بسبب هبوط أسعار القطن ، ١٢٧٤٠٢٢١ ر. جنينها ^(٣)»

(١) راجع كتاب « رسائل من مصر » سنة ١٨٦٣ - ١٨٦٥ تأليف الليدى دف غوردون ص ١١٤

(٢) راجع « تعليقات على الميزانية المصرية لسنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤ والوثائق المؤيدة لها » لصاحبها المسيو هنرى أوبنهايم ص ٤٤

(٣) راجع تعليقات المسيو هنرى أوبنهايم المشار إليها ص ٤٣

ولم يدفع اسماعيل هذا المبلغ مرة واحدة بل أمر بدفعه عشرة أقساط ابتداء من سنة ١٨٩٠. وقد نقل المبلغ إلى الميزانيات التالية باعتباره جزءاً من الدين الأهلى «العائم»

واليك فقرة أخرى من تعليقات المسيو هنرى اوبنهايم المشار إليها وهى قوله :

« بلغت نفقات المراكب التى اشترتها الحكومة الحاضرة أو أمرت بصنعها — ونفقات تصليحها وترميمها — ١٧١.٠٣٥.٠٠٠ جنيهاً . وثمن الأرض التى اشترتها الحكومة فى القاهرة والاسكندرية لتجميل هاتين المدينتين ولاتمام التحسينات الصحية فهما ١٩٥.٠٣٩.٠٠٠ جنيهاً . وبلغت الأموال والفوائد المدينة بها الحكومة السابقة للملجأ الجمعية المجيدة للأرامل والأيتام وهى المبالغ التى حولت سندات تدفع فى يناير سنة ١٨٦٨ أو بعد ذلك ، واستهلكك كلها ، ٥٥٣.٣٣٤ جنيهاً »

وفى « تعليقات » المسيو اوبنهايم عبارة أخرى تستوقف الأنظار وهى قوله : —

« بلغت ديون الحكومة السابقة للتجار والمستخدمين ٣٥٢.٧٥٤.٠٠٠ جنيهاً (٢) »

وهذا يدل على أن الخديو سعيداً ترك ديناً «عائماً» مقداره ٣٥٢.٧٥٤.٠٠٠ جنيهاً علاوة على الدين المعروف رسمياً بقرض غوشن والبالغ ٣٣٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهاً . وقد دفع مع هذا المبلغ فى أثناء حكم اسماعيل

وجدير بنا أن نعيد إيراد جميع الأرقام التى أشرنا إليها فى هذا الفصل على وجه الإيجاز . وهذه الأرقام مدونة فى الميزانية وقد وردت فى مصادر يعول عليها ويرجع تاريخها إلى ذلك الزمن ولكنها لم تذكر فى تقرير اللجنة

(٢) راجع تعليقات المسيو هنرى اوبنهايم المشار إليها الصفحتين ٤٣ و ٤٤

كايف لأن رئيس تلك اللجنة كان موجهاً كل همه إلى حصر الممتلكات التي كانت لها قيمة مالية . واليك بيان تلك الأرقام :

جـ	
٦١٠٠٠٠٠٠	مجموع الأموال التي أنفقت على مصانع السكر
٣٨٣٧٠٥٦٢	الأموال التي أنفقت على مكافحة وباء المواشي
١٢٧٤٠٢٢١	التعويض الذي دفع لتجار القطن
	الأموال التي أنفقت على التحسينات البلدية في
١٣٩٠٠١٩٥	القاهرة والاسكندرية
١٣٥٠٠١٧١	ما أنفق على المراكب
٥٥٣٣٣٤	مادفع للملجأ الأرامل والأيتام
٢٧٥٤٠٣٥٢	ديون سعيد باشا « العائمة »
١٧٢٥٩٠٨٣٥	المجموع

وننتقل الآن الى الكلام على المبالغ التي أنفقت على التعليم . وفي تقرير لجنة كايف ثناء عظيم على ما فعله اسماعيل في هذا الشأن . فقد جاء فيه ما يأتي :

« وقد عني بمسألة التعليم عناية تامة فزيد عدد المدارس التي أنشئت على الطراز الاوربي من ١٨٥ مدرسة في سنة ١٨٦٢ الى ٤٨١٧ مدرسة في سنة ١٨٧٥ وفي هذه السنة (١٨٧٥) بلغ عدد الاساتذة ٦٠٤٨ وعدد الطلبة ١٤٠٩٧٧ فزاد عدد المدارس على عددها في السنة السابقة ١٠٧٢ مدرسة وعدد الاساتذة ١٦١٥ أستاذاً وعدد الطلبة ٢٧٧٢٢ طالباً . وقد تغير بالضرورة طراز التعليم ولكنه تحسن بوجه الاجمال تحسناً كبيراً ، وأصبح في بعض الحالات من طراز راق جداً ^(١) .

وفي تقرير القنصل الأمريكى في هذا الشأن ما يأتي :-

(١) راجع تقرير لجنة كايف الذي سبقت الاشارة اليه ص ٣٩٢

« تشرفت في رسالتي السابقة - رقم ٥٩ بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٧٣ - فأشرت الى حالة التعليم العام في مصر ، الأمر الذي يشجع عليه سمو الخديو تشجيعاً يدعو الى الفخر لأنه ذو شأن عظيم لرخاء البلاد » (وبعد أن أورد القنصل أرقاماً وإحصاءات لتأييد كلامه قال : -) « على أن العقبات في سبيل نشر التعليم في مصر عظيمة جداً . ففي المدارس الابتدائية ٨٩٨٩٣ تلميذاً ليس بينهم سوى ٣٠١٨ تلميذة فقط ، وكلهن أو معظمهن من بنات الأسر غير المسلمة ، فالمرأة في مصر قد كانت وما تزال بعيدة عن معاهد العلم ، لأن من المبادئ المسلم بها في الشرق أن النساء لسن أهلاً لنعمة التعليم . على أن تغييراً عظيماً قد بدأ يطرأ وهو ينذر باحداث ثورة في افكار الشرقيين . فقد عزم سمو الخديو على تمكين المرأة المصرية من التمتع بنعمة التعليم ، غير عانى بتعصب الناس الذي لا يستند الى عقيدة دينية أو مبدأ ديني . وبناء على أوامر سموه أخذت حكومته تعنى بتعليم البنات وتهذيبهن ^(١) »

وتختلف الاحصاءات التي أوردتها القنصل الأمريكى في تقريره عن الاحصاءات التي وردت في تقرير لجنة « كايف » . وتختلف كلتاها عن الأرقام الرسمية المدونة في سجلات الحكومة عن تلك السنوات . وسبب هذا الخلاف راجع الى كون المستر بردزلى (القنصل الأمريكى) يشير الى المدارس بوجه الاجمال . والسرستيفن كايف (رئيس لجنة كايف) يشير الى « المدارس المنشأة على طراز أوربى » . وإحصاءات الحكومة تشير الى « مدارس الحكومة المصرية الأهلية »

على أن هذه التفصيلات ليست ذات شأن ، والأمر المهم هو أن المصادر الثلاثة مجمعة على أن اسماعيل كان يبذل أقصى جهده لتعليم الأمة . وغنى عن البيان أن ازدياد عدد المدارس من ١٨٥ مدرسة في سنة ١٨٦٢

(١) راجع المراسلات الرسمية للسنوات ١٨٦٩ — ١٨٧٣ في محفوظات المفوضية الامريكية بالقاهرة ص ٤٣٢

الى ٤٨١٧ مدرسة فى سنة ١٨٧٥ اقتضى نفقات باهظة . وليس معقولا أن يكون الدخل الاعتيادى كافياً لتحمل تلك النفقات التى كانت تزداد بسرعة هائلة . فما من بلدية أو حكومة من حكومات الولايات الأمريكية كانت تستطيع تحمل أعباء مثل تلك النفقات من دون فرض ضريبة خاصة أو عقد قرض لذلك الغرض . ومن دواعى الأسف أن حسابات الحكومة المصرية قبل سنة ١٨٧٦ لا تساعد على جلاء هذه المشكلة . وكل ما نستطيعه هنا هو أن نقبس عبارة وردت فى مقالة مولهول عن « المالية المصرية » وهى قوله :

« وأنشأ اسماعيل ٤٦٣٢ مدرسة عامة وجعلها تحت إشراف « دور » و « روجرس » وبلغ عدد أساتذتها ٨٥٠ . أستاذاً تختلف أجورهم من ٢٤ جنيهاً الى ٨٤ جنيهاً فى العام . وقد بلغ مجموع نفقات التعليم ٦٠٠ . ٠٠٠ ٣ جنيه فى مدة حكم اسماعيل ^(١) .

وكتب ده ليون يقول فى ذلك :

« إذا أردنا أن نعدد كل ما فعله الخديو من أجل التعليم أعوزتنا المجلدات الضخمة ولم يكفنا فصل واحد . ذلك لأن مجهوداته فى هذا السيل جديرة بكل مديح وثناء لما قد أنجزه فى خلال الأعوام الستة أو الثمانية الماضية . . . على أن أعظم بدعة أحدثها هى محاولة تعليم النساء الوطنيات على نطاق واسع تحت إشراف إحدى أزواج سموه . وقد أسفر ذلك عن نجاح جدير بالاعتبار . وقد سبق أن بذل المرسلون الأمريكيون وبذلت المس هويتلى جهوداً فى ذلك السيل ، ولكن خوف الجهلاء والمتعصين من الأهالى لئلا يزعم الأساتذة المسيحيون عقائد أولادهم الدينية قصر فائدة تلك الجهود

(١) راجع جزء أكتوبر لسنة ١٨٨٢ من مجلة كونستوررى ص ٣٥١

على أولاد المسيحيين وبناتهم فقط . فلما تولت زوجة الخديو الأمر بنفسها تغيرت الحال ، لأن للرعاية الملكية في مصر ما لها من القيمة في معظم البلدان المتتورة (١) ،

ولم يكن على الخديو أن يحارب تعصب الشعب لحمله على تعليم بناته فقط ، بل لقد وجد أيضا صعوبة كبيرة في حمل المصريين على ارسال أولادهم إلى المدارس . وقد شرح مكاون هذه الحقيقة ، فانه بعد أن أورد أرقاما شتى للبالغ التي أنفقت في سبيل التعليم قال ما يأتي : —

« نعم ان جانباً كبيراً من هذه المبالغ استنفده المجلس وأنفق على شراء ثياب للتلاميذ الفقراء فهو إذن لا يمثل نفقات التعليم الصرف . ولكن لولا مثل تلك الرشوة ما أمكن اغراء أحد أو ما أمكن إلا اغراء القليلين بالاقبال على التعليم (٢) »

فاذا علمت ما تقدم أمكنك أن تتبّع ما كان مولهول يعنيه عندما كتب ما يأتي : —

ومهما تكن عيوب اسماعيل فقد رفع مستوى مصر بين الأمم كما ترى من الجدول التالي : —

تقدم مصر في خلال سبع عشرة سنة

آخر سنة سعيد باشا سنة ١٨٦٢	آخر سنة اسماعيل باشا سنة ١٨٧٩	
٤٠٥٢٠٠٠	٥٤٢٥٠٠٠	فدادين محروثة من الأرض
١٩٩١٠٠٠	٥٤١٠٠٠٠	قيمة الواردات
٤٤٥٤٠٠٠	١٣٨١٠٠٠٠	قيمة الصادرات

(١) راجع كتاب دوليون الذي سبقت الاشارة اليه ص ٢٧١

(٢) راجع كتاب مكاون الذي سبقت الاشارة اليه ص ٢٢٥

آخر سننى سعيد باشا سنة ١٨٦٢	آخر سننى اسماعيل باشا سنة ١٨٧٩	
٤٩٩٣٠٠٠٠	٨٥٦٢٠٠٠٠	الدخل
٣٣٠٠٠٠٠٠	٩٨٥٤٠٠٠٠	الدين العام
١٨٥	٤٨١٧	عدد المدارس العامة
٢٧٥	١٥١٨٥	خطوط السكك الحديدية (بالأميال)
٦٣٠	٥٨٢٠	خطوط التلغراف (بالأميال)
٤٤٠٠٠	٥٢٤٠٠	مجموع طول الترع (بالأميال)
٤٨٣٣٠٠٠٠	٥١٨٠٠٠ (١)	عدد السكان

الفصل العاشر

ابراهيم بك

ما كاد اسماعيل يقيم علاقاته مع شركة القنال على قاعدة سليمة حتى وجه عنايته إلى إضعاف الروابط التي تربط مصر بتركيا ربط المسود بالسيد إن لم نقل فصمها . قال ديسى :

« إن اختبار محمد على كان قد أثبت أن هذا الفصم لا يمكن أن يتم بقوة السلاح . ومع أنه ليس هناك ما يبعث على الظن بأن اسماعيل كانت تعوزه الشجاعة ولكن الاحتكام إلى رب القتال لم يكن متفقا مع خلقه . إلا أنه كان عالما بما كانت عليه الدولة العثمانية من الضيق المالى ، وبجشع السواد من رجال الحكم فيها . فخلص إلى أنه فى وسعه أن ينال بقوة المال ما عجز عنه جده بقوة السيف ^(١) .

إن هذا رأى الذى غنى ببسطه وإبرازه مؤلف لم يشتهر بصداقته لاسماعيل جدير بالنظر ، فهو يبين أن الوالى كان عازما على تحرير مصر من النير العثمانى وأنه آثر بذل المال على امتشاق الحسام لهذا الغرض . فاذا أنفق مئات الآلاف من الجنيهات لتحرير مصر من سيادة تركيا ، فالمال الذى ينفقه يجب أن يحسب

نفقة عمل حربى . وهذه النفقة يجب أن تقاس بما تقتضيه الأعمال الحربية من البذل . أما الناحية الأدبية من حيث الاستناد إلى جشع رجال الدولة العثمانية فيجب أن توزن بميزان القول المأثور : كل شئ مباح فى الحب والحرب بعيد ارتقاء اسماعيل أريكه مصر زارها السلطان عبد العزيز . قال ديسى : « إن وثائق العلاقات الخاصة بين الدولة السائدة والولاية المسودة ليست متاحة للباحث . بل لأشك فى وجود هذه الوثائق . ان المعاملات التى دارت بين صاحب العرش السلطانى وعرش الوالى . . . لم تكن من ذلك الضرب الذى يغرى بحفظ وثائقها . فقد تبادلت الأيدى مبالغ من المال ، ولما كان النظر فى هذا التبادل متوقفاً فى المستقبل فكان الخير للبائع والشارى أن يقال عنها أقل ما يمكن أن يقال وأن يكتب أقل من ذلك ^(١) ، وإذا كان من المتعذر أن نجد رداً نرد به على منطق مؤلف « قصة الخديوية » فان هناك — على قول الشاعر — قدرا يتلاعب بمقدرات الناس ويفرغها فى القالب الذى يشاء

ولقد شاء القدر ، بعد أن تبع الكاتب الكاتب فى وصف اسماعيل بالمبذر وقولهم فيه إنه بدد ماله وبذر واحداً وتسعين مليوناً من الجنيهات ، أن تتاح للباحثين الآن وثائق رسمية تثبت أنه حفظ بعناية عظيمة مراسلات مفصلة تبين كيف أنفق ألوفاً وألوفاً من الجنيهات فى حربه السلية لتحرير مصر . ان هذه الوثائق لا توضح كيف أنفق مبلغاً بعينه كالمبلغ المذكور ولكنها تعالج أرقاماً كبيرة وتوضح كيف ضاع جانب كبير من مال اسماعيل .

لن أحاول فى هذه الصفحات أن أحكم من الناحية الأدبية على ما أنفق من المال إلا بأن أصرّ على أن الذهب أنفق فى العتاد الحربى . ولن أستند هنا إلى القول المأثور بأن « الغاية تسوغ الوسيلة » وإنما سأسأل « هل كان الغرض جديراً بالمال الذى أنفق فى سبيله » ؟

كان الغرض متعدد الاشكال . وقد ظهر في شكله الأول بعيد زيارة السلطان عبد العزيز للقاهرة. فقد دارت حينئذ مفاوضات سرية حول تعديل نظام الوراثة للعرش المصرى . ففى فرمان سنة ١٨٤١ جعلت الولاية وراثية فى أسرة محمد على على طريقة الوراثة فى الاسلام أى أنها من حق كبير الأسرة . وهذا يعنى على ما وضخناه فيما سبق ، أن التاج لا ينتقل إلى الوارث الذكر المنحدر من صلب الجالس على العرش بل إلى أكبر أبناء الأسرة العلوية الذى على قيد الحياة .

وليس فى هذه القاعدة الاسلامية أى تحكم . فقد قيل فى تفسيرها إن نظام الدولة العثمانية من الناحيتين السياسية والاجتماعية قائم على أن سلامة الدولة تقتضى أن يكون رئيس الجماعة أو القبيلة أو الأسرة رجلاً راشداً مستكملاً أسباب الرجولة قادراً على صون المصالح التى يعهد إليه بها . وعلى الرغم مما تنطوى عليه هذه القاعدة من الفائدة والنفع ، تؤخذ عليها مأخذ ظاهرة يزيد بها أن الاسلام يبيح تعدد الزوجات . وقد كانت النتيجة العملية التى أسفر عنها تطبيق هذه القاعدة أن اشتداد المنافسة بين الزوجات فى القصر السلطانى كان يفضى إلى بغض الاخوة بعضهم بعضاً ، بغضاً شديداً وإلى التشجيع على الاغتيال . فالطموح كان يصقل خناجر ما كانت لتنتضى على الاطلاق لو كان لوراثة الحكم قاعدة غيرها .

إن الطبيعة تعد الابن ليخلف والده . أما إذا تعدد الاخوة وكان بعضهم من عمر واحد ولكنهم ولدوا من أمهات مختلفات تبغض كل منهما الاخرى « ففئتان القهوة » ينطوى على إغراء لا قبل لأصغرهما بالتغلب عليه . وليس ثمة ما يبعث على الظن بأن اسماعيل كان له ما يحمله على الخوف من سعى يدبر ضده . ولكن حنكته حملته على الرغبة فى أن ينشئ نظاماً لوراثة العرش يكون أكثر اتساقاً مع الأحوال الحديثة من النظام القائم .

إلا أن الباب العالى تردد فى قبول هذا الطلب زاعماً أنه من المتعذر هدم

تقليد قيل في وصفه إنه لا ينتهك . ولكنه قبل أخيراً أن يصغى إلى صوت العقل على أن تزداد الجزية السنوية التي توفىها مصر من ٤٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه . واذن فاحداث إصلاح أفاد مصرفاً جزيلاً كلف الوالى مبلغاً سنوياً قدره ٣٥٠ ألف جنيه .

ولسنا نقف خاصة عند هذا المبلغ لسبب واضح وهو أن لورد كرومر واللورد ملتر وجميع نقدة اسماعيل يضعونه في باب الدخل أى أنهم لا يحسبونه من المال الذى « بذره » أو « وذرته »

قال ديسى : إن فؤاد باشا وكان صدرأ أعظم وقد سحب السلطان (إلى القاهرة) عرض عليه اسماعيل ٦٠ ألف جنيه هدية قبلها من دون تردد ذلك لأجل خدمات أداها أو كان مفروضاً أنه أداها في سبيل تعزيز صلات الصداقة بين السلطان والوالى (١)

وليس يشير مؤلف « قصة الخديوية » إلى أى مرجع يستند اليه في قوله هذا . ونحن لم نحقق دقته . ولكن ما يمكن أن يؤكد أنه الفرمان السلطانى الذى غير به نظام وراثة العرش صدر يوم ٢٧ مارس سنة ١٨٦٦ وقد تبع هذه (الارادة) أخرى صدرت في ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ منحها الوالى قسماً كبيراً من الاستقلال الذاتى وأنعم عليه بلقب خديو

فهل تلقى فؤاد باشا المشار اليه سابقاً هدية السبيل لاصدار المرسوم الثانى ؟ ليس فى ديسى ما يلقى ضوءاً خاصاً على هذا الموضوع . ولكنه يشير إلى أن سعى اسماعيل للحصول على لقب نغم لم يكن يباعث من الغرور . قال :

« إن معرفتى الشخصية باسماعيل وهى معرفة دامت مدة طويلة بعد نفيه تحملنى على أن أقرر بأنه ههما تكن وجوه التقصير فيه ، لم يكن رجلاً يعلق شأناً مبالغاً فيه بمظاهر الابهة الملكية ولا بأحد أوصافها غير السلطة والثروة

المتصلتين بممارستها... وسواء أكان في وطنه أم خارجه في تركيا أو في مصر أو حتى في افريقية ، لم يكن يطبق صبراً على منافس له قرب عرشه . وعندى أنه كان يعلق امتيازاً كبيراً خاصاً — في رأيه على الأقل — على التمييز بين تلقيه بلقب خديو بدلاً من وال^(١)

وحقيقة الحال أن اسماعيل كان يفهم وسطه كما كان دزرتلى يفهم الشرق لما أدرك الحكمة في اسباغ لقب امبراطورة الهند على ملكته . كذلك أدرك اسماعيل الحاجة إلى التمييز بين مقامه ومقام سائر الولاة العثمانيين . ويظهر أنه والسلطان صادقا صعوبة كبيرة في الاتفاق على لقب جديد . فقد كان اسماعيل يرغب في أن يلقب « العزيز » الذى يعنى كامل السلطان وهو من أسماء الله . ولكن سلطان تركيا كان يدعى حينئذ عبد العزيز فكان في ذلك عقبة تعذر تذليلها . وأخيراً تم الاتفاق على اختيار لقب « خديو » وهونعت فارسى مشتق من كلمة « خيفا » وهى اسم فارسى من أسماء الله . فهى لذلك تعنى « ربانى ، أو ، الهى ، . ولما كان الأتراك والمصريون لا يتكلمون الفارسية كان للقب الجديد سحر خاص مشتق مما يحيط به من خفاء معناه . فرضى عنه السلطان لأنه اقتنع بأنه لا يعنى شيئاً وسراً به اسماعيل لأنه اقتنع بأنه يعنى كل شئ .

نظر اسماعيل إلى الاستقلال الذاتى الذى فاز به في فرمان الثانى فشد ذلك عزمه وعقد نيته على إصلاح محاكم مصر . وقد اختلف الكتاب في هل نبتت هذه الفكرة في رأسه أولاً أو في رأسه وزيره نوبار باشا . ولكن لا يهمننا مطلقاً من سبق إليها . ففي النظام القضائى المعروف الآن باسم المحاكم المختلطة أو المحاكم الدولية في مصر ، مجد يكفيهما معاً . وقد بدأت هذه المحاكم عملها في شهر فبراير من سنة ١٨٧٦ فوراءها الآن أكثر من نصف قرن من العمل المجيد . إنها تمثال فخم لذكرى عهد اسماعيل ، وللرجلين ، الملك والوزير — اللذين مهدا السبيل لتحقيقها .

ولكن قبل إدخال هذا الإصلاح ، اضطر إسماعيل أن يجتاز طريقاً وعرة طويلة . فقد تحتم عليه أن يقنع أوربا وأميركا بأن خطته هذه كانت خطة عملية صالحة مواتية لزمانها . بل كان عليه كذلك أن يبتاع موافقة - كيا . فاخذ نوبار باشا - وهو الدبلوماسى المحنك والمحدث البارع والمفكر العاقل والمفاوض الذى لا يتعب ، رجل العالم وصديق الساسة - على عاتقه أن يقنع وزارات أوربا . فقام بما عليه ، بصبر لا ينفد ، وسعة معرفة تبعث على الدهشة ، وشجاعة بلغت الذروة . ولكنه إذ كان يسير جيش الحق ، كان هناك مثل آخر لإسماعيل يعامل عناصر أخرى كانت تفكر بما يدعوه الغرب « رشوة » ويشيرون إليه فى الشرق باسم « بقشيش »

كان اسم هذا الرجل ، صديق باشاوات البوسفور ، إبراهيم بك . لم يكن من أبناء اسرائيل ، بل من أبناء أرمينية . ونكاد لا نجد ذكراً لاسمه فى المؤلفات التى تطبع وتنشر . لم يكن له وكيل صحفى يذيع أعماله ، ولكن كثيراً من الصحفيين كانوا فى خدمته . لبس فى كتاب موبرلى بك - الخديويون والباشاوات - فصل خاص به ، ولكن شخصيته المتوارية مسيطرة على المحفوظات السرية الخاصة بذلك العهد وهى المحفوظات التى أشار إليها مكاتب التيمس إشارة حافلة بالصراحة المرححة . كان له سلطة عظيمة الشأن فى الاستانة فى السنوات التى تلت سنة ١٨٦٦ ، ولكنه مع سيطرته على سياسة الباب العالى ، وعدم إخفائه نوره تحت مكيال ، تمكن من أن يجتنب الشهرة الصحفية .

لم يكن إبراهيم بك أميراً من أمراء العصابات الخفية ولكنه كان وسيطاً بارعاً تفتح له أبواب الوزارات والقصور ومخارجها . وكان ذا قلم طبع فكان يستعمله فى تحرير رسائل مطولة إلى مولاه المبوب ، وكان الخديو يرد على هذه الرسائل . إن سجلات هذه الرسائل لم تضع ، ومطالعها تسفر عن حقائق تحدث عن نفسها بنفسها وسوف نتحدث فى هذه الصفحات

ان ما تقوله لا صلة له بالفرمانين اللذين تقدم ذكرهما ، بل يشير إلى الأحوال التي خلقها .

ليس في سجلات سنة ١٨٦٦ ما هو جدير بالعناية . وليس في سنة ١٨٦٧ والشهور الأولى من سنة ١٨٦٨ ما يستوقف النظر . ولكن كتاباً صادراً من ابراهام بك من الاستانة بتاريخ في أول اكتوبر سنة ١٨٦٨ يعرض لنا أشخاص الدراما الذين يدور الكلام من حولهم في الفصلين التاليين . فهو يذكر زيارات متوارة لخورشيد باشا ، وزيارات صاحب السمو على باشا وحليم باشا ، ومن فقراته الفقرة التالية وهي مثال لأسلوبه :

« يشاع أن مصطفى باشا غير مؤيد لحليم باشا . فلا تصدقوا هذه الرواية . إنه يتظاهر بموقف محايد عند ما يكون في حضرة الوزراء ، ولكنه يعمل لحليم باشا خفية . ولما كان مصطفى باشا لا يعلم أن سعيد بك من رجالنا فقد عرض عليه ما لا يوصله إلى أمناء السلطان ليحملهم على إقناع السلطان باستقبال حليم باشا » (١)

إن المعلومات التي تستخرج من الوثائق المحفوظة الخاصة بابراهام بك لا تبدأ في الوضوح إلا في رسالته المؤرخة ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٨ ومنها يظهر أن هذا الرجل الخفي كان مقيماً في الاستانة وقد وضع تحت أمره مبلغ ١٢٦٥ جنيه في الشهر للنفقات العادية وأنه كان له أن يسحب تحاول بمبالغ أكبر من هذا المبلغ . (٢)

ولكنك لا تعثر في هذه الرسائل على شيء له حظ من الخطر إلا عند ما تفتح كتاباً مؤرخاً في ١٦ فبراير سنة ١٨٦٩ وإذا فيه أن خليل بك سيعين قريباً وكيلاً لوزارة الخارجية ، وأنه يسعى لبيع ممتلكاته وأنه يود أن يبيعها للخديو ، وأنه إذا تعذر ذلك عليه فلا بد له من أن يرهنها لمصطفى باشا . ولا يفهم

(١) محفوظات سراي عابدين الملكية بالقاهرة أول اكتوبر سنة ١٨٦٨

(٢) محفوظات سراي عابدين الملكية بالقاهرة ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٩

مغزى هذا الكلام إلا فى ٢ مارس ١٨٦٩ عند ما أبرق ابراهيم بك إلى القاهرة بأن خليل بك يطلب قرضاً قدره خمسة آلاف جنيه توفى عند ما يبيع ممتلكاته (١)

ولا يعلم ما كان مصير هذا الطلب، ولكننا نجد مذكرة من باريس بتاريخ ١٦ مارس وقد وقعها بيير بارانيون وهو يصف نفسه بأنه محرر صحفى ومدير القشرة الدبلوماسية الدولية (٢) وصاحبها والمدير سابقاً للطبعة العثمانية (٣) وجورنال الاستانة (٤).

واليك الفقرة الأولى من البرقية التى بعثها هذا الرجل :

« أكتب اليكم لأطلب منكم أن تفضلوا فتعلموني عن بنك فى مصر أو باريس أستطيع أن أستوفى فيه معاشى السنوى البالغ ٦٠٠ جنيه وهو المعاش الذى أنا مدين به لسخاء صاحب السمو سعيد باشا الذى سدد من قبل سمو الخديو اسماعيل . إن الأقساط الثلاثة الأخيرة لم تسدد ، ولكن على الرغم من ذلك ، لم أقف عن عملى فى باريس يوماً واحداً (٥) »

ولم يكن هذا بالصحنى الوحيد . فى ١٢ يونيو سنة ١٨٧١ كتب كيريا كوپولو ما يلى : —

« إن الغاية من هذه السطور أن أطلب اليكم أن تأمروا بتوفية الاعانة البالغة ٣٠٠ جنيه فى السنة وهى الاعانة التى قبل سموه أن يدفعها الجريدة « فارده بوسفور » والتى لم تدفع منذ أول مارس سنة ١٨٧٠ وأن تصدروا الأوامر اللازمة لكى يكون الدفع منتظماً بواقع ٢٥ جنيهاً فى الشهر (٦) »

(١) محفوظات سراء عابدين الملكية بالقاهرة ١٦ فبراير سنة ١٨٦٩

(٢) International Diplomatic Bulletin

(٣) Ottoman Printing-press

(٤) Journal of Constantinople

(٥) محفوظات عابدين ١٦ مارس سنة ١٨٦٩

(٦) ١٤ يونيو سنة ١٨٧١ » »

وبعد ذلك يومين كتب صحفى اسمه انجليزى إلى ابراهيم بك يبلغه أن أصحاب «الليفانت تيمس» قد تفاصموا وأن كاتب الكتاب عومل معاملة سيئة من قبل شريكه، وأن الجريدة نفسها مهددة بالافلاس «ولكن — قال هذا الرجل — أرجو أن أتمكن من مواصلة اصدار الجريدة بمعاونة سعادتكم وإذا أطلب ٥٠٠ جنيه أو ٦٠٠ جنيه أشعر أن طلبى معتدل»

وقد تلقى ابراهيم بك برقية من القاهرة مؤرخة فى ٣٠ يونيو تخوله دفع ٥٠٠ جنيه لجريدة الليفانت هـرالد^(١)

وقد رد ابراهيم بك على هذه البرقية بترقية موجهة إلى الخديو قال فيها: — «المحرر يطلب الآن اعانة قدرها ١٠ آلاف فرنك فى السنة (٨٠٠) جنيه وضماناً يمتد إلى خمس سنوات . ويقول انه مرتبط مع وسيط بمبلغ ٢٠٠ جنيه . ولكنى لم أقطع عهداً ما . فهذا الصحفى لا يستطيع أن يوقعنى تحت الشبهة . واتى منتظر أوامر مولاي المهبوب^(٢) .»

فكان الرد كما يلى بتاريخ ٤ يوليو: —

« علمت انه يتصرف تصرفاً أحق . فقد أصدرت تعليماتى إلى رياض باشا بأن يدفع الاعانة إلى جريدة (الفارده بوسفور) . وقد أرسلت اليك تحويلاً بمبلغ عشرة آلاف جنيه على منشه اخوان فى الآستانة لتوفى منها ٢٠٠ جنيه للوسيط وللدفعات الأخرى، وعليك بتقديم حساب عنها عند عودتك إلى القاهرة^(٣) .»

إن الحوادث التى من هذا القبيل كثيرة، ولكننا نفعل ذكرها . إلا أننا لا نستطيع أن نفعل حادثة أخرى منها . وهى كتاب مؤرخ فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧١ موجه إلى الخديو . وفيه يذكر ابراهيم أن الشريك الآخر فى

(١) محفوظات عابدين ٣٠ يونيو سنة ١٨٧١

(٢) » » ٣ يونيو سنة ١٨٧١

(٣) » » ٤ يونيو سنة ١٨٧١

جريدة « الليفانت تيمس » قد أطلعه على تفصيل النزاع بين صاحبي الجريدة وعلى معلومات خفية عن السياسة في الأستانة . وإليك ترجمة فقرة من هذه الرسالة المسهبة :—

« وبعد الحديث الذى نقلته بإمانة الى مولاي المهوب طرفنا موضوع الاعانة . فاتفقنا على الشروط ولكنه طلب اعانة سنة مقدما . فبذلت جهدى للتغلب على إصراره . وحاولت أن أساومه على دفع اعانة ستة اشهر مقدماً ولكنه لم يقبل فاتتهيت الى التسليم بطلبه لأننى خشيت ألا يمتضى فى عمله إلا اذا فعلت . فدفعته له اعانة سنة مقدماً ، وإنما اشترطت عليه أن الاعانة بعد ذلك لا تدفع الا كل ستة أشهر مقدماً ، (١)

وهذا كله يعنى أن اسماعيل راعى الواقع فأدرك أنه فى حرب مع تركيا وأن سيفه فى هذه الحرب كان من ذهب لا من صلب فأقام دعايته على أساس منظم . أراد أن يؤثر فى رأى العام فى الشرق والغرب ، عن طريق صحافة يمدّها بالمعونة . وقد كلفه توجيه النظر الى أنبائه فى جميع أنحاء العالم فى رسائل صادرة من الأستانة ، مئات كثيرة من الجنيهات كل سنة . فالغرض الذى أنفق فى سبيله كل هذا المال كان الاصلاح القضائى واستقلال مصر الذاتى .

بين المشكلات الأولى الناشئة عن فرمان الأول التى تعين على اسماعيل مواجهتها كانت مشكلة وراثة العرش . وانا نعيد هنا أن هذا التعديل المتسق والأفكار الحديثة كلف اسماعيل زيادة مبلغ الجزية المصرية ٢٥٠ ألف جنيه كل سنة . والظاهر أن هذا المبلغ أراضى الخزينة العثمانية ولكنه لم يرض الرجل الذى فقد به حق الوراثة المنتقل الى أبناء اسماعيل ، فقطب حاجبيه وكان فى يده حجة قوية قائمة على أن هذا التعديل المستحدث يتعارض والتقاليد الاسلامية . وكان له أصدقاء فى البلاط العثمانى ومريدون يوالونه

في مصر . فكان ، في الامكان على الأقل ، أن يكون خصما خطراً . هذا الرجل كان حلیم باشا الذي ذكر في الرسالة الأولى التي كتبها ابراهام بك وهي الرسالة المؤرخة في أول أكتوبر سنة ١٨٦٨

فقد جاء في مفتتح هذه الرسالة ما يلي : يشاع أن مصطفى باشا غير مؤيد لحليم باشا . فلا تصدقوا الرواية . إنه يتظاهر بموقف محايد عند ما يكون في حضرة الوزراء . ولكنه يعمل لحليم باشا خفية . أي انه عندما ظهر ابراهام بك في هذه القصة كان اسماعيل قد فاز بالفرمان الذي يضمن لابنه عرش الخديو من بعده ، ولكن حلیم باشا لم يسلم بهذا التعديل وهو مكتوف اليدين . بل على الضد من ذلك ، إن الوريث الذي أبعد عن العرش بالنظام الجديد كان يسعى لاضعاف مكانة الخديو وحمل مصطفى باشا على السعى له . فتعين على ابراهام أولاً أن يحبط دسائس الرجعية . إن مساعيه وأموال اسماعيل كانت متجهة شطر التقدم . وكان عليه أن يكافح مصطفى باشا . ولكن يظهر من تقرير مرسل إلى الخديو من الاستانة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٦٩ أن السياسي الثرى كان يسعى إلى الفوز بصداقة حلیم باشا واسماعيل في آن . واليك ما كتبه ابراهام بك إلى مولاه :—

« ما كدت ألتقي برقية سموكم التي تأمروني بها أن أطلع مصطفى باشا على أن مبلغ ٢٥ ألف جنيه لتشييد قصره الساحلي ومبلغ ١٥٠٠ جنيه اللازمة لشراء قطعة الأرض التي تحيط بأرضه ومجموع المبلغ ٢٦٥٠٠ جنيه سيوضع تحت أمره حتى بادرت اليه وأبلغته رسالة سموكم .

« فاعتبط وطلب إلى يامولاي أن أعرب لكم عن أصدق شكره ، وبعد دقائق جعل يبسط خطته أمامي . فاذا فعل ما ينوي أن يفعله بمبلغ ٢٦٥٠٠ فان خمسين ألف جنيه لا تكفيه .

« وقد زارني حلیم باشا وحدثني في المطالب التي ينوي أن يشدد في طلبها

وهي الخاصة بنزع الملكية . . . فقلت له ألا قوام لكلامه وأنه خير له أن يتركني وشأني وأن حديثه لا يرو عنا .

« وقد قال كامل باشا لمصطفى باشا إن حلیم باشا قد خفف من مطالبه الآن وأنه يأمل أن ينال الآن مبلغ سبعة ملايين جنيه بدلا من عشرين مليوناً (١) » .

حتى مبلغ سبعة ملايين جنيه رقم ضخم ولا سيما إذا تذكرنا أن هذا المبلغ كان في سنة ١٨٦٩ يكفي لفدية الملك . وإذا تحقق اسماعيل من مواجهته لمشكلة قد تحمله أخيراً على البذل لارضاء حلیم باشا ، بدأ ابراهيم يسعى ليعلم الباعث على تشديد الساسة الأتراك ورجال البلاط في استيفاء ما لهم مقدما لا عند تسليم البضاعة . وقد أشار أولا إلى هذه المسألة في كتاب إلى اسماعيل مؤرخ في ٧ ابريل سنة ١٨٧٠ قال فيه : —

« من يومين تحدثت مع بنكير هذا الوزير (صفوت باشا) . إن صلات الصداقة بينهما وثيقة جداً ، وقد أطلعني صديقي على أن صفوت باشا قال له أحبطنا من أيام في مجلس الوزراء خطط والى مصر . إن المصريين يظنون أن لا شأن لنا . إنهم مخطئون ، ثم قال : عند ما فازوا بفرمانهم كنت عضواً في مجلس الوزراء الذى منحهما . ومن الواضح أننى توقعت شيئاً ولكنى لم أر شيئاً يمرى . بل لم أفر بعبارة شكر . ولكنهم يعلنون أننى كنت من حزبهم . الا أن أننى قمت بالواجب على الآن . وعند ما ترى ابراهيم قل له كل هذا . أن أحداً لا يقف فى جانبهم لوجه الله (٢) .

وبعد انقضاء خمسة أيام تمكن هذا العامل الذشيط ابراهيم من أن يطوى كتابه لمولاه على بعض التفصيلات . فى رسالته المؤرخة ١٢ ابريل سنة ١٨٧٠ مايلى :

(١) محفوظات عابدين : ١٩ ابريل ١٨٦٩

(٢) محفوظات عابدين : ٧ ابريل ١٨٧٠

« رغبت في الحصول على حقائق أصيلة من السراى فاعترضتني مصاعب
جمة . واليكم السبب : -

يظهر أنه قبل الفوز بالفرمان الأخير كان كامل بك وحسن راسم باشا
قد عهد اليها بمهام متشعبة وكانا قد وعدا بعض الناس بمبالغ من المال إذا تم
النجاح . ولكن عندما جاء نوبار الى هنا وأكمل العمل لم يعطهما شيئاً
وأخبرهما أن الباب العالى قد أنعم بالفرمان وأنه ليس مديناً لهما بشيء .
وهذا هو الباعث على ارتياحهم جميعاً فينا . فقد قيل لى عن طريق على بك
أنه إذا شئت أن أفعل شيئاً أو أن أعرف شيئاً فيجب أن يكون الدفع
مقدماً (١)

هذا الموقف يفسر البرقية التى بعث بها إبراهيم من الأستانة فى ١٤ إبريل
سنة ١٨٧٠ قال فيها : -

قال لى مصطفى باشا وكامل باشا أمس إن الصدر الأعظم كان قد قال
لهما إن سموكم يجب أن تدفعوا مبلغ ٢٤ ألف جنيه فى السنة على الأقل لحليم
باشا لأنه الابن الوحيد لمحمد على الذى لا يزال على قيد الحياة (٢) .

هذه الرسالة توضح أن حليم باشا كان مستعداً أن يتفق على أساس
معاش سنوى بدلا من الاصرار على مبلغ ضخيم من النقد يبلغ سبعة ملايين
جنيه أو عشرين مليوناً . ومع أن الخديو كان فى سنة ١٨٧٠ ذا ثروة عظيمة
فمن الواضح أنه كان بما يضايقه أو يثقل عليه دفع مبلغ سبعة ملايين جنيه
ذهبا حتى ولو صحب هذا الدفع التخلل عن حقوق حليم باشا فى ممتلكاته
وعن مطالبه السياسية . ولذلك نرجح أنه قرأ محتويات البرقية التالية بشيء
من الارتياح وهى رسالة من الأستانة فى ١٤ مايو : -

« زارنى طبيب حليم باشا وقال لى إن الأمير يود أن يرانى . فزرتة فى

(١) محفوظات عابدين : ١٢ إبريل ١٨٧٠

(٢) محفوظات عابدين : ١٤ إبريل ١٨٧٠

قصره الساحلى وعرض على بواسطة سكرتيره المقترح التالى جبراً على ورق،
ولى الشرف بأن أبعث به إلى سموكم : « لما كنت أرغب فى الوصول إلى اتفاق
جدى ودائم وحاسم ، ورغبة منى فى إقامة الدليل على عزمى فى إنهاء جميع
المصاعب القائمة الآن وهى لا تتفق مع مقام أسرتنا وتنطوى على خطر
على السلام ، ورغبة فى تفادى الضرورة الكريهة التى قد تلجئنى إلى عرض
مطالبى المتعددة عاجلاً وآجلاً على محكمة الراى العام ، أصرح الآن أنتى أبيع
كل ممتلكاتى فى مصر للخديو وأتخلى عن جميع حقوقى القائمة الآن أو التى قد
تكون لى فى المستقبل ، وأتنازل عن كل قضية قائمة بيننا وأعترف بالوراثة
المباشرة فى ذرية اسماعيل خديو مصر ، وكل ذلك مقابل مبلغ سنوى قدره
٨٠ ألف جنيه لمدة أربعين سنة » (١)

وقد أتبع ابراهيم هذه البرقية ببرقتين أخريين ، إحداهما مؤرخة فى
١٦ مايو وفيها ان البرنس حلیم حظى بميعاد لمقابلة السلطان قريباً وأنه من
الخير الرد عاجلاً على مقترحه لئلا تحمله هذه المقابلة على تغيير رأيه .
وتاريخ البرقية الثانية فى ٢٠ مايو وفيها ان البرنس حلیم كان شديد الرغبة فى
مغادرة الاستانة وأن دصطفى باشا كان يئذ ما فى وسعه لثنيه عن التمسك
بالمقترح الذى عرضه من عهد قريب . وفيها كذلك أن طبيبه يمنع سفره إذا
كان هناك أمل فى التسوية (٢)

(١) محفولات عابدين : ١٤ مايو ١٨٧٠

(٢) محفولات عابدين : ١٠ و ٢٠ مايو ١٨٧٠

الفصل الحادي عشر

السلطان والطيور

وإذ كان اسماعيل يفكر فيما عرض عليه وهو يقتضى انفاق ٣٢٠٠.٠٠٠ ر. ٣٢٠٠.٠٠٠ جنيه جاءته البرقية التالية من ابراهام :—

« أنبأني كامل باشا بأن الصدر الأعظم ومصطفى باشا يبدلان ما فى وسعهما لبذر بذور الشقاق بين سموه والسلطان ولن يكفا عن ذلك ، وهو يقترح أن يحىء الخديو إلى هنا أو يبعث بأسرته ،^(١)»

وقبل أن يرد الخديو على هذه البرقية كتب إليه ابراهام ما يلى :—

« إن سموكم قد سمحتم لى بأن أشارك بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه فى آخر قرض مصرى على نفس الشروط التى لصاحب الامتياز . ولما كنت قادراً أن أبيع حصتى مقابل تسليم الوثائق الموقته — فهل لى أن أطلب اليكم يامولاي أن تتنازلوا فتخبرونى إلى من أوفى المال وما مبلغه حتى أتمكن من الحصول على هذه الوثائق^(٢) . »

ما المبلغ الذى ربحه الوكيل المسيحى للعاهل المسلم من هذه الصفقة ؟

(١) محفوظات عابدين : ٢٢ مايو ١٨٧٠

(٢) » » ٢٤ مايو ١٨٧٠

إن الجواب علامة استفهام . فالواضح من كتابه أنه لم يدفع ملياً واحداً مقدماً . بل باع حصته بربح من دون أن يغامر بشيء من ماله الخاص

وجدير بنا أن نفرق في هذا المقام بين العبارات التي استعملها لورد كرومر واللورد ملتر . وهو يدل على أن اللغة الانكليزية ليس فيها مرادفات بحصر المعنى، لأن اسماعيل لم « يبذر » squander المال الذي ربحه ابراهام منه بهذه الطريقة إنما هو ودّره Throw away فقط . ولكن هل ودّره حقيقة ؟ ألم يكن الحديد في حاجة إلى مثل هذا المراقب الأرمنى الذى لا ينى لكى يكافح النار بالنار ؟ وليس ثمة دليل على أن هذا الوكيل الكائن في كل مكان نهب سيده . وإذن ألم يكن من قواعد « اللعبة » التى كان بسيلها أن تمهده السيل للربح عند ما تعقد القروض ؟

ولعله من الخير أن نقرأ كتاباً آخر قبل أن نجيب عن هذا السؤال ، ومغزاه يجب أن يفهم في ضوء حقيقة واحدة وهى أن عمل ابراهام كان يقتضى أن يعرف كل أحد ، ولا سيما أولئك الذين يجب أن يعرفهم ، وأن يكونوا رهناً لشارته . واليك برقية بعث بها إلى القاهرة بعد انقضاء أربعة أيام على رسالته الخاصة بالسندات : —

« قابلت نورس باشا مرتين منذ عين في منصب الأمين الأول ، وقد بر بجميع العهود التى قطعها لى قبل تقلده هذا المنصب . فقد أنهى إلى السلطان كل ما نرغب فيه وسيتوسل بالوسائل اللازمة لابعاد خورشيد باشا إلى أقصى مدى ممكن . ولكن علاقته بى ، يجب أن تكون قائمة على الحذر كل الحذر الآن ، لأنه إذا تطرق أقل شك إليها فانه يفقد منصبه

« ولما كان موقفه حرجاً ، فهو يطلب خمسة آلاف جنيه ، حتى إذا عزل من منصبه ، استطاع أن يوفى أهم ديونه المستعجلة (١) » .

ثم اليك كتاباً أنبأ به ابراهيم الخديو بأنه أبقى رشوة قدرها خمسون ألف جنيه عرضها عليه حليم باشا . والواقع أنه يغلب أن هناك مبالغة في هذا القول لأنه لا يذكر « جنيه » بل يذكر رقم ٥٠ ألفاً . ويظهر أن طبيب البرنس حليم كان قد عرض مقترحاً جديداً بالنيابة عن عليه . ولكن تفصيلات المقترح لم تذكر . أما الفقرة التي تذكر الرشوة ففرغة في العبارات التالية : —

« أما فيما يتعلق بالخمسين ألفاً التي عرضها على ، فقد أجبته بأن الأحوال قد تغيرت ، وأنه عند ما تفاوضت في مسألة مصطفى باشا لم أكن قد تشرفت بأن أكون في خدمتكم . ثم قلت إنني لا أقوم الآن إلا بالواجب على ، وأنه غير مدين لي بشيء ، وإنني آبي أن أقبل أية هدية من أحد إلا من مولاي المبجل (١) » .

والظاهر أن هناك فاصلاً في المراسلات بين ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٠ و ٣ فبراير سنة ١٨٧١ . ولكن أول ما يستوقف النظر بعد التاريخ الثاني ، برقية مؤرخة في ٩ يونيو سنة ١٨٧١ ونصها كما يلي : —

« على الرغم من أن السلطان كان قد منع نورس باشا من قبول أى هدايا له (أى السلطان) في خلال زيارته (أى زيارة نورس باشا) لمصر فقد سأله السلطان هذا الصباح هل أرسلتم سموكم أية هدية أخرى غير الحيوانات ، ولما أنبأني نورس بهذا طلب إلى أن أجيء إلى القصر وأخبره على وجه رسمي المبلغ الذى تنوون أن تقدموه هدية إلى السلطان حتى يعلم جلالته به (٢) »

وقد رد الخديو على هذه البرقية بريقة قال فيها : —

(١) محفوظات عابدين : ٣٠ مايو ١٨٧٠

(٢) « » « » ٩ يونيو ١٨٧١

رد على نورس باشا بهذا المعنى : — لما كان سعادته (نورس باشا) قد
أبى أن يقبل شيئاً ، فإن سموه (الخديو) لا يستطيع أن يظن أنكم تقبلون
شيئاً الآن ، ولما كنت (أى ابراهيم) لا أستطيع أن أتوقع طلباً من هذا
القبيل فقد بعثت في طلب تعليمات . وليس ثمة إلا طريقة واحدة لتناول
المسألة وهي أن تنبثوني (ابراهيم لنورس باشا) برغبات جلالته فابعث
بها إلى سموه ، وعند ما أتلقى تعليماتى أبلغكم إياها ^(١)

وبعد انقضاء يومين أرسلت البرقية التالية إلى اسماعيل :
« أنبأنى نورس باشا بأنه متأكد أن سموكم تتيحون لجلالته فرصة للاغتباط
إذا تبرعتم بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه مضافاً إليه مبلغ ١١٠٠ للحجرات الملكية في
السفينة ولبحارتها ثم قال إنه إذا لقي هذا الاقتراح قبولا فولى أن أجيء بالمال
رأساً إلى القصر . . . »

وقال نورس باشا أيضاً إنه من المفهوم عند سموكم أنه متى زارت
الأميرة الاستانة تجلب معها هدايا ثمينة إلى والدته السلطان . وهو يسأل هل
أعدت هذه الهدايا ^(٢) . . .

فكان رد الخديو على هذه الرسالة ما يلي :

« صدرت الأوامر بأن الهدايا المقصود إهداؤها إلى والدته جلالته ،
ستقدم لها عند ما تحظى ابنتى بشرف الاستقبال في القصر . ولكنى فيما
ما يتعلق بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه ومبلغ ١١٠٠ جنيه فجوابى أن هذه مسألة أخرى
ون ردى سيكون طويلاً وليس لى متسع كاف من الوقت لاجيب في هذا
البريد ^(٣) . »

تأخر وصول الرد الخاص باقتراح تسديد المبلغ الذى مجموعه ٨٦٠٠

(١) محفوظات عابدين : ١٢ يونيو ١٨٧١

(٢) « » « » ١٠ يونيو ١٨٧١

(٣) « » « » ١ « » ١٨٧١

جنيه ، وفي ٨ يولييه رأى ابراهام انه لا بد من إرسال رسالة بالشفرة إلى سموه هذا نصها : —

« أبلغنى نورس باشا أنه يرغب فى رؤيتى فى القصر . وما كاد يرانى حتى دخل لمقابلة السلطان وعند رجوعه قال لى : أمرنى السلطان بأن أقول لك انه يريدك أن تأتى له بكلين كالكلبين الذى أتيت بهما من مصر . وعلاوة على ذلك أن جلالته يرغب فى بضع دجاجات وديوك رؤوسها سود وريشها أبيض . فاذا استطعت أن تدبر ذلك كان ذلك من بواعث اعتباطه . فأرجو مولاي الجليل أن يرسل بتعليماته فى هذا الصدد

» ولما خلوت بنورس باشا اغتنمت هذه الفرصة لأحدثه فى المال الذى سندفعه له . فقال لى إن الأوان قد فات الآن للقيام بذلك على وجه رسمى ولكنه يرغب فى أن أعطيه حصته سراً ، وأنه يكون شاكراً لسموكم . وقال إنه ليس علينا أن نمنح لبحارة المركب شيئاً . ولكنه اقترح أن تهدي هدية موافقة إلى قهوهجى باشى . وعندما غادرت القصر زرت حسن باشا واتفقنا على أن ندفع له سراً مبلغ ٧٥٠٠ جنيه يوم الأربعاء القادم ، وألا ندفع شيئاً لبحارة المركب ، وأن نعطي قهوهجى باشى مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل هدية باسم الأميرة . فأرجو من مولاي الجليل أن يبعث بأوامره فى جميع هذه المسائل » (١) .

فلم يتأخر اسماعيل فى إرسال رده على هذه الرسالة . وقد كان رده على جانب من الاسهاب . وإليك فقراته المهمة : —

« أرسلت إليك اليوم مبلغ ١٠٠ ألف جنيه استرليني لتوفية نورس باشا . وهى فى تحاويل على لندن بحيرة على يياض ومسحوبة على ييوتات مشهورة حتى يمكن خصمها بواسطة وسيط من دون أن يدري بها أحد . وقد وضعت هذه التحاويل فى رزمة صغيرة لكى يستطيع حملها من دون أن تستوقف

الأنظار وبذلك يستغنى عن ضرورة اللجوء إلى وسيط ... انتى أوافق كل الموافقة على الاتفاق الذى عقدته مع حسن باشا أى على أن يوصل هوسراً مبلغ ٧٥٠٠ جنيه إلى نورس باشا وكذلك على إهداء مبلغ ١٠٠٠ جنيه إلى قهوه جى باشى باسم الأميرة . قل لحسن باشا إن عليه أن يسدد هذه المبالغ من دون تاخير ،^(١)

وفى رسالة أخرى إلى ابراهيم مؤرخة فى ١١ يوليه ما يلى : —
« اذهب إلى نورس باشا وقل له إن رياض باشا قد غادر القاهرة يوم الاثنين بعد الظهر ، وانه يجب أن يصل إلى الاستانة يوم الجمعة . وانه ناقل ٢٢٥٠٠ كيس تركى مبلغها يفوق مائة ألف جنيه . وهى فى محفظة ، وقد وضعت فى ظرف ختم بخمسة أختام ، فكأنها كتاب مسجل وكأنها حوالات .^(٢)

ولست هذه الرسالة على جانب واف من الوضوح . هل تعنى ان اسماعيل أرسل مائة ألف جنيه فى حوالات يوم ٩ يوليه ، ثم أرسل مبلغ مائة ألف جنيه أخرى أو أكثر يوم ١١ يوليه أوراقا مالية ؟ والواقع انه سواء فعل هذا أو ذاك ، فليس الأمر بنى شأن من حيث غرض هذا الكتاب فالمعاملات تتناول الملايين ومبلغ صغير كمائة ألف جنيه حادث يسير .

وما كادت هذه الرسالة المهمة المؤرخة فى ١١ يوليو تصل ابراهيم حتى كتب كتابا مسهبا إلى الخديو بداه بقوله : « ان الخديو يعلق شأننا كبيرا بالحصول على الدجاج والديوك سود الرؤوس بيض الريش . وان نورس باشا يريد ١٠ آلاف جنيه لنفسه و ٢٠٠٠ جنيه لرئيس الملاحين و ٧٥٠٠ ج لحسن باشا^(٣) »

ولا بد أن يكون فى الرسائل المحفوظة ثلم . لأن رسالة من ابراهيم

(١) محفوظات عابدين : ٩ يوليه ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ١١ يوليه ١٨٧١

(٣) » » : ١٢ » ١٨٧٠

مؤرخة في ١٧ يوليه تنطوى على عبارات يحاول أن يدفع بها لوما وجه إليه والظاهر ان بياناته أقنعت الخديو لأن رد اسماعيل كان ينطوى على روح المودة « تلقيت رسالتك بتاريخ ١٧ يوليه . وقد لاحظت أنك تخشى أن أكون مغضباً عليك . والواقع أنني لست بمستاء منك ، لأنك فعلت ما فعلت لتقوم بالواجب عليك بامانة تامة كما يجب على كل رجل مخلص ^(١) »

أما الكتاب الذى كتبه ابراهيم في ١٩ يوليه فيلقى ضوءاً أعلى مبعث سوء التفاهم . فهو يبين ان اسماعيل كان يريد التثبت من ان السلطان كان يفوز بنصيه ، وان نورس باشا لا يستأثر بكل شئ وإليك الكتاب :—

« كان لى الشرف العظيم بأن أبلغ مولاي الجليل فى رسالتى المؤرختين فى ١١ و ١٧ الجارى ، جميع الأحاديث التى دارت بينى وبين نورس باشا فى صدد المسائل المالية ، وفى وسعى أن أؤكد لسموكم أن نورس باشا لم يتحدث معى فى موضوع المال بغير علم جلالته فالمال كان للسلطان نفسه ، وليس ثمة أى خطر من أن نخدع .

ولقد أصر نورس باشا على أن تبقى المسألة سرا مكتوماً لأن الموضوع دقيق كل الدقة فيما يخصهم . فهم يخشون أنه اذا استروح أحد الوزراء نبأها ، كان ذلك باعثاً من بواعث خجلهم . والواقع ان نورس باشا قال لى عند ما قابلته أخيراً : — كيف يمكن أن نصرف حوالات بهذا المبلغ الكبير ؟ فلا بد أن يظن كل أحد أنها من مصر ، ولا بد من أن يصرفها رجل متصل بالقصر . ومهما تبلغ ثقتنا بوسيط من الوسطاء فلا بد أن يعرف أنه رجلنا . كان لا بد من ارسال المال بطريقة أخرى ^(٢) .

وانقضت خمسة أيام ثم بعث نورس باشا الأمين الأول فى طلب ابراهيم . فاسفرت هذه الزيارة عن البرقية التالية التى أرسلها ابراهيم الى الخديو :—

(١) ملاحظات عابدين : ١٩ يوليو ١٨٧١

(٢) « » « » ١٩ « » ١٨٧١

« طلبني نورس باشا الى القصر . فذهبت . فلما وصلت كان السلطان في الجناح الخاص بحفظ الطيور وكان نورس باشا في حجرة محاذية . فما دخلت حتى استدعى ثم عاد حالا وقال احب السلطان أن يعلم هل قدمت ، وأمرني بأن أسألك هل ذهب ضيا بك وموافي افندى الى مصر ؟ وهل زارا الخديو عند ما كان سموه في أوربا في السنة الماضية ؟ وهل دفع سموه لضياء بك مبلغاً ، علاوة على خمسين الف جنيه ؟ فقلت ان هذين السيدين لم يذهبا الى مصر قط ، وأن سموه لم يستقبلهما عند ما كان في أوربا ولست أعلم شيئاً عن مبلغ الخمسين الف جنيه التي تشير اليها .

« ثم تركني نورس باشا وذهب الى السلطان طالباً الى أن انتظر ريثما يعود ، وعاد بعد هنيهة وقال إن السلطان أنبىء بأنه اذا كان ضيا بك ليس في مصر الآن فسيذهب اليها قريباً ، وأن الخديو قد جرى على أن يهبه وموافي افندى مالا . وقال نورس باشا ان جلالته أضاف بأنه مقتنع باخلاص الخديو وولائه وانه لم يتعامل مع هذين النذلين ، ولكن اذا كان ضيا بك في مصر أو ذهب اليها فالسلطان يرغب في ان يطرد منها بل يفضل أن يلقي القبض عليه ويعاد الى الاستانة (١)

واذا كانت هذه الأحاديث تدور بين ابراهيم وأمين السلطان ، وهذه الرسائل والبرقيات تتبادل بين اسماعيل ومراقبه ، كانت حياة الصدر الأعظم تقارب ختامها . وقد تتبع ابراهيم نزع الصدر الأعظم بعناية خاصة . فقد كان ابراهيم في تركيا بمثابة (ورك) في إنجلترا . واذا لم يتح له أن يرفع ملوكا الى العروش ، فقد كان له يد في تعيين الوزراء . وقد نافسه السلطان وسائر الباشوات على البسفور في هذه اليقظة الدائمة . والظاهر أن عبد العزيز أهدى هدايا الى الأطباء الذين يعالجون الصدر الأعظم ولكن ... اليك ما كتبه ابراهيم الى اسماعيل «... لم يفعل ذلك الآن حفظاً للمظاهر .

فالسُلطان أبعد ما يكون عن الحزن على هذه الخسارة . بل على الضد من ذلك إنه مغتبط . وهو يسأل كل يوم هل انتهى الأمر . وبين الوزراء اضطراب عظيم . فكل منهم يرنو إلى منصب الصدر الأعظم ، ولا سيما كامل باشا وكريجي محمد باشا ورشدي محمد باشا .

« إن جلالته لا يعلم شيئاً عن رغباتهم ولكن إذا حدث شيء لعلي باشا فلن يختار جلالته واحداً منهم للمنصب ، بل على الضد من ذلك إن اختياره سيقع على محمود باشا وزير الحرية . هذا ما أفضى إلى به نورس باشا ، ولكنني قابلت غير واحد ، ومنهم الطبيب المعالج ، وقد قيل لي إن الصدر الأعظم قد يعود إلى عمله في خلال عشرة أيام ^(١) . »

في تلك الأيام إذ كان كل انسان في الاستانة يتوقع نبأ وفاة الصدر الأعظم وإذا كانت الأقوال متضاربة فيمن يكون خلفه ، مضى ابراهيم في العمل الموكل اليه . وبيان ما قام به أودع في رسالة إلى الخديو مؤرخة في ٢ أغسطس : —
« لما كان لي قريب هو وكيل مكتب التلغراف في بيراي ، أردت أن أعلم هل طلبت وزارة الخارجية أو إدارة البوليس الحصول على نسخ البرقيات التي تبادلناها . فأجاب إن مكتبه لم يتلق طلباً من هذا القبيل ولكنه قال إن رسائلنا تمر بمكتبه ترايا وبويوكدر ، وإنه سيستطلع ما عندهما في هذا الصدد وقد جاءني بعد أيام وقال إن بحثه قد أقنعه بأن مراسلاتنا لم تنقل .

« ولكنني فزت بهذا التأكيد قبل شهر أو أكثر . وفي يوم الخميس جاءني رئيس مكتب ترايا وقال أن عنده شيئاً خطيراً يريد أن يطلعني عليه . فسألته فقال : انه في صدد رسائلنا التي بالشفرة . فأنك تستعمل شفرتين هما من أسهل ما يكون على الحل . فإذا أرسلت بهما رسائل ثلاث مرات أو أربع فكل عامل مجرب يستطيع أن يقرأ نصها من دون أية صعوبة ، ولكي يثبت لي صحة قولي جلس وكتب رسالة أمام عيني بشفرتنا . فلما ضعفت ثقتي بشفرتنا

اتصلت ثانية بمحمد آغا وهو يملك نسخة منها، وقلبا يستعملها، وأنباته بماعلت.
أما الشفرة التي في حيازة رياض باشا فناقصة كذلك ويجب أن ندمرها جميعا.

« نعم إن الحكومة قد أهملت هذا الأمر حتى الآن . ولكن نسخا من رسائلنا
محفوظة في السجلات ، وإذن يمكن أن تنسخ رسائلنا الذاهبة والآتية يوما ما
فلسكى أجتب استمرار خطر من هذا القبيل ، استعملوا الآن على سبيل
الشفرة القاموس الصغير المرسل بالبريد ^(١) . »

وقد أعاد ابراهيم الكرة بعد ذلك ، مرة إثر مرة ، على ضرورة تغيير
الشفرة المستعملة . كان روح التفاؤل يغلب عليه عندما كتب هذا الكتاب
الخاص بشفرة سموه ، لأن حالة الصدر الأعظم الصحية ظلت تبعث على القلق
وإنك لتقرأ بين السطور في رسالة أخرى ، مؤرخة ٢ أغسطس أن هذا
الأرمني المخلص كان يدبر ما يلزم ليكون متصلا بأوثق صلات الصداقة
بالرجال الذين يحتمل تربعهم في دست الأحكام في حالة وفاة علي باشا

وقد كان صفوت باشا ومحمود باشا بين الذين برزت أسماؤهم في التأليفات
الجديدة . ويذكر القراء أن ابراهيم كان قد أنبأ اسماعيل في رسالة سابقة
بأن محمود باشا وزير الحرية سيعين صدراً أعظم في الغالب . وإليك ما قاله
الآن عن هذين السياسيين النافذين الكلمة :

« قابلت صفوت باشا مراراً . إنه شديد الخوف ولكن إن أعطيناه ٥٠٠٠
جنيه فإنه يقبل ويكون في خدمة سموكم

» وبفضل توفيق افندى قابلت محمود باشا مرتين . لم نشر إلى مسألة المال
ولكن توفيق افندى سبره وهو يؤكد لي أنه يقبل . وقد أشار محمود باشا ،
في خلال حديثه معي ، إلى أعمال البناء التي يقوم بها ، وذكر انه يعوزة

النقد . ثم إنه مهم بمناذج القطن . وسأعتمد على اهتمامه هذا لأبقى على صلة به .
« فاذا أفلحنا في حمله على قبول المال فيجب أن نعطيه ٧٥٠٠ جنيه .

« وقد اتصلت بكريجي باشا بوساطة بسيم بك . لم نتحدث في موضوع المال . ولكن إذا رغبت سموكم استطعنا على رأى بسيم بك أن نقنعه بالقبول . وإذا شاء مولاي الجليل فانتا نستطيع أن نلف ناجي كاتب أمين بك بالطريقة نفسها . ولكن يا مولاي ، هذه مسألة دقيقة كل الدقة وخطيرة كل الخطر ، والحالة تقتضى ألا يعلم أحد بهذا السر . » (١)

في هذا التقرير المؤرخ ٢ أغسطس يشار إلى محمود باشا بأنه وزير البحرية مع انه وصف في رسالة ٢٦ يولييه بأنه وزير الحرية . وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٨ أغسطس وصف ثانية بأنه وزير البحرية . وقد كانت البرقية التي أرسلت إلى الخديو في ٨ أغسطس شديدة العناية بخطة ابراهيم . ففيها ذكر المال والبيغانات . ولكليهما مقام واحد من الشأن ، لأنه إذا كان يلزم أن تكسب صداقة محمود باشا بالمال فمن الضروري أن يكسب رضا السلطان بالبيغانات . فقد كان عبد العزيز يحب الحيوانات على أنواعها والطيور على ضروبها المختلفة . ولكن همه في ذلك كان هم الجامع . فكان يبحث عنها ، كما يبحث جامع الكتب عن كتاب نادر ، لا يستعمله بل لكي يتهج برويته ، وإليك نص برقية بعث بها « المراقب » في شفرة كان يرجو أن تكون شفرة سليمة : —

قال لي محمد افندي إن الصدر الاعظم لن يعيش طويلا وإن المرجح تعيين محمود باشا وزير البحرية مكانه . فاذا كنا قد عزمنا على أن نعطيه مالا فوق اعطائه الآن . لأنه متى أصبح صدراً أعظم يصعب جداً اعطاؤه إياه وإذا انتظرنا فلا بد من أن نعرض عليه مبلغاً أكبر حتى يقبل
« أمرني جلالته بالحضور الى القصر . وسألني نورس باشا عن البيغانات .

وقد قال لى محمد آغا إن سموكم ترغبون فى بضعة ييغانات كذلك . وقد أرسلنا فى طلبها من انكلترا ، ولكن جلالته يرغب كذلك فى أنواع شتى من التدرج الذهبى والاوز والحیوانات النادرة . ولما كنتم سموكم لا تملكون مثل هذه الكنوز فقد طلبتها من أوربا . ويهمنى ان اعرف ، على سبيل الارشاد ، ماذا أفعل اذا كرر طلب من هذا القبيل فى المستقبل ^(١)

كانت هذه الرسالة مستعجلة . فالصدر الأعظم قد يموت من ساعة الى أخرى . وكان يخشى أنه ساعة يموت ، ترتفع اسهم محمود باشا . وليس يهمنى ان كان محمود باشا ^(٢) عند كتابة هذه الرسائل وزيراً للحرية أو وزيراً للبحرية . إنما المهم أن ابراهام كان يرى فيه رجل الساعة ، وأن ثمنه لا بد أن يرتفع عند ما يصبح صدرأ أعظم . فعناية اسماعيل بالرد عليها ليست بمستغربة :— «لا تؤجل دفع مبلغ سبعة آلاف جنيه الى محمود باشا ^(٣) ولكن تأكد من وصولها إلى يديه . واذا كان يعوزك النقد فأبرق الى . اجلب الطيور التى يطلبها القصر . ^(٤)

واليك تقريراً من ابراهام وصف فيه قيامه بمهمته وقد نقلنا منه ما يخص محمود باشا ^(٥) :—

« ماكدت أتلقي أمر سموكم حتى اتصلت بتوفيق أفندى . فزار محمود باشا وعاد إلى وقال لى ان الباشا لن يقبل شيئاً الا بوساطته وأن المبلغ يجب أن يوضع فى ظرف محتوم فيأخذه أحد رجالى الى قصر الباشا حيث يتسله توفيق أفندى وهو يسلمه بنفسه الى محمود باشا . ولما كانت هذه المسألة على

(١) محفوظات عابدين : ١٠ أغسطس : ١٨٧١

(٢) (٣٢٥) جاء فى النص الانكليزى محمد باشا والقصد الاشارة الى الرجل الذى ذكر باسم محمود باشا حتى الآن فكتبنا « محمود » بدلا من التقييد بالنص الانكليزى .

(٤) محفوظات عابدين : ١٠ أغسطس : ١٨٧١

جانب كبير من الخطورة ولما كنت مسئولاً عما أفعل بنفسى فلن أفعل شيئاً الا وفقاً لأمر صريح من مولاي الجليل.

« فاذا شئتم سموكم أن يتولى توفيق افندى المهمة ، فاننا نستطيع أن نعطيه المال في الحال . واذا قررتم سموكم أن تترثوا قليلاً ، فاستطيع أن اتوسل بنماذج القطن لاتصل بمحمود باشا . وهذا يمكنني من مخاطبته طويلاً وعندئذ أستطيع أن أحمله على قبول المال . والصعوبة في هذا أن المهمة لا يمكن انجازها في أى وقت . ولا بد من التأخر (في تنفيذ هذا الاقتراح) فأرجو سموكم أن تصدروا الى أمركم .

« ان صفوت باشا مستعد ان يتقبل ٥٠٠٠ جنيه عندما ترغبون سموكم أما كبرييجى باشا فقد مضى عليه يومان وهو مريض . (١)

أما التقرير التالى فكان موضوع الطيور مقدمته . واليك بعض ما جاء فيه : —

« فى ٦ أغسطس تلقيت مذكرة من نورس باشا يطلب إلى فيها أن أذهب الى القصر . وما كدت أدخل حتى سألتني عن البيغانات الماثلة للبيغانات التي عرضت على . وفي الوقت نفسه حدثني نورس باشا عن طيور كان جلالته قد رآها في باريس ، وهي طيور يرغب في الحصول عليها . ولما كنت عاجزاً عن تفهم كل ما قال باسهاب اقترحت أن نأتى بكتالوج للطيور يستهل علينا تحقيق رغبات السلطان . وبعد جهد وجدته كتالوجاً كان أعده أحد كبار الفنانين في باريس . وفي صباح الأربعاء أخذته إلى السلطان ، فاختار مجموعة من الطيور النادرة وطلب أن ترسل اليه في أول فرصة ممكنة » (٢)

وقد كانت الرسالة المطوية على الفقرة المتقدمة ، تشتمل على موضوعات

(١) محفوظات عابدين : ١٥ أغسطس ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ١٦ أغسطس ١٨٧١

متعددة . وكانت حافلة بأقاويل البلاط والدوائر السياسية . وقد ذكرت عرضاً أن الصدر الأعظم كان مصمماً على ألا يموت في الميعاد المضروب له . هذه الإشارة حملت اسماعيل على الاعتقاد بأن مسألة محمود باشا ليست « مستعجلة » فابرق إلى ابراهيم : —

« إنك على صواب في ألا تثق بأحد ، وإننى أوافق على وجهة نظرك ، ولما كانت هذه المسألة دقيقة فسأرسل اليك بأول بريد نماذج القطن التي طلبتها . فتسنى لك بذلك أن تراه كثيراً ويمكن حينئذ أن تسويا المسألة بينكما على أساس من الصداقة . وبذلك نستطيع أن نعلم أين نحن ،^(١)

وعاد ابراهيم فتناول في برقيته التالية موضوع السلطان وطيوره . وفي تقرير مسهب مؤرخ في ٢٣ أغسطس وصف جلالته وكيف احتفظ ببعض هذه الطيور على مقربة منه نحو ساعتين . ثم أرسل بعضها إلى السلطنة الوالدة وطينين إلى زوجه الأولى . وفي فقرة تالية في التقرير نفسه أن بعض الدجاج والديكة والأوز والتدرج وصلت يوم الاثنين من باريس وأن السلطان أمر بوضعها في أقفاصها والمجيء بالأقفاص إلى حضرته . قال ابراهيم : وكان هناك أربعون قفصاً كبيراً وعهد إلى الحشم في وضع الأقفاص في أحد الأبهاء العليا

وإذ كان كل هذا على قدم وساق جاء نورس باشا الأمين الأول إلى ابراهيم وقال له :

« إن جلالته مغتبط ويود أن يعلم بمجموع النفقة حتى يوفى ما عليه . فأجبت إننى لا أعلم ، وإنى أستطيع أن أقول أنها هدية من سموه . فغادرني نورس باشا وذهب إلى حضرة جلالته . وعاد إلى بعد دقائق وعرض على قائمة بما يريد جلالته الحصول عليه من التدرج والأوز من الأنواع عيناها ...

(١) محفوظات عابدين : ١٩ أغسطس ١٨٧١

« إن هذه الكلاب والطيور التي يوالى جلالته طلبها تقتضى نفقة كبيرة لأنه يطلب نماذج نادرة وهذه غالية الثمن . فقد أرسلت حتى الآن ٣٥ ألف فرنك من أصل ثمنها وأخشى أن يبلغ ثمنها ٥٠ ألف فرنك إذا توالى المطال... ويظهر أنه سيتعين على أن أبني أقفاصاً للطيور وهذه تقتضى نفقة قدرها ٣٠ ألف فرنك . وإنتى فى انتظار ما يرى مولاي الجليل إرساله إلى من الأوامر^(١) »

ولما كان الفرنك فى تلك الأيام فرنكا ذهباً ، لا الفرنك المنخفض القيمة المتداول بعد الحرب ، فالطيور والحيوانات كانت تكلف مبالغ كبيرة من المال .

(١) محفوظات عابدين : ٣٣ اغسطس ١٨٧١

الفصل الثاني عشر

الطيور لا تكفى

فى الساعات التى كان السلطان يغادر فيها «الحرملك» لىذهب إلى مقر طيوره كان اسماعيل و ابراهيم يواصلان مراسلاتهما ، وفى ٢٣ أغسطس بعث ابراهيم إلى مولاه بالتقرير التالى :

« أنبأنى توفيق افندى أن محمود باشا يتسلم المال منى ولذلك سمجت على حساب وزارة المالية مبلغ ١٢٥٠٠ جنيه . وعند ما أتسلم النقد سأذهب به إلى صفوت باشا ومحمود باشا . وإذا عقدت اتفاقاً ما مع آخرين أبلغت مولاي الجليل بالبرق . أما الصدر الأعظم فحالته أحسن فى الظاهر ، ولكن فى الظاهر فقط ، فالداء يسرى ، وكل أحد والسلطان على رأسهم ماعدا صنائع الصدر ، ينتظر وفاته بفارغ صبر^(١) » .

وبعد انقضاء أسبوع على هذا التقرير تلقى اسماعيل ملخصاً وافياً لما حدث ، فاستخلص منه أن السلطان كان غير راض عن نورس باشا أمينه الأول وقد كان من مؤيدى الخديو . وتلقى كذلك فى البريد نفسه تقريراً عن محمود باشا فيه ما يلى :

(١) محفوظات عابدين : ٢٣ أغسطس : ١٨٧١

« تشرفت بأن أبلغت مولاي الجليل أتني قلت لتوفيق افندى إنه لا بد لي من تسليم المال لمحمود باشا بنفسى. فتردد الباشا أولاً ثم قبل. وقد جاءنى توفيق يوم الجمعة وأبلغنى أن محمود باشا مستعد أن يتسلم المال فى الساعة الواحدة من يوم الاثنين. ولكن لا بد من تحويلها إلى سندات (قنصليد) لكى تكون الرزمة أصغر ما يمكن أن تكون. واليكم ما فعلت. لما كان مبلغ ٧٥٠٠ جنيه أقل قليلاً من ١٦ ألف سند، جعلت المبلغ ١٦ ألف سند ليكون بحمله بالآلاف دون الكسور.

« غطيت هذه السندات بالقطن ووضعتها فى أكياس، وفقاً لتعليمات محمود باشا وقد أبلغنى إياها بواسطة توفيق افندى. وذهبت بالأكياس يوم الاثنين على أنها نماذج قطن. فلما بلغت دار محمود باشا وجدت توفيق افندى ينتظرنى فدخل حجرة مجاورة وأنبأ الباشا بوصولى. وكان حينئذ فى الحرملك، فتحدثنا قليلاً، وعند ما خلوت بالباشا سألتنى عن سموكم، أين أتم الآن، وهل تلقيت نماذج القطن. فقلت إن النماذج قد وصلت، وإن الباقى يصل بالسفينة القادمة، فقال: —

« إن هذا ثقيل على طبعى. فأتى لم آخذ شيئاً من أحد. هذه هى المرة الأولى. فإذا كان الأمر لا يزعج سموه، أرجو أن تحفظ المال معك حتى أسحب منه ما أحتاج إليه رويداً رويداً.

« فقلت له إن المال فى الدور الأرضى. فقرع جرساً فى الحال، وعند ما لباه الخادم أصدر إليه تعليمات بأن يأتى بنماذج القطن التى جاء بها ابراهيم بك وتركها فى الدور الأرضى.

« فلما نفذ الخادم هذه الأوامر طلب إلى محمود باشا أن أخرج السندات من الأكياس وأن أضعها فى درج، وأن أترك الأكياس ونماذج القطن حيث كانت. فلما فعلت كل هذا قال:

« لقد قبلت هذه الهبة لكى لا يساور سموه ريب فى. فليتأكد أتني

سأبذل وسعى لى أفوز برضا . وما عليك إلا أن تبلغنى ماتريد ، فاذا كان ذلك فى استطاعتى أنجزته ، ولك أن تعتمد على فى إخراج خورشيد باشا من الأستانة . ثم قال : إن حالة الصدر الأعظم قد ساءت ، ولن يعيش أكثر من بضعة أيام»

وبعد ما انتهى ابراهيم من مسألة محمود باشا على هذا المنوال قال : سأحمل مبلغ خمسة آلاف جنيه (بنكنوط) هذا الاسبوع إلى صفوت باشا ومثله إلى صفوت باشا . واتى أقترح بعد موافقة مولاي الجليل أن نعطي ألف جنيه لزيور أفندى الامين الثانى و ٢٥٠ جنيه لخورشيد بك رئيس حجاب الطيور و ١٥٠ جنيه لمساعدته .

وقد بعثت اليكم يامولاي بوساطة محمد آغا قاموسا جديدا فيمكنكم من حل أية رسالة تتلقونها من دون أن يستطيع أحد أن يحل ما تنبأله من الرسائل^(١)»

وفى يوم ٤ سبتمبر بعث ابراهيم برقيتين إلى اسماعيل وكان موضوعهما السلطان وطيوره ونورس باشا ومتاعبه ، فى الأولى ان الجانب الأول من الطيور التى رغب فيها جلالته قد وصل ، وان جلالته قد طلب قائمة الثمن والتفقة ، فلما قيل له ان هذه الطيور هدية من الخديو قال ان هناك ثلاثة أنواع أخرى يريد الحصول عليها فى أول فرصة . وأسماء هذه الانواع المذكورة فى البرقية وأثمانها على الترتيب ١٥٠٠ فرنك و ١٨٠٠ فرنك و ٥٠٠ فرنك .

أما الإشارة إلى نورس باشا فانطوت على أنه عزل من منصبه ، وان زيور بك عين مكانه . وكان ابراهيم أراد أن يعزى اسماعيل عن عزل نورس باشا فأورد له بعض نتائج صلته بمحمود باشا قال :
« إن محمود باشا يقول بأنه فى حالة وفاة على باشا ، فمن الممكن أن يعرض

منصب وزير الخارجية على خليل باشا . وعنده انه اذا اقترح جلالة هذا التعيين فمن المتعذر عليه أن يأبى القبول ، ويطلب أن يبذل السعى للحيلولة دون ذلك ^(١)

أدرك اسماعيل مغزى فقدته لخدمات نورس باشا وان عزله ينطوى على وجوب تعديل فيما يختص بصلاته بالفصر . فرحب بما أتيح له من الفرصة للاعتماد على معاونة الأمين الجديد فأسرع في الأبراق إلى ابراهيم بما يأتي :
« أسفت كثيراً لما بلغنى عن عزل نورس باشا . ولكن من بواعث القال أن أحداً صدقائنا عين مكانه . ثم إن تعيين خليل شريف باشا وزيراً للخارجية ليس من السداد . فابذل ما فى وسعك لتمنعه ، ولا تسمح لأى حائل بأن يحول دون منع هذا الخطر .

« وعليك أن تتوخى فى هذا العمل منتهى الحذر والحكمة . أما فيما يتعلق بالطيور التى يدمتها السلطان فأنتى أشكر لك ما فعلت . وإذا طلب غيرها فأته بها
« آخر أى طلب بتوفية السند الذى على خليل شريف باشا ^(٢) ،

إننا لنجد تفسير هذه الفقرة الأخيرة فى تقرير لابراهيم بعث به إلى الخديو فى ٦ سبتمبر ، لأنه يشير فيه إلى سند على خليل شريف باشا كان فى يدى اسماعيل ، وكان قد انقضى زمن على حلول ميعاد توفيته . إن رغبة الخديو فى عدم التشديد فى طلب الاستيفاء مفهوم ولا سيما عندما نذكر أن الصدر الأعظم توفى فى ٦ سبتمبر وأن خليل باشا (وهو المدين للخديو) كان مرشحاً كبيراً لمنصب وزير الخارجية فى الوزارة الجديدة .

أعلن الخديو نبأ وفاة على باشا ببرقية مؤرخة فى ٦ سبتمبر فأبرق فى اليوم التالى إلى وكيله الأمين بما يلى : —

« إذن فالصدر الأعظم قد مات . ان الدسائس الآن يجب أن تكون على

(١) محفوظات عابدين : ١٤ سبتمبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ١٦ سبتمبر ١٨٧١

أكتفها ، ليس فى سبيل الفوز بمنصبه فحسب بل فى سبيل وزارة الخارجية كذلك . فعليك كما أبرقت اليك أمس ، بأن تبذل كل ما فى وسعك . وأن تعتمد إلى أية وسيلة ممكنة لتحول دون تقلد خليل باشا منصب وزير الخارجية . إن نشاطك وصلاتك ومالك ، وكل قوة تستطيع أن تعتمد عليها ، يجب أن تستعملها لخدمته . وثق بأن ذلك يكون أعظم خدمة تسديها إلى وأنت تعلم أنتى لا أنسى الذين يسدون إلى خدمة (١) .

هذا الرجل وقد رأى ما تنطوى عليه رسالة مولاه الجليل من الشكر العظيم ، إذا فاز بأقصاء خليل شريف باشا عن منصب وزير الخارجية ، رد على سيده فى اليوم التالى فقال : —

«اننى أبذل الجهد سعيًا وراء اقضاء خليل شريف باشا عن منصب وزارة الخارجية واننى أستعين بمعونة القصر وقد قطعت عهداً معيناً فاذا نجحت نكون قد أصبنا فوزاً ظاهراً . أما أمين بك فيؤيد خليل شريف باشا (٢) . »
وأتابع ابراهيم هذه البرقية برقية أخرى قال فيها : —

« كنت قد توقعت انه إذا عزل نورس باشا من منصبه حل محله زيور بك ورغبة فى الاطمئنان قدمت له بين الفينة والفينة مبالغ بمجموعها ٧٠٠ جنيه ، وقد قررت له مبلغاً شهرياً قدره ٦٠٠ جنيهاً . ثم اننى وعدته بأن أبذل وسعى فى إقناع مولاي الجليل بأن يهبه مبلغ ١٠٠٠ جنيه . وقد قلت له أمس ، انه كان يصعب على إذ كان أميناً ثانياً أن أفوز له بهذا المبلغ الاضافى ، أما الآن فأتى أبذل وسعى لإقناع الخديو بأن يهبه بضعة آلاف لا ألفاً واحدة . وعندى بعد موافقة مولاي الجليل ، أننا إذا أعطيناه ٢٥٠٠ جنيه اغتبط اغتباطاً عظيماً . وقد قال لى إنه سيسعى جهده للحيلولة دون تعيين خليل شريف باشا ، (٣) »

(١) محفوظات عابدين : ٧ سبتمبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ٧ سبتمبر ١٨٧١

(٣) محفوظات عابدين : ٧ سبتمبر ١٨٧١

وقد أرسل ابراهيم برقية أخرى إلى مولاه في اليوم نفسه يظهر منها انه
يحيد النبوء السياسى والأعمال المالية في آن . ونحن نحكم عليه هذا الحكم لأنه
تمكن من أن يبلغ مولاه أن محمود باشا — وهو الرجل الذى تسلم السندات
في أكياس القطن — عين صدرأ أعظم . وفي الرسالة نفسها أن محمود باشا
وعد بأن يبذل جهده ليعين صفوت باشا أو محمد رشدى باشا وزيراً للخارجية^(١)
فاغتبط الخديو بهذه الأنباء وأبرق إلى الاستانة بالرسالة التالية :

« اننى عظيم الأمل الآن وقد تولى محمود باشا منصب الصدارة ، أن
تمكن بوساطته أو بوساطة القصر من إقصاء الرجل الوحيد الذى لا نرغب
فيه عن منصب وزير الخارجية

« ويجب ألا تضع دقيقة واحدة . كن سخيأ فى وعودك وثق باننا
إذا أحرزنا ما نبغى فسننفذ جميعها . أما وقد عين الصدر الأعظم فلا بد من
تعيين وزير خارجية من دون إبطاء »^(٢)

فنشط إبراهيم الى السعى والعمل فى تلك الساعات الخطيرة من دون
ملل أو ونى . وفى يوم ٨ سبتمبر أبرق الى مولاه بأنه قابل محمود باشا فأنبأه
بأن التأخير فى تعيين وزير للخارجية يرتد الى رغبة السلطان فى تعيين خليل
شريف باشا . قال الصدر الأعظم لابراهيم : « فاقترح أن يعين لهذا المنصب
إما محمد رشدى باشا وإما جميل باشا ولكنى لم أفز بطائل . وموقفى حرج
الآن . فاذا قاومت خليل شريف باشا مقاومة عنيفة فقد يرتاب السلطان فى
صلتى بمصر »^(٣)

وما انقضت أربع وعشرون ساعة حتى نقلت أسلاك البرق بين الآستانة
والقاهرة الرسالة الآتية بالشفرة من إبراهيم الى اسماعيل :-
« عين سيور افندى وزيراً للخارجية »^(٢)

(١) محفوظات عابدين : ٨ سبتمبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ٨ سبتمبر ١٨٧١

(٣) محفوظات عابدين : ٩ سبتمبر ١٨٧١

لم يكن سيور افندى من المرشحين للمنصب ولكنه كان بلغة أهل السباق « جواداً غامضاً » ففاز . وكان تعيينه ظفراً لاسماعيل لأن « مراقبه » (أى إبراهيم) كان قد وجه مدافعه ضد خليل شريف باشا ولم يعن بمن يتقلد المنصب دونه . كان قد بذل السعى لتعيين محمود باشا صديقاً أعظم ولكنه لم يسع لتعيين رجل بعينه وزيراً للخارجية .

وقد كان رشدى باشا من العوامل الكبيرة فى الوزارة الجديدة . وفى هذا الصدد أبرق إبراهيم الى الخديو بما يلى :-

« اتفقت مع رشدى باشا على أن آتية بهدية من سموكم . ولم يذكر رقم معين ، وقد قال لى صائب بك إن رشدى باشا أبى أن يقيد نفسه ، وأنه يرغب فى أن يعلم ما يكون المبلغ الذى يمنحه . فقلت خمسة آلاف جنيه . وعاد لى صائب بك فى اليوم التالى وقال بأن رشدى باشا صرح له بأنه لما كان حتى الآن لم يتقبل شيئاً من سموكم ، فإنه إذا قرر أن يأخذ شيئاً فليكن ذلك عشرة آلاف جنيه . وقد لمح لى صائب بك أنه إذا عرضنا عليه ٧٥٠٠ جنيه فإنه يرضى . »

إلا أن اسماعيل لم يرض كل الرضى عن الأسلوب الذى اقترحه وكيله فأبرق اليه :-

« لاتساوم . ادفع مبلغ عشرة آلاف جنيه يدأ بيد . فاذا تعذر ذلك فتأ كد من أن المبلغ يصله وقل له إذا اقتضى الأمر أنه يجب أن يفوز بموافقة السلطان . أما إذا كان يصعب أن يحتفظ بالمسألة سرّاً فن العث أن نعطيه المبلغ . إن قوله بأنه لم يتقبل مالا منى حتى الآن من لغو الكلام . فقد أخذ منى عشرة آلاف جنيه من نحو أربع سنوات أو خمس والحادث لاشك فيه لأنه بعث بصديق إلى ليشكر لى هذه الهبة إذ كنت فى الاستانة حينئذ . ولعله نسى ذلك . وقد ذكرت لك هذا الحادث لارشادك فقط ولكن لاتنبس بكلمة واحدة عنه لاحد ^(١)

وكان اسماعيل قبل إرسال هذه التعليمات ، قد أبرق إلى ابراهيم يخوله دفع مبلغ ٢٥٠٠ جنيه إلى زيور بك الأمين الأول الجديد^(١). وفي اليوم نفسه كان ابراهيم قد أنبأ مولاه بأنه تلقى أربع أوزات وأهداها إلى السلطان باسم الخديو . ويؤخذ من رسالة ثانية لابراهيم أن بعض المراسلات قد ضاع واليك رسالة تحتاج إلى زيادة بيان : —

« اننا نستطيع أن نحقق ذلك بانفاق ٣٠ ألف جنيه . وجل ما أستطيعه يا مولاي الجليل ، أن أطلب تعيين خليل شريف باشا والياً لأحدى الولايات فنزله من طريقنا . ولكن لا بد من إنفاق ٣٠ ألف جنيه في هذا السيل . ولقد زارني صائب بك ، فسألني : متى ينتظر أن آتي بالمال لرشدى باشا^(٢) . إن رد اسماعيل على هذا الاقتراح الخاص بانفاق ٣٠ ألف جنيه يدل على أن فقد بعض الرسائل لم يحدث ثغرة في سياق الحوادث . قال الخديو : —

« ان تعيين خليل شريف باشا والياً في إحدى الولايات غير جدير بكل هذا العناء ولا بانفاق ٣٠ ألف جنيه لأنه وقد أقصى عن وزارة الخارجية لا بد أن يعين في منصب آخر أو يبعث سفيراً . ولكن إذا استطعت أن تدبر مسألة الإصلاح القضائي بمبلغ ٣٠ ألف جنيه فاني مستعد أن أدفع هذا المبلغ^(٣) »

وفي رسالة مؤرخة في ١٣ سبتمبر يطلب اسماعيل أن يعرف ما علاقة ابراهيم بسيور بك وزير الخارجية الجديد . وفي هذه الرسالة يخاطب الخديو وكيله بلقب « أميني العزيز » ، وهي المرة الأولى التي خاطبه فيها كذلك . وقد

(١) محفوظات عابدين : ١٠ سبتمبر ١٨٧١

(٢) » » » ١١ » ١٨٧١

(٣) » » » ١٣ » ١٨٧١

تاخر الرد على هذا السؤال ولكن ابراهيم أنبأ مولاه في يوم ١٤ سبتمبر أن السلطان قد عرض عليه بضعة كلاب ، ووصف له كلاباً أخرى ، وأنه يريدّها جميعاً . دإنها جميعاً نادرة وغالية الثمن ... ثم إن أقفاص الطيور التي يريدّها السلطان تكلف مائة ألف فرنك ، (١)

ولعل التقرير التالى الذى أرسله ابراهيم ، أبلغ فى التمثيل على حياة الاستانة حينئذ من جميع القطع المختارة التى اقتطفناها حتى الآن . هذا والتقرير ينطوى على الفقرة التالية .

د التبرم عام فى الوزارات . خزائن الحكومة فارغة . والسراى هى الحاكمة . وكلما ذهبت إلى السراى أشاهد سمعان بك هناك . وللإطلاع على ما يحدث بين جدران السراى نعتمد على الأمين الأول . ولكننا نحتاج إلى الأمناء الآخرين ، والمصاحبين الشبان ، والكتبة . فإنا نستطيع أن نطلع من هذه الجهات على كثير مما يقع ، وبذلك تتمكن من أن نحقق مبلغ صدق الكبار فى ما يفضون به إلينا . وقد لمحت لهم بأننى سأسعى إلى الفوز بمنح لهم . وفى سبيل السيطرة عليهم ، لابد من أن نمنح لكل منهم شيئاً ، وهذا يقتضى إنفاق مبلغ يتفاوت من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف جنيه (٢) .

وكان لابد من تقديم حساب مفصل بجميع هذه المبالغ . وقد أرسل ابراهيم حسابه فى ١٨ سبتمبر ، وضمنه هذا البيان المفصل بالنفقات :

محمود باشا	٧٥٠٠ جنيه
صفوت باشا	٥٠٠٠ د
زيور بك	٢٥٠٠ د
طيور و كلاب	٣٠٠٠ د

(١) محفوظات عابدين : ١٤ سبتمبر ١٨٧١

(٢) د د د ١٨ د ١٨٧١

أمينا الطيور الأول والثاني	٤٠٠ جنيه
نفقة برقيات	١٨٠٠ »
صحفيون	٢٣١٠ »
صهر محمود باشا	٢٥٠٠ »
محفوظ باسم محمد رشدي باشا	١٠٠٠٠ »
المجموع	٣٥٠١٠ جنيه

يتضح مما تقدم أن ما ينفق على بعض الباشوات والبكوات كان أقل مما ينفق على الطيور والكلاب، ولكن الخديو كان عارفاً بطبيعة البشر وطبيعة الحيوانات. فلم يجد في تقديره وحكمه شيئاً حقيراً. ولذلك أشار على أمينه في الاستانة بما يلي:

لقد راجعت بيان النفقات التي أنفقت حتى الآن، فدونت في الدفاتر من دون ذكر الاسماء أو التفاصيل. وقد أصدرت أمراً بهذا. ولك أن تدفع عشرة آلاف جنيه لرشدي باشا. هل قطعت عهداً بشيء لرشدي باشا الصغير؟^(١) وفي الرد على هذا السؤال الأخير قال ابراهيم ان مبلغ العشرة الآلاف الجنيه كان لرشدي باشا المكنى باقيان وأنه، لم يقطع ما لرشدي باشا الكبير المعروف بمحمد رشدي باشا. وعلى ذلك طلب ابراهيم تعليمات جديدة خاصة بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه لرشدي باشا الصغير المكنى باقيان.

فجاء الأمر بالبرق بأن يدفع مبلغ خمسة آلاف جنيه فقط لرشدي باشا الصغير^(٢). ولكن هذا الأمر أزعجه. لأنه كان قد وعد الرجل بعشرة آلاف جنيه. فلما جاءته التعليمات الجديدة رد على مولاه قائلاً:—

« تلقيت برقية من مولاي الجليل مؤرخة في ٢٢ الجاري يأمرني بها أن

(١) محفوظات عابدين: ١٩ سبتمبر ١٨٧١

(٢) » » ٢٤ » ١٨٧١

أدفع لرشدى باشا الصغير مبلغ خمسة آلاف جنيه فقط . ولكننى كنت قد قلت له أتى مخول أن أدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه وإنما المال لم يصل، وأتى سأدفع له المال عند وصوله . فاذا أعطيناه خمسة آلاف بدلا من عشرة آلاف فقد يغضه ذلك ويأبى قبوله . أما فيما يتعلق برشدى باشا الكبير، فليسمح لى مولاي الجليل بأن أقول إن الحكمة تقضى بأن ندفع له لأننا لا بد من أن نحتاج إليه فى مسألة الاصلاح القضائى وفى قضية يكن،^(١) فبادر اسماعيل إلى إرسال الجواب التالى :

« أوافق : أدفع لرشدى باشا الصغير المكنى باقيان مبلغ ١٠ آلاف جنيه كما وعدته وابحث عن وسيلة تمكنك من أن تدفع لرشدى الكبير مبلغاً يتباين من ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف جنيه لتفوز به كذلك . اتى موافق على رأيك كل الموافقة . » ولكن الخديو أبقى ثانية فى اليوم نفسه : —

« سمعت الآن أن رشدى باشا المكنى باقيان قد عزل . فأرجو أن لا يكون مالنا قد ضيع سدى . أنبئنى حالا ،^(٢) فجاء الرد من ابراهيم : « لم أدفع شيئا لرشدى باشا الصغير المكنى باقيان ،^(٣) »

فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر والأسبوعين الأولين من شهر اكتوبر تبادلت القاهرة والاستانة رسائل وبرقيات كثيرة . ولكنها لا تحتوى على شيء يسترعى العناية . ولكن فى يوم ١٨ اكتوبر أرسل ابراهيم إلى اسماعيل الرسالة التالية بالشفرة : —

« زارنى توفيق أفندى اليوم صباحا وقال : — أمرنى الصدر الأعظم أن أبلغك إنه ينوى أن ينهى مسألة الاصلاح القضائى ، ولكن على شرط أن يدفع له الخديو مبلغ ٦٠ ألف جنيه عند ما يتسلم من السلطان الكتاب

(١) محفوظات عابدين: ٢٢ سبتمبر ١٨٧١

(٢) » » ٢٥ » ١٨٧١

(٣) » » ٢٦ » ١٨٧١

الذى يبغيه سموه . وإليك الأسلوب الذى اقترح أن يجرى عليه : — عندما يتلقى هذا الكتاب يطلب الصدر الأعظم إلى جلالة السلطان أن يسمح له فى الفصل فى الموضوع . ثم يدعو الوزراء ويقول لهم « ان صاحب الجلالة قد نظر بعين الاعتبار فى رغبة سموه ويوافق عليها لأنها فى مصلحة مصر ولكنه لا يبنى أن يبرم الاتفاق من دون موافقتكم وعندئذ لا يجرؤ الوزراء على المعارضة وبذلك تتحقق النتيجة المرغوبة » (١)

فأعرب الحديو عن موافقته على اتفاق مبلغ ٦٠ ألف جنيه فى سبيل الحصول على الإصلاح القضائى فى مصر ، ولكنه أصر على أن أمينه ابراهيم يجب أن يقابل الصدر الأعظم « لأن المسألة دقيقة ومن غير الحكمة أن يسمح لشخص ثالث بالتدخل فيها » (٢)

وانقضت ستة أيام أخرى ، وإذا سفينة الدولة العثمانية قد زادت إمعانا فى البحار العميقة ، فى يوم ٢٦ أكتوبر اتصل هذا الوكيل النشط الممثل لعاهل لا يكل ، بمحمود باشا وتحدثا حديثا صريحا وصفه ابراهيم فى الرسالة التالية : « وكنت على وشك الخروج عند ما قال الصدر بعد دقيقة من الأطراق والتأمل : — أريد أن أحدثك فى موضوع ، ولكنى قبل أن أفعل يجب أن تتعهد بشرفك بأن الموضوع يبقى سرا بيننا فلا تذكر كلمة عنه لأحد حتى ولا لتوفيق افندى . وبعد أن أكدت له شدة حيظتى قال : هل الوالى (أى اسماعيل) مستعد أن يدفع مالا لجلالته (أى السلطان) ؟ فقلت إننى لا أستطيع أن أرد على هذا السؤال . ثم قال : هل وجه اليك نورس باشا سؤالا من هذا القبيل ؟ فقلت إن نورس باشا قال لى غير مرة إن القصر ضيق الحال ، وأن لا مورد له يوفى منه نفقاته . ولكنه لم يلج لى مطلقاً بأن جلالته يرغب فى خدمة من سموه . فقال الصدر الأعظم لم أقل إن جلالته

(١) محفوظات عابدين : ١٨ أكتوبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ٢٠ أكتوبر ١٨٧١

يطلب شيئاً ، ولكن حدث غير مرة في خلال حظوتي بمقابلة جلالاته ، أتتني فهمت أنه إذا قدم سموه لجلالاته مبلغ ١٥٠ ألف جنيه ، فأنتى أرجو أن أتمكن من إقناع جلالاته بقبول المبلغ . وأود أن يترك الخديو المسألة في يدي ، لأننى أدرك أنه إذا عرض سموه هذا الاقتراح فإن اقتراحه لا يقبل . وإنتى اتعهد مقدماً ، لسمو الخديو ، بألا يعرف أحد بما يحدث سواء أقبل جلالاته أم أبى . ولن يعلم بها أحد غيرنا . وأرجو أن توضح هذا لسموه أتم إيضاح ، وتفضل بنقل حديثى إليه معرباً عن رغبتى فى أن يتنازل ويرد فى أول فرصة (١) .

وإذا كان اسماعيل يفكر فى هذا الاقتراح جاءتته البرقية التالية من ابراهيم « لقد أوصيت بوضعة بيغانات هندية ممتازة لأجل جلالاته ، وأتيت من إيطاليا بأبقار جميلة من ألوان مختلفة بيض وصفرة الخ ، وثيران جميلة تماثلها (٢) »

هذه البيغانات والثيران والأبقار علاوة على الكلاب التى أشير إليها فى برقية أخرى ، كانت هدايا ظريفة ، ولكنها لم تستهو الصدر الأعظم كثيراً ولا جلالة السلطان . وعلى كل حال ظل محمود باشا يطالب ابراهيم بالرد على الاقتراح الخاص بمبلغ المائة والخمسين ألف جنيه . وكان ابراهيم ينقل إلى مولاه اسماعيل أبناء هذا التشديد فى الطلب فرد عليه الخديو فى ٤ نوفمبر بما يلى :

« إذا كنت لم أجب على الاقتراح الخاص بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه التى يرغب الصدر الأعظم فى تقديمها للسلطان باسمى ، وهو الموضوع الذى لمح إليه فى حديث دار بينك وبين نورس باشا ، فليس الباعث على تأخرى عدم اهتمامى بالموضوع بل لأننى أعنى بدراسته دراسة وافية . فالمسألة دقيقة

(١) محفوظات نابليون : ٢٨ أكتوبر ١٨٧١

(٢) » » » ٢٩ » ١٨٧١

وخطيرة في آن . ولا بد من التأمل العظيم والعناية الوافية . وإنتى أرغب أن أولى الموضوع عناية أتم ، وأرجو أن أتمكن من الرد في خلال ثلاثة أيام أو أربعة .

«وإذا وجه الصدر الأعظم اليك أسئلة خاصة به ، فقل له أنك شخصياً تشكر له اقتراحه ، وأنه بالنظر إلى خطورة الموضوع لابد من الرد على الاقتراح بكتاب في البريد ، لا بريقة . وإنك حالما تلمعاه تبلغه رأي سموه (١)» .

وما أقبل يوم ٩ نوفمبر حتى كان اسماعيل قد قرر ما يكون جوابه .
ومؤدى هذا الجواب أن مبلغ ١٥٠ ألف جنيه طائر وأن هذا المبلغ علاوة
على المبالغ التي وهبها أو وعد بها يحتاج إلى تمويل . ولكنه قال :-

« أعلن الصدر الأعظم بأننا نغبط إذا قبل جلالته المبلغ لأن ذلك يتيح لنا فرصة إرضاءه وأن الخديو مستعد كل الاستعداد أن يطيع أوامر جلالاته وأنه لشاكر أن يكون ما يفعله باعثاً على سرور الصدر الأعظم . ولكنني أطلب ، وأشير عليك بأن تتأكد بجميع الوسائل التي في يدك من وصول المبلغ كاملاً إلى السلطان . ثم اننا لا نستطيع أن نبعث هذا المبلغ أوراقاً مالية (بنكنوت) ولا ذهباً . فإلى نرسله تحويلات أو سندات (قسليد) أو سندات مصرية ؟ لأنه متى وصل هذا المبلغ إلى أيدي جلالته ، يقوى أملنا بالنجاح ، على شريطة أن نعد الصدر الأعظم وغيره من الأقطاب بشيء عندما نحتاج إلى تأييدهم (٢) . »

إلا أن مبلغ ١٥٠ ألف جنيه للسلطان لم يحجب مبلغ ستين ألف جنيه للصدر الأعظم. وقد أوضح إبراهيم هذا في رسالة منه إلى مولاه في ١٢ نوفمبر^(٣). ولكن الاتفاق كان قد تم على أن المبلغ الثاني لا يدفع إلا عند

(۱) محفوظات عابدین : ۴ نو فبر ۱۸۷۱

(۲) ۹ نوڤبر ۱۸۷۱

1451 12 1 (2)

تسليم البضاعة . ومع ذلك كتب هذا الأمين اليقظ إلى مولاه في مصر في ١٧ نوفمبر ينثب بأن الصدر الأعظم ماحف وأنه يطلب مبلغ ٣٠ ألف جنيه مقدماً ، وكانت إشارة ابراهام بأن يقبل مولاه هذا الابتزاز الذي لا مسوغ له ^(١).

وإذ كان محمود باشا يلحف في المطالبة بمبلغ ٣٠ ألف جنيه قبل أن يكتسب حق الفوز بها كان السلطان لا يزال معنياً بأقفاص طيوره ولا ينساها . وقد طلب هذه المرة بضعة أصناف نادرة من الحمام ، ونماذج أخرى من الأوز والبط والتدرج وطيوراً أخرى متنوعة ^(٢) وما انقضت ستة أيام حتى كان السلطان قد أعد قائمة أخرى بطيور يرغب فيها . وكان ثمن الطيور الثمينة المذكورة فيها يختلف من ٨٠ ألف فرنك إلى ١٠٠ ألف فرنك ، أى من ٣٢٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠ جنيه ^(٣) . وعلى الرغم من هذه المبالغ الفادحة أصدر اسماعيل أوامره بشرائها .

وفي ٢٨ نوفمبر زار الصدر الأعظم ابراهام وسأله صراحة هل ينوى اسماعيل أن يقدم للسلطان مبلغ ١٥٠ ألف جنيه . فقال ابراهام على ما جاء في تقرير له : « فأجبت أنه لو طلب جلالتة مبلغاً من هذا القبيل من سموه فالخديو لا يأباه عليه » . فرد الصدر الأعظم : « أرجوك أن تبلغ سموه أنه إذا لم يكن ثمة مانع عنده فأتى سأقول لجلالتة إن الخديو علم أن السلطان أوصى بصنع بوارج في أوروبا وأنه يرغب في أن يقدم مبلغ ١٥٠ ألف جنيه ليوفي به جانباً من الثمن ^(٤) »

فلما أ برق ابراهام بهذه الحقائق إلى القاهرة رد اسماعيل بما يلي :-
« أتى لا أعارض أية معارضة في ما يقترحه الصدر الأعظم وما ينوى أن يقوله للسلطان ، وإنما أرى أن المبلغ يجب أن يقدم إلى خزينة السلطان

(١) محفوظات عابدين : ١٧ نوفمبر ١٨٧١

(٢) » » » ١٩ » ١٨٧١

(٣) » » » ٢٥ » ١٨٧١

(٤) » » » ٢٨ » ١٨٧١

الخاصة ، لأن القصد أن يكون المبلغ له لا للدولة . وعلاوة على ذلك إذا عولجت المسألة بالطريقة التي يقترحها الصدر الأعظم فلا بد أن يذاع نبؤها وهذا يخرجني . (١)

هذه النفقات المتعددة حملت ابراهيم على وضع بيان بها إلى نهاية ديسمبر من سنة ١٨٧١ وهذا البيان لا يشتمل طبعا على المبلغ الخاص بالسلطان . وإليك المبالغ التي لم يتقدم ذكرها في البيان السابق

جنيه	محمد رشدي باشا
١٠٠٠٠	طيور اتيغت في أوربا
٥٣١٥١٨	كلاب اتيغت في فينا وبودابست
٩٢١٢٤٨	برقيات
٣٢٠٥٠٤	نفقات رجال سافروا مرارا إلى أوربا لشراء الكلاب والطيور
٢٥٠	محل ١ . تيرى لأجل أقفاص الطيور على الحساب
٣٠٠٠	بعض صغار موظفي القصر
٤٨٦٠	توفيق أفندي
٢٧٠٠	جواد للقصر
٢٥٠	حيوانات مختلفة بحسب القائمة
٧٦٦	سميد بك
٢٠٠	١ . رافايلى
١٠٠	
٥٣٢٤٧٧٧٠ (٢)	المجموع

واذ كانت هذه الحسابات تراجع في القاهرة كان الصدر الأعظم و ابراهيم يتباحثان . فأبرق ابراهيم الى مولاه في أول ديسمبر بما يلي : —
« قابلت الصدر الأعظم وحدثته في موضوع مبلغ ١٥٠ ألف جنيه وبسطت له وجهة نظر سموكم . وهو يوافق عليها كل الموافقة ويعرب لكم

(١) محفوظات عابدين ٢٩ نوفمبر ١٨٧١

(٢) » » ١ ديسمبر ١٨٧١

عن شكره لسموكم لأنكم اقترحتموها وقبلتموها .

ومع أن الاتفاق كان قد شمل هذه التفصيلات . حدث ما عقد الموضوع ، عندما رأى السلطان أن أربع بطات من الطيور التي أهديت اليه قبيل ذلك كانت عادية . فاسرع ابراهام الى القصر ونظر في الموضوع وابرق الى باريس لكي يرسل الى السلطان ستون نموذجاً نادراً . فلها تخطى ابراهام هذه العقبة ابرق الى الحديو في ٢٠ ديسمبر بما يلي :

« أنبأني توفيق افندي بأن الصدر الأعظم يرغب في مقابلتي . فذهبت الى الباب العالي حيث قابلت الصدر الأعظم فقال لي : « أسهبت أمس في الحديث مع السلطان في صدد الحديو وبحث في موضوع مبلغ المائة والخمسين ألفاً من الجنيهات ، وبعد قليل من التردد قبل جلالته . والآن أعلنني عندما ينتهي تدبير كل شيء حتى أدلك على طريقة لنقل المال الى القصر » (٢)

وقد أشار في رسالة أخرى بالتاريخ نفسه الى تحويل المبلغ الى سندات (القصليد) . وفي مذكرة مؤرخة في ٢٣ ديسمبر بين أن هذه السندات يجب أن توضع في صندوق طبقاً للبيان (٣) . وفي رسالة أخرى بالتاريخ نفسه قال ان أي تأخر يكدر جلالته وقد يفضي الى الرفض واذ كان الحديو و ابراهام والصدر الأعظم يوجهون عنايتهم الى خير الطرق لنقل المال الى القصر حتى لا يحدث نقلها قليلاً وقالوا ، زار زيور بك أمين جلالته الأول ابراهام بك وقال : —

« أمرني جلالته أن أقول لك بأن تستعجل بالبرق ارسال رؤوس الضأن حتى تصله في أول فرصة وأن تأتيه بأفضل الأنواع وأقواها . ان عند جلالته في القصر خمسين رأساً ممتازة ولكنه يريد أجود منها » (٤)

(١) محفوظات حايد بن اول ديسمبر ١٨٧١

(٢) » » ٢٠ » ١٨٧١

(٣) » » ٢٢ » ١٨٧١

(٤) » » ٢٥ » ١٨٧١

الفصل الثالث عشر

أقل تلك النافذة

لوشاء الباحث لمضى في بيان هذا الجشع العثماني إلى مدى لا حد له .
ففي المحفوظات المصرية الملكية من الحقائق ما يكفي لكتابة فصل إثر فصل
على هذا النمط . واكتننا بلغنا نهاية سنة ١٨٧١ وهذا التاريخ يصلح كخبره من
التواريخ لانزال الستار على هذا الباب . ولكن لابد من ذكر حقيقة أخرى
لا كمال الصورة التي رسمناها . ذلك ان ميزانية مصر لسنة ١٨٧٣ — ١٨٧٤
تتضمن على ذكر ما يأتي: «إهداء بارجة إلى السلطان بذيت في إنجلترا :
٢٨٩٤٢١ جنيه^(١)»

ظهر لنا ان ابراهيم والصدر الأعظم كانا قد اتفقا على أن يكون مبلغ
١٥٠ ألف جنيه هدية شخصية . وألا تكون له أية صلة بشراء مدرعة .
ولكن الميزانية المصرية كانت قد غيرت بأسلوب من الأساليب قيمة المبلغ
والغرض منه . وهذا يبعث على سلسلة أخرى من الأفكار ولكتننا ان
تتابعها هنا .

لقد شددنا في الفصل السابق على « الناحية الأدبية » من ميزانية أعمال

(١) مذكرات على الميزانية المصرية . تأليف هنري اوبنهايم ص ٤٣

اسماعيل . وأصررنا على انه اذا بدا للباحث أن طائفة من النفقات التي أنفقها اسماعيل لم يكن لها قيمة يقيم لها المالى وزنا خاصاً ، فانها راجحة في ميزان « القواعد الأدبية » . ثم عمدنا بعد ذلك إلى تخصيص صفحة إثر صفحة رسمنا فيها صورة يغلب عليها حديث الأرتكاب وبيننا ان الخديو أنفق عشرات الألوف من الجنيهات على سبيل الرشوة . فهذا التناقض الظاهر يحتاج الى قليل من التفسير .

ان المفتاح إلى سر هذه المشكلة هو القول الصريح باننا لانحاول أن نجعل من اسماعيل قديساً . لأنه لم يكن قديساً . ولو كان كذلك لكان رجلاً بليداً لا يثير العناية به ، ولما كان حمل على اعتزال الحكم حملاً . كان ابن بيته وكان متصفاً بمساوى فضائله ، وفضائل مساويه . فكان يوزع المال على السلطان والصدر الأعظم والباشا وصبي المكتب لأنه كان في حرب مع تركيا . وكانت هذه وسيلته في إقامة الحرب .

سبق لنا أن قلنا إن الجنرال ستون ونحو أربعين من الضباط الأمريكيين الذين انتظموا في خدمة الخديو بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية قيل لهم إنهم إنما ينتظرون في خدمته للكفاح في سبيل استقلال مصر . وقد كانت الدعوة الى انتضاء سيوفهم في سبيل الدفاع عن الحرية المغناطيس الذى جذب هؤلاء المحاربين القدماء بعد تسريحهم من الحرب الأهلية الى الشرق . وكان الاختيار قد وقع عليهم لأن اسماعيل أدرك أنه اذا اختار أوريين ، فكأنه منح أوروبا رهناً أول على استقلال بلاده .

قيل إنه كان قد أتم ترتيبه ليعان تحديه لتركيا أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، وكان قد تفاهم مع الملك فكتور عثمانوئيل على أن تفهم تركيا من ملك إيطاليا انها اذا تدخلت فى اعلان استقلال مصر فحش يده ومنت واسطولها يهاجمان بعض البلدان العثمانية النائية . وترامى الى سمع نابوليون الثالث هذا النأ فعارض أشد معارضة ، فاضطر اسماعيل أن يتخلى عن خطته ، لما

تبين متاونة فرنسا . فأباه أوروبا على اسماعيل أن يحارب تركيا حملة على
الانجاء الى حرب يقوم فيها المال مقام المدفع .

ولا يمكن اقامة الدليل على أقوال قاطعة كهذه ، اذ ليس ثمة كتاب أزرق
في صفحاته ما يؤيدها ، ولكنها قائمة على تأكيدات صادرة من مقام عال
لا يمكن أن تمتبس أقواله ، ولكن كل شيء يؤيد دقة الحقائق الأساسية التي
تستخلص منها ، فطموح اسماعيل الى تحرير مصر لا يتطرق الريب اليه
بل ان اتجاه سياسته كلها يؤيد ذلك ، وليس ثمة باعث على الشك في قول
الكولونيل شايبه لونج . وقد كانت خبرة الحديو بالجشع العثماني مما أثبت
له قدرته على أخذ الاستقلال بالسيف اذا سمح له أن يتحدى السلطان
وكذلك نستطيع أن نفهم وجهة نظره وهي كما يلي :

« إن أوروبا تأتي على اعلان استقلال مصر ومحاربة تركيا اذا اقتضى
الأمر في سبيل الحصول عليه ، واذن فلا فز بالاصلاح القضائي والاستقلال
الذاتي بالسلاح الوحيد الذي يتاح لي . إنني سأشتري ضمايرهم . ان هذا الغاية
جديرة بهذا البذل . »

ولكن الراجع أن التاريخ الذي ذكر لمهاجمته تركيا كان خاطئاً . فهو
لا يتفق مع انتظام الضباط الامريكيين في خدمته . فالواريخ في عقود خدمتهم
اما سابقة قليلا لتاريخ افتتاح الترعة وإما بعيدة . ثم انه لا يتفق مع الحقائق
التي بسطها نوبار باشا في الرسالة التالية التي كتبها في باريس في ١٢ مايو
سنة ١٨٧٠ : —

« في الحفلة الساهرة التي أقامها السفير الاسباني ، قال لي لورد ليونز إن
لورد كلارندون كان قد علم من نواح مختلفة ما اوصى به الحديو في اميركا
من السلاح وانه أمره (لورد ليونز) بأن يحذثنى في الموضوع ويحذرنى بأن
الطريق التي يسلكها سموه طريق وعر ولا يفضى الى شيء طيب : »
« ودعيت الى زيارة لورد ليونز في اليوم التالي . فذهبت فأعاد على ما كان

قد قلته وأضاف إليه أن ستاتن (القنصل الجنرال البريطاني في القاهرة) قد تسلم أوامر بأن يتقابل الخديو فتمت إلتى لا أعلم شيئاً عما يزعم من أمر شراء الأسلحة . فأجاب لورد ليونز بأنه يعلم كل العلم أننى غير مطلع على ذلك ، ولكن ما وصفته من الحقائق صريح وقاطع ولا سبيل الى الشك فيه . ثم قال إنه اذا لم تحل المسألة فند تسمر عن متاعب وعقد جديدة لا ترغب فيها أوروبا . وقال إنه من الطبيعى أن الخديو يرغب فى أن يكون مستقلا ، ولكن لما كان سميره ذكياً وحكماً فإنه يدرك أن هذا التسامح يثير ريبة الباب العالى ومخاوف الدول (١) .

وفى مذكرة مؤرخة فى ١٠ مايو سنة ١٨٧٠ بعث بها نوبار الى القاهرة ولكنها من إملأه فردينان ديلسبس تقرأ ما بلى : —

« قابلت الآن دون هـ جرامون فسألنى هل أعلم ما يفعله الخديو الآن فقلت لا . فبين لى أن حكومة الامبراطور تلقت معلومات عن معاهدة عتدها الخديو مع الولايات المتحدة ، ارتبط فيها سميره باستخدام نحو خمسين ضابطاً أمريكياً ، وأوصى بسفن حربية ، ومواد حربية وطريدات ، وأنه عزم على أن يرفع علم الثورة على السلطان . قال الوزير : أنك تفهم الحالة . فأن فرنسا على الرغم من صداقتها لخديو مصر ، لا يسعها أن تؤيد هذه الخطة ، وستضطر أن تنحاز إلى انكلترا وبقية أوروبا . فاذا وقع ما يخشى فإن أميركا بعيدة والخسارة لا تقع على مصر ولا على التركة بل على الخديو (١) » .

وفى كتاب آخر مؤرخ فى ١٨ ما سنة ١٧٧٠ نجد ما قاله أميل أوليفيه رئيس وزراء فرنسا لنوبار : —

« قل لسموه باسمى ، كصديق ، أن هذه الأسلحة تثير القلق ، وأن الحكومة ولا سيما الامبراطور لا ترغب فى عقد عقد ، وأن هذه الأسلحة بدلا من أن تعزز مكانة الخديو توهنها (١) » .

(١) مخطوطات عابدين : وثائق الإصلاح القضائى ١٨١٠ — ١٨١٥

لو عمد الكاتب إلى كتابة رسالة في أدب النفس ، لكان يلوم اسماعيل
لأنه عمد إلى السلاح الوحيد المتاح له عند ما وقفت أوربا هذا الموقف .
كان لابد له من أن يلين لهذا الضغط السياسى . وقد حتم أنهرأ من الدماء
ووفرأ كياساً من الذهب بما فعل ، وجنت مصر من عمله فائدة عظيمة ،
وإن كان حصر النظر فى الناحية المادية من عمله لا يعترف بها . فلو سمح
له بأن يحارب ، وأحرز الظفر فى تلك الحرب ، لكانت النفقة أعظم جداً
من الأموال التى فرقها ابراهيم بك على رجال لم يغوهم بماله بل كانوا جزءاً من
من أداة حكومية فاسدة .

وإذا كانت مصر اليوم من أكثر الأمم رخاء ، فأتىها مدينة فى ذلك
لعبثية كرومر وبعد نكل اسماعيل . انتهى لن أحاول هنا أن أسوِّغ التأكيد
الأول بل أسوقه على أنه قول نهض عليه الدليل . أما العامل الأساسى فى
فى القول الثانى فهو الاستقرار الذى تتمتع به مصر نتيجة للإصلاح
القضائى الذى بذل ابراهيم فى سبيله جهداً عظيماً مشجعاً جشع الوزراء فى
الاستانة بينما كان نوبار فى العواصم الأخرى يحاول إقناع رجال السياسة
المجربين .

ولا بد من كلمة فى طبيعة هذا الإصلاح القضائى . إن أول ما توصف
مصر فى القانون الدولى أنها دولة تتمتع الدول الأجنبية فيها بامتيازات
خاصة . وهذا يعنى أن الأجانب فيها لا يحاكمون بمقتضى القانون المصرى
فقانونها يشمل المصريين لا الأرض المصرية . فالإنجليزى كان قبل هذا
الإصلاح ، إذا باع بضاعة لبرتغالى ، أو الأسبانى إذا باع بضاعة لهولندى فيها
لا يقيم أحدهما قضية فى محكمة مصرية استصداراً لحكم يؤيد حقه فى استيفاء
ماله ، بل كان على الأول أن يقيمها فى القنصلية البرتغالية فيرضى بتفسير
القنصل للقانون البرتغالى ، والثانى فى القنصلية الهولندية فيقبل تفسير القنصل
للقانون الهولندى — وقد لا يفوز بأكثر من ذلك .

وكل هذا كان من شأنه أن يبعث الاضطراب في المعاملات التجارية ويحول دون ورود رؤوس الأموال الأجنبية لاستغلالها في البلاد. فالاصلاح القضائي الذي كافح اسماعيل في سبيله كفاح متشبث عنيد، نص على انشاء قضاء مختلط أو دولي وعلى اصدار قانون متناسق يطبق في البلاد كأنه دولة داخل دولة. وقد لخص لورد كرومر في إحدى رسائله اختصاص هذه المحاكم فقال : —

« أن تفصل في القضايا المدنية والتجارية والنزاعات الناشئة من تملك الأرض بين الأوربيين (بريد الأجانب) والمصريين (بريد الأوربيين) (بريد الأجانب) من جنسيات مختلفة أو بين الأوربيين (بريد الأجانب) والحكومة المصرية. »^(١)

لما بدأ احتلال إنجلترا مصر كان قد انقضى ست سنوات على انشاء المحاكم المختلطة. وكان من أثرها بث روح الاستقرار والطمأنينة في الأعمال حتى أصبحت مصر لا تحتاج إلا إلى استقامة السرافان بارنم — كما كان يعرف لورد كرومر حينئذ — وصدق قصده وبارع خياله. لكي تقام خزينة على أساس سليم. ولولا ذلك العميد (برو قنصل) العظيم لضاعت الثمار الطيبة التي جنيت من الاصلاح القضائي، ولاكني لولا انشاء المحاكم المختلطة وما بثته من روح الثقة. لانهار إلى الأرض الهيكل الذي أنشأته إنجلترا بسعيها الصادق. وإنا نقول هذا القول لأن المستر جلادستون ردد في الشهور الأولى من احتلال إنجلترا مصر : « اصبر وادقيقة من فضلكم. إذا لم تستعجلونا فإنا نغادر البلاد. » وبعد اعتزاله الحكم قال لورد سلسبرى القول نفسه بعد أن أسبغ عليه لهجة المحافظين.

ولقد انقضت سنون منذ كان التمهل والالانة شعار هؤلاء الساسة في مصر، وقد نشبت حرب عظيمة في خلالها وكانت نتيجةها معاهدة سلام تعترف ببسط حماية إنجلترا على مصر. ثم ألغى هذا النظام في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

(١) مصر بعد كرومر : تأليف اللورد لويد ص ١٧ المجلد الاول

إذ أصبحت مصر عندئذ « مستقلة استقلالاً فيه تحفظ ». أما ما تعنيه هذه العبارة فلغز . ولكن يمكن أن يقال إن انكسرتا ومصر ما زالتا — منذ ابتدع هذا اللغز الدبلوماسي ذهن خصب وأسندهُ إلى جندى كبير — تسعيان إلى الوصول إلى صيغة تمكن بريطانيا من الجلاء عن مصر .

إن رؤوس الأموال الأجنبية المثمرة الآن في وادى النيل ، وهى مبالغ جسيمة ، ينظر أصحابها شزراً إلى المباحثات الدائرة بين لندن والقاهرة بشيء من الاطمئنان . وهى تفعل ذلك لأن الإصلاح النضائى الذى أراده اسماعيل وبذل ابراهيم فى سبيله أوفاً من الجنيئات لا يتأثر بهذه المحادثات . ذلك إن حصن القانون والنظام ، ومعتل حقوق التملك للمصريين والأجانب المقيمين فى مصر ، ليسا الآن — فى سنة ١٩٣٣ — انجلترا التى قد تجلو فى الغد ، ولكنها فى المحاكم المختلطة التى أوجدها اسماعيل . إن عيني كل انجليزى تتجه الآن إليها . وإن قلب كل انجليزى يخفق بحاجة مصر يتمسك بها كلما شاع بأن هناك محادثات دائرة . (١)

وإذا كانت مصر قد بلغت بين الدول مقاماً يمكن أصحاب السلطان فيها من بحث مستقبلها مع انجلترا ، فإنها مدينة بهذا النصيب من الحرية والاستقلال الذاتى للفرمان الذى فاز به اسماعيل فى ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ وكان لكيسه فضل كبير . إن ذلك الفرمان أيدى الفرمانات السابقة فى تحويل سيادة تركيا على مصر إلى مجرد اسم . وكل هذا يعنى أنه إذا كان العالم لا يرضى عن تشجيع ما يثير ، فعليه قبل أن يشتد فى الحكم على اسماعيل ، أن يتذكر أنه اجتنب بما فعل سفك الدم ، وكسب لمصر امتيازات متعددة ، ولم ينزع من تركيا شيئاً كان لها حق فعلى فيه .

ثم هنالك عنصر آخر لا يجب الاغضاء عنه عند ما يلام اسماعيل على

(١) لنا فى حاجة الى القول بأن هذا الفصل كتب قبل عقد المعاهدة المصرية الانجليزية وتوقيعها فى أغسطس سنة ١٩٣٦ وإبرامها فى ديسمبر ١٩٣٦ وبعد توجيه الدعوة الى مؤتمر مؤتمر للبحث فى مسألة الامتيازات والمحاكم المختلطة . « المترجم »

إنفاقه مبلغ ٢٨٩ر٤٢١ جنيهاً على الأقل للفوز من تركيا بالأصل - لاح
القضائي والاستقلال الذاتى . وهو منظر فى القول المأثور : « خير للذين
يسكنون بيوتاً من الزجاج ألا يقدفوا حجارة » . فاللورد ملز الذى وصف
الحديو بقوله أنه « غشاش أصيل » يقيم لنا الدليل على صحة هذا القول
المأثور . فهو يقول فى كتابه « إنجلترا فى مصر » :-

« ولا يمكن أن تصور تصويراً صادقاً مبلغ الفساد الذى كان الوكلاء
الدبلوماسيون الأجانب — ولا سيما فى عهد اسماعيل — يعتمدون إليه فى
استمال نفوذهم لينزعوا من مصر المسكينة الضعيفة مالا لتوفية أوقح المطالب .
« لم يكن الغرض الأساسى من الفوز بامتياز ما فى تلك الأيام استغلال
ذلك الامتياز استغلالاً نافعاً ، بل اختراع سبب لإهماله ثم مطالبة الحكومة
بتعويض . وعلاوة على ذلك كانت كل خسارة تصيب أى أجنبى ، أو أى
ضرر يلحق به حتى ولو كان ناشئاً عن حادث هو المسؤول عنه ، فرصة
تختتم للمطالبة بتعويض . فإذا سرق ماله وقع اللوم على الحكومة لأنها لم تقوم
الحراس الكفاء . وإذا جنح زورقه إلى الشاطئ لأم الحكومة لأنها لم
تنظف قعر النهر مما تراكم فيه . ويقال إن اسماعيل قال لأحد حشمه فى
خلال مقابلة مع أحد الأجانب : اغلق تلك النافذة لأنه إذا أصيب هذا
الكريم بركام بكفى ذلك ١٠ آلاف جنيه ، وليس فى هذا القول أى مبالغة .
« فلما أنشئت المحاكم المختلطة ، كانت المبالغ المطالبة من الحكومة تعدل
٤ مليون جنيه . أما ما تمثله هذه المبالغ من الضرر الذى لحق بالمطالين بها ،
فيمكن أن يتبين من أن أحدهم كان يطالب بمبلغ ٣٠ مليون فرنك فحكمت
له المحاكم المختلطة بألف جنيه »^(١)

ان العبرة التى تستخلص من هذه الفقرة المقتبسة واضحة . فاسماعيل كان
واقفاً وظهره الى الجدار . وقد كانت بعض الوزارات الأوربية تؤيد

(١) كتاب اللورد ملز المذكور ص ٤٤

هؤلاء المبتزين وتحرضهم على ابتزاز المال من الخديو . وهذا قول فيه معنى التحدى ، ولكنه يستتج من كلمات اللورد ملتر التي تقدمت . أى من قوله : « ولا يمكن أن تصور تصويراً صادقاً مبلغ الفساد الذى كان الوكلاء الدبلوماسيون الاجانب - ولا سيما فى عبد اسماعيل - يعمدون إليه فى استعمال نفوذهم لينزعوا من مصر المسكينة الضعيفة ما لا توفية لأوقع المطالب » إن الدول لم تأذن لاسماعيل فى محاربة تركيا لى ينزع منها بسيفه الاصلاح القضائى والاستقلال الذاتى . فكان عليه أن يختار بين دفع مبلغ ٣٠ مليون فرنك توفية لطلب قدرته المحاكم المختلطة بألف جنيه وشراء الخلاص من هذه الحالة بأشباع جشع الموظفين العشائريين . قبل من الانصاف أن يلام على سعيه إلى حماية نفسه بوسائل مخالفة للعالم الادبية حالة أن قبوله المحافظة على أساليب الضغط الدبلوماسى الاوروبى يعنى انتحاراً قومياً . إذا كان ذلك من الانصاف فالمثل اللاتينى السائر « *Salus populi suprema lex* » أى « سلامة الشعب هى القانون الأعلى » خطأ فى خطأ .

أما اوربا فمانعت فى التخل عن امتيازاتها ولم تنف من الاصلاح القضائى موقف عطف ورضى . إلا أن معاملة انجلترا للوضع كانت مما يشرفها . وقد استغرق سعى نوبار شهوراً تحولت إلى سنين قبلما فاز من الوزارات الأوروبية بالموافقة على إنشاء المحاكم المختلطة . وظلت فرنسا تمانع فى انشائها بعد موافقة الدول الأخرى ، ولما أعربت عن رضاها كانت المحاكم قد بدأت عملها فعلاً . إن قصة المساعى التى بذلها نوبار من أقصى أوربا إلى أقصاها فصل خطير فى ملك اسماعيل .

أنبتت القاهرة فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٧ أن وزارة الخارجية البريطانية « تعترف بضرورة الاصلاح قضائى ، وتكره مساوىء النظام القائم وتعهدت ببذل معيوتها مع الدول على شريطة تعهد الحكومة المصرية بموافقة الدول ، ^(١)

(١) محفوظات عابدين : ملف الاصلاح القضائى ١٨٦٧

وفي ٨ نوفمبر اتصل بمصر من ألمانيا أن ألمانيا وافقت على مبدأ الإصلاح القضائي على شريطة حل مشكلة الضمانات التي تمنح للأجانب حلا يبعث على الرضا وعلى شريطة تدبير فترة الانتقال وإنشاء مدرسة لاحتقون لتدريب قضاة المستقبل (١) . ولكن الأمور لم تسر هذا السير الحسن في فرنسا . فكتب نوبار إلى القاهرة في ٥ مارس سنة ١٨٦٩ ما يلي : —

«أشار على الجنرال فلوري بأنني اذا كنت أرغب في الوصول بالمفاوضات الى خاتمة تبحث على الرضاء فعلي أن أطلب متابقة الامبراطورة وأن أقول لها ان مولاي الجايل قد أمرني بأن أنبهه هل جلاتها تدوى زيارة مصر لحضور الاحتفال بافتتاح ترعة السويس ، لأنه إذا كانت تدوى ذلك فهو يرغب في اعداد الاحتفال بها احتفاء يليق بمقام امبراطورة عظيمة وفنانة . وقد قال الجنرال إن هذا العمل يبعث على اغتباطها ، وانها هي المسيطرة على لافاليت (الماركيز ده لافاليت كان وزير الخارجية حينئذ : المؤلف) وانه اذا لم نفعل قد تطول المفاوضات

، أما لورد ليونز الذي قابلته بعد ظهر اليوم فقد قال لي إن الماركيز ده لافاليت حسن الاتجاه ولكنه غير مستعجل لأن مشكلة البلجيك تستغرق ميعظم وقته . وإني لمتردد في الاتجاه الى الامبراطورة على نحو ما أشار الجنرال فلوري من دون أن أتلقي تعليمات أولا من سيوكم (٢) .

إن حرق البخور على مذبح زهو امرأة ، يلقي ضررا على ناحية من خلق اسماعيل . فقد زعم انه أنفق عشرات الألوف من الجنيهات في الاحتفاء بأصحاب التيجان الذين حضروا حفلة افتتاح التركة . والراجح أن هذا الزعم صحيح . ولكن كتاب نوبار المؤرخ في ٥ مارس سنة ١٨٦٩ يدل على أن ذلك الانفاق لم يكن جزافا وان الإبهة التي قابلهم بها كانت اسلوباً من أساليب حملته في سبيل الإصلاح القضائي

(١) محفوظات عابدين . ملف الإصلاح القضائي ١٨٦٧

(٢) » » » » » ١٨٦٩

وعلى كل حال يظهر أن الإمبراطورة اعجبت بأطراء نوبار عندما أذنت له في مقابلتها . فسارت الأمور على مايرام ، وفي ٢٤ مارس سنة ١٨٦٩ أرسلت البرقية التالية الى القاهرة :—

« عندى من الوزارة ما يثبت لى أن قبول الحكومة الفرنسية أصبح مؤكداً . فلى أن أهنى سمومكم . ولا ريب أن وفاة مدام ده لافاليت قد يؤخر صدور البيان الرسمى بضعة أيام » (١)

وإذ كان نوبار يبذل مساعيه فى أوربا ، راجع اسماعيل محفوظاته فلاحظ أن أحداً لم يفتح الولايات المتحدة الأمريكية فى الموضوع . كان يعلم أن واشنطن كانت قد أخرجت نيوايون الثالث من المكسيك ، وكان يحل تلك الجمهورية الغربية أعظم الاجلال . وإذن فليس يعجب الباحث إذ يرى أنه كتب الى نوبار فى ١٢ يوليو سنة ١٨٦٩ كتاباً بدأه بما يلى .

« عزيزى نوبار : فى موضوع الاصلاح القضائى لم تفتح الولايات المتحدة بعد . فيجدر بنا أن نفعل ذلك الآن » (٢)

وكذلك كان . والظاهر أن واشنطن كانت قد تلقت أنباء رسمية عما يدور فى هذا الصدد . ويقول القاضى برتن : ولكن من سخرية القدر أن أول نبأ اتصل بحكومة واشنطن عن مشروع الاصلاح ، كان مفرغاً فى قالب نداء الى الولايات المتحدة لتستعمل نفوذها لمنع تحقيقه ، وكان هذا النداء باسم امة أحد أبنائها اليوم عميد المحاكم المختلطة ومقدم رجال القانون فى مصر . ففى رسالة مؤرخة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٧ موجهة الى وزير خارجية أمريكا أعربت حكومة اليونان عن رأيها بأنه يبدو أن تعديلاً خطيراً كهذا ولا سيما لأنه يمس جميع حقوق الأجانب تقريباً فى مصر ، يعد سابقاً لأوانه وأن الجهل والتعصب والمفاسد المتأصلة فى العناصر الوطنية تحول دون دعوتها

لممارسة أعلى وظائف القضاء» (١)

ان المعارضة الناشئة عن وقوف حكومة اليونان هذا الموقف وضعت عراقيل كثيرة في طريق نوبار . ولكنه كان قادراً على النهوض بالتبعة الملقاة عليه . كان متصفاً بالتفاؤل وحسن الحيلة والصراحة ، فلم يقنط من طرق أبواب الوزارات في أوروبا . ولكن روسيا القيصرية لم تكن جزءاً من أوروبا أكثر من روسيا السوفيت الآن . وكان نظرها الى الواجب يختلف عن نظر لندن . فالذهب كان في نظرها مفتاحاً من مفاتيح التعقل . وإذن كان لابد من الاعتماد على مساعي إبراهيم في مفاوضاتها . فأرسلت اليه برقية في ١٣ يناير سنة ١٨٧٣ وكان لا يزال في الأستانة فاذا البرقية تنطوى على مايلي :

«يجدر بك أن تأخذ مبلغ ٨ آلاف جنيه من سندات (القنصلية) وضعها في ظرف واكتب عليه عنوان الجنرال إيجناتيف . ثم اختمه بالشمع الأحمر واكن لا تستعمل ختمك . ثم سلمه الظرف وقل له إنك تلقيت هذا الظرف بالسفينة الخاصة التي جاءت لتنقل جهاز ابنتي . فاذا سأل عما فيه فيه فقل له إنك لا تعلم . واجتنب أن يفتح الظرف أمامك حتى يظن أنك لا تعلم شيئاً عما فيه (٢) .

كانت روسيا في تلك الأيام نصيرة الروم الأرثوذكس من المسيحيين . وكانت ذات سلطان عظيم في الأستانة ، وكانت تطمح إلى مد نطاق إمبراطوريتها الى البوسفور . وكان سفيرها من أعظم السفراء الموفدين إلى الباب العالي مقاماً ونفوذاً . فلو عارض في الإصلاح القضائي لتعذر على اسماعيل تحقيق ما يصبو اليه . وقد كان الجنرال إيجناتيف سفير القيصر ، ولذلك كانت خطة اسماعيل تنطوي على كسب عطف هذا السفير . فأقبل إبراهيم على عمله بما عرف به من الدقة والنظام . وفي يوم ١٥ يناير أنبأ اسماعيل بأنه سيدبر مسألة الظرف وفقاً لتعليماته ثم يسلمه للجنرال إيجناتيف (٢)

(١) اشتراك اميركا في المحاكم المختلطة تأليف جاسبر برنن القاضي بالمحاكم المختلطة بالاسكندرية ص ٧٣

(٢) محفوظات عابدين : ملف إبراهيم سنة ١٨٧٣

إلا أن سير الأمور كان بطيئاً . ولم يستطع «مراقب» الخديو أن ينبئ مولاه بأى تقدم نحو الغرض إلا فى ١٩ فبراير . قال فى رسالته :

« قال لى « البنكير » كامارا إنه إذا شئنا أن تنهى مسألة الإصلاح القضائى فعلينا أن نعطيه المال الذى وعد به ، لأن التدبير قد تم تقريباً بفضل إيجناتيف الذى يطلب عشرين ألفاً من الجنيهات . فقلت له : إتنى وعدتك حقيقة بمبلغ من المال ولكننى فعلت ذلك على شرطين ، أولهما : أن تأتىنى بكتاب من إيجناتيف بأن روسيا توافق على جميع الشروط . وثانيهما : أن تنتهى المسألة فى خلال شهرين . فذهب كامارا ثم عاد وهو يقول ثق بى عند ما أقول لك إن إيجناتيف قد بذل جهده . ولكن المسألة لم تنته بعد . وقد تطول إذا لم يتسلم المبلغ الذى وعد به ، ^(١)

وتلقى ابراهام رداً من القاهرة فى اليوم نفسه ومؤداه أنه قد خوله دفع ٨ آلاف جنيه وأن الباقى وهو ١٢ ألف جنيه يرسل عند ما يسلمه إيجناتيف كتاباً ينص على أن حكومته خولته حق الموافقة على الإصلاح القضائى المقترح . فكان رد ابراهام على هذا مؤرخاً فى ١٣ فبراير وقد أكد فيه أنه سلم إيجناتيف مبلغ ٨ آلاف جنيه على أساس القواعد التى وضعها الخديو . فلما كان أول مارس جعل كامارا يشدد على ابراهام بوجوب دفع الباقى من المبلغ وهو ١٢ ألف جنيه للسفير وأنبأه بأن الرسالة الخطيرة التى تنص على الموافقة ستسلم فى هذا المساء . وقد سلمت فعلاً ولكنها كانت كما يصفها المحامون « مبهمه وعامة وغير محدودة » . فلما أبلغت محتوياتها إلى الخديو بالبرق أ برق سموه الى ابراهام بتاريخ ٣ مارس :

« لا معنى لهذا الكتاب . ومن دواعى الأسف أن يكون قد تسلم ١٢ ألف جنيه لأنه لن يعطينا كتاباً آخر إلا لقاء مبلغ آخر من المال ^(١) .

(١) محفوظات عابدين : ملف ابراهام ١٨٧٣

وقد كان ابراهيم عارفا بمدخل هذه المعاملات ومخارجها فلم يخدع فأبرق إلى مولاه :

« على الرغم من إصرار كامارا أبيت أن أدفع ١٢ ألف جنيه وأخشى أن يكون ذلك قد غاظ إيجناتيف . أما كامارا فيقول انه سيأتيني بكتاب آخر يحتوى على ما نرغب فيه وما يشدد نوبار في الحصول عليه . وعند ما يقول نوبار إن الكتاب يننى بالقصد أسدد المال ، .

وفي ١١ مارس أنبأ ابراهيم مولاه بأن كامارا جاءه بكتاب آخر وطلب الباقي من مال إيجناتيف . وكان هذا الكتاب يفضل الأول ولكنه لا يننى بما نطلب . فعدل . وكانت النسخة التي كتبت في ١٦ مارس وافية بالغرض فأبرقت تعليمات من القاهرة إلى ابراهيم بدفع مبلغ ١٢ ألف جنيه وقد جاء في برقية من ابراهيم الى الخديو بالتاريخ نفسه العبارة التالية :

« مولاي الجليل . دفعت مبلغ ١٢ ألف جنيه لايجناتيف فكان شديد الاغتراب ، .

إن سرد هذه القصة الاليمية من قصص الجشع الروسى يبين كيف تغلب الخديو على إحدى العقبات التي هددت مشروع الاصلاح القضائى بالحبوط . وقد كانت هناك عقبات أخرى ولكن نوبار تخطاها بمنطق السياسى المحنك ، ولباقة الدبلوماسى البارع .

فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٦ احتفلت مصر وبلدان الغرب بانقضاء خمسين سنة على إنشاء المحاكم المختلطة التى كان اسماعيل عظيم الاهتمام بها ، والتي حققت ما عقده عليها من الآمال .

قریر کایف

هذه النفقات الطائلة كانت باعثاً على نقص ما في يدي اسماعيل من النقد. فلما كان شهر نوفمبر من سنة ١٨٧٥ في منتصفه بعث لورد دربي، وكان وزير الخارجية البريطانية حينئذ، البرقية التالية إلى قنصل بريطانيا العام في القاهرة:

وزارة الخارجية

۱۵ نو فبر ۱۸۷۵

و أنبتت حكومة جلالته بأن نقابة فرنسية عرضت أن تشتري أسهم الخديو في شركة ترعة السويس وأنه قديقبل . فعليك أن تثبت من هذه الحقائق وترفع تقريراً عنها ، (١)

لم تكن رغبة اسماعيل في بيع أسهمه هذه ناشئة عن كونه مبذراً . فقد كان يملك ١٧٦٦.٢ من ٤٠٠ ألف سهم . ولكن دخل هذه الأسهم إلى يولييه سنة ١٨٩٤ كان قد منح لشركة ترعة السويس توفية للتعويض الذي حكم به نبوليون الثالث^(٢) وعلاوة على كون هذه الأسهم لا تدر عليه ربحاً،

(١) كتاب « شراء اسهم السويس » الفرنسي لمؤلفه شارل ليزاج ص ٦

(۲) ، ، ، ، ، ، ، ص ۲۷

كانت الجمعية العمومية لحملة الأسهم قد قررت في اجتماع عقده يوم ٢٤ أغسطس من سنة ١٨٧١ أن تجرد هذه الأسهم من حق الاقتراع حتى يوفي دين الشركة كاملاً^(١)

وكانت نتيجة هذا القرار أن الخديو وهو الذى يملك نحو خمس أسهم الشركة العامة ، لم يكن له كلمة فى إدارة شركة كان قد بذل ما بذل فى سبيلها ، علاوة على كونه مساهماً عظيماً فيها . فاحتج على هذا القرار ، لكونه غير منصف وغير شرعى . قال ليزاج فى رسالته الوافية المتقنة : — ولكن اسماعيل رغبة منه فى اجتناب أى نزاع وافق على أن يمنح المسيو فردينان ديلسبس تو كيلاً لتمثيل أسهمه عند الاقتراع^(٢) . أى أنه بعد ما أصدر نبوليون حكمه وهو حكم وجه اليه نقد شديد من باحثين مجردين عن الهوى ، عقد اجتماع عام فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ واتخذ قراراً مطعوناً فى شرعيته فلما أبى اسماعيل أن يتقيد بأسلوب قائم على التحكم كهذا الأسلوب ، أقنع بخدعة ظريفة ، بأن يعين فردينان ديلسبس وكيلاً عنه . فكأنه حُمِلَ على الموافقة على القرار الذى اتخذته حملة الأسهم .

وخلاصة هذه الحوادث جميعاً أن الخديو شعرباً بأنه قد غبن وأنه خير له أن يتخلى عن أسهم كان لابد أن تبقى لاتدر رجاً حتى شور يوليه من سنة ١٨٩٤ وعلاوة على ذلك كانت كرامته تأبى أن تسلم برؤية فردينان ديلسيس متصرفاً في أسهمه كأنه سيدها. أما المبلغ الذى عرض ثمناً لهذه الأسهم فكان بالقياس الى ما كانت عليه الأحوال سنة ١٨٧٥ مبلغاً سخياً . وكان قبول اسماعيل الثمن والشروط التى عرضت عليه فى نظره صفقة مالية حسنة . فم فاز بنقد كان يحتاج اليه ومسحت الالهانة الناشئة عن تصرف فردينان ديلسيس بها عند الاقتراع .

(١) كتاب « شراء أسهم السويس » الفرنسي لمؤلفه شارل ليزاج ص ٢٨

(٢) " " " " " " " " ص ٢٨

إن شركة ترعة السويس وقفت موقفاً لا ينطوى على الود لاسماعيل عندما جردت أسهمه من حق الاقتراع . ومن الواضح أن بيع اسماعيل هذه الأسهم للحكومة البريطانية لم يمنح لندن حقوقاً جردت منها هذه الأسهم عندما كانت ملك اسماعيل . ولكن الشركة العامة لم تكن تجرؤ على أن تطبق على المالك الجديد القرار الفنى الذى وضع ليطبق على البائع . لقد وجه طعن الى شرعية هذا القرار ، ودزرتيلي أبى أن يتقيد به .

ويظهر من مراجعة المادة الحادية والخمسين من قانون شركة القنال أن لكل من يملك ٢٥ سهماً حقاً فى صوت « واحد » ، ولكن لا يحق لأحد من حملة الأسهم أكثر من عشرة أصوات ^(١) مهما يكن عدد الأسهم التى يملكها . وقد وضعت هذه المادة أصلاً لتثبت للعالم أن محمد سعيد باشا لن يملأ على الشركة الجديدة خطتها إملاء . فلما باع الخديو أسهمه للحكومة البريطانية ، نشأت مسألتان . أولاهما : هل القرار الذى جرد أسهم اسماعيل من حق الاقتراع الى سنة ١٨٩٤ قرار شرعى ؟ وثانيهما : أصحح من الناحية القانونية أن هذه الأسهم (١٧٦٠٢) ليس لها الا عشرة أصوات ؟

فراجعت الحكومة البريطانية فقهاء القانون فحكموا : أن فصل الكوبونات لم يضعف حقوق حملة الأسهم فى ممتلكات الشركة . . . وأن الذين يذهبون الى أن فصل الكوبونات يحول دون أن يكون لحملة الأسهم كلمة فى شؤون الشركة مازالت هذه الأسهم خالية من كوبونات ، يقفون موقفاً مخالفاً للمنطق العملى فى هذه الصفقة . . . ولما كانت هذه الأسهم الآن ملك أمة لا ملك شخص فرد ، فالمادة فى قانون الشركة التى تحدد عشرة أصوات لهذه الأسهم لا تطبق الآن ومالكها أمة ^(٢)

قد تمكن إقامة الحجة على أن هذا التدليل ليس بمقنع ، ولكن يظهر أن

(١) فى الاصل الانجليزى one vote أو صوت واحد وفى آخر الفقرات التالية تذكر « عشرة أصوات »
لذلك رجحنا أن one vote خطأ مطبعى فكتبنا « عشرة أصوات » (٢) مخرج ص ٢٤٨

المسيو ديلسبس وشركاه اقتنعوا به . وليس ثمة من يلومهم لأنهم سلبوا بحقائق الحياة ، ولكن موقفهم بوجه عام ، يدل على أن اسماعيل رأى نفسه في سنة ١٨٧٥ في محيط لا يطاق فرح بالفرصة التي اتاحت له أن يقطع صلته بمشروع تسلم مقاليد رجال أصبحوا متكرين له . إلا أن حصته البالغة ١٥ في المائة من ربح المشروع الصافي (وهي غير الاسم) ضمنت له نصيباً من الأرباح المتوقعة . وقد كان هذا العامل ذا شأن مقدم في نظره لأنه يضمن لمصر نصيباً من الأرباح الوفيرة التي توقعها ، وينقذه من إهانة جرحت كرامته .

وفي ١٦ نوفمبر تمت الصفقة التي وجه إليها نظر لورد دربي وسدد المال بواسطة آل روتشيلد في ٢٥ نوفمبر . ولكن المبلغ الذي استوفاه الخديو وهو ٣٩٧٦٠٥٨٣ جنيه لم يكن إلا مدداً مؤقتاً وذلك لسببين: أولهما سعة نفقات اسماعيل ، وثانيها سقوط أسعار السندات العثمانية والمصرية في يوم ٥ أكتوبر من سنة ١٨٧٥ وقد كان الباعث على هذا الذعر تصريح الباب العالي بأن فائدة الدين العثماني ستدفع النصف نقداً والنصف سندات فائدتها ٥ في المائة ، خلال خمس سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ أى إلى أول يناير سنة ١٨٨١

وبعد وقوع الانهيار في البورصة بثلاثة أيام أنباء فنصل بريطانيا العام في القاهرة لورد دربي رغبة الخديو في الفوز بخدمات موظف انجليزي كفء مطلع اطلاقاً وافياً على النظام المتبع في خزينة جلالته ليساعد وزير ماليته في معالجة الفوضى التي اقر سموه بتفشيها في تلك المصلحة من مصالح حكومته ،

فعينت لجنة من الخبراء برئاسة السير ستيفن كايف (كان المستر كايف حينئذ) المحاسب العام لحكومة جلالته البريطانية وجاءت اللجنة إلى القاهرة وراجعت حسابات الخديو . وقد ضمنت بيان عملها تقريراً يعرف بتقرير

كايف . هذا التقرير هو الوثيقة التي حولها السر اوكلند كولفن واللورد ملر ولورد كرومر إلى هراوة أصموا بها اسماعيل . ولكن تدبر محتوياته تدبراً دقيقاً يبين أنه كان حجة على واضعيه .

إن خلاصة التقرير يمكن أن توجز في فقرة واحدة ، وهي الفقرة التي ختم بها واليك نصها :

« يبدو لنا من جميع الحقائق التي اجتمعت لدينا أن في وسع مصر أن تتحمل مجموع ديونها الحاضرة بفائدة معقولة . إلا أنها لا تستطيع أن تستمر في تجديد ديونها القائمة بفائدة ٢٥ في المائة ولا أن تعقد فروضاً جديدة بفائدة ١٢ إلى ١٣ في المائة لايفاء هذه الزيادة مما لا يعود على خزينة الدولة بقرش واحد من الربح »^(١)

وقد سبق أن نقلنا فقرات من هذا التقرير ومنها ما يحتوي على القول التالي :

« تدل الاحصاءات على أن البلاد قد ارتقت من كل وجه في عهد حاكمها الحالي ولكن على الرغم من ارتقائها فإن حالتها المالية الحاضرة حرجية ومع ذلك فإن نفقاتها على فداحتها ما كانت تفضي وحدها إلى الأزمة الحالية التي يجب اسنادها إلى فداحة شروط القروض التي عقدتها للنفقات المستعجلة الناشئة في بعض الأحوال عن أسباب لم يكن للخديو سيطرة عليها »^(٢)

وفي ناحية أخرى من هذا التقرير عبارة لم يسبق اقتباسها . قال السر ستيفن كايف :

« إن هذه الحالة الباعثة على الأسف تعود على الأكثر إلى شدة شروط القرض الذي عقد سنة ١٨٧٣ لغرض خاص وهو توفية الدين العائم البالغ حينئذ ٢٨ مليوناً من الجنيهات . فبمقتضى هذه الشروط نقص المبلغ الاسمي

(١) كتاب مكاون : ص ٤٠٢

(٢) كتاب مكاون : ص ٣٩٢

من ٣٢ مليون جنيه إلى مبلغ حقيقى فى الظاهر قدره ٢٠٧٤٠٠٠٠ ر. ٢٠٧٤٠٠٠ جنيه دفع منه تسعة ملايين جنيه بسندات الدين العام. فهذه السندات ابتاعها الدائنون بخضم كبير وأحياناً بسعر يبلغ ٦٥ فى المائة من السعر الأساسى ولكنها دفعت إلى الخزينة بسعر ٩٣ فى المائة من سعرها الأساسى. فزادت بذلك الأرباح التى جناها الدائنون . . (١)

وقد بين تقرير كايف أيضاً أن متاعب اسماعيل باشا لم تنشأ عن اشتداد أصحاب السندات فى شروطهم فقط ، بل لأن « الخديو حاول أن يتم فى خلال بضع سنوات وبايراد محدود ، أعمالاً كان يجب أن توزع على سنوات عديدة ونفقاتها تكفى لارهاق أغنى الأمم . » (٢)

وقد أعرب السر صموئيل بيكر عن هذا رأى فى عبارة أخرى قال :

« كان اسماعيل باشا سابقاً لعصره فقرر إنجاز عمل يحتاج إلى سنين متعددة من الكدح والصبر . انه عزم على الوصل بين السودان ومصر السفلى بسكة حديد ليفتح بذلك مساحات شاسعة من البلاد الخصبة للتجارة العالمية . ان خطته كانت تشمل مشروعات عظيمة . . . وحكمه كان عدواً سريعاً . انه كان روح التقدم الوثابة . » (٣)

وقال : « ان هذه الأعمال العظيمة صدرت عن ذهن اسماعيل باشا الذى أنجز فى خلال سبع عشرة سنة أكثر مما أنجز فى مصر منذ أيام فتح العرب ، » (٤)

أما قنصل أمريكا العام الذى أشرنا إلى تقريره غير مرة « فوافق على لبّ رأى الذى أعرب عنه السرسيفن كايف لأنه أنبأ حكومته « بأن مصر تستطيع حين تشاء أن تسترد مكائنها بوقف النفقات الاستثنائية على الأشغال

(١) كتاب مكاون ص ٣٩٦

(٢) « » ص ٣٨٤

(٣) مقال « إصلاح مصر » فى مجلة الفورتنيللى نوفمبر ١٨٨٢ ص ٥٣٧

(٤) السر صموئيل بيكر : ترجمته تأليف مري وهوايت ص ٢٨٣

العامة والاصلاحات الداخلية وسلوك سبيل الاقتصاد العادى» (١)
والى القارىء أرقاماً من تقرير كايف تؤيد الاستنتاج بأن أصحاب السندات
ابتزوا مال الخديو وتعزز القول بأن « مصر كانت تستطيع أن تحمل عبء
دينها بمعدل معقول من الفائدة »

السنة	مبلغ القرض بالجنيه	المبلغ الذى قبض بالجنيه	ملاحظات
١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠	٤٨٦٤٢٠٦٣	
١٨٦٥	٣٠٠٠٠٠٠	٢٢٦٤٠٠٠٠	ليس ثمة تفصيلات عن
١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	المبالغ التى قبضت من
١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠	الأصل ولكن الأرجح
١٨٦٨	١١٨٩٠٠٠	٧١٩٣٢٣٤	الأصل كله
١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٧٤٠٠٧٧	
١٨٧٠	٧١٤٢٨٦٠	٥٠٠٠٠٠٠	

إن فى هذا الجدول شيئاً واحداً لا يسيغه القارىء . . وهو القول فى باب
الملاحظات عند الكلام على القرضين اللذين عقدا فى سنى ١٨٦٦ و ١٨٦٧
أنه « ليس ثمة تفصيلات عن المبالغ التى قبضت من الأصل ولكن الأرجح
الأصل كله . . إن هذه لهجة لا تنتظر من محاسبين خبراء . فالرأى السائد
أنه عندما يدعى محاسبون خبراء ليقدموا تقريراً على طائفة من الدفاتر ،
يحذفون كلمة « الأرجح » من قاموسهم . اذ المنتظر منهم أن يذكروا الحقائق
كما هى لا أن يشغلوا بالتخمين . فهذا التعبير الغريب فى تقرير كايف قد
يكون الباعث عليه أن حسابات الحكومة المصرية كانت قبل سنة ١٨٧٦ فى
حالة فوضى من ناحية ، وكانت تكتب باللغة العربية بواسطة كتبة أقباط ،
من ناحية أخرى . ففهمها كان متعذراً على محاسبين انجليز لا يعرفون شيئاً من
الكتابة العربية أو تعقيدات الأساليب القبطية فى مسك الدفاتر .

(١) محفوظات المفوضية الامريكية بالقاهرة . المراسلات الرسمية ١٨٦٩ - ١٨٧٣ ص ٤٦٨

وليس يهمننا هذا أو ذاك ، وإنما المهم أن الصورة التي رسمها تقرير كايف كانت في صالح اسماعيل . ولكنها لم تنشر عند إتمامها . وسبب ذلك أن الحكومة البريطانية والخديو حسباها وثيقة سرية القصد منها إطلاع وزارة الخارجية البريطانية والسلطات المصرية على حقيقة الحال . ولكن رجال المال عرضة للاهواء سريعو التأثر . وكانوا يتوقعون أن يطبع التقرير ويذاع . فلما لم يطبع وينشر قلقوا ودبروا الوسائل لالقاء أسئلة عنه في مجلس النواب البريطاني . فرد المستر دزرييل نائباً عن حكومة جلالة الملكة ، فقال وهو صادق فيما قال : إنه لا يعارض في نشر التقرير ، ولكن لما كان الخديو لم يأذن في نشره ، فحكومة جلالته ترى أنه لا يسعها أن تنشره

ففسر هذا الرد في البورصة بأنه ينطوى على أن اسماعيل يخشى نشر التقرير ، مع أن المستر دزرييل لم يقصد إلى هذا . ولكن أسعار السندات المصرية انهارت بسبب هذا التعليل الخاطيء لموقف الخديو ، فلما نشرت هذه الوثيقة بعد عشرة أيام كان الضرر قد وقع ، والجمهور قد قرر موقفه . والراجح أن أفراداً قلائل فقط طالعوا التقرير . فالمليون يدرسون وثائق من هذا القبيل ، ولكن العامة لا تفعل . وأصحاب البنوك والسماسرة لم يعنوا بإذاعة ما قاله السرسيفن كايف عن أن المرابين كانوا قد أرهقوا مصر ، وأن « البلاد كانت قد تقدمت من كل ناحية في عهد حاكمها الحالي » . ولكن المفروض أن لورد كرومر وغيره من المؤلفين الذين يوافقونه قرأوا تقرير كايف . والظاهر أنهم قرأوه من دون أن يدركوا مغزاه .

خذ مثلاً على ذلك الفقرة المقتطفة من كتاب مصر الحديثة ، وهي الفقرة التي ذكرناها غير مرة في هذا الكتاب :

« إن في هذا الحساب أمرين : بارزين أولهما أن مجموع الدخل السنوي عن تلك السنوات وهو ٤٠١ و ٢٨١ و ٩٤ من الجنيهات هو أقل بقليل من المبلغ الذي أنفق على الإدارة ، وعلى الجزية المدفوعة إلى الباب العالي ، وعلى أعمال

لا شك في نفعها . أضف إلى ذلك نفقات يشك في نفعها وفي صلاح السياسة القائمة عليها مما يرفع المبلغ الختامى إلى ٩٦٦ و ٢٤٠ و ٩٧ جنياً . أما تعليل كبر الدين الواقع على مصر فليس أماناً سوى مشروع ترعة السويس . وقد استنفذ ربع النفروض والديون كله في إيفاء الفائدة ومال الاستهلاك ما عدا المبلغ الذى أنفق على ذلك العمل العظيم ،

وقد سبق هذه الفقرة في تقرير كاي ف جدول يحتوى على الحقائق والأرقام التالية :

ان حساب الدخل والخرج للسنوات الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ كما يلى :

الاداء	جنيه
ايرادات الحكومة	٩٤٠٢٨١٢٤٠١
قروض	٣١٠٧١٣٩٨٧
بيع أسهم ترعة السويس	٣٠٩٧٦٠٥٨٣
الدين العائم	١٨٠٢٤٣٠٠٧٦
المجموع	١٤٨٠٢١٥٠٠٤٧
النفقة	جنيه
الادارة	٤٨٠٨٦٨٢٤٩١
الجزية للباب العالى	٧٠٥٩٢٠٨٧٢
أعمال نافعة	٣٠٠٢٤٠٠٠٥٨
نفقات استثنائية بعضها لا شك في نفعه وبعضها ذو نفع مشكوك فيه وبعضها تحت ضغط أصحاب المصلحة	١٠٠٥٣٩٠٥٤٥
فوائد ومال استهلاك	٣٤٠٨٩٨٢٩٦٢
ترعة السويس	١٦٠٠٧٥٠١١٩
المجموع	١٤٨٠٢١٥٠٠٤٧

ولو أن لورد كرومر حلل هذه الأرقام الشاخصة اليه عندما نقل الفقرة التي سبق اقتباسها لوقف عقله المنطقي عند بند « قروض : ٩٨٧ ١٣٧١٣ ٣١ ر جنيها » المدون في باب الايراد ، ولطلب تفسيراً له . إلا أنه على ما يظهر كان مبلغاً يسيراً في جدول ديون رجل جرى على عادة الاسراف في الاقتراض كاسماعيل ! ولو أن أشد نقدة اسماعيل ادرك قيمة هذا العامل لصادف مشقة عظيمة في فهم هذا البند : « قروض ٩٨٧ ١٣٧١٣ ر جنيها » والظاهر أنه يعني أن اسماعيل جمع هذا المبلغ من قروض مختلفة . ولكن تقرير كايف يذكر قبيل ذلك في عمود « المبالغ التي استوفيت » تفصيلات مختلفة تدل على أن السير ستيفن كايف وزملاءه يصرحون بأن اسماعيل أخذ من قروضه مبلغاً مجموعه ٤٧٤ ١٧ ٥ ٤٥ ر جنيها .

وقد كان من الواجب على لورد كرومر أن يردد في قبول أحد هذين المبلغين لأنه كتب في مؤلفه « مصر الحديثة » ما يلي : — « بلغ دين مصر الموحد في سنة ١٨٧٦ بما فيه قروض الدائرة مبلغ ٦٨ ١١٠ ٠٠٠ ر جنيه . وكان هناك علاوة على ذلك دين « عائم » قدره نحو ٢٦ مليوناً من الجنيهاً » (١) إن هذين المبلغين يتحديان الحقائق التي ذكرها السير ستيفن كايف لان تقريره الذي يشمل سنة ١٨٧٥ الى ختامها يجعل مجموع القروض ٦٤ ٨١٧ ٠٦٠ ر جنيهاً ومبلغ الدين العائم ١٨ ٢٤٣ ٠٧٦ ر جنيهاً .

فمن الواضح أن لورد كرومر أبى أن يسلم بالأرقام التي ذكرت في تقرير كايف ، سواءً أكانت تلك الأرقام تمثل مجموع القروض أم كانت تمثل مجموع الدين العائم . ولو أنه تغلغل في بحثه لوجد أنه أخطأ في تعيين مبلغ النفقة على ترعة السويس إذ جعله ١٠٩ ١٠٧ ٥ ١٦ ر جنيهاً . وقد سبق لنا في فصل آخر أن أثبتنا هذا الخطأ . وإنما نكتفي هنا بأن نقول إن ضخامة المبلغ كانت يجب أن تكفي لاثارة حب الاستقصاء فيه . إن رأس مال شركة

(١) مصر الحديثة : كرومر جمع ١ ص ١١

ترعة السويس كله يبلغ ٨ ملايين من الجنيهات . والحكم الذى حكم به نبوليون الثالث على اسماعيل لم يبلغ إلا ٣٣٦٠.٠٠٠ جنيه. ولما كان مجموع المبلغين لا يعدل إلا ١١٣٦٠.٠٠٠ جنيه . فكان لا بد للورد كرومر من التساؤل عن الفرق لو لم يحل اخلاصه الشديد وأراؤه المستحكمة ، دون قيامه بعمل حسابى صغير .

إن هذا الخطأ الذى تطرق إلى حساب اسماعيل يلغى الميزانية التى وضعت له . ولو أتيح لمحيلة لورد كرومر التحليق ، ولو لم يتأثر بجلال الأرقام التى أوردها المحاسبون الخبراء ، لأدرك أن ٣٠٢٤٠.٠٥٨ جنيه مضافة الى ١٠.٥٣٩.٥٤٥ جنيه تعدل مبلغاً أقل من المبلغ الذى أنفقه اسماعيل على الأعمال العامة سواء أكانت نافعة أم غير نافعة أم بين بين . إن مجموع هذين المبلغين يعدل ٦٠٣.٧٧٩.٤٠٠ جنيهات . ولكن أعمال البناء التى قام بها الخديو خلال ثلاث عشر سنة كانت تقتضى نفقة أكبر من ذلك وإن كانت فائدتها الحقيقة قليلة . وهذا يعنى أنه على منوال الخطاء فى جعل نفقة ترعة السويس — أى ١١٩.٠٧٥.١٦٠ جنيه — أكبر من الحقيقة ، كان الخطأ فيما ذكر عن نفقة الأعمال العامة المعزوة الى اسماعيل إذ جعلت يسيرة بالقياس الى صورة اسماعيل المرسومة فى كتاب « مصر الحديثة » .

وحقيقة الأمر قد جليت فى هذه الصفحات . وهى أن السرسيفين كايف وزملاءه وجدوا أمامهم دفاتر حسابات بلغة وأرقام لا يعرفونها ، فكانوا كمن يتلس سيله فى الظلام . ثم أن وقتهم لم يتسع للقيام بمراجعة دقيقة . واليك بعض الحقائق التى توضح ما نريد . فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥ بعث القنصل البريطانى العام فى القاهرة برسالة الى لندن أفضت الى إنشاء لجنة كايف . وانقضت أيام قبلها عين أعضاء اللجنة . ثم حزموا أمتعتهم وسافروا الى القاهرة . وكان لابد من الاحتفال بهم بعد وصولهم ، قبل شروعهم فى العمل . وتاريخ تقريرهم : لندن فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦

أن ادورد ديسى الذى ألف كتاب « قصة الخديوية » يفسر لماذا يعوز تقرير كايف الدقة التى يتصف بها تحليل حسابى يكتبه محاسب خبير . قال :

أن قصر « قصر النزهة » فى طريق شبرا - متزه سراة القاهرة - وهو القصر الذى يحتفظ به لزوار مصر الملوكين أعد لنزوله (أى كايف) ولأتى لاتصور أنه عند وصوله الى مصر فكر فى أن يقوم بدراسة أوفى وأتم ماتكون للموضوع الذى بعث لبحثه . ولكنه بعد ما أقام بضعة أسابيع خلص الى النتيجة التالية - أو هو زعم أنه خلص اليها - وهى أن تقريره يجب أن يقوم على أساس من الحقائق التى يقدمها له الخديو والمفتش ورجال الخزينة المصرية ، وأنه لا يملك الوقت ولا الوسائل لامتحان دقة هذه الحقائق فعادر مصر بعد إقامة دامت بضعة أسابيع فقط»^(١)

أن لجنة كايف تناولت فى بحثها حسابات معقدة قام بتدوينها كتبة أقباط وفقاً لنظام سرى الى حد ما من مسك الدفاتر ، توارثها الأبناء عن الآباء . أن ترجمة هذه الحسابات اللازمة لعمل هؤلاء الخبراء تقتضى بضعة أسابيع . فليس من بواعث الدهشة أن يحتوى تقرير اللجنة عبارة كالعبارة التالية :

« فى بيان لوزير المالية أن مبلغ الفوائد التى وفيت ومال الاستهلاك للقروض العامة بلغا ٢٩٩٤٠٠٠٠ ٢٩٩٤٠٠٠ ٢٩٩٤٠٠٠ جنيهات حتى آخر سنة ١٨٧٥ . وفى البيان نفسه بلغ الايراد ٤٠١٠٠٠ ٢٨١٠٠ ٩٤٠٠٠ جنيه من سنة ١٨٦٤ الى ١٨٧٥ »^(٢)

وهذا يعنى ، ان التقرير الذى سلم به المؤرخون على انه تقرير محاسبين خبراء قائم على بحث مستفيض فى دفاتر الخديو ، ليس إلا صورة عامة للأحوال القائمة حينئذ ، وان جانباً منه على كل حال يستند الى معلومات تلقىها اللجنة من بعض رجال مصر لا الى حقائق منتزعة من دفاتر الخديو .

أما وقد بسطنا هذه الملاحظات العامة فليس من الصعب أن نفهم لماذا

(١) قصة الخديوية : ديسى ص ١٣٧

(٢) تقرير كايف ص ٣٩٥ فى كتاب مكرون

أهم تقرير كايف أن يدون تحت عنوان « نفقات الأعمال العامة ، ما يأتي

١٢٦٠٠.٠٠٠	ترع النيل
٢١٥٠.٠٠٠	جسور (كبرى)
١٧٢٥٩٨٣٥	المبالغ المختلفة المذكورة في الفصل التاسع

هذه المبالغ الثلاثة مجموعها ٣٢.٠٠٩.٨٣٥ جنيهاً . فاذا أضيف هذا المبلغ إلى مبلغ ٤٠.٧٧٩.٦٠٢ جنيهاً وهو المذكور في تقرير كايف كان المجموع ٧٢.٧٨٩.٤٣٨ جنيهاً وهو مبلغ جدير باسماعيل ! ويكاد يكون من بواعث السخرية أن يوصف الخديو « بأنه خير مثال للبذر في التاريخ أو الأساطير ، ثم تجعل نفقاته جديرة بضابط روسي صغير لا يفيلدمارشال !

إن الحقائق الخاصة بإيرادات الخديو إلى سنة ١٨٧٥ وهي التي أغفلتها لجنة كايف مذكورة في مقالة مولهول عن المالية المصرية ، ومدونة في سجل رسمي في حيازة صندوق الدين العام المصري كما يلي :

التاريخ	البنك	المبلغ الاسمي	المبلغ الحقيقي الذي قبض
١٨٦٤	جوشن	٥٧٠.٤٠٠.٠٠٠	٤٨٦.٤٠٠.٠٠٠
١٨٦٥	انجلو ايجبشن	٣٣.٨٧٢.٠٠٠	٢٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠
١٨٦٦	جوشن	٣.٠٠٠.٠٠٠	٢٦٤٠.٠٠٠.٠٠٠
١٨٦٧	امبريال اوتومان	٢.٠٨٠.٠٠٠	١٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠
١٨٦٨	اوبنهايم	١١.٨٩٠.٠٠٠	٧.١٩٣.٠٠٠.٠٠٠
١٨٧٠	بيشوفشايم	٧.١٤٣.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
١٨٧٣	اوبنهايم	٣٢.٠٠٠.٠٠٠	١٧.٨١٠.٠٠٠.٠٠٠
المجموع		٦٥.٣٠٤.٠٠٠	٤١.٩٥٧.٠٠٠.٠٠٠

ان هذه الأرقام تدل على أن أصحاب البنوك ابتزوا من اسماعيل مبلغ ٢٣.٢٤٧.٠٠٠ جنيهاً على قروض مجموعها ٤١.٩٥٧.٠٠٠ جنيهاً . وأما هذا

المبلغ بنحصر كبير ، ولا سيما لأن جميع هذه القروض ما عدا قرض سنة ١٨٦٥ كانت بفائدة ٧ في المائة في السنة . أما قرض سنة ١٨٦٥ فكان بفائدة ٩ في المائة

وكانت نتيجة هذا التلاعب بالأرقام على ما جاء في تقرير كايف « انه ليس بين القروض المصرية قرض كان يكلف أقل من ١٢ في المائة في السنة حالة أن بعضها كلف ١٣ في المائة في السنة وقرض سكة الحديد كلف ٢٦٩ في المائة في السنة بما فيها مال الاستهلاك ^(١) »

إلا أن هذه الاعتبارات بعيدة عن موضوع بحثنا . وأما ما يتصل به فهو أن هذه القروض المختلفة على فداحة شروطها ، وضعت في أيدي إسماعيل مبلغ ٤١٩٥٧٠٠٠ جنيه أي أنه يفوق بمقدار ١٣٠٢٤٣٠٠٠ جنيه المبلغ الذي ذكر في تقرير كايف وهو ٣١٧١٣٩٨٧ جنيه وقد ذكره لورد كرومر في كتابه « مصر الحديثة » قبيل العبارة التي اقتبسناها منه . فيؤخذ بما تقدم أن إيراد إسماعيل بلغ في المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ — ١٨٧٥ وهي المدة التي شملها تقرير كايف ما يلي :

جنيه

٩٤٢٨١٠٤٠١	الإيراد كما قرره السرسيفن كايف ولورد كرومر
٣٩٧٦٠٥٨٣	بيع أسهم ترعة السويس
٤١٩٥٧٠٠٠	قروض (المبالغ التي قبضت)
٢٦٠٠٠٠٠٠	دين عائم كما عينه لورد كرومر

ومجموعها ١٦٦٢١٤٩٨٤ جنيه وهو المبلغ الذي أنفقه إسماعيل في إدارته لمصر من سنة ١٨٦٤ إلى ١٨٧٥ ويجب أن يحاسب عليه أمام محكمة التاريخ .

(١) تقرير كايف : ص ٣٩٥ : في كتاب مكاون .

أما تقرير كايف فكان أخف وطأة لأنه لم يحاسبه عن كل هذا إذ جعل المبلغ ١٤٨٠٢١٥٠٠ ر.جنيهاً.

ويقابل هذا في ميزانيته ما يلي : —

٤٨٠٨٦٨٠٤٩١	لورد كرومر
٧٢٥٩٢٠٨٧٢	الجزية للباب العالي
٧٢٠٧٨٩٠٤٣٨	منشآت عامة تشمل ترع النيل والجسور وهي لم تذكر في تقرير كايف ومبالغ مفصلة في الفصل التاسع
٣٤٠٨٩٨٠٩٦٢	فوائد ومال استهلاك كما عينت في تقرير كايف وقبلها لورد كرومر
٦٠٧٧٠٠٠٠	نفقات ترعة السويس بعد التحقيق
٤٧٤٠٠٦٣	نفقات حملة بيكر كما عيناها تقرير أوبنهايم
٢٨٩٠٤٢١	اهداء سفينة حربية إلى السلطان

وليس في هذا الجدول ذكر لنفقات الحرب الحبشية وسبب اغفالها أن أحد البنود في تقرير كايف جعلها مليون جنيه ولكنه ذكر تحت عنوان الديون العامة ، مع ذلك نجد عندنا بياناً وافياً بما أنفقه اسماعيل وبمجموع يبلغ ١٧١٠٦٨٣٠٢٤٧ ر.جنيهاً وهذا المبلغ لا يشمل نفقات بعثة غوردون ولا حملة نهر جوبا

وعند المقابلة يظهر أن اتفاق مبلغ أكبر من مجموع الايراد وهو ١٦٦٠٢١٤٠٩٨٤ ر.جنيهاً يظهر مستحيلاً . فالمشكلة التي يواجهها الباحث ليست دحض ما يقوله كرومر وهو "إن كل المال المقترض ما عدا ١٦ مليون جنيه انفقت على ترعة السويس بذر تبديراً" بل المشكلة أن نفهم من أين جاء هذا الفرق

ولعل التعليل في أن الباعث على خطأ لجنة كايف ولورد كرومر كان الأرقام

التي عرضها اسماعيل صديق باشا المفتش . فهذه الأرقام لم يحققها محاسبون خبراء . بل ليظهر أنهم لم يرجعوا إلى الوثائق الأصلية فقبلوها ببراءة كبراءة الطفل ولطف لا يتفق مع عمل محاسب خبير حديث مع أنها تتصل بمشكلة أساسية في موضوع بحثهم . وهناك ما يدل على أنهم وثقوا به كذلك في ماعرضه عليهم من مبالغ الفوائد ومال الاستهلاك .

إن هذين الفرضين بعيدى المدى في تأثيرهما فيجدر بنا أن ننقل بضعة سطور من تقرير كاي ف سبق نقلهما في هذا الفصل : —

« في بيان لوزير المالية أن مبلغ الفوائد التي وفيت ومال الاستهلاك للقروض العامة بلغا ٩٩٤ر٥٧٠ر٢٩ جنيتها حتى آخر سنة ١٨٧٥ . . . وفي البيان نفسه بلغ الايراد ٩٤ر٢٨٦ر٤٠١ جنيه من سنة ١٨٦٤ إلى ١٨٧٥ » ^(١)

هي الثقة لا المحاسبة التي أملت هذه السطور في تقرير كاي ف ، بل ليس ثمة سبيل إلى معرفة الأصل في مبلغ ٩١ر٤٨٦ر٨٤ر٤٨ جنيتها المدون في باب النفقة . والظاهر - ولكننا نقدم الاستنتاج التالي بشيء من التردد - أن هذا المبلغ هو ما ذكره اسماعيل صديق باشا . وإتنا نقول هذا القول لأننا نجد بعيد القول بأن دخل الخديو بلغ ٤٠١ر٢٨١ر٩٤ جنيه عبارة هذا نصها : « وفي المدة نفسها بلغت نفقات الادارة بما فيها الجزية للاستانة ٣٦٣ر٦١ر٥٦ جنيتها والفقرة التالية تبين أن الجزية بلغت ٢٨٧٢ر٥٩٢ر٧٠ أى أن نفقات الادارة بلغت ٩١ر٤٨٦ر٨٤ر٤٨ جنيتها . ولكننا لا نجد في مكان ما ما يشفي غليل الباحث من حيث المقصود بعبارة عامة شائعة كعبارة « نفقات الادارة » .

إن المحبة تغطي كثيرا من الاغاليط ولكنها لا يمكن أن تشمل ما تشمله عبارة « نفقات الادارة » . ما مبلغ ما أنفق على الادارة في سنة ١٨٦٤

(١) تقرير كاي ف ص ٣٩٥ في كتاب مكارن

وسنة ١٨٧٤ ؟ إننا لا نعلم ولا سبيل أمامنا إلى العلم . هذا : النقص يعود في الغالب إلى عدم الدقة في الحقائق التي قدمها وزير المالية وقبلتها لجنة كايف . والنتيجة التي نخلص إليها من جميع الحقائق التي تقدم ذكرها ، هي أن الأدلة التي حوكم اسماعيل بموجبها وحكم عليه لا تثبت من دون شك ولا على وجه من التقريب ، مبالغ المال التي تناولها . ثم إنها لا يمكن المؤرخ من معرفة ما انفق على الاعمال الهامة النافعة ، والبعوث العلمية ، والحروب ، ولا تذكر الاصلاح القضائي

وإننا لنصر على هذا الأمر لأن بعض عناصر الاتفاق المفصلة في الفصل التاسع قد تكون ذكرت تحت ذلك العنوان المبهم أى « نفقات الادارة » . لتكن الحقيقة في هذا الصدد ما كانت ، إلا أن لباب تقرير كايف كان أنه يتعين على أصحاب البنوك أن يرخوا قبضتهم قليلا ، وأن يتنازلوا عن المطالبة « برطل اللحم » (إشارة إلى شيلوك في تاجر البندقية) إذا أريد لمصر أن تنتعش . واليك الفقرة التي اعرب فيها السر ستيفن كايف عن هذه الرغبة : « قد يكون من المتوقع إذا بسطت الحالة لحلة السندات ، أن يرضوا باتفاق يضمن لهم فائدة معقولة على ما لهم ، وينقذهم من الخسارة الذريعة المحتومة التي تصحب دائما الانهيار المالى » (١)

(١) تقرير كايف ص ٤٠٠ في كتاب مكاف .

الفصل الخامس عشر

بعثة جوشن

فى سنة ١٨٦٦ وما بعدها اقترض الخديو من الصيارفة نقودا بفوائد باهظة . لكنه عدل عنهم سنة ١٨٧٥ إلى سمسرة كانوا يصرفون له سندات الخزانة بفوائد يدعوها لورد كرومر « مؤدية إلى الخراب » . وفى ٨ إبريل سنة ١٨٧٦ وقعت الكارثة ، إذ امتنع اسماعيل عن وفاء هذه السندات . وقد جرى قبل الانهيار بعض البحث فى إنشاء بنك اهلى مصرى يديره ثلاثة مندوبين أوروبيين . فوافقت باريس وروما على تعيين مندوبيهما . أما لندن فرفضت لاعتقاد لورد دربي وزير الخارجية البريطانى وقتئذ أن فى تعيين مندوب انجليزى تدخلا فى أمور مصر الخاصة فأبى أن يقدم عليه . فحبط المشروع بسبب موقف إنجلترا . لكنه طرح فى صورة أخرى للبحث عندما أفضى الوقوف عن الدفع فى ٨ إبريل سنة ١٨٧٦ إلى أزمة . فصدر مرسوم خديوى فى ٢ مايو بتعيين لجنة لإدارة الدين العام . وتقررت لأعضائها بعض أعمال معينة كان أهمها وأبرزها تمثيل حاملى السندات وفى ٧ مايو صدر مرسوم آخر بتوحيد الدين المصرى فبلغ وقتئذ بحسب قول لورد كرومر ٩١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه^(١)

(١) كرومر : مصر الحديثة ج ١ ص ١٢

وعين المسيو دى بلينيير والهيرفون كريمروالسنفور برافيلي ممثلين لفرنسا والنمسا وإيطاليا . وأما الحكومة البريطانية فأبت اختيار ممثليها . على أن التدابير المالية المنصوص عليها في مرسوم ٧ مايو أحدثت تبرا في أوروبا ولا سيما في إنجلترا فانتدب المستر (وصار بعدئذ اللورد) جوشن للذهاب إلى مصر والسعى لأدخال تعديلات على المرسوم يراها حاملو السندات ضرورية . واختار الدائنون الفرنسيون المسيو جويير للتكلم باسمهم . فوصل المندوبان إلى القاهرة في أكتوبر سنة ١٨٧٦ وكانت نتيجة مساعيها مرسوما جديدا صدر في ١٨ نوفمبر التالى (١٨٧٦)

لن نقول الآن شيئا في التدابير المالية البحتة التى عقدها اللورد جوشن والمسيو جويير . فهى كانت أقل شأنا بمراحل من التغييرات التى أدخلها الحديدو بمشورتها على إدارة البلاد . فقد أوضحا له أن اصلاح ماليته يقضى بتعيين مراقبين أحدهما يشرف على الواردات والآخر على النفقات . ويحسن به فوق ذلك أن يكل إدارة سلكك الحديد ومرفأ الاسكندرية إلى مجلس يؤلف من انجليزيين وفرنسى ومصريين

وبناء على هذا الترتيب عين المستر رومين الانجليزى مراقبا عاما للواردات ، والبارون ده مولارى الفرنسى مراقبا عاما للنفقات . والجنرال ماريوت الانكليزى رئيسا لمجلس إدارة السلكك الحديدية . على أن وزارة خارجية إنجلترا لم تكن هى التى عينت ذينك الانجليزيين بل أوضحت بالعكس أنها لا تتحمل أية تبعه كانت فى هذه التعيينات ولكن لا تعترض عليها . ورفضت إنجلترا أيضا تعيين مندوب انجليزى للدين الموحد . لكنها أذنت للسير ايفلن بارنج (الذى صار فيما بعد لورد كرومر) بقبول هذا المنصب عند ما عرضه عليه اسماعيل باقترح السير لويس ماليت واللورد جوشن .

كتب لورد كرومر : « وكانت نتيجة بعثة اللورد جوشن أن اسماعيل باشا أخذ لأول مرة يعالج الأمور مع هيئة صغيرة من الموظفين الأوربيين متمتعين

بصلاحية أوسع من كل ما سبق لإبلاؤه لأمثالهم في مصر . ومختلفين عن طراز الأوروبيين الذين لقيهم قبلاً^(١) .

فهؤلاء الرجال الداخلون الآن في الخدمة الخديوية كانوا موظفين نزهاء راغبين في تأدية الواجب عليهم . ولاح لهم أنهم سيستطيعون العمل بالائتلاف مع اسماعيل ويكتسبون له تأييد حملة السندات . لكن الأقدار قضت بخلاف ذلك . ومال الحظ عنه إلى مدى أبعد من أن يكفي الإصلاح المالي لانقاذ صولجانه

وقد وقع أثناء المناقشات بين مندوبي المالين والخديو حادث رأى فيه بعض المؤلفين مسوغاً لحاملي السندات في خطتهم العدائية . ولعل هذا الحادث هو ما خطر ببال ماركيز زتلند عندما وصم اسماعيل بأنه قاتل بعدما اتهمه بالتبذير واللصوصية

فالظاهر أن الخديو وافق بمرسومه الذي عين به لجنة الدين العام على الامتناع بعد الآن عن عقد قروض جديدة بغير علمها . فلما كان المندوبون يدققون مرة في حسابات الدول يقال إنهم عثروا على « صور ثانية » عديدة لسندات صادرة بعد تاريخ المرسوم . فسأل اللورد جوشن اسماعيل كيف يعلل وجود هذه « الصور الثانية » . فأجاب أن لا بدّ من خطأ وقع من الكتاب ، وأن جميع الاعمال المالية تجري على يد المفتش اسماعيل صديق باشا ، وأن الأمر سيصدر حالا إلى هذا الوزير بالذهاب غداً إلى اللورد جوشن وإيضاح المسألة . ثم توافرت الأدلة على أن اسماعيل صديق باشا لم يذهب إلى المندوب المالي البريطاني لكنه توارى عن الانظار في الموعد المضروب لهذه المقابلة

وهاك رواية ده ليون القنصل الامريكي العام لما جرى :
« ظهر في برقيات لندن ذات صباح ما تراءى لكثيرين أنه «خبر مستغرب .

(١) لورد كرومر . مصر الحديثة ج ١ ص ٢٤

وهو أن الخديو نفسه اصطحب المفتش في نزهة واعتقله في مكان أمين لتجرى محاكمته فوراً بتهمة الخيانة العظمى . فالذين يجهلون مصر كذبوا الخبر بحملته . والذين يعرفونها صدقوه ورأوا فيه خاتمة غير فجائية ولا فاجعة ، لما بد مهزلة وانتهى إلى مأساة :

« وفي اليوم التالي أى ١٥ نوفمبر ١٨٧٦ كان الجمهور المصرى يعالج ألف إشاعة من أغرب الاشاعات وابعدها عن الاحتمال ، فطلعت عليه جريدة الحكومة ، المونيتور المصرى ، بالبلاغ الرسمى التالى :

« سعى وزير المالية اسماعيل صديق باشا لتدمير دسياسة ضد سمو الخديو بتبهيجه عواطف الاهالى الدينية ضد المشروع الذى اقترحه جوشن وجوير . واتهم الخديو ببيع مصر من المسيحيين واتخذ لنفسه صفة المحامى عن ديانة البلاد . هذه الامور التى كشفها مفتش المديريات العام وايدتها تقارير البوليس عادت فائبتها فى النهاية فقرات من كتاب أرسله صديق باشا نفسه الى الخديو يستقيل به من الخدمة . فأمام أعمال فى هذه الخطورة أحال سمو الخديو المسألة الى مجلسه الخاص للتحقيق فيها فحكم على اسماعيل صديق باشا بالنفى الى دنفله حيث يعتقل » .

« وفى الغد اعادت جريدة «الفار» ، وهى فرنسية اللسان وشبه رسمية نشر هذا البلاغ وأضافت اليه ما يلى :

« أبقي الوزير السابق على باخرة فى النهر انتظاراً لقرار المجلس الخاص . وعند صدوره نقل الى باخرة أخرى أقلته فوراً إلى مصر العليا »

وزاد القنصل على هذا قوله : « فمن تلك الساعة إلى الآن اختفى المفتش عن العيان وشاعت الفرواية ورواية من أغرب القصص وأبعدها عن العقل لكنها تلقى عناية وتصديقاً فى الدوائر الاجنبية والاهلية فى مصر . ومن بعد اختفائه بقليل ورد على القناصل الأجانب منشور يعلن وفاته فى دنفله مع شهادة تؤيد وصوله ووفاته من حاكم تلك المقاطعة مؤيدة بتقرير من أطباء

شرحوا جثته وقالوا إنه مات موتاً طبيعياً من التعب والحزن والافراط ، .
وبعد أن سرد ده ليون على هذا النمط ما حسب أنه واقع الحال ، قال :
« لكن أكثر القاهريين والاسكندريين هزوا رؤوسهم برصانة عند
قراءة هذا البيان مصرين على اعتقادهم أن المفتش لم يعيش أربعاً وعشرين ساعة
بعد اعتقاله . وأن الباخرة التي سارت في النيل صعدا بنوا فذ مقفلة كانت كأنها
نعش سابح في النهر ، والتقاها مسافرون في النهر ، وقالوا إنها تنقل المفتش
إلى منفاه في مصر العليا ، إنما أرسلت على سبيل المخادعة ولم تحمل الوزير
المقرب السابق لا حياً ولا ميتاً . » (١)

وقد كان الجنرال غوردون أحد الذين شاهدوا ذلك النعش السابح ، بدليل
أنه كتب في يومياته : « كان سموه على حق في نفي اسماعيل صديق باشا » . (٢)
ولأنحاول هنا تمحيص قول غوردون هل كان مصيباً أو غير مصيب . فالخديو
لم ينزل عن عرشه بسبب حادث المفتش . كما أن نابليون بونابرت لم ينف إلى
جزيرة القديسة هيلانة لمحض حكمه على الدوق د'انجان بالموت . ومقام الخديو
الثابت في التاريخ يتوقف على مقدار الصواب أو الخلل في اتهام لورد كرومر
له بأنه بدد ٩١ مليون جنيه في ثلاثة عشر عاماً . لن نطمس النقطة الجوهرية
في التاريخ بزيادة البحث في عامل لا أثر له على الإطلاق في إكراه اسماعيل
على التنزل .

بيد أن إزالة هذا المفتش ، الذي يظهر أنه تسلط وهو مسلم على الإقباط
الذين كانوا مستأثرين بضبط حسابات اسماعيل ، أفضت إلى زيادة الأمور
ارتباكاً . ويحتمل أن من كان في يدهم مفتاح النظام السرى لمسك الدفاتر جزعوا
وترددوا في اطلاع السير جرال د'فنز جرال المعين رئيساً لديوان الحسابات على
أسرار نظامهم . وبالطبع كان هذا الانجليزى سيهتدى في النهاية إلى طريقه بين
تلك المهامه الحسائية . لكنه كان يحمل الأرقام والحروف العربية . فلم يتيسر له

(١) ده ليون : ص ١٨٧

(٢) هل ص : ٥٠١

من محض التفاته إلى عهود كامل من الأرقام أن يعرف قيمته كما في الأحوال العادية . ولهذا كان التقدم بطيئاً . لكن مقدرة السر جerald فتزجرالد مكنته أخيراً من تمهيد كل الصعاب

وبينما كان هذا العامل النشط يقوم في خدمة الأمة بالواجب المفروض عليه كان دائنو اسماعيل يلحفون في الطلب . وفي أغسطس ١٨٧٧ أنذر اللورد فيفيان قنصل بريطانيا العام الحكومة المصرية بأن الدائنين :

« سيرتدون بلا ريب إلى حقهم الذي لا جدال فيه بمقاضاة الحكومة أمام المحاكم (المختلطة) . فتجد الحكومة نفسها أمام أحكام متوالية ضدها تضطر إما إلى تنفيذها بكاملها حالا وإما إلى استرعاء انتباه الدول التي أنشأت هذه المحاكم » . (١)

أما الأحوال التي دعت اسماعيل إلى الإصرار على إنشاء المحاكم المختلطة فيصفها اللورد ملنر هكذا :

« كان من أقسى الأوبئة المصرية على الإطلاق ذلك المركز الممتاز الذي يتمتع به الأجانب في مصر ويعود بالفائدة خصوصاً على أسفل نوع من الأوربيين أو الشرقيين الأوربيين الأصل . وقد تفشى هذا الوباء في أواخر عهد اسماعيل تفشياً متناهياً في الهول والروع . فالأوربي الساعى لنيل الامتيازات أو للاشتغال بالربا الفاحش واليوناني الفندقى الخمار أو السمسار واليهودى المرابى والسورى المستملك ، وكلهم قادر بسهولة على الفوز بحماية إحدى الدول الأوربية نهشوا كلهم الخزانة المصرية والفلاح المصرى المسكين إلى مدى غير قابل التصديق » . (٢)

وقد قفز اسماعيل من المقلاة إلى النار عندما أخضع الحكومة المصرية لسلطة المحاكم المختلطة . ففي الأيام السالفة عندما كان طلاب الامتيازات والمرابون والفندقيون والخمارون والسماسرة والدائنون والمستملكون يستندون إلى وزارات أوربا كان في وسع اسماعيل أن يساومهم . أما بعد إنشاء

(١) كرومر مجلد ١ ص ٣٣ (٢) ملنر ص ١٥

المحاكم المختلطة فقد أصبح جميع أولئك المنبوزين قادرين على استصدار أحكام وطلب تنفيذها بوقاحة الأبرياء المتضررين

فكانت النتيجة ان اللورد فيفيان بعد افتتاح المحاكم المختلطة بثمانية عشر شهراً استخدم سلطتها لانهذار اسماعيل بأن أيامه أصبحت معدودة .

وكان تكهن ذلك السياسى البريطانى صواباً . فقد تقاطر الدائنون إلى المحاكم المختلطة وفاز كثير منهم بأحكام على الحكومة المصرية فهبت الدول إلى الضغط والتشديد . وأعادت حكومة ألمانيا إلى الأذهان ذكريات أدوات التعذيب القديمة المعروضة اليوم فى نورمبرج واعتبرت « ان الحديو يسلك مسلكاً غير مقبول برفضه دفع الديون عند ما تحكم المحاكم القانونية بذلك . وقال السفير الألمانى فى لندن للورد درنى ان « البرنس بسمرك يرغب فى عمل تشارك فيه جميع الدول اجتناباً على الأقل لقيام بعضها بعمل منفصل »^(١)

وفى أول مايو ١٨٧٨ كان المستحق من الفوائد على الدين الموحد مليونى جنيه . وفى ٣١ مارس لم يكن بين أيدي المندوبين من هذا المبلغ إلا نصف مليون . وكان لابد أن يجمع الباقي فى شهر أبريل . أما المندوبون فقالوا ان عدم دفع هذا القسط أولى لأنهم رأوا شبح الافلاس يقترب . وأدركوا أن المال لن يوجد بدون استيفاء الضرائب سلفاً . وعارضوا فى الاستيفاء بهذا الأسلوب لما فيه من إرهاب للمصريين يخالف فى حقيقته مصلحة الدائنين ولكن مثلما رغب بسمرك فى إنشاء تحالف على مصر قامت فرنسا الآن تقول أن القسط المستحق فى أول مايو سنة ١٨٧٨ يجب أن يتم دفعه حالما تدق الساعة التاسعة فى صباح اليوم المعين . وهاك وصف لورد كرومر لما جرى :

« اعتنق البارون دى ميشيل ممثل فرنسا السياسى فى القاهرة مصلحة حاملى السندات بحرارة وأدار أذناً صماء إلى كل البراهين القائمة على احتياطات

(١) كرومر : مصر الحديثة : ج ١ ص ٣٣

الخديو الضرورية وشقاء الأمة المصرية . وكانت النتيجة أن الحكومة الفرنسية كلفت سفيرها في لندن فأعلم لورد سلسبوري الذي خلف في ٢ أبريل سنة ١٨٧٨ لورد دربي في وزارة الخارجية أنها « تعتقد أن الخديو يستطيع دفع القسط المستحق في مايو لو أراد » . وصرح المستر وارنجتون بأمله في أن تشترك الحكومة البريطانية في الإصرار على الدفع . وبناء على ذلك أرسلت تعليمات إلى اللورد فيفيان بالاتفاق مع البارون دي ميشيل في العمل ،^(١)

إن لورد كرومر يعترف صراحة بأن إنجلترا اشتركت مع فرنسا في تبعة الضغط الذي رافق بطبيعة الحال جمع الضرائب المتوقع . أي أن أيدي الغاليين والبريطانيين تعاونت على إكراه اسماعيل على أن يدفع فلساً بفلس مبالغ مستحقة لحاملي السندات الذين بحسب تقرير كايف ، خلقوا الحالة الحرجة التي وجدت مصر نفسها فيها . أما التفسير الذي يعلل به مؤلف « مصر الحديثة » بكل حرية هذه الخطة المخالفة تماماً لروح الانصاف فهو : « كان هنالك طبعاً بعض أسباب خاصة لهذا التحول الفجائي (من إنجلترا) عن المبادئ التي جرت عليها إلى ذلك الحين . فقد كان « مؤتمر برلين » على وشك أن يعقد لمعالجة الحالة الناشئة عن حرب روسيا وتركيا . فترتب على المصالح المصرية أن تنحرف من طريق اعتبارات دبلوماسية أوسع منها وأكبر . ولم يكن بد من مسالة فرنسا . فلذلك اتبعت الخطى الفرنسية . »^(٢)

أما الأساليب التي وضعت لتنفيذ هذا الرأي المشوم فكانت خليقة بالخطأ المرسومة تحت تلك العوامل . إذ وجه اثنان من أصلب الباشوات يداً وقلباً إلى المديريات المصرية يصحبهما رهط من المرايين المستعدين

(١) كرومر ج ١ ص ٣٧

(٢) كرومر ج ١ ص ٣٨

لا يتباع مواسم الفلاحين سلفاً . حتى الطبيعة ساهمت في سحق الفلاح فقد بقي النيل منخفضاً تلك السنة . واتكل الفلاحون ، أو على الأقل ظنّوا أنهم يستطيعون الاتكال ، على أسعار غالية بسبب قلة المحصول . ولكن اسمع ما نقله لورد كرومر عن كتابة للسير الكسندر بيرد : « في بعض الحوادث الثابتة كل الثبوت اتباع التجار أردب الذرة بخمسين قرشاً على أن يسلم بعد شهر في حين أنه كان يساوي مائة وعشرين قرشاً » . (١)

هذه الأساليب أسفرت عن النتيجة المطلوبة . فقد جمعت النقود . وفي أول مايو سنة ١٨٧٨ دفع القسط . فانشرت صدور حاملي السندات . لكن العالم بجملته لم يعلم أن دول الغرب استخدمت قسوة يخجل منها الشرق نفسه ، لتحويل دم إلى ذهب متجه صوب «جوارب الصوف» الفرنسية ، مرحب به في بنوك لندن وروما وبرلين وفيينا وامستردام

وقبل أن تؤيد فرنسا وانجلترا تأييداً أدياً تلك الأعمال التي ربما كانت هي الحاملة لمركز تلند على تسمية حكم اسماعيل «حكماً شريراً» كتب مندوبو الدين الى وزارة المالية في ٩ يناير سنة ١٨٧٨ يسهبون في وصف خطورة الحال . واقترحوا إجراء تحقيق . فرد الخديو رافضاً إجراء بحث عام في مالية مصر . وقال إنه يقبل تعيين لجنة للنظر في حقيقة مبلغ الإيرادات المصرية . فرفض المندوبون الاشتراك في تحقيق جزئي . لكن الخديو لم يكتفِ لرفضهم . بل أصدر مرسوماً في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بإنشاء لجنة للتحقيق في الإيرادات فقط على أن يصدر منشوراً تالياً بتعيين أعضائها . فوقف الأوربيون المقيمون في مصر إلى جانب مندوبي الدين . وأرسلوا إلى ممثلي الدول عريضة كان تعبيرها مهيناً للحكومة المصرية حتى أن القنصل العام البريطاني رفض قبولها .

ولم يسمح الخديو لهذه الضجة بترويعه . لكن الصعوبة الكبرى أمامه

كانت في وجود أشخاص أكفاء للقيام بالتحقيق ، وقد أراد اثنين إنجليزياً وفرنسياً يقام لاسميهما وزن في لندن وباريس فوقع اختياره على تشارلس جورج غوردن وفردينان ديلسبس . فوافقت فرنسا على الثاني بارتياح . أما الأول فأشار اللورد فيفيان باسم انجلترا اليه بأنه « مع كل صفاته العالية ومواهبه العظيمة لا خبرة له في الأمور المالية » .

عند ذلك دب ديب الخلاف بين لورد كرومر والجنرال غوردون فاشتبك سيفاهما لأول مرة . فاسمع كيف يصف الأخير امتعاضه من الأول :

« كنت في الدور الأرضي في إحدى غرف القصر العديدة التي أولانها سمو الخديو (وهل أعود الى سكنى القصور ! لا سمح الله) فوجدت بارنج . وبارنج في المدفعية الملكية . أما أنا ففي فرقة المهندسين الملكيين . وقد كان بارنج في مهده لما كنت في حرب القرم . ولاحظت لى على وجهه مظاهر الادعاء والفخامة . فتكلمنا قليلا وقلت له : « انى سافعل ما يطلب سموه منى » . فاجاب : « ليس هذا في مصلحة الدائنين » . وبعد هنيهة افرقنا . وإذا كان الزيت يمتزج بالماء فانتى استطيع الاتفاق واياه » (١)

وانظر الآن كيف يروى غوردون وجهة نظر الخديو في خلافه مع مندوبى الدين :

« في فبراير ١٨٧٨ تناولت في الخرطوم برقية من سمو الخديو يقول فيها إن دائنيه يحاولون التدخل في أموره ولا يعرف أحداً يستطيع اسعافه سواى ، ويأمرنى بالقدوم الى القاهرة . فبلغتما في ٧ مارس الساعة التاسعة والنصف مساء . وعلى الرغم من تأخر هذا الوقت مال بي الخديو جنبا قبل العشاء وكلفنى ترأس تحقيق سيجرى في حالة مالية البلاد . ثم قال إن مندوبى الدين أظهروا له من العداء ما جعله يتمنى على لو أعترض على وجودهم في لجنة التحقيق قائلاً إنهم كتبوا ضده في الجرائد »

وكان غوردون شديد التعلق بإسماعيل فوقف إلى جانبه في الخلاف مع المندوبين وأوضح ذلك تماماً حين قال :

« كنت مستاء من هؤلاء المندوبين لاعتقادي أنهم قسوا على سموه جداً . وفي الغد لقيت المستر فيفيان القنصل البريطاني العام فقال : « اننى أعجب من قبولك لرأسه التحقيق بغير مندوبى الدين » فأجبت : « اننى حر فى القبول أو الرفض » . ثم زرت القنصل الألمانى ، واذ كنت هناك جاء القنصلان الفرنسى والنموسى وفيفيان أيضاً ونددوا بقبولى للرأسه فأجبتهم انى حر . فقالوا لى اننى أعرض الخديو لخطر يلم بعرضه »

وقد نقل غوردون هذه المحادثة إلى اسماعيل . ومعناها ان فرنسا وانجلترا والنمسا وألمانيا تألبن لا كراهه على التسليم لدائنيه . وقال غوردون يصف مقابلة الخديو له : لم يظهر سموه أقل اهتمام بل قال انه لا يخشى سوى انجلترا وهى لن تتحرك »

أ وضع اسماعيل ثقته المطلقة فى انجلترا لعله ان الانجليز كرام . والكرام لا يضربون رجلاً مجرداً من وسائل الدفاع . ولم يكن للخديو أن يعلم . أن مؤتمر برلين على وشك أن يعقد لمعالجة الحالة الناشئة عن حرب روسيا وتركيا . ولم يخطر بباله انه يتحتم على تقاليد القرون أن تنحرف عن الطريق تمهيداً لاعتبارات سياسية أوسع منها وأكبر ، وهكذا أصيب بما يدعوه شكسبير « أفسى الجراح وأقلها رافة »

وقبلما درى اسماعيل بان أحوالاً خارجية أجبرت انجلترا النبيلة على المسير يدا بيد مع دول أوروبا الشرهة استدعى أحد رجاله وقال : « ابرق الى جوشن » ان غوردون تولى المسألة فاتفقوا واياه »

وجاء فى مذكرات غوردون اليومية : « بناء على ذلك أبرقت الى جوشن : « لقد أشرت على سموه بوقف دفع القسط التالى ليستطيع الدفع لموظفيه وسد الحاجات المستعجلة . وسأنتفق وإياكم على لجنة تفتيش المالية » . فأجابنى

جوشن : « لن ألتفت إليكم . فالمسألة أصبحت في أيدي حكومة جلالتها ،
(البريطانية) . وعندئذ كتبت إلى سمو الخديو مقترحاً وقف دفع القسط
ليستطيع الدفع للموظفين وسد الحاجات المستعجلة ، وإصدار مرسوم بذلك
يستند فيه إلى مشورتي ويلقى اللوم كله على ،

وقال غوردون : « ان القنصل الانجليزي كان متيقظاً . وقد عرف بأن
بعض التدابير القوية على وشك الظهور فأبرق إلى حكومة انجلترا يرجو ان
تفوض اليه الاشتراك مع قنصل فرنسافي منع سموه من اتخاذ تدابير حاسمة .
وبالطبع أشار فيفيان إلى طبيعة خادمكم الوضع الحرام . وكان لورد دربي
معارضاً لكل مفاجأة فأرسل الى فيفيان برقية حملها هذا الى فورا وقال :
سأتلوها عليك ولكن لن تأتي على ذكرها قبل أن أبلغها الى سمو الخديو
إذ لا يكون ذلك لاثقاً . أما البرقية فهي : « نفوض اليك الاشتراك مع زميلك
الفرنسي في اعلام سمو الخديو بأن حكومة انجلترا تثق بانه لن يقدم على
شيء بلا موافقة دائنيه .

وكانت النتيجة ان اساميل أكره على طرح غوردون خارجاً وطأطأ
رأسه لأناس تكفي تصرفاتهم لخل شايлок^(١) على الخجل . وهكذا تم ترتيب
المشهد المعد للتحقيق في الديون المصرية .

(١) شايлок شخص في رواية لشكسبير يقابله عند العرب الطماع الشهير أشعب . المترجم

الفصل السادس عشر

تبعة النظار

كانت اللجنة التي عينها اسماعيل بالحاح أوروباً ووضعتها مؤلفة من فردينان ديلسبس رئيساً، وريفرز ولسن ورياض باشا نائبي رئيس، وبارافيلي وبارنج ودي بلينير وفون كريمر أعضاء. وهكذا كان اثنان من السبعة فرنسيين، واثنان انجليزيين، وواحد إيطاليا، وواحد نمسويًا. وواحد فقط مصرياً ففقدوا أول اجتماع في ١٣ ابريل سنة ١٧٧٨

وقد جاء في سجل الوقائع ان الخديو كان في الأصل ناوياً أن يكل هذا التحقيق الى غوردون وديلسبس. لكن سموه عاد فقرر توسيع نطاقه وتعيين لجنة من سبعة أعضاء^(١). وشرعت هذه اللجنة في عملها حالاً. وفي أوائل أغسطس أصدرت تقريراً مؤقتاً ذكرت فيه الاصلاحات المستعجلة ذات الشأن والحت في تنفيذ مبدأ تبعة النظار.

قد يكون اسماعيل تردد أولاً في قبول هذه المقترحات لكنه عاد فقبلها بصراحة. وقال للسير ريفرز ولسن في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨: —
اننى أقبل مقترحاتكم بطبيعة الحال لانى أنا أردت هذا العمل لمصلحة البلاد ويتحتم على الآن تنفيذها. فتقوا بأننى مصمم على ذلك. ان بلادى

(١) حضر جلسة ١٣ ابريل ١٨٧٨

لم تبق في أفريقيا . بل نحن اليوم جزء من أوروبا . يجب أن نتخلى عن الأوهام وتتبع نظاماً ينطبق على أحوالنا الجديدة . فلا نفرط في لغو الكلام . بل نواجه الحقائق الراهنة . وهانذا أظهر لكم إلى أي مدى قررت الذهاب في المشروع . فقد انتدبت نوبار باشا لتأليف مجلس نظار ^(١) »

وبعد خمسة أيام كتب الخديو إلى نوبار باشا يفوض إليه تأليف مجلس النظار ، والخطاب الذي انتدب العاهل المسلم به مسيحياً أرمينيا لهذا العمل احتوى على أساس تبعة النظار بإيضاحه أن أكثرية الأصوات تقرر كل مسألة تعرض أمام المجلس . فتولى نوبار باشا (مع الرأسة) نظارتى الخارجية والحقانية . واختار الداخلية لرياض باشا . والمالية للسير ريفرز ولسن . والأشغال العامة للمسيو دى بلينير .

وفي ٢٩ أكتوبر صدر مرسوم خديوى يحول إلى الدولة أكثر الاملاك التى كانت إلى ذلك الحين تخص الاسرة الخديوية . وعقد على هذه الاملاك قرض بثمانية ملايين وخمسمائة الف جنيه على أساس ٧٣ فى المائة فى قيمة القرض الاسمية مع فائدة ٧ فى المائة ، وواحد فى المائة للاستهلاك . فأخذ السندات بيترو تشيلد . وكان الصافي للحكومة المصرية خمسة ملايين و٩٩٢ الف جنيه ^(٢) . أى أن نسبة ما قبض منه كانت أقل مما قبض من القروض السابقة ما خلا قرض أو بنهم سنة ١٨٧٣ فذاك جعل على أساس ٧٠ فى المائة . ولم يكتف الصيارفة بابتزاز مليونين و٥٠٨ الف جنيه خصما على تسليف ٨ ملايين ونصف مليون جنيه مضمونة بأملاك جعلتها إدارة لورد كرومر الحكيمة لأمور مصر أئمن كثيرا من قيمة القرض ، بل أوجبوا أيضاً ادارة الاملاك المرهونة لهم بيد لجنة مؤلفة من مصرى وانجليزى وفرنسى .

وكانت أمام الوزراء الجدد مهمة شاقة . فالتيل لم يفض وزعم المرجفون

(١) كرومر : مصر الحديثة . ج ١ ص ٦٢

(٢) مقالة مولهول المذكورة سابقا ص ٥٢٦

أنه انقبض احتجاجاً على تعيين مسيحي أرمنى رئيساً للوزارة ومسيحيين أوريين بين الوزراء. وبينما كان الجهل يملأ البلاد إشاعات كانت الواردات المالية تتأخر على الخزنة . فاستحق عليها ٤٤٣ ألف جنيه في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨ . ومليونان علاوة على ذلك في أول نوفمبر . ولم يكن لدى وزير المالية في آخر أغسطس إلا ٤٤٢ ألفاً من الجنيهات

فهو في الحالة قليلاً مندوب الدين بوقفهم مؤقتاً تسديداً مال الاستهلاك على الدين الموحد . وأخذ مبلغ مليون و ٢٦٠ ألف جنيه من القرض المعقود أخيراً مع روتشيلد . وهكذا أمكن تسديد مطالب أكتوبر ونوفمبر . لكن مواعيد الدفع في الربيع كانت تقترب وتقترب . والامل بإمكان البر بها يتعدو ويتعدى . فجاهد مجلس النظار ما استطاع للقيام بحمله . وكان له مزية التأيد الشديد من الحكومتين الفرنسية والانجليزية . لكن باريس ولندن لم تلبث أن اقتنعتا بأن الخديو نفسه لم يكن يؤيد مجلس النظار تأييداً صحيحاً . وفي كتاب لورد سالسبورى إلى اللورد فيفيان ما ينم على هذا الشعور . قال :

« أن حكومة إنجلترا تثق تمام الثقة بثروة البلاد المصرية . ولا ترتاب في نتائج النظام الجديد على أن يتاح لهذا النظام تجربته تجربة وافية . ولكن إذا عارضه ذوو السلطة أو أظهروا ميلاً على الأقل لتشويه سمعته تزايدت كثيراً مصاعب نوبار باشا ومستشاريه وتعود تبعة اخفاقهم فتشمل منشئيه بالعواقب الوخيمة التي لا بد أن تلي ذلك » (١)

ولما عرضت هذه الرسالة على الخديو انزعج كثيراً وأسف على اعتقاد الحكومة البريطانية أن هنالك ضرورة لاستعمال هذه اللهجة التي يراها غير محقة ولا عادلة . وقال أن التبعة التي يحاولون القاءها عليه غير معقولة ولا منطقية . أنه بملء اختياره رضى بمقام حاكم دستورى وألف مجلس نظار . وإذا كان فهمه لأول مبادئ الحكم الدستور صواباً فالنظار هم المسؤولون

لا رئيس الدولة . ولا بد له من رفض التدخل في عمل نظاره . أنه يبدل
نصحه أو رأيه لهم حين يشامون طلبه . ولكنه لا يستطيع فرضه عليهم بغير
طلب . وإذا لم يكن النظر مسؤولين عن اعمالهم فامعنى النظارة المسؤولة .
أن التبعة لا تقع في رأيه عليه الا حين يحاول التدخل في حكم البلاد . أما في
ماسوى ذلك فهو متصل منها .

بهذه الكلمات الدالة على روح الانصاف الفطرية عبر لورد كرومر عن
جواب اسماعيل على ملاحظات « دونغ ستريت » . ثم بسط كتاب « مصر
الحديثة » الرد التالى على حجة الخديوى :

« فرد اللورد فيفيان على هذه السفسطة بتعقل ظاهر أن على سموه أن يتذكر
أنه مع تخليه عن سلطته الشخصية وإنشاء حكم دستورى في مصر لا يزال
النظام الجديد في مهده . وأن الوقت لم يثن لتنفيذ دقيق للحكم الدستورى
كما هو مفهوم في أوربا . فسموه لم يزل متمتعاً بكل نفوذ الحاكم على دولة
شرقية . فضلاً عن تفوقه في المعرفة والاختبار في أمور مصر على كل شخص
آخر . وما أرادت حكومة إنجلترا إنما هو هذا : بدلا من اظهار عدم الاكتراث
لنظام الجديد ، أو الفتور بل النفور منه ، يحسن به وضع كل معرفته ونفوذه
واختباره في منال نظاره ومعاونتهم باخلاص ومودة ضمن دائرة امتيازهم » (١)
أما رد الخديوى على هذا النقد فكان واضحاً . إذ قال :

« ان الحكومتين البريطانية والفرنسية فرضتا تقريباً هذا الحكم الدستورى
على مصر . وكان على أن أجاريهما في هذه الرغبة (فقد صفتنا لقولى أن
بلادى لم تبقي في أفريقيا . بل نحن الآن جزء من أوربا . فأنا الآن أقف
جانباً أثناء تجربة الحكم الدستورى . (وأنا أعرف بقومى من أولئك الانجليز
والفرنسيين) . لكننى أتيح لهم الفرصة لكي يثبتوا أنى على خطأ . فاذا أريد
امتحان الحكم الدستورى فالواجب يقضى بأن يكون دستورياً بتامة » . (٢)

(١) كرومر : ج ١ ص ٦٨

(٢) كرومر : ج ١ ص ٧٠

كانت هناك طريقتان لمواجهة الحالة الناشئة عن هذه الخطوة . . إحداهما — على قول لورد كرومر — الاستغناء التام عن الخديو في اجتماعات مجلس النظار ، واعتباره صغراً . ومحاولة إدارة البلاد بدون معاونته بل بما يعارض رغبته كل المعارضة . هذه الطريقة التي تقضى بالتمسك بالمبدأ الدستوري إلى أقصى حدوده المنطقية كانت من رأى نوبار باشا يؤيده فيه السير ريفرز ولسن أما الطريقة الأخرى فأيدها اللورد فيفيان وكانت من الوجهة النظرية أقل كمالاً ولكن أكثر اتساقاً مع أحوال مصر في تلك الأيام . . . فالحكم الوحيد الذى ينطوى على أمل بالنجاح كان عدم الاستغناء عن الخديو تماماً ، بل دعوته إلى المعاونة مع تقييد ممارسته للسلطة . . (١)

وقد تشبث اللورد فيفيان بهذا الرأى بكل قواه من دون أن يستطيع تنفيذه . فتهرم كل أحد بالحال . وقال نوبار : « نحن ندور الآن فى حلقة فاسدة . فالخديو يتدمر من كونه المكان الاستثنائى المقصود وضعه فيه أخذ يصبح يوماً فيوماً مما لا يطاق . ومما يثير النفس فى رأيه أن تعدده حكومتنا انكلاً ١ وفرنسا مسؤولاً عن تدابير لم يستشره نظاره فى اتخاذها . وبدأ الجمهور يتململ عند ما أثير تعصبه الدينى ونقر المرجفون آذانه بالقول الترى المأثور : « عند ما يحكم الأرمنى تضمحل الدولة » .

وكان القنصل البريطانى يلوم الخديو على القلق السائد فى البلاد . فجاء فى تقريره إلى لندن ما يلى :

« فى هذه الديار نوع من الاختمار الفكرى يستدل عليه بتقاطر وفود كبيرة من شيوخ النواحي للاحتجاج على الضغط والتشديد فى مثل هذا الوقت لاستيفاء الضرائب ولو كان هذا الاختمار طبيعياً لأوجد فى النفس قلقاً . لكننى أشبه كثيراً فى أن يكون مدبراً بأيدي عمال الخديو ، (٢)

(١) كرومر : ج ١ ص ٧٠

(٢) كرومر : ج ١ ص ٧٣

فهل كان اسماعيل يدفع هؤلاء الشيوخ فعلاً للاحتجاج على كل ضغط وتشديد في مثل هذا الوقت لاستيفاء الضرائب ، . أم تحركوا من تلقاء أنفسهم عند ما تذكروا ما فعلوا ، اثنان من أصل الباشوات يداً وقلبا ، لتنفيذ الخطة التي أجبرت فرنسا مندوبى الدين في العام الماضى على اتباعها مع الفلاحين ؟ قد يكون هؤلاء الشيوخ جسوا النبض قبل غشيان القاهرة فلما أفهمتهم المصادر الخفية ان الخديو لا يعارض مسعاهم أقبلوا جماعات . والفلاحون على كل حال لا يحتاجون الى حث لكى يحتجوا على الضرائب . وهذه حقيقة تصدق في فرنسا كما تصدق في مصر . وتصدق اليوم كما كانت تصدق في عام ١٨٧٨

ومهما تكن أسباب هذا القلق فقد زاد في المصاعب الماثلة لمجلس نظار يرأسه مسيحي أرمنى ويشتمل على ناظرين فرنسى وانجليزى . واتصل الامتعاض بالجيش . وكانت مصر حتى ذلك الحين قد شقيت بالهموم المالية فقط . أما السكينة العامة فظلت مستتبة . وها هو ذا جبل الأمن بدأ يضطرب . وكان أهم سبب فى امتعاض الضباط تأخير مرتباتهم . وكما ريع الفلاحون من احتمال ابتزاز الضرائب منهم هذه السنة أيضاً بواسطة . باشوات من أصلهم يداً وقلبا ، فهبوا للاحتجاج على الدفع ، وكذلك تأخير الحكومة دفع مرتبات الضباط استفزهم للسخط . فقرر مجلس نوبار دفع جانب من المتأخرات . لكنه أحال فى الوقت عينه كثيراً من الضباط الى التقاعد بنصف مرتب .

هذا التدبير فى أية حالة كان يعد فظلاً قاسياً على الرغم من ضرورته لخلو الخزانة المصرية . أما هنا فكان من القساوة وغير الحكمة أن يعزل من الخدمة جمهور كبير كهذا من الضباط دون ترضيتهم على الأقل بدفع المرتبات المستحقة لهم بتمامها ، وكانت النتيجة أن كثيرين من هؤلاء الضباط وجدوا نفوسهم مع عائلاتهم فى فقر مدقع . (١)

وعند ما نفذ هذا التدبير كان في القاهرة ٥٠٠ ضابط . وإليك ما كتب اللورد فيفيان وقتئذ في تقريره إلى لندن :

« بعمل جنونى لا مثيل له دعا ناظر الحرية الألفين الباقين من الضباط إلى القاهرة من جميع أنحاء البلاد ليقبضوا جانباً من المتأخر لهم ويلقوا أسلحتهم بين أيدي السلطة . وهكذا جمع هذا الناظر جمهوراً متبرماً من ألفين وخمسمائة ضابط في حالة الغليان ، وليس في القاهرة إلا ٢٥٠٠ جندي أكثرهم يعطفون طبعاً على مطالب الثائرين » . (١)

وفي صباح ١٨ فبراير ١٨٧٩ هجم ضباط مسلحون على نوبار باشا رئيس مجلس النظار والسير ريفرز ولسن ناظر المالية وعاملوهما بقساوة ثم قادهما معاً إلى نظارة المالية . وعلم اللورد فيفيان بما جرى فقابل اسماعيل فوراً وأرسل التقرير التالى إلى لندن :

« أخذنى الخديو بمركبته إلى نظارة المالية فوجدناها محصورة بزمر كبيرة لكن الجموع شقت طريقاً لمركبة الخديو باحترام وهتفت له . ولقينا فى حجرة من الدور الأعلى نوبار باشا والسير ريفرز ولسن ورياض باشا محاطين بالمشاغبين وليس منهم أحد مصاباً بأذى غير أن الأولين عوملا بعنف شديد عند دفعهما من الشارع إلى داخل البناية . وبعد ما استوثق الخديو من سلامتهم التفت إلى المشاغبين وأمرهم بمغادرة البناية وإيأىهم بتلبية مطالبهم العادلة . وقال : « ان كنتم ضباط جيشى فأنتم ملزمون يميناً بأن تطيعونى . وإذا أيتم بددتكم بالقوة » . فأطاعوه مترددين وتذمّر بعضهم راجين أن يسمح لهم بحل مشكلتهم على أسلوبهم الخاص . وصرخ آخرون : « الموت للكلاب المسيحيين » ! فأنزلهم سموه على درجات السلم إلى الساحة وما بعدها حيث انضموا إلى الجموع المحاصرة للأبواب . فأمرهم الخديو بالانصراف . ولما أصرروا على البقاء استدعى الجنود . فأطلق هؤلاء النار فى الجو .

(١) كرومر : مجلد ١ ص ٧٤

لكن الثائرين انتصروا مسدساتهم وجرحوا بعض الجنود . فقابلهم هؤلاء برؤوس الحراب »^(١)

وفي الغد هب الممثلون السياسيون إلى العمل فزار القنصلان الفرنسي والبريطاني الخديو وصرح لهما اسماعيل بأنه لا يتحمل تبعة اختلال الأمن ما لم يكن له في إدارة البلاد قسط صحيح ويسمح له برئاسة مجلس النظار بنفسه أو باختيار رئيس حائز على ثقته . وأصر على وجوب الاستغناء عن نوبار حالا لأنه يعمل على إضعاف سلطة الخديو وتقويضها . أما القنصلان فذهبا إلى نوبار باشا قبل الموافقة على هذه الشروط . وسألاه هل يستطيع في حالة الاصرار على بقاءه أن يضمن الأمن العام . فأبى التعهد واستقال . ولما وافق ممثلا فرنسا وانجلترا على استقالة نوبار من رئاسة مجلس النظار وردت على اللورد فيفيان تعليمات بأن يقول للخديو :

« إن حكومتى فرنسا وانجلترا صممتا على العمل معاً في كل ما يتعلق بمصر . وهما لا تقبلان أى تعديل مبدئى يراد إدخاله على الترتيبات المالية التى وافق سموه عليها منذ عهد قريب . فليكن مفهوماً بوضوح أن استقالة نوبار باشا ينحصر شأنها عندهما فى ما يتعلق بالأشخاص فقط . ولن تجر وراءها تبديلاً فى النظام على الإطلاق »^(٢) .

إن على هذا الكلام سمة الانذار . فانحنى اسماعيل إذ لم يكن قادراً على مقاومة باريس ولندن . وكان لابد من تقرير مسألتين : الأولى من يرأس مجلس النظار . والآخرى إصرار السير ريفرز ولسن على أن يعطى نوبار كرسيّاً فى هذا المجلس . فعبس اسماعيل لهذا المطلب الأخير وأجاب بأنه : « لا يستطيع إلا قبول إرادة الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، إذ

(١) كرومر : ج ١ ص ١٥

(٢) كرومر : ج ١ ص ٨٧

ليس يقوى على مقاومة إصرارهما على إعادة نوبارباشا . لكنه يشعر بوجوب إنذارهما سلفاً بالعواقب حتى لا تلوماه بعدئذ على ما يحتمل وقوعه من تضعف النظام وعودة الاضطرابات (١) .

أمام هذا القول من اسماعيل رأت حكومة فرنسا أن من غير الحكمة الاصرار على إعادة نوبار . ورضيت وزارة خارجية إنجلترا أيضاً . لكنها أرفقت رضاها بانذار الخديو بأن سموه مسؤول عن مصاعب مصر الأخيرة . وإذا جدت مصاعب من نوعها فالعواقب قد تكون خطيرة .

واتبع قسلاً فرنسا وإنجلترا هذا التهديد بترتيب منهاج للعمل الموحد . وهو يقضى بحسب رواية لورد كرومر :

- (١) ألا يحضر الخديو اجتماعات مجلس النظار .
- (٢) يعين لرئاسة المجلس البرنس توفيق ولى العهد بناء على اقتراح اسماعيل
- (٣) يكون للعضوين الانجليزى والفرنسى الحق فى الغاء كل تدبير يقترح اتخاذه فى المجلس .

ومع أن الخديو أصبح بهذا يملك ولا يحكم ، ونظاره يحكمون تحت سيطرة الالغاء من ولسن ودى بليينير ، لم يستطع اللورد فيفيان والسير ريفرز ولسن رؤية الأمور من وجهه واحدة . فالقنصل البريطانى العام لم يكن مؤيداً لنظرية الاستغناء عن الخديو . وبلغ الخلاف من الشدة ما جاء عنه فى كتاب مصر الحديثة : « أن اختلافات اللورد فيفيان والسير ريفرز ولسن أخذت تسبب ضرراً كبيراً » . ولم تكن حكومة إنجلترا لتسمح باستمرار الحال على هذا المنوال فاستدعت القنصل فى ١٥ مارس سنة ١٨٧٩ إلى لندن . وفى ٢٠ مارس وصل السير فرنك لاسل القنصل الجديد يحمل تعليمات خاصة بالتأييد الودى للسير ريفرز ولسن فى معاملاته للخديو .

وبعد قليل دخلت المسألة المصرية في طور جديد . ففي ٦ ابريل أصبح الأعضاء الأوروبيون في مجلس النظار مقتنعين بأن الخديو يحد من سلطتهم . فقدموا له احتجاجاً على المسلك المنسوب اليه . فعارضهم استدعاء ممثلي الدول ، وقال لهم : إن الامتعاض في البلاد بلغ حداً يستوجب تدابير حاسمة . وأن :

« الأمة المصرية تحتج على إعلان إفلاسها الذي يفكر فيه السير ريفرز ولسن . وتطلب تأليف مجلس نظار مصرى بحث يكون مسؤولاً أمام مجلس النواب » .

وزاد الخديو على ذلك أن البرنس توفيق استقال وسيخلفه شريف باشا . « وأنا سأتابع الحكم بمقتضى مرسوم ٢٨ أغسطس الذى يؤيد مبدأ تبعة النظار مع المحافظة التامة على مرسوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ المعقود بالاتفاق مع جوشن وجوير » .

ثم صدر مرسوم بتعيين شريف باشا رئيساً لمجلس النظار الذى عهد اليه بتأليفه . وكان لاسماعيل فى استانبول مراقب يدعى ابراهيم بك انصرفت أفكاره اليه عندما كان يعالج هذه التطورات فى أحوال القاهرة . وعرف سموه ان فرنسا وانجلترا لا تتطوحيان الى حد اضطرابه الى النزول عن العرش مالم تضطرهما الى ذلك حوادث وخيمة أو يوافق السلطان على عزله . فأراد أن يعلم هل كانت باريس ولندن تلحان على الباب العالى بشئ من هذا وفى ١٣ ابريل ورد عليه خطابان من ابراهيم جاء فى الأول منهما :

« تلقيت أوامر مولاي الكريم . وأنا أقوم بتنفيذها الحرفى . فقابلت الصدر الأعظم هذا الصباح وقال لى : لم نسمع شيئاً رسمياً من فرنسا وانجلترا أما البلاغات غير الرسمية فلا قيمة لها فى مجلس الوزراء »

والجواب الثانى لمس جهة أخرى من المسألة اذ قال :

« الدسائس متواترة . حلیم باشا يقصد الى السراى كل يوم ويبقى ساعات مع السلطان ، ولا أخاله يقول خيراً فى الخديو . ولكن لحسن الحظ ان السلطان لا يحترم حلیم باشا كثيراً^(١) . »

وفى جميع المراسلات التى استمرت بين اسماعيل باشا و ابراهيم من هذا التاريخ الى تاريخ نزول الخديو عن العرش تردد اسم البرنس حلیم مراراً وتكراراً . ولولا تعديل نظام الوراثة لكان هو الذى يرث عرش الخديوية . وقد ذهب الى أبعد من ذلك اذ سعى إلى عزل الخديو ليتولى بنفسه مقاليد ادارة الدولة . ويستدل من الرسائل البريدية والبرقية ان سفيرين من السفراء لدى الباب العالى كانا يرقبان هذه المساعى بأكثر من اهتمام برى .

وقد تتبع قنصل الولايات المتحدة فى القاهرة هذه الدسائس . وتدل سجلات المفوضية الامريكية على انه كان مراقباً دقيقاً جعل وزارة خارجية واشنطن على بينة تامة بكل ما يجرى . وهناك رسالة منه غير رسمية فى ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ الى ولیم م . ايفارتس ناظر خارجية الرئيس هايز ، تدل على رأيه فى سلوك الحكومتين الفرنسية والبريطانية . وقد قال فيها انه انما يكتب بطريقة شخصية ليتمكن من ايراد كلمات لا يريد ذكرها فى رسالة رسمية . . واليك بعض ما كتب حراً غير مقيد :

« يستحيل تحليل مسلك انجلترا وفرنسا تجاه مصر بحجج مالية . ان جماعة المضاربين بالأوراق والسندات فى باريس ولندن الذين يوزعون المعلومات ويتحكمون فى الجرائد ويوجهون رأى العام إلى مدى بعيد عن أحوال مصر انما يهتمون طبعاً بالأمور المالية ويرغبون فى زيادة قيمة السندات التى يملكونها . أما الحكومات ولا سيما البريطانية فيجب أن يكون نصب عيونها

(١) محفولات عابدين : ملف ابراهيم ١٣ ابريل ١٨٧٩

هدف آخر . ويكاد يتضح لكل مراقب نزيه ان غرضها إثارة فتنة تتدفع بها إلى الاستيلاء على البلاد .

« ومهما يلق من اللوم على الخديو لارهاق مصر بهذا الدين الباهظ فهو في رأي قد فعل كل مافي الطاقة خلال هاتين السنتين لانقاص النفقات وإرضاء دائنيه .^(١) »

أما كاتب هذه الرسالة فهو فارمن^(٢) الرجل الذي صار فيما بعد قاضيا بالحاكم المختلطة في مصر . وعاد بعد ذلك فنشر كتابا عن السياسة المصرية سبق لنان اقتبسنا منه شيئا في هذه الصفحات . أما الأسطر المتقدمة فلم يكتبها لأجل النشر . والآراء التي قدمها صحيحة أو غير صحيحة تعد ذات قيمة لأنها تمثل التفسير الذي كان يفسر به سياسة ذلك العصر مراقب منتدب للتعليق عليها .

ولا تصعب علينا متابعة القاضي فارمن في تفكيره . فهو قد اقتنع بكون الخديو ضحية لما يدعوه « سلطة المال » وأوضح ذلك تماما في إحدى رسائله البرقية إلى واشنطنون اذ قال :

« استخدمت إنجلترا وفرنسا سلطتهما لأكراه مصر على دفع فائدة على الدين تفوق طاقتها جدا . وذلك على مال لم تتناوله . فقد بيعت الأسهم في أصلها بنسبة ستين أو سبعين سنتا من الدولار . ويؤكد الخيرون العارفون بوقائع الحال ان السمسرة والرشوة وسائر النفقات الثانوية جعلت مادفع إلى الخزانه فعلا لا يزيد على ٥٠ سنتا من كل دولار . بل ان كثيرا من حاملي السندات اليوم لم يدفعوا ثمنها إلا ثلاثين أو أربعين سنتا من الدولار . وكثير منهم ولا سيما ذوو النفوذ ، كانوا مهتمين بعقد القروض الأصلية وجمعوا الآن ثروات طائلة من مضارباتهم بسندات الحكومة المصرية^(٣) »

(١) محفوظات المفوضية الأمريكية مجلد ١٥ ص ١٤٠

(٢) E.E. Farman

(٣) محفوظات المفوضية الأمريكية القاهرة مجلد ١٥ ص ١٨٤

يؤثر عن الأمريكين ميلهم الى استخراج العظاات . فالقنصل العام الذى مثل هذا التمثيل بدائى مصرفى تقريره الرسمى الخاص لم يتساهل مع وزارات أوروبا أيضاً . بل أشار الى أنها بدلا من إرهاب الفلاحين بغية قسرهم على تسديد مبالغ لم يسبق للخديو أن تناولها بتاتا ، كان يجب على حكومات أوروبا أن تقول لأولئك المراهين : لقد منى الشعب المصرى بمكيدة كبرى . ومهما يكون مقدار اللوم الواجب انزاله بحكومته لاجلها فاتم أيضاً اشركتم فيها وقبل أن تطلبوا معونتنا - حتى الادبية - لتنفيذ مطالبكم يجب أن تنزلوها إلى المبالغ التى اقترضتموها فعلا (٢)

الفصل السابع عشر

المرحلة الأخيرة

فى خلال هذه الاسابيع الحافلة بالحوادث الجلى ، انصرفت لجنة التحقيق الى انجاز مهمتها بكل اجتهاد . فأصغت إلى أقوال شهود متعددين بينهم نظار ومديرون حتى الخديو نفسه . وأخيرا أصدرت تقريرها التاريخى المفصل . وقد وضع نصفه الأول لورد كرومر وهو لما يزل الماجور بارنج . وبعد ما أحدثت فيه تعديلات كثيرة وافقت على نصه النهائى .

استهل التقرير بان مصر مفلسة . وانها كانت فى حالة افلاس منذ ٦ إبريل سنة ١٨٧٦ عند ما وقف الخديو سندات الخزانة المستحقة . وقد دفعت الفائدة على الدين بعد ذلك النكول . وخص بصندوق الاستهلاك مليونان و٦٤٥ ألف جنيه . لكن المندوبين أوضحوا ان هذا انما تم بمحض التلاعب بالأرقام ، وأعلنوا فى التقرير ان دفع القسائم (الكوبونات) فى هذه الأحوال يعنى توزيع أرباح وهمية . وقال المسيو دى بلينيير فى الطبعة التى نقحها من الترجمة الفرنسية لنص لورد كرومر : « ان دم البلاد استنزف حتى القطرة الأخيرة »

وبعد التماهى فى مثل هذه التعميمات وضع المندوبون ثلاثة مبادئ.

أساسية : الأول ألا تطلب من الدائنين تضحية قبل قيام المدينين بكل تضحية معقولة . وكان لورد كرومر مؤمنا بهذه القاعدة وعدالتها حتى سمح للمسيو دى بلينيير بأن يكتب : « لا حاجة الى إيضاح سداد هذا المبدأ » لكنه لم يوضح كيف يمكن اطلاق السداد على أعمال المتاجرين بالنقد الذين حملوا مدينهم فوائد فاحشة حتى ان تقرير كايف يعزو كل مصائب الخديو في الدرجة الاولى الى جشعهم .

أما المبدأ الثانى الذى أصر عليه المندوبون فهو انه فى تقرير درجات التضحية الواجب فرضها على الدائنين يستحسن التقيد على قدر الامكان بالاساليب المنصوص عليها فى القانون المصرى عند تصفية أملاك شخص عادى مفلس . والمبدأ الثالث نص على ان كل اتفاق عام يتخذ فى هذا الموضوع يجب أن يلزم كل من يعينهم أمره .

فبعد ما أتم المندوبون هذه الامور الدولية عادوا الى البحث فى أمر الخديو : كان سموه قد سلم الى الدائنين معظم أملاك الأسرة الخديوية فى أكتوبر سنة ١٨٧٨ . ولا ننس ان هذه الأملاك وقتئذ كانت مرهونة لقاء ٨ ملايين ونصف مليون جنيه بفائدة سنوية ٧ فى المائة . لكن صافى القرض لم يأت إلا بخمسة ملايين و٩٩٢ ألف جنيه . كان دخل هذه الأسهم على وشك الاستخدام لتصفية الدين العائم فلزم الآن تعيين مخصصات للخديو والأسرة الخديوية .

أما مسألة التضحيات المنتظر فرضها على دافعى الضرائب المصريين فكانت صعوبتها أكبر وأوفر . لكن المندوبين عاجلوا هذا الموضوع ببراعة وثبت عملهم على قلب الأيام . وكان أساساً بديعاً لاصلاحات تالية . فكانت المحاولة المهمة الاولى لحل مشكلات الحالة المالية فى مصر لان الاصلاح كان النعمة السائدة فيه .

والاسرار فى مصر لا تكتم . قد يكون أن لجنة التحقيق لم تهتم بكتمان

مقترحاتها في تلك الأيام بينما كان الماجور بارنج يضع نصها الأصلي لترجم في ما بعد إلى لغة فولتير الفرنسية . ولكن سواء أحاولت التكتّم أم لم تحاوله فالواقع أن كل القاهرة عرفت بماستقوله اللجنة قبل أن قالته رسمياً . فامتعض الخديو من اتهامه بالافلاس . واستند في امتعاضه إلى أن مصر لم تقصر في توفية الفوائد على دينها المربوط بسندات حكومية . وأنها أوجدت مالا لصندوق الاستهلاك . وأبى التسليم بالتلاعب بالأرقام للتوصل إلى هذه النتيجة . وقال :

« إن أسرتى تخلت عن جانب كبير من أملاكها معاونة للدولة . ونحن على أهبة للقيام بتضحيات أكبر من ذلك . إن مجوهرات سيدات الأسرة الخديوية توضع تحت تصرف دائئى مصر . وكل فدان نملكه وكل ألماسة نقتنيها تباح لحاملى السندات . ونرفض الاعتراف بأننا مفلسون ،

قد يكون اسماعيل مخطئاً . فمجوهرات العرش لا تستطيع وقف الطوفان أو الحيلولة دون مدّ البحر . ولكن وجهة نظره هي موضوع البحث الآن . فهى لم تكن وجهة رجل محتال يحاول تخبئة ممتلكاته لكي يحول إفلاسه إلى ثروة . بل كان اسماعيل مديناً شريفاً متأهباً لتجريد نفسه من قيصره وانتداب أهله للتخلي عن لآلئهم كي تسنح له على الأقل فرصة أخرى لانقاذ اسمه وشهرته .

وعلى ذلك لما قدمت لجنة التحقيق تقريرها في ٨ أبريل ١٨٧٩ وجدت نفسها أمام مجلس نظار جديد . فكان البرنس توفيق والنظار الاوريون قد أقبلوا في اليوم السابق . وصار شريف باشا (جد جلالة ملكة مصر الحالية والدة جلالة الملك فاروق الأول) رئيسا لمجلس النظار الجديد . وهذا المجلس كان بالطبع مناصبا للجنة العداء . وهكذا شعر المسيو ديلسبس وزملاؤه بضرورة التقدم من الخديو بالاستقالة فقبلها .

هذه الأزمة الوزارية حملت قنصل أمريكا العام على إرسال تقرير رسمى إلى واشنطن في ٢٤ أبريل ١٨٧٩ استهله بقوله :

«لقد كان لي الشرف بإرسال عدة رسائل إليكم سردت فيها أخبار الاضطرابات والأزمات الوزارية التي حدثت أخيراً في مصر . وأنا أعلم أن هذه البلاد بعيدة جداً وأن مصالحنا فيها أقل من أن تجعل لتفصيلاتها في الولايات المتحدة من الشأن ما لها في أوروبا . لكنني لا أرى مندوحة عن نقل بعض الأخبار الجديدة إليكم مع آرائى المتعلقة بالحكم الفرنسى الانجليزى في مصر . فالحركة كلها (إقالة مجلس النظار الفرنسى الانجليزى) تلقى ارتياحاً من الشعب . وهذا الارتياح ناجم أكثره عن المحاولة الشاذة لإنشاء مجلس نظار مختلط غير مسؤول ليحكم البلاد في مصلحة دائئها الأجانب . هذه المحاولة حبطت تماماً حبوطاً كان لا بد منه . والآن قد يحاولون على ما أظن متابعة الحكم بالاستناد إلى قوة أجنبية . لكن هذا لن يغير الواقع وهو الاخفاق التام لمشروع كان بجملته خطأ سياسياً ، وضرراً كبيراً أدياً .»

وشعر القنصل الأمريكى بضرورة تعليل هذه النقطة . فقال :

« كان خطأ سياسياً محض التدخل في إدارة الشؤون الداخلية لدولة أجنبية في مصلحة مالية لطبقة من الدائنين حاولوا الاثراء بالتجارة الرخيصة بأسهم أجنبية مقلقة تحمل فوائد أعلى من فوائد أمثالها في بلادهم . وليس من سابقة لمثل هذا التدخل إلا في كارثة احتلال المكسيك على ما أعلم . وهو يناقض كل المناقضة القواعد المألوفة منذ عهد بعيد ما بين الحكومات في تحصيل ما يطلب لرعاياها من ديون معقودة مع الحكومات الأخرى .

« وكان ضرراً كبيراً أدياً لأنه محاولة إكراه المصريين على دفع مال يفوق طاقتهم . وأكثر مما يقتضيه الانصاف منهم لو كانوا قادرين . وما من أمة أوربية ترضى هنية بهذا التحكم . بل إن ربع الضغط الواقع الآن على مصر كان يهيج ثورة في أية ولاية تمنى به من ولاياتنا المتحدة»^(١)
فجلس النظار الذى حمل تأليفه القنصل فارمن على إرسال هذه الكلمات

إلى حكومته استقبل تقرير لجنة التحقيق بتقديم مقترحات معاكسة . ويصرح لورد كرومر بأن هذه المقترحات كانت مستحيلة التنفيذ . لأنها زعمت أن فكرة الافلاس العام غير محتملة ومناقضة للشرف . لكنها الحفت في وجوب خفض الفائدة على الدين الأهل من ٦ في المائة إلى خمسة مع الاحتفاظ بأمل العودة في وقت تال إلى دفع الفائدة العالية . وهكذا قال كتاب « مصر الحديثة » نقلاً عن لسان لجنة التحقيق إن مشروع مجلس الأعيان « جاء احتجاجاً على إعلان الافلاس لكنه في الواقع شهد بوقوعه » (١)

واختلف أيضاً تقرير مستشاري الخديو عن تقرير المسيو ديلسبس في أنه لم يشر إلى مخصصات العرش

هذا الإهمال جاء بغضاً لحاملي الأسهم . لأنه من بعض الوجوه كان إنذاراً لفرنسا وإنجلترا بدلالته على تمسك اسماعيل بتنفيذ الحكم المطلق . وهذا ما حمل لورد سالسبوري على أن يرسل في ٢٥ أبريل إلى السير فرنك لاسل رسالة قال فيها :

« يعلم الخديو حق العلم أن الاعتبار التي توجب على حكومة إنجلترا العناية بمصير مصر دعته إلى الاقتصار على اتباع خطة تنمية مصادر ثروتها وتأهين حسن إدارتها . واعتبرت حتى الآن استقلال الخديو واستمرار أسرته على العرش شرطين أساسيين لبلوغ تلك الأهداف . وقد وثقت بأن العواطف عينها تجول في صدر حكومة فرنسا . فلذلك نود أن نعتقد أن القرار الذي أسرع سموه في اتخاذه سواء في شأن إدارة الإصلاح المقبلة ، أو الخطة التي ينوي اتباعها تجاه الحكومتين ، ليس نهائياً » (١)

وبعد ما ألقى وزير الخارجية البريطاني هذه العظة أوضح أيضاً أن مثله في القاهرة سيزيد الخديو علماً بأن إصراره على رفض « معاونة الناظرين

(١) كرومر : مجلد ١ ص ١٢٥

(٢) كرومر : مجلد ص ١٣٣

الأوروبيين اللذين وضعتهما إنجلترا وفرنسا تحت تصرفه ، يدع الدولتين حرتين في اتخاذ ما تفضلان من الوسائل لتأمين حسن الإدارة والعمران في البلاد ،

ومن المحتمل أن تكون صورة هذه الرسالة قد أبلغت إلى الباب العالي . وكان السلطان يعتبر نفسه سيد مصر فاهتم طبعاً بمصير عامله . وكان عبد الحميد الثاني يومئذ في أشد نشاطه العقلي الذي جعله أعواماً طوالاً عاملاً قوياً في سياسة أوروبا الدولية . لم يكن حاكماً ضعيفاً يلهو بجمع العصافير ويسمح لوزرائه بالتهاون في شأنه . بل كان يريد أن يعرف كل ما يجري . وهكذا شعرت لندن وباريس باستحالة تنحية اسماعيل دون مراعاة الرغائب السلطانية وقدر ما تكلفهم مقاطعة الباب العالي .

وكان اسماعيل يدرك هذا فبذل ما في وسعه للفوز بتأييد السلطان والصدر الأعظم فأرسل مذكرة إلى ابراهيم بك في أول مايو سنة ١٨٧٩ تعرضها على الصدر الأعظم . وهي تسرد حجج الخديو في علاقاته مع إنجلترا وفرنسا وتشرح كيفية إنشاء لجنة التحقيق . ثم تتبسط في تأليف مجلس نظار برئاسة نوبار . وتعين دى بلينير وريفرز ولسن ناظرين فيه . وجاء في إحدى فقراته البارزة ما يلي :

« خلافاً للنتظر منهما (من دى بلينير وولسن) انصرف هذان الناظران كل الانصراف إلى السياسة لا إلى العمل . لحاولا إبعاد الخديو عن الحكم . وأصرامع ذلك على تحميله التبعات . وتحكما في إخراج جميع ذوى الخبرة والنفوذ من دوائر الحكومة . وأهاننا الشعب برؤسهمما الوطنى بالوشاح الوطنى ، فكانا يحضران الى مقرى عملهما وإلى المحفلات الرسمية لابسين القبة لا الطربوش المصطلح عليه . وقد أعلننا أنهما ناظران فرنسى وإنجليزى فيها غير مضطرين إلى مراعاة العنصر التركى . وتبع أثرهما جميع المأمورين الأجانب فى دوائرهما . وحالما توليا الإدارة أقالا عدداً كبيراً من

الوطنيين زاعمين أن الاقتصاد يوجب ذلك . لكنهما أبدلاهم في الواقع بأوربيين قضيا لهم بمرتبات أعلى . وصرف أحدهما معظم رجال الجيش دون دفع المتأخرات لهم . وبكلمة واحدة فقد مجلس النظار ثقة البلاد .»

ثم جاء في التقرير إن اضطرابات ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أفضت إلى استقالة نوبار باشا . لكن دى بلينير وولسن أقنعا حكومتهما باجبار الخديو على إدخال نوبار في مجلس النظار الجديد . وإكراه رئيسه البرنس توفيق على الاستقالة . فتولى شريف باشا زمام الحكومة ولقى استقبالا حماسياً من الجمهور (١)

لا يزعم أحد أن هذه المذكرة تصف وصفاً تاماً مسلك الناظرين الانجليزى والفرنسى الوارد اسمهما فيها . لكنها تروى بأمانة ما كان اسماعيل يريد من مؤرخى المستقبل أن يعلموا عن وجهة نظره . وهذه ملاحظات الصدر الأعظم عليها :

« لقد حان الوقت حقاً لحل مجلس النواب القديم . ويظهر لى من هذه المذكرة أن ذلك المجلس لم يكن إلا احتلالاً أورياً ومحاولة لاغتصاب سلطة الخديو . فأهنيء سموه بنجاح مساعيه وأوافق على النظام الحالى الذى يحفظ الخديو بواسطته مستقبل البلاد ، ولا بد له من بذل كل جهد ممكن للمحافظة عليه . أما الحكومة (السلطانية) فتقوم بكل تضحية وتصر على تأييد الخديو إلى النهاية (٢)

فارتاح اسماعيل جداً إلى ما فى هذه الرسالة من موافقة الصدارة العظمى على أعماله ، وعمد إلى تعزيز مقامه بالايغاز إلى ابراهيم بطلب مقابلة قريبة من السلطان يقول فيها لجلالته :

« عندما ألفت نوبار مجلس نظاره ، قال لنا جميعاً إن هذا النظام (تبعه

(١) محفوظات عابدين ملف ابراهيم ١٨٧٩

(٢) « ملف ابراهيم ١٨٧٩ »

النظار) إنما يجرب في مصر تجربة حتى إذا نجح صار تمديده إلى أنحاء السلطنة العثمانية . إنه ابتداء في مصر بصفة اصلاح مالى ، لكن السياسة هي المأرب الحقيقى ، (١) .

وبينما كان اسماعيل يبذل جهده لاكتساب تأييد عبد الحميد ، لم تكن فرنسا وانجلترا مكتوفى الأيدى ، ففي ١٩ يونيه قام السير فرنك لاسل بناء على تعليمات لورد سالسبورى بتبليغ الخديو ما يلى :

« اتفقت الحكومتان الفرنسية والانجليزية على الاشارة على سموكم رسمياً بالنزول عن العرش ومغادرة القطر المصرى ، فاذا قبلتم هذه المشورة عملت حكومتانا معاً على تقرير مخصصات كافية لسموكم ، ولا يحدث خلل في نظام وراثة العرش فهو ينتقل بمقتضاه الى البرنس توفيق ، ويجب ألا نخفى عن سموكم أن رفضكم للتخلى واجباركم بذلك وزارقى لندن وباريس على التوجه بالطلب إلى السلطان رأساً يحلها من وعدهما لكم بالمخصصات ومن المحافظة على وراثة العرش لمصلحة البرنس توفيق ، (٢) » .

فلما سلم القنصلان البريطانى والفرنسى هذا الانذار الى الخديو طلب مهلة للنظر فى الأمر . وفى ٢١ يونيه أعلنهما أن المسألة أحييت إلى السلطان . قال ذلك لأنه رفعها فعلاً إلى الباب العالى . وفى ٢٧ يونيه ١٨٧٩ كتب القنصل الاميركى فى تقريره إلى وشنطن ما يلى :

« مساء ٢١ الجارى سلم الخديو الى قنصلى فرنسا وانجلترا رده على طلب التنزل ، وخلاصته أنه أبرق إلى استانبول بطلب التعليمات ، وهى لم تصله بعد ، وأنه حال وصولها يزعمهما بالقدوم اليه لتناول جوابه ، وزاد على ذلك أنه لا يستطيع التخلي عن تبعات الحكم فى مصر بغير أوامر من السلطان . « فاغتاظ القنصل الفرنسى جداً من هذا الرد غير المنتظر . وقال للخديو :

(١) محفوظات عابدين . ملف ابراهيم ١٨٧٩

(٢) كرومر : ج ١ ص ١٣٥

من أى عهد كان سمورك خادما وضيعا للباب العالى ؟ فرد الخديو بسرعة : « منذ ولادتي يامسيو » . وجرت ساعتئذ بعض الأحاديث كانت لجهة القنصل فيها عنيفة . وبعد يومين أشار القنصل الألماني والقائم بأعمال القنصلية النمساوية أيضاً على الخديو بالتنزل . وفى اليوم التالى فعل القنصل الايطالى مثل ذلك . وقد كثرت التشديد على الخديو ليستقيل دون انتظار القرار السلطاني فوعده من أجل ذلك بمخصصات وبعض الأملاك الخاصة وخلافة ولده له على العرش ، وهددوه فى حالة الرفض باستقدام عمه حليم باشا ليخلفه وبارسالة إلى الخارج صفر الدين » (١)

وكذلك لم تكتف أوروباً بالتملق والتهويل والتهديد لا كراه اسماعيل باشا على التنزل . بل ان القنصلين الفرنسى والألماني تذرعا بوسائل استحالة على كريم انجليزى كممثل الدولة البريطانية أن يوافق عليها . انظر كيف يوضح القنصل الأمريكى هذه النقطة الفارقة .

« يوم ٢٤ ذهب القنصلان الفرنسى والألماني إلى القصر الساعة الثانية بعد منتصف الليل واستدعيا الخديو فسيباً روعاً شديداً فى الحرم خوفاً عليه من الاغتيال . وأعلماه أنهما جاءا يتيحان له آخر فرصة للتنزل عن العرش فى مصلحة نجله . وإلا فبعد ساعات قلائل يعين حليم باشا وتفوت الفرصة ، فرد الخديو بأن الوقت لا يزال متسعاً للتنزل وأنه سيقابلهما فى الغد . قال هذا وحياهما مودعاً وعاد إلى غرفته ، (٢)

وبينما كان الممثلون السياسيون يلجأون إلى وسائل غير لائقة لا كراه الخديو على التنزل ظل هو متصلاً بإبراهيم بك فى استانبول . وفى ٢٢ يونيه تناول منه برقية هذا مؤداها :

« قال لى عثمان باشا الآن إن الصدر الأعظم أخبره بقول السلطان إنه يجب ألا يقع شيء مزعج للخديو وأن على سموه فى الأحوال الخطيرة

الحاضرة أن يرفع إلى جلالته وإلى الباب العالي كل اقتراح تقدمه الدول .
فترتب إذن على الخديو أن يقول إنه كتب إلى مولاه ولا يستطيع إلا
انتظار الرد . هذه هي الطريقة الوحيدة للتغلب على المصاعب . فأرجو أن
تعلموا سموه بذلك . (٢)

وبعد ذلك في اليوم عينه أ برق « المراقب » إلى الخديو أن مجلس الوزراء
العثماني عقد اجتماعاً . ويعتقد أن السلطان سيحتج على موقف الدول لأن
فيه خرقاً لحقوق جلالته . ثم وردت برقية ثالثة في ذلك النهار تقول إن
الحكومة العثمانية أرسلت احتجاجاً إلى إنجلترا وفرنسا . و برقية رابعة تزيد
على ذلك أن البرنس لوبانوف السفير الروسي أسر إلى ابراهيم بك أن روسيا
لا توافق على عمل فرنسا وإنجلترا

فشجعت هذه الأخبار اسماعيل وأ برق يومئذ إلى ابراهيم :

« أنا معتمد على حميتكم وإخلاصكم جرياً على عادتي . يجب أن تنقلوا
إلى ، يوماً بيوم ، بل ساعة بساعة كل ما يجري ويقال عن مصر في السفارات
وفي القصر وفي الباب العالي . فاتخذوا كل الوسائل الممكنة لمعرفة هذه
الأمور وأ برقوا إلى بكاملها وبدون تحفظ لأنه لا غنى لي في الوقت الحاضر
عن أن أعرف كل تفصيل صغير » . (٢)

وبلغت السلطان إشاعة في ٢٣ يونيه مؤداها أن الخديو تنزل . واقتضى
انكارها الرسمي مرور ٢٤ ساعة . لكن هذا الخبر المضعف لم يضعف نشاط
ابراهيم الحاضر في كل مكان . وبينما كان يقيم الأرض والسماء ليق اسماعيل
على بينة من كل الأمور تناول برقية من الخديو بأن قناصل إنجلترا وفرنسا
وألمانيا (٣) أيقظوه من نومه الساعة الثالثة بعد نصف الليل ليخبروه بأنهم تناولوا
برقية من استانبول تعلمهم أن مجلس الوزراء قرر سحب فرمان الصادر سنة
١٨٧٣ وتعيين حليم باشا خديوياً . وأن جلالته السلطان أعلن ميله إلى

(١) و (٢) محفوظات عابدين القاهرة ملف ابراهيم ١٨٧٩

(٣) الفصل الامريكى في تقريره بذكر القنصلين الفرنسى والامانى فقط

الموافقة على هذا التدبير . فأبرق الخديو إلى ممثله بأن يذهب حالا إلى القصر لتحقيق ذلك .

وفي الغد ٢٦ يوليه ورد على اسماعيل الرد التالي :

« فوض إلى جلالة السلطان أن أبرق إلى سموكم بأن يبان قنصلي إنجلترا وفرنسا (لم تذكر ألمانيا) غير صحيح بتاتاً . والتفاصيل تابعة » (١)

فالمحفوظات الملكية المصرية لا تحتوى على التفاصيل الموعود بها . وقد تابعت الحوادث بسرعة فلم تدع مجالاً لإرسال معلومات أخرى . وبالطبع لم يعلم الخديو أن نهاية عهده كانت قريبة كل هذا القرب . فبدأ في ٢٥ يونيه مرسوماً بزيادة الجيش إلى ١٥٠ ألف رجل (٢) . ويقال إن البحث جرى في تدابير غريبة الغرض منها غمر الأراضي المحيطة بالأسكندرية بالمياه . ولكن في ٢٦ يونيه بلغت القاهرة برقيتان من استانبول إحداهما موجهة إلى « اسماعيل باشا خد و مصر » مفادها :

« لقد ثبت أن بقاءكم في مركزكم لا يسفر إلا عن ازدياد المصاعب الحاضرة ، ولهذا قرر جلالة السلطان وفاقاً لقرار مجلس الوزراء تعيين محمد توفيق باشا خديوياً على مصر . وقد صدرت الآن إرادة سنية بهذا المعنى » .

والبرقية الثانية موجهة إلى توفيق باشا خديو مصر تعلن تعيينه خديوياً . فأقنعت هاتان البرقيتان اسماعيل بأن كل مقاومة بعد الآن صارت عقيمة . فقد انطفأ من آماله آخر شعاع ، وأمام نظاره سلم السلطة إلى خلفه .

وقد جاء في كتاب لورد كرومر : « يقال إن المشهد كان مؤثراً وقد ظهر الانفعال على الوالد والولد . وكان من المرغوب فيه عدم تأخير الاحتفال بنصب الخديو الجديد فنصب حالا . وعند الساعة السادسة والنصف من مساء ٢٦ يونيه ١٨٧٩ أبرق السير فرنك لاسل إلى لورد سالسبوري « أطلقت المدافع من القلعة هذا المساء تحية لارتقاء البرنس توفيق

(١) محفوظات عابدين : ملف إبراهيم ١٨٧٩

(٢) كرومر مجلد ١ ص ١٤٠

العرش. وأقام سموه استقبالا رسمياً حضره جميع الممثلين السياسيين والقناصل والنظار وأركان الحكومة وعدد كبير من الشعب، (١)

وبقي مشهد آخر لا بد من تمثيله . أن بقاء الخديو السابق في مصر لم يكن مرغوباً فيه فقرر أن يطلب مقراً في نابولي حيث وضع ملك إيطاليا تحت تصرفه مقاماً مناسباً . وفي ٣٠ يونيه غادر القاهرة إلى الإسكندرية وأعلن رغبته عن كل انتباه رسمي لرحيله . لكن الجماهير الغفيرة اجتمعت لوداعه على الرغم من ذلك . وقبل أن يدخل مركبته الحديدية ألقى بضع كلمات على الحاضرين قائلاً إنه عند مغادرته لمصر يسلم ابنه الخديو إلى عنايتهم . وروى شاهد عيان : « أن المشهد كان مؤثراً حتى لم يتمالك الكثيرون الدمع في جفونهم . »

وهاك وصف القنصل البريطاني لما جرى في الاسكندرية :

« ازدحم ظهر الباخرة محروسة ، بالموظفين والسكان الأوربيين الذين قدموا لوداع اسماعيل باشا . ولقى سموه على المرفأ ، وفي السفينة ، وفي كل مكان ، احتراماً وإكراماً ممتازين . ومع أن ملاحظته تمت على تأثره الشديد في العهد الأخير كان جليداً ، رابط الجأش ، تبدو عليه مظاهر الرجولة والبشاشة التامة ، يلقي كلمة شكر لطيفة في أذن كل مودع ويصافح الجميع (٢) ومع أن اللورد كرومر لا يعد مؤرخاً ودوداً لعهداً أول الخديويين لختص نهايته كما يلي :

« إذا كان حكم اسماعيل سيئاً فسقوطه على الأقل كان شريفاً . ولا بد أن يكون ألد خصومه أشفقوا على رجل بلغ ما بلغه من علو المقام ثم سقط إلى هذا الحد . قال بآيكون : « من ذا يرى أياماً أشد عليه من يُشيع وهو حي جنازة صيته . » فكل مفكر راقب المحروسة وهي

(١) كرومر : مجلد ١ ص ١٤٠ (٢) كرومر : مجلد ١ ص ١٤٢

تبحر من مرفأ الاسكندرية بعد ظهر ذلك اليوم في الصيف . تهدد بطبيعة الحال أمام مشهد بارز في أفق العالم للفرص الذهبية تسنح وتلعب ثم تضيق^(١) .

فالرجل الذي حكم الناس عليه بهذه القساوة سُمح له أخيراً بالاقامة في استانبول ، وهناك توفي يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ . ولم يذهب غير مبكى وغير محترم وغير مأسوف عليه « بل كل من اتصلوا به أحبوه وسكبوا على نعشه المدامع .

ولما نشر لورد كرومر كتابه « مصر الحديثة » سنة ١٩٠٨ قال : « إن حوادث عهد اسماعيل باشا أقرب عهداً من أن يستطاع الانصاف في الحكم عليها » . وها قد مر نحو ربع قرن على هذه الكلمات . ولعل العهد لم يزل أقرب من أن يمكن استعراض النتائج الصافية لحكم ذلك الخديو بشكائها الحقيقي استعراضاً مشارفاً . ولكن ليس من التعجل تسجيل الحقائق . ومصيبة الكتابات التي تنوقلت من أيام الفرد ملنر الالمعى وكتابه « إنجلترا في مصر » إلى وقتنا الحالى أنها لم تشتمل على الحقائق . أن « حوادث عهد اسماعيل باشا في مصر » لا يمكن أن يصدر فيها الحكم المنصف إلى أن تعلن جميع الحقائق وتعلم

قد ينطوى ذلك الحكم المنصف على أن تنزل اسماعيل كان واحداً من تلك القرارات التي يأسف لها القلب جداً ، ولكن العقل يوافق عليها متردداً . لقد كان اسماعيل سابقاً لأوانه بعدة أجيال . والعالم لا يسامح الرواد ، ولا يثق بالرجل الذي يرى بعيداً إلى الأمام ، ولا يتساهل مع المتفائل الذى تدفعه بسالته إلى الابتسام عند ما تدلم الغيوم . إن حضارة الأمس كحضارة اليوم تصفق للذكاء المتألق . لكنها تمسك بالعقول العادية المتوسطة . ولم يكن فيها للخديو محل لأنه كان أكبر من محيطه .

إن أحوال العالم الحاضرة تدلنا على المصاعب التي واجهتها فرنسا وانجلترا سنة ١٨٧٩ . فقد تولى اسماعيل السلطة أثناء موجة الاقبال الناشئة عن حرب أمريكا الأهلية . تلك السنوات السمان مدتها وأطالها الجهود الحاذقة التي بذلها سنة ١٨٦٦ لاجتناب الأزمة المالية وافتتاح قناة السويس . فلما تبدلت الحال عجز عن تدبير أحوال مصر الجديدة على نمط جديد . إن « الأغنياء المحدثين » الذين خلقتهم الحرب الكبرى يعجزون عن ملائمة أنفسهم لحقائق الوقت الحاضر .

على أن المقابلة بين ورطة الخديو والورطة التي تتخط فيها أوروبا وأمريكا في هذا العصر لا تحمل التماهي فيها . لأن الاقبال الذي أصاب وادى النيل وما تلا ذلك من رد الفعل أمور محلية وقد استطاعت فرنسا وانجلترا تمثيل دور الأطباء فيها . أما اليوم فالعالم كله مستشفى عام . وليس فيه من ناقمين يهتمون بالمائتين .

يمكن الاعتراف بأن اسماعيل كان كبش التضحية على هيكل الأنظمة الاقتصادية، ولكن لا ينتج عن ذلك أن حكم الاجيال المقبلة المنصف سيوافق على كل ذلك الخناز في العناية بمصالح الدائنين . ويؤلم مبادئ الانصاف الأساسية أن ترى اسماعيل منفياً لمحض وقوعه في اعصار اليسار والاقبال ، حالة أن أولئك المتاجرين بالنقود قبضوا جنيهااتهم لحما بشريا يقطر الدم منه . وذلك ماجرى فعلا . فتمد قبض الخديو من المائتين سنتي ١٨٧٣ و ١٨٧٩ (حتى لا نذكر سوى هاتين الحادثتين) مبلغاً مجموعه ٢٣٨٠٢٠٠٠ جنيه ولقاء هذه القيمة أصدر سندات بأربعين مليوناً وخمسمائة ألف جنيه بفائدة ٧ في المائة^(١) واضطرت فرنسا وانجلترا الفلاح إلى أخذ هذا الحمل على عاتقه ، وبذلك استطاع السماسرة أن يستدفقوا في شمس اليسر الخديوي ويستمر غنائم الحصاد التالي . ولكي تزداد في الطين بلة مامر عام واحد على تنزل اسماعيل

حتى انتهز المليون الفرنسيون فرصة جديدة وابتاعوا بثمانمائة وثمانين ألف جنيه حصّة مصر البالغة ١٥ في المائة من أرباح شركة قناة السويس وهي التي كان اسماعيل المفترى عليه قد حولها الى خلفه. وفي سنة ١٩٣٢ وحدها بلغ ربح أولئك الأشعبيين من تلك الحصّة فقط أكثر من مليون جنيه استرليني إذا كان لورد كرومر حسب ان سنة ١٩٠٨ أبكر من أن يجوز الحكم فيها على حوادث عهد اسماعيل باشا في مصر، فالقنصل الأمريكي فارمن لم يتردد في اصدار هذا الحكم في تقريره الرسمي المؤرخ في ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩ «ستختلف الآراء جدا فيما يتعلق بمحاسن حكم اسماعيل باشا ومساوئه وفي تحكم الدول التي دبرت نزوله عن العرش دون طلب من شعبه وضد رغبة الزعماء في دولته من ملكيين ودينيين وعسكريين. ومهما يكثّر القول ضده يبق شيء واحد لا جدال فيه : ان مصر تقدمت في أعوام حكمه الستة عشر في جميع نواحي المدنية الحديثة أكثر من تقدمها في المائة والخمسين أو الخمسمائة السنة السابقة كلها وأكثر مما تستطيع أن تتقدم في زمن طويل مقبل. ومصر مدينة بهذا التقدم كله تقريباً لاسماعيل»

ثم أسرع هذا القنصل الأمريكي فأضاف الى هذا البيان الوافي : «لسوء حظ الخديو الخاص وربما لسوء حظ وطنه أيضاً انه كان قد عرف أوربا جيداً فخطر له امكان انشاء دولة أفريقية كبرى بل إمبراطورية على ضفتي النيل على الطراز الأوربي تمتد من البحر المتوسط الى خط الاستواء. وتاريخ العالم يدل على سهولة النجاح في انشاء مستعمرات جديدة. أما انشاء دول جديدة نشيطة بتلقيح عناصرها القديمة بالحضارة الحديثة فتجربة لا يزال نجاحها قيد الامتحان. وما جرب أحد هذا المشروع بمثل امانة الخديو اسماعيل وثباته. وقد فاز بعض الفوز. لكن الديون التي اقتضاها العمل بهظته فرزح تحت أثقالها»^(١).

(١) محفوظات المفوضية الأمريكية القاهرة مجلد ١٥ ص ٢١١

لم ترد كلمة واحدة في هذا الوصف السرى لعهد الأمير الهاوى عن التبذير والاسراف ، بل على الضد من ذلك يلوم القاضى فارمن بصراحة مضاربى البورصات والدعاة الصحفيين على سقوط اسماعيل باشا . واليك كلماته بحروفها :
« ليس غرضى التبسط فى التفاصيل المتعلقة بالدين المصرى أو الاسباب التى أدت الى سقوط الخديو . بل أزيد فقط أن الحرب الصحفية المثارة عليه منذ عامين فى أوربا ، وغالباً بمساعى جماعات من كبار المضاربين وبأموالهم ، أدت إلى تكوين رأى عام مخطئ . وتعصب غير منصف ضده . أجل ان أى أمير شرقى يمدن أن يقال ضده أقوال صحيحة كافية . ولكن اسقاط الخديو ليس على الإطلاق نتيجة الاسباب المؤسسة عليها المقالات التى نشرت فى مصر بعد ابتداء الازمة المالية » (٣)

لا نحاول هنا وزن ما فى هذا الحكم من الدقة بعد ما انقضى عليه الآن أكثر من نصف قرن محفوظاً فى وزارة الخارجية الأمريكية . بل يكفى أن يقال إن المؤرخ الذى لم يولد بعد ، إذا شاء التسليم بأن تنزيل اسماعيل نتج حتماً عن أحوال مستقلة عن نزعاته الشخصية فلا بد له تجاه الحقائق الواضحة من رفض الاكتراث لكل طعن فى سمعة الخديو . بل ان نفسه ستثور على النسيج الملفق الذى حاكه السير أوكلند كولفن والفيكونت ملنر وارل كرومر وماركيز زتلند ومن لف لفهم من المؤلفين الانجليز والفرنسيين . وإذا فعل ذلك تبادرت إلى ذهنه كلمات شكسبير التالية :

« السمعة الطيبة جوهره النفس يا مولاي . إن من يختلس كيسى يختلس شيئاً تافهاً . كان الكيس لى وصار له ، وما زال عبداً لألوف . أما من يفقدنى سمعتى الطيبة فيسرق منى شيئاً لا يعنيه . ويجعلنى فقيراً أى فقر »

خاتمة

ان الحقائق الواردة في هذا الكتاب تحدث بنفسها عن نفسها . فقد أساء بعض الكتاب الاجانب الى اسماعيل بما اتموه به ، وحاول بعضهم أن ينصفه ، ولكن صوت الاكثرية كان الصوت الطاغى . فجاء المستريير كرايتس ، القاضى الأمريكى سابقاً فى المحاكم المختلطة ، فساق أدلة الفريقين وأضاف اليها حقائق جديدة منتزعة من وثائق لم تنشر قبلاً ، موازناً بينها ، فانتصف لاسماعيل من شأنيته . ولو تم فى عصر أى أمير آخر نصف ما تم فى مصر والسودان فى عصر اسماعيل لأضيف لقب العظيم إلى اسمه . ولكن من نكد الدنيا أن اسماعيل كان فى حاجته إلى المال للقيام بكل هذه الأعمال العظيمة يعامل طائفة من المراهين الدوليين ، يخجل منهم شايлок « ثم جاء فريق من كبار الانجليز فقالوا فيه إنه سفاك ومبذر ولص . . . ومسرف وشهوانى . . . ومجرد عن المبدأ . . . الخ . وكذلك تألبت عليه دوائر المال ودوائر السياسة .

كان القاضى كرايتس معنياً بوضع كتاب يؤرخ فيه للضباط الأمريكين فى الجيش المصرى . فاستأذن المغفور له الملك فؤاد الأول فى الاطلاع على المحفوظات الملكية فى سراى عابدين ، فأذن له جلالاته فى ذلك ، فما كاد يطلع عليها حتى خرج وهو يقول : إن فى هذه الأوراق ما يكفى لانصاف اسماعيل

و كذلك نبئت فكرة هذا الكتاب .

ومن بواعث غبطتي ، أننى كنت مرتبطاً بالقاضى كراييتس بصلة صداقة ومودة . فقد تعلمت منه كيف يكون الصبر على أرزاء الجسم ، والنشاط فى جعل ساعات الفراغ حافلة بما يجدى ، والصلابة فى الحق ، لا يقبل فيه مساومة على الإطلاق . أما حبه لمصر وللشعب المصرى ، فكان متغلغلاً فى قلبه ، وقد غادر مصر وهو مكتئب حزين ، ولكنه ترك فى مصر شلواً من جسمه ، وخمسة مجلدات مطبوعة فى تاريخها الحديث ، وحمل معه مجلداً آخر نرجو أن يتاح له الظهور قريباً .

وكان القاضى كراييتس قد حدثنى ببعض ما عثر عليه فى سيرة اسماعيل والكتاب لا يزال فى المطبعة ، حديث متحمس للحق والانصاف ، غاضب على الجور والافتراء ، فعزمت من حينها على نقل الكتاب الى العربية بعد نشره ، ولكن ذلك لم يتح لى قبل الآن ، فلما كنت فى إنجلترا فى الصيف الماضى ، اتفقت مع دار النشر التى أخرجته على ذلك بتوصية منه ، ونلت الرخصة الرسمية بذلك ، وهاهو ذا الكتاب مطروح بين أيدي القراء ، يعيد إلى عصر اسماعيل رواء أكدت على طول السنين بما أصابه من حديث التبذير والفساد والشهوة والأهبة الفارغة .

ولقد توخيت فى الترجمة ان تجمع بين سلامة الأسلوب العربى والدقة فى متابعة الاصل الانجليزى . ولما كانت القواعد التى وضعها مجمع اللغة العربية الملكى ، لتعريب أسماء الاعلام الأجنبية لم تظهر بعد ، فقد عربتها كما تعرب عادة فى مصر . وإذا وجد القارىء اسم غوردون بالغين على الأكثر وبالجم على الأقل ، أو لفظ الخديو بغير الياء على الأكثر وبالياء على الأقل ولفظ الأمريكى بتقديم الياء على الكاف على الأكثر وبقديم الياء على الراء على الأقل ، فما ذلك الا من هنات الطبع . ومن قبيل هذه الهنات ذكر المفوضية الأمريكية فى القاهرة باسم السفارة فى موضع واحد على ما أذكر ، وهذا خطأ ظاهر . ولست أتولى هنا إثبات هنات مطبعية أخرى قلما يسلم منها كتاب عربى . وليست بالمستحيلة فى كتاب أعجمى .

ولما كنت قد ذكرت أسماء المراجع التي استند اليها المؤلف في هوامش الصفحات مترجمة مختصرة فقد نشرت قائمة بالكتب المطبوعة حيث ذكرت العناوين كاملة ومعها أسماء المؤلفين ودور النشر التي أخرجتها وستة إخراجها حتى يسهل على من يريد التوسع أن يعرف الاسم والعنوان بنصه الكامل وكذلك فعلت بأسماء الأعلام من الأجانب فقد وضعتها في جدول بحسب الحروف العربية الأولى منها ، وأمام كل اسم وضعت الرسم الانجليزي .
فعسى أن ينال هذا الكتاب من كل وطنى مصرى عناية هو جدير بها .

القاهرة ٢٦ فبراير ١٩٣٧

فؤاد معروف

أسماء المؤلفات المطبوعة التي رجع عليها المؤلف

- 1 — The Transit of Egypt, by Lieut. - Col. P. G. Elgood, London (Edward Arnold) 1928
- 2 — Essais diplomatiques, Nouvelle serie, par Conte Benedetti, Paris (Librairie Plon) 1897
- 3 — The Khedive's Egypt, by Edwin de Leon, London (Sampson Low Searle & Rivington) 1877
- 4 — Ferdinand de Lesseps, Sa' vie, Son Oeuvre, par Alphonse Bertrand et Emile Ferrier, Paris (Charpentier) 1887
- 5 — L'Egypte et L'Europe par un ancien juge mixte, Leiden (E. G. Brill)
- 6 — A Few Words on The Anglo Egyptian Settlement, by Abbas Hilmy, London (Allen & Unwin)
- 7 — The Suez Canal : Its History and Diplomatic Importance, by Charles W. Hallberg, New York (Columbia U. Press) 1931
- 8 — L'Empire Egyptien ... par M. Sabry, Paris (Paul Geuthner)
- 9 — La Question d'Egypte par C. de Freycinet, Paris (Calmann - Levy)
- 10 — Egypt, Native Rulers and Foreign Interference, by Baron de Malortie, London (William Ridgway) 1882
- 11 — Egypt To-day, by W. Fraser Rae, London (Richard Bentley) 1892
- 12 — Modern Egypt, Cromer, New York (Macmillan) 1908
- 13 — The Making of Modern Egypt, Colvin, London (Seeley) 1906
- 14 — England in Egypt, Milner, London (Edward Arnold) 1904

- 15 — Lord Cromer, by the Marquess of Zetland, London (Hodder & Stoughton) 1933
- 16 — Egypte as It Is, by J. C. Mc Coan London, (Cassell, Pelter and Galpin)
- 17 — Das heutige Agypten, von Heinrich Stephan, Leipzig (Brokhaus) 1872
- 18 — A Confederate in Egypte, W.W. Loring, New York (Dodd, Mead) 1884
- 19 — Le Khedive Ismail et l'Egypte, par Gaston Zauaniri Alexandrie, 1923
- 20 — Egypt and its Betrayal, by, Elbert E. Farman, New York (The Grafton Press) 1908
- 21 — L'Egypte et Ismail Pacha, par Sacré et Outrebon, Paris (Hetzel), 1865
- 22 — Khedives and Pachas, by one who knows them well, London (Sampson Low, ...) 1884
- 23 — The War in Egypt and the Sudan, by Thomas Archer, London (Blackie & Son) 1885
- 24 — Sir Samuel Baker, A Memoir, by J. Douglas Murray and A. Silva White, London (Macmillan) 1895
- 25 — Ismailia by Sir Samuel Baker, London (Macmillan) 1874
- 26 — Letters of General Gordon to his Sister, London (Macmillan) 1888
- 27 — The Albert Nyanza, Great Basin by Samuel White Baker, London (Macmillan)
- 28 — My Life in Four Continents, by Colonel Chaille-Long, London (Hutchinson) 1912
- 29 — Mahdiism and the Egyptian Sudan, Wingate, London (Macmillan) 1891
- 30 — Col. Gordon in Central Africa, edited by George Birbeck Hill, London (Thos. de la Rue) 1881

31 — The Anglo-Egyptian Sudan - A Compendium (H. M. Stationery Office, London)

32 — Letters from Egypt, by Lady Duff Gordon, London (Macmillan) 1865

33 — Notes sur le Budget Egyptien pendant l'année 1873-1874 avec document à l'appui par Henry Oppenheim, Paris (Paul Dumont) 1874

34 — Egypt since Cromer, by Lord Lloyd, London, (Macmillan) 1933

35 — The American Participation in the Foundation of the Mixed Courts, by Jasper Y. Brinton Alexandrie, 1928.

36 L'Achat des Actions de Suez, par Charles Lesage, Paris. (Plon) 1906

36 — Events in the Life of Charles George Gordon, by Henry William Gordon. London (Kegan, Paul, Trench) 1886

أما المقالات المنشورة في المجلات والرسائل الخاصة بالجمعيات
فقد اكتفينا بذكرها في مواضعها

اهم الاسماء الاجميه في الكتاب

مرتبه بحسب الحروف العربيه ويقابلها رسمها بالفرنجه

Graves, Lieut. Col.	جريفز	Archer Thomas	آشر توماس
Joubert	جوير	Arrendrup	ارندروب
Goschen	جوشن	Elgood Col. P. G.	الجود
Gunther, F. M.	جونتر	Oppenheim Henry	اوبنهايم
Derby, Lord	دربي	Outrebon Louis	اوتربون
Disraeli	دزرائيل	Ollivier Emile	اوليفيه
Dennison	دنيسون	Ignatieff, General	ايجناتيف
De Blignières	ده بلينير	Baravelli	بارافيل
De Grammont	ده جرامون	Baring, Evelyn (Major Sir)	بارنج (راجع كرومر)
De Fréycinet	ده فرسينيه		
De Lavalette	ده لافاليت	Baragnon, Pierre	بارانيون
De Leon	ده ليون	Palmerston, Lord	بالمرستون
De Malortie	ده مالورتي	Beardsley	بردزلي
De Molaret	ده مولاري	Brinton, Jasper	برنتن
De Michels	ده ميشيل	Bruce, Sir Frederick	بروس
De Lesseps	ديلسبس	Bell, Moberley	بل موبرلي
Dicey	ديسي	Purdy Col.	بوردي
Rae W. Fraser	راي	Buller, Sir Henry	بولور
Romaine	رومين	Benedetti, Count	بنديتي
Rothschilds	روتشيلد	Baird, Sir Alex.	بيرد
Zetland, Marquess of	زتلند	Baker Julian	يكر جوليان
Zichy, Count	زيكي	Baker, Sir Samuel	يسكر السير صمويل
Salisbury Lord	سالسبوري		

Lesage Charles	لیزاج	Stone, General	ستون
Loyns, Lord	لیونز	Stephan Heinrich	ستیفان
Mariott, General	ماریوت	Chaillé - Long, Col.	شایه لونج
Malcolm, Lieut. Com.	مالکولم	Dye Col.	ضای
Mc Coan, J. C.	ما کون	Gordon Ch. George	گوردون
Mc Killop	ما کیلوب	Gordon, Lady Duff	گوردون لایدی دف
Mason Col.	مایسون	Farman E. E.	فارمن
Milner (Alfred) Lord	ملنر	Fitzgerald, Sir Gerald	فیزو جرالده
Mott Thaddeus	موت	Victor Emmanuel	فکتور عمانوئیل
Mulhall M. G	مولهول	Von Kremer	فون کرایمر
Muntzinger, Bey	مونزنجر	Camara	کامارا
Napoleon III	نابولین الثالث	Cromer, Lord	کرومر لورد (راجع بارنج)
Harding Sir (Lord) Henry	هاردنج	Cobden Richard	کوبدن
Hallberg Charles W.	هلبرج	Colston, Col	کولستی
Waddington M.	وادنجتون	Colvin, Sir Auckland	کولفن
Walne	والن	Cave, Sir Stephen	کایف
Wilson, Sir Rivers	ولسن	Lascelles, Sir Frank	لاسسل
Wingate, Sir Reginald	ونجایت	Lobanoff, Prince	لوبانوف
Layard	لایارد	Loring, General	لورنج

تم طبع كتاب « اسماعيل المقرئ عليه »
بدار النشر الحديث
مطابع احمد الصاوى محمد
٧ شارع فؤاد الاول — تليفون ٥٥٤٥٥ — القاهرة